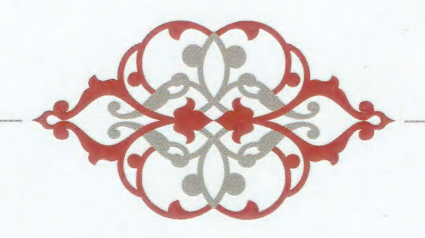
سلسلة موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام

١٠ ر.س

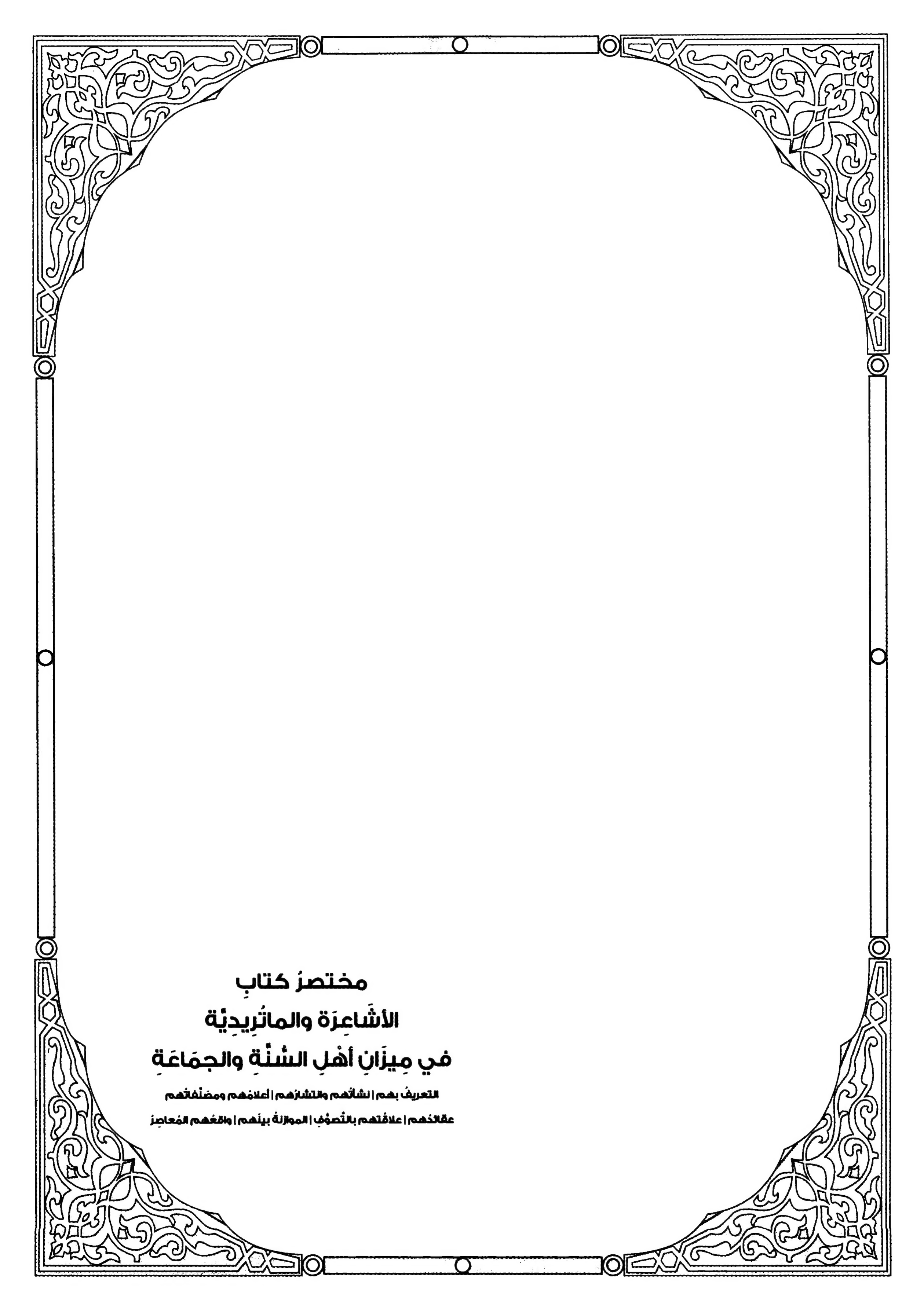
مختصرُ كتابِ
الأشَاعِرَة والماتُرِيدِيَّة
في مِيزَانِ أهْلِ السُّنَّةِ والجمَاعَة

إعْدَادُ
القِسْمِ العِلْمِيِّ بِمُؤَسَّسَةِ الدُّرَرِ السَّنِيَّةِ

إشْرَافُ
عَلَوِي بن عبد القادر السَّقَّاف



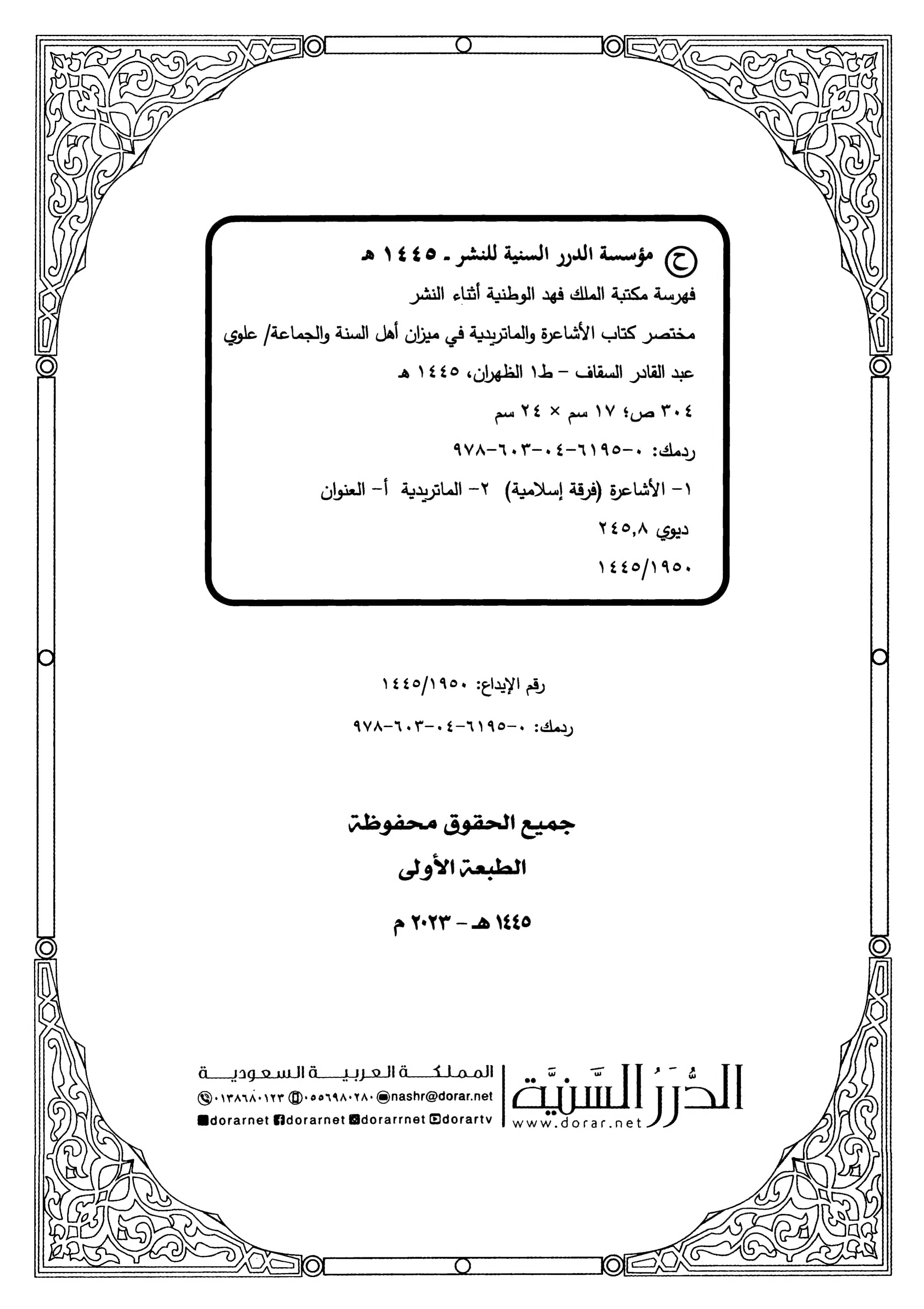




مختصرُ كتابِ
الأشَاعِرَة والماتُرِيدِيَّة
في مِيزَانِ أهْلِ السُّنَّةِ والجمَاعَةِ

التعريفُ بهم | نشأتهم وانتشارهم | أعلامهم ومصنّفاتهم

عقائدهم | علاقتهم بالتّصوُّفِ | الموازنة بينهم | واقعهم المُعاصِرُ



ح مؤسسة الدرر السنية للنشر ـ ١٤٤٥ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مختصر كتاب الأشاعرة والماتريدية في ميزان أهل السنة والجماعة/ علوي عبد القادر السقاف - ط١ الظهران، ١٤٤٥ هـ

٣٠٤ ص؛ ١٧ سم × ٢٤ سم

ردمك: ٠-٦١٩٥-٠٤-٦٠٣-٩٧٨

١- الأشاعرة (فرقة إسلامية) ٢- الماتريدية أ- العنوان

ديوي ٢٤٥,٨

١٤٤٥/١٩٥٠

رقم الإيداع: ١٤٤٥/١٩٥٠

ردمك: ٠-٦١٩٥-٠٤-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٣ م

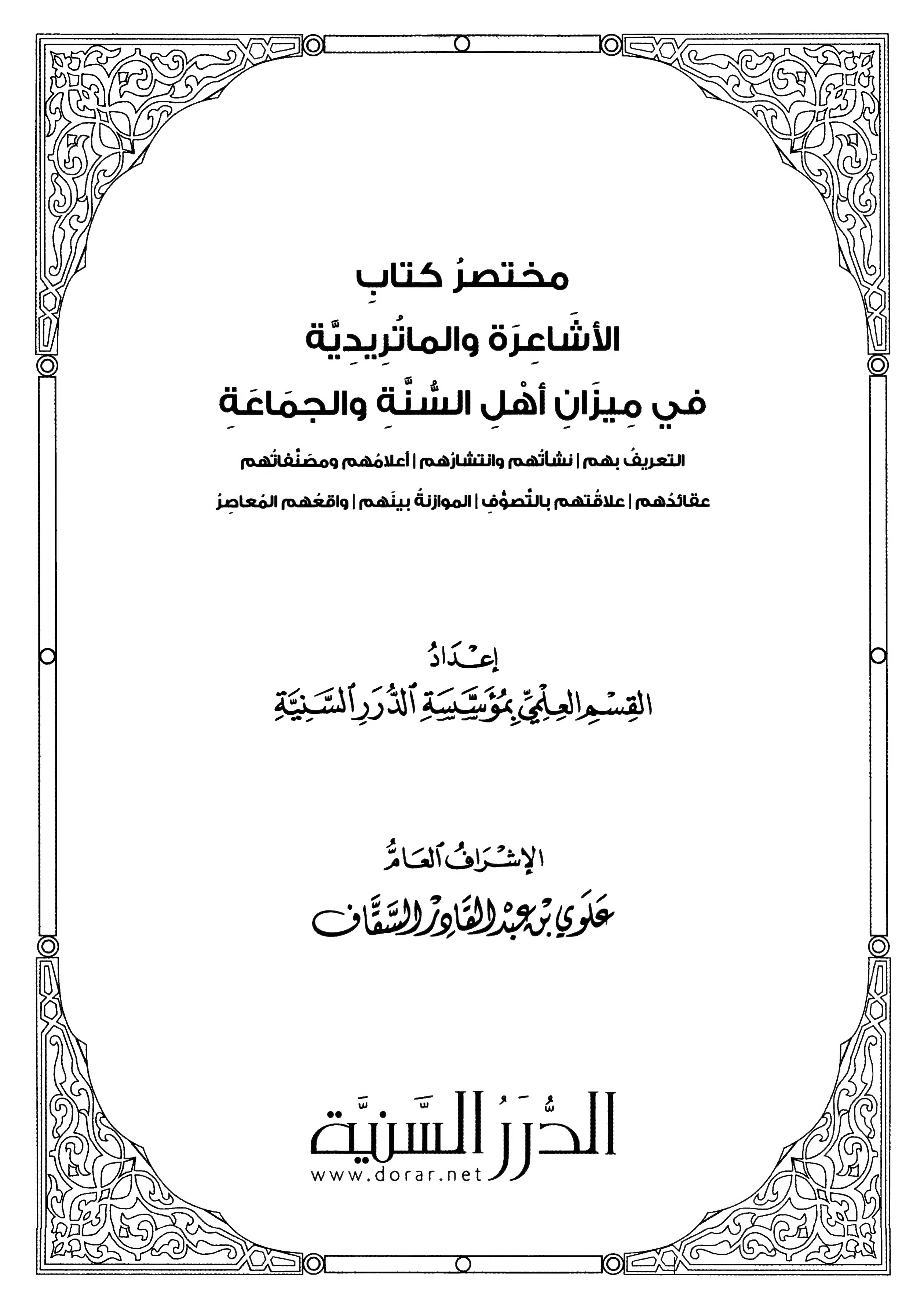
الدرر السنية

www.dorar.net

المملكة العربية السعودية

٠١٣٨٦٨٠١٢٣ ٠٥٥٦٩٨٠٢٨٠ nashr@dorar.net

dorarnet dorarnet dorarrnet dorartv



مختصرُ كتابِ
الأشَاعِرَة والماتُرِيدِيَّة
في مِيزَانِ أهْلِ السُّنَّةِ والجمَاعَةِ

التعريفُ بهم | نشأتُهم وانتشارُهم | أعلامُهم ومصنَّفاتُهم

عقائدُهم | علاقتُهم بالتَّصوُّفِ | الموازنةُ بينَهم | واقعُهم المُعاصِرُ

إعْدَادُ

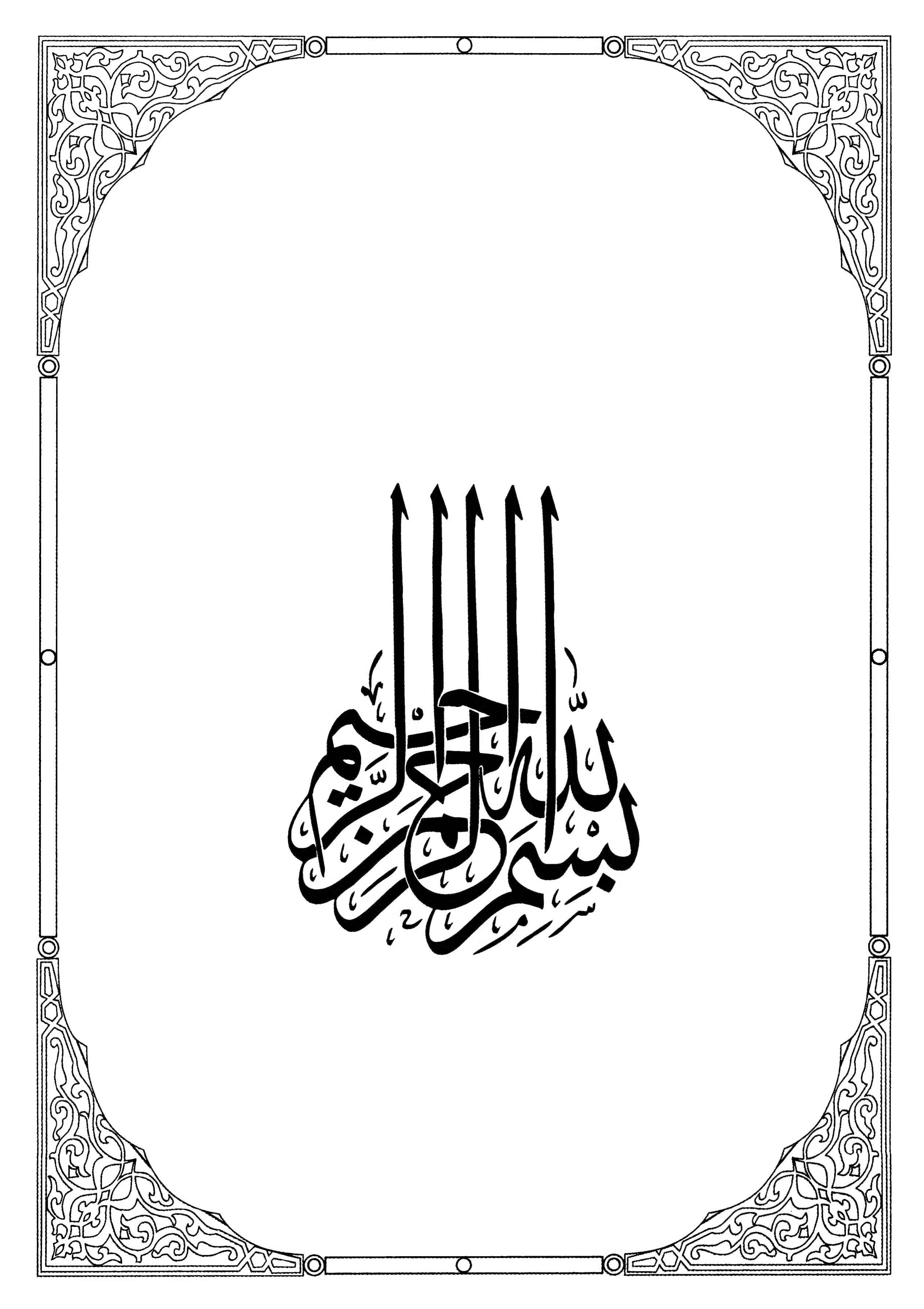
القِسمِ العِلميِّ بمُؤسَّسةِ الدُّرَرِ السَّنِيَّةِ

الإشرافُ العامُّ

عَلَوي بن عبد القَادِر السَّقَّاف

الدُّرَرُ السَّنِيَّة

www.dorar.net


بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمة

الحَمدُ للهِ رَبِّ العالَمينَ، يَسَّر سُبُلَ الهِدايةِ للخَلقِ أجمَعينَ، وأمَر عِبادَه بسُلوكِها لِيكونوا مِن المُتَّقينَ، ونَشهَدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وَحْدَه لا شَريكَ له؛ إلهُ الأوَّلينَ والآخِرينَ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

ونَشهَدُ أنَّ نَبيَّنا مُحمَّدًا عَبدُ اللهِ ورَسولُه، اختارَه مِن خَلْقِه، وجعَلَه أمينًا على وَحيِه، وسَفيرًا بيْنَه وبيْنَ عِبادِه، بعَثَه بالدِّينِ القَويمِ، والمَنهَجِ المُستَقيم، وأرسَلَه رَحمةً للعالَمينَ، وافتَرَض على العِبادِ طاعتَه وتوقيرَه، ومَحبَّتَه والقِيامَ بحُقوقِه، وعَلَّق سَعادةَ الدَّارَينِ على مُتابَعتِه، وجَعَل شَقاوةَ الدَّارَينِ في مُخالفتِه، صلَّى اللهُ وسلَّمَ عليه وعلى آلِه وأصحابِه أجمعينَ.

أمَّا بعدُ:

فقد اقتضَت حِكمةُ اللهِ في خَلقِه أن يكونَ مَعقِدُ تكليفِهم في الابتلاءِ؛ ابتلاءِ العِبادِ بالإخلاصِ للمعبودِ، وابتلائِهم بتمامِ المتابعةِ للرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧]، ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]؛ فالإخلاصُ أن يتمحَّضَ عملُك للهِ تعالى، ولا يكونَ لغيرِ اللهِ تعالى فيه شيءٌ أو قَصدٌ، والعَمَلُ الصَّالحُ هو ما وافق سنَّةَ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وشَرْعَه.

وقد تقعُ المخالفةُ في أحَدِ هذينِ الأصلينِ العظيمينِ لمن هو من أمَّةِ الإجابةِ للنَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ فيفوتُ من صوابِه وأجرِه بقَدرِ ما فاته من إخلاصِه له، واتِّباعِه لشَرعِه.

فالمُشرِكُ يحبَطُ عَمَلُه، ومَن داخَل عَمَلَه رياءٌ أو نقصٌ في الإخلاصِ حَبِط عمَلُه أو نَقَص من أجرِه ولو وافق فيه السُّنَّةَ، ومَن فاته اتِّباعُ هَديِ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وسُنَّته، وعَمِل عملًا مريدًا به وجهَ اللهِ، إلَّا أنَّه لم يوفَّقْ فيه للصَّوابِ فإنَّ عملَهُ لا يكونُ مقبولًا، وإن لم يمنَعْ ذلك من كونِه صادِقًا مخلِصًا، فالإخلاصُ والاتِّباعُ شرطَا القَبولِ.

وقد أمَرَ اللهُ عزَّ وجَلَّ المُسلِمينَ بالاعتصامِ بدينِه والائتلافِ، ونهى عن التَّفرُّقِ والاختلافِ؛ فقال في مُحكَمِ تنزيلِه: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وفي الحديثِ: ((إنَّ اللهَ يَرضى لكم ثلاثًا، ويَكرَهُ لكم ثلاثًا؛ فيرضى لكم أن تَعبُدوه ولا تُشرِكوا به شيئًا، وأن تعتَصِموا بحَبلِ اللهِ جميعًا ولا تَفرَّقوا...))[١].

وقد أخبَر النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم -كما في الحديثِ الصحيح- أنَّ أمَّتَه ستَفترِقُ إلى فِرَقٍ شَتَّى، فقال: ((إنَّ بَني إسرائيلَ افترَقَت علَى إحدى وسبعينَ فرقةً، وإنَّ أمَّتي ستفترقُ علَى ثنتينِ وسبعينَ فرقةً كلُّها في النَّارِ إلَّا واحدةً، وَهيَ الجماعةُ))[٢].

ولا شَكَّ أنَّ أسعَدَ النَّاسِ بالدُّخولِ تحتَ مظلَّةِ الفِرقةِ النَّاجيةِ هم صحابةُ النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ومَن تَبِعَهم مِن السَّلَفِ الأكرمينَ، وأبعَدَ النَّاسِ مَن خالفهم واتَّبع غيرَ سبيلِهم ودانَ بآراءِ الفلاسِفةِ وأهلِ الأهواءِ الزَّائغين.

---

(١) أخرجه مسلم (١٧١٥) من حديثِ أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللهُ عنه.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٩٩٣) واللفظ له، وابن أبي عاصم في ((السنة)) (٦٤)، والضياء في ((الأحاديث المختارة)) (٢٥٠٠) من حديثِ أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللهُ عنه.

ومِن هذا المُنطَلَقِ قامت مُؤَسَّسةُ الدُّرَرِ السَّنِيَّةِ بإعدادِ موسوعةِ الفِرَقِ المنتَسِبةِ للإسلامِ، في أكثَرَ مِن عَشَرةِ مُجَلَّداتٍ، ونَشْرِها في مَوقِعِها الإلِكْترونيِّ؛ فجاءت موسوعةً شامِلةً للفِرَقِ المُنتَسِبةِ للإسلامِ؛ وهي: [الأشاعِرةُ، والماتُريديَّةُ، والمُعتَزِلةُ، والمُرجِئةُ، والخوارِجُ، والرَّافِضةُ ومَن إليهم، والصُّوفيَّةُ وطُرُقُهم]، مع حُسْنِ عَرْضٍ، وسُهولةِ أُسْلوبٍ، وإشْراقِ دَلالةٍ.

وهذا الكِتابُ الَّذي بيْنَ يَدَيك أيُّها القارئُ الكريمُ -والمترجَمُ بـ«**مختصرُ كتابِ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ في ميزانِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ**»- مختصرٌ[1] من الأصل المُستَلِّ مِن تلك الموسوعةِ، وهو باكُورةُ ما اختِيرَ لِيُطبَعَ منها، وقد وقع الاختيارُ على هاتينِ الفِرقتَينِ لتكونَ البُداءةُ بهما؛ **لثلاثةِ أسبابٍ**:

السَّببُ الأوَّلُ: انخِداعُ النَّاسِ بهما، وظَنُّهم أنَّ الخِلافَ معهما لفظيٌّ غيرُ حقيقيٍّ أو أنَّه منحصرٌ في صفاتِ اللهِ عزَّ وجَلَّ فحَسْبُ، وسيتَّضِحُ للقارئِ أنَّ الخلافَ مع الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ حاصلٌ في أكثَرَ مِن عَشْرِ مسائِلَ من أمَّهاتِ مسائِلِ الاعتقادِ.

السَّببُ الثَّاني: زَعمُهم في كُلِّ مَحفِلٍ ومناسَبةٍ أنَّهم أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ، وانخداعُ النَّاسِ بهذا، وسيتَّضِحُ للقارئِ الكريمِ مدى بُعدِ هذا الزَّعمِ عن الحقيقةِ.

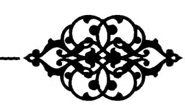
السَّببُ الثَّالثُ: انتِشارُهم[2]، وازدِيادُ نشاطِهم في السَّنَواتِ الأخيرةِ.

ونحن إذ نُقرِّرُ أنَّ الأشاعرةَ والماتُريديَّةَ خالفوا السَّلَفَ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ

---

(١) هذا المختصرُ مُطابِقٌ للأصلِ في جميعِ مباحِثِه، وإنَّما اقتصَرْنا على بعضِ الأدِلَّةِ وشيءٍ قليلٍ مِن أقوالِ العلماءِ، واختصَرْنا التَّعريفاتِ والتَّراجمَ وغيرَ ذلك، وأثبَتْنا في الحواشي كثيرًا مِن المراجعِ لطالبِ الاستزادةِ، ومَن أراد المزيدَ فعليه بالأصلِ.

(٢) يُنظر سببُ هذا الانتِشارِ: (ص: ٤١، ٢١٧).



في عدَدٍ من أصولِ مسائِلِ الاعتقادِ، نُقِرُّ بأنَّ اللهَ تعالى نفَع ببعضِ أعلامِهم في الرَّدِّ على الجَهميَّةِ والمُعتَزلةِ في بعضِ ما خالفوا فيه الحقَّ، وبيانِ تناقُضِهم وأنَّ فيهم من أهلِ العِلمِ والإحسانِ والجِهادِ مَن نَفعَ اللهُ به الأمَّةَ، ولا نجحَدُ فضلَ ذي الفَضلِ منهم، وقد تكونُ لبعضِهم مواقِفُ صادقةٌ، وعبادةٌ وتألُّهٌ، إلَّا أنَّ هذا لا يمنعُ من بيانِ الحَقِّ، والرَّدِّ على من خالفَه وحادَ عن سبيلِ السَّلَفِ الصَّالحِ كائنًا مَن كان، وهم وإنْ أرادوا الخيرَ إلَّا أنَّه كما قيل: كم من مُريدٍ للخيرِ لا يُصيبُه.

وعلى الرَّغمِ من أنَّ بعضَ ما دانوا به قد صرَّح العُلَماءُ بأنَّه كُفرٌ -كنَفيِ عُلوِّ اللهِ وأنَّه في السَّماءِ، إلى غيرِ ذلك من الاعتقاداتِ الباطِلةِ المبايِنةِ لِما في الكتابِ والسُّنَّةِ- فإنَّا لا نقولُ بكُفرِهم، بل نُنكِرُ على مَن يُكَفِّرُهم؛ لأنَّ مِن عقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ أنَّ التَّأويلَ مانعٌ مِن موانعِ التَّكفيرِ[1]، وهؤلاء مُؤَوِّلةٌ، بل نقولُ: إنَّهم -باستثناءِ الغُلاةِ منهم- أقرَبُ الفِرَقِ الإسلاميَّةِ لأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ فهم أقرَبُ مِن الجهميَّةِ المحضةِ، ومن المُعتَزِلةِ والقَدَريَّةِ والجَبريَّةِ المحضةِ، ومِن الخوارجِ، وندعو إلى معاملتهم برفق، والتعامل معهم بالحُسنى، مع التَّناصُحِ والتَّنبيهِ على ما صدَفوا فيه عن مذهَبِ السَّلَفِ؛ فإنَّ الدِّينَ النَّصيحةُ، ولا نرى شَقَّ صُفوفِ المُسلِمينَ من أهلِ القِبلةِ والسُّنَّةِ بكَثرةِ الشِّقاقِ والخِلافِ، بل نسعى إلى الائتلافِ، وتوحيدِ الكَلِمةِ على كَلِمةِ التَّوحيدِ، فأهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ أعرفُ النَّاسِ بالحقِّ، وأرحمُهم بالخَلق.

ومَن سيُذكَرُ في هذا الكتابِ مِن أفرادٍ ومراكِزَ وهيئاتٍ، لا شكَّ أنَّ الأصلَ فيهم صدقُ النِّيَّةِ، والرَّغبةُ الصَّادقةُ في نُصرةِ العقيدةِ الَّتي يظُنُّون أنَّها تُقرِّبُهم إلى

(١) يُنظر: كتاب «حقيقة الإيمان ونواقضه» من إصدارات الدرر السنية (ص: ٣٨١).

اللهِ تعالى، ولكنَّهم رغِبوا في نصرةِ الإسلامِ وعقيدتِه مِن طريقِ عقليَّاتِ اليونانِ وفلسفتِهم، وأغاليطِ عِلمِ الكلامِ، لَمَّا هالَتْهم وأُعجِبوا بها، أو قلَّدوا مَن وقع منه ذلك ممَّن يرونَه مُعظَّمًا، ولم يَكتفوا بما أمَرَ اللهُ بالاكتفاءِ به، ولم يعلَموا غَناءَ القرآنِ والشَّرعِ بما جعَله اللهُ فيه عن تلك التُّرَّهاتِ، وسلكوا الطَّريقَ الوعرةَ المُهلِكةَ، وتركوا السهَّلةَ المُنجيةَ، كما سيأتي تفصيلُ ذلك في مباحِثِ الكتابِ إنْ شاء الله.

هذا، وقد احتوى الكتابُ على المحاوِرِ التَّاليةِ:

١ - التَّعريفُ بالأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ ومُؤسِّسي كُلٍّ منهما.

٢ - التَّعريفُ بعِلمِ الكَلامِ، والقولُ في نشأتِه ونَشأةِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ والماتُريديِّ، وأسبابِ انتشارِهما.

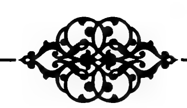
٣ - تراجِمُ أبرزِ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ، وأشهرُ مُصَنَّفاتِهما.

٣ - أُسُسُ وقواعِدُ تقريرِ العقيدةِ عندَ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ.

٤ - إيضاحُ مُعتَقَدِ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ بالتَّفصيلِ مِن خلالِ عرضِ أقوالِهم في توحيدِ الرُّبوبيَّةِ والألوهيَّةِ والأسماءِ والصِّفاتِ، ومفهومِ الإيمانِ والكُفرِ والقَدَرِ، وغَيرِها من مسائِلِ الاعتِقادِ.

٥ - بيانُ مَنشَأِ خطأِ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ في مسائِلِ الاعتقادِ، وتبيينُ اضطِرابِ مناهِجِهم وتناقُضِها.

٦ - ذِكرُ مُخالَفةِ المذهَبِ الأشعريِّ والماتُريديِّ لمذهَبِ السَّلَفِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وتأثُّرُهم بالمُعتزِلةِ والجَهميَّةِ والفَلاسِفةِ، وتفاوُتُهم في الوُقوعِ في البِدعةِ والبُعدِ عن السُّنَّة.



٧- عَلاقةُ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ بالصُّوفيَّةِ والتَّصوُّفِ.

٨- مُخالفةُ الأشاعرةِ لأبي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ ومالكٍ والشَّافعيِّ، وذمُّ فقهاءُ المذاهبِ لهم.

٩- موازنةٌ بيْنَ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ.

١٠- نبزُ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ عُلَماءَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ وتكفيرُهم.

١١- واقِعُهم المعاصِر ومجالُ أنشِطَتهم.

وممَّا يمتازُ به الكتابُ:

١- النَّقلُ من الكُتُبِ المعتَمَدةِ لدى الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ، وتوثيقُ ذلك بالجُزءِ والصَّفحةِ[١]، وذلك في جميعِ أبوابِ العقيدةِ التي ضلُّوا فيها، فلا مجالَ للتَّشكيكِ في نِسبتِها إليهم؛ ولم نكتَفِ بردودِ خُصومِهم من أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ عليهم.

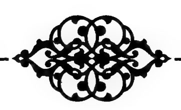
٢- نَقلُ أقوالٍ لعُلماءَ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ قبْلَ ابنِ تَيميَّةَ في الرَّدِّ عليهم وعلى مُعتقَدِهم؛ لنَنفيَ شُبهةً كثيرًا ما يُرَدِّدونَها اليومَ، وهي أنَّ المنهَجَ السَّلَفيَّ المعاصِرَ هو منهَجُ ابنِ تَيميَّةَ، وليس مَنهَجَ السَّلَفِ[٢]!

٣- بيانُ نشأةِ وتطوُّرِ عَلاقةِ الأشاعِرةِ بالتَّصوُّفِ والصُّوفيَّةِ عبر التاريخ، حتَّى لا تكادُ تجدُ أشعريًّا إلَّا وهو صوفيٌّ، إلَّا ما ندَر.

---

(١) اقتصَرْنا على نَقلِ كلامِ مُعاصِرَينِ اثنَينِ: سعيد فُودة (أشعَريٌّ)، وزاهِدٌ الكَوثَريُّ (ماتُريديٌّ)؛ لكثرةِ مُؤَلَّفاتِهما في الانتِصارِ لمذهَبَيهما.

(٢) فعلى سبيلِ المثالِ، كثيرًا ما يُرَدِّدون أنَّ ابنَ تَيميَّةَ هو مَن اخترع تقسيمَ التَّوحيدِ إلى توحيدِ الرُّبوبيَّةِ، وتوحيدِ الألوهيَّةِ! فنقَلْنا أقوالًا لعُلَماءَ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ قالوا بهذا التَّقسيمِ قبْلَ ابنِ تَيميَّةَ بمئاتِ السِّنينَ، بل من عُلماءِ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ.



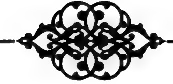
٤- بيانُ الفَرقِ الشَّاسِعِ بيْنَ الأشاعِرةِ المتكَلِّمين؛ كابنِ فُورَك، والقُشَيريِّ، والجُوَينيِّ، والغَزاليِّ، والرَّازيِّ، والآمِديِّ، والإيجيِّ، وأضرابِهم، وهم عُمدةٌ في المذهَبِ الأشعَريِّ، وبيْنَ العُلَماءِ الأجِلَّاءِ المنسوبينَ للأشاعِرةِ ممَّن لم يتشاغَلوا بالمباحِثِ الكلاميَّة؛ كالنَّوويِّ، والشَّاطبيِّ، وابنِ حجرِ العسقلانيِّ، وضَرَبْنا مثلًا بالأخيرِ، وسرَدْنا أكثَرَ مِن عَشْرِ مَسائِلَ يخالِفُ فيها الأشاعِرةَ مُخالَفةً صريحةً.

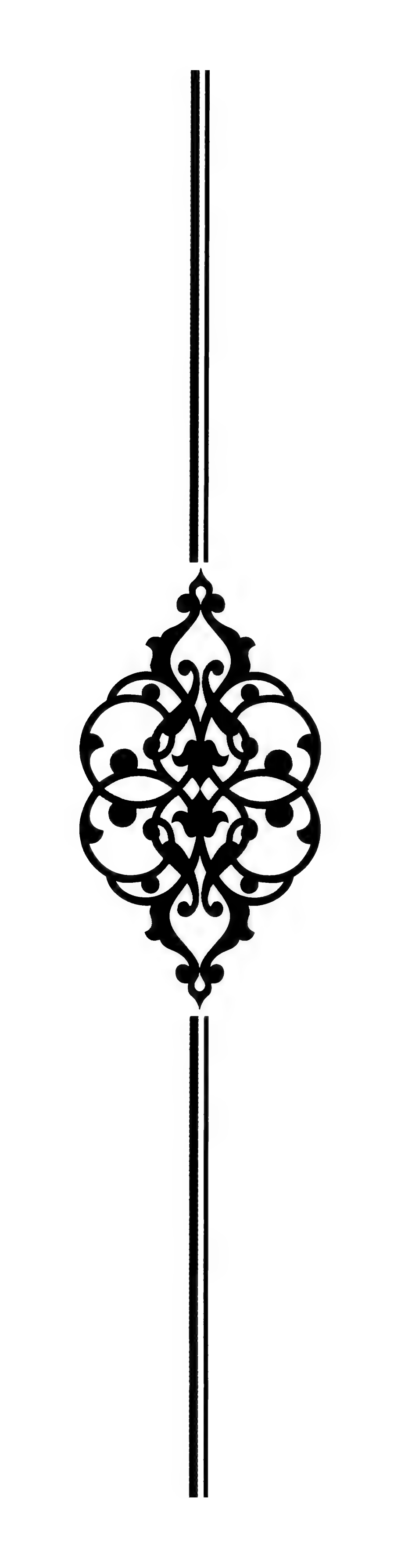
هذا، والحمد لله أولًا وآخرًا، وظاهرًا، وباطنًا.

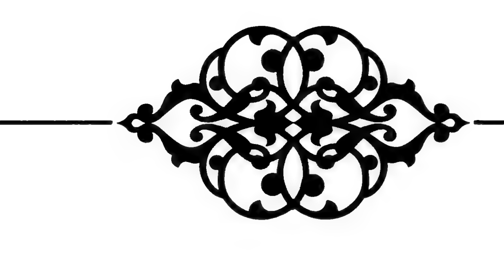
وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّدٍ، وآلِه وصحبِه أجمعينَ

المشرفُ على الكتابِ

غرة محرم ١٤٤٥ هـ







مختصرُ كتابِ
الأشَاعِرَةُ والماتُرِيدِيَّةُ
في مِيزَانِ أهْلِ السُّنَّةِ والجمَاعَةِ

التعريفُ بهم | نشأتُهم وانتشارُهم | أعلامُهم ومصَنَّفاتُهم

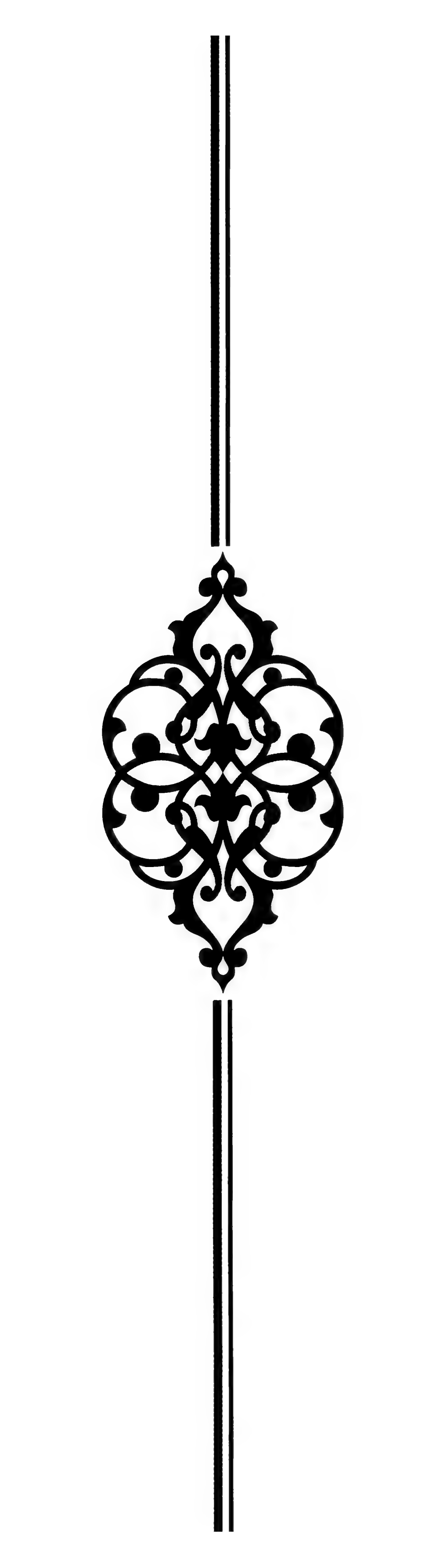
عقائدُهم | علاقتُهم بالتَّصوُّفِ | الموازنةُ بينَهم | واقعُهم المُعاصِرُ

وفيه تمهيدٌ وثلاثةُ أبوابٍ:

البابُ الأوَّلُ: الأشَاعِرةُ

البابُ الثَّاني: الماتُريديَّةُ

البابُ الثَّالثُ: موازنةٌ بيْنَ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ وطعنُهم وتكفيرُهم لمخالفيهم وواقِعهُم المعاصِرُ



تمهيدٌ
تعريفُ عِلمِ الكَلامِ ونشأتُه وأقوالُ العلماءِ فيه

المبحثُ الأوَّلُ: تعريفُ عِلمِ الكَلامِ

عِلمُ الكَلامِ يُطلِقُه المُتكلِّمونَ على عِلمِ العَقائِدِ الَّذي يَتكلَّمونَ فيه بالحَقِّ والباطِلِ على غَيْرِ الطَّريقةِ المَعْروفةِ عنْدَ الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهم والتَّابِعينَ لهم بإحْسانٍ، وهي الاعْتِصامُ بالقُرْآنِ الكَريمِ والسُّنَّةِ النَّبويَّةِ؛ فأهْلُ الكَلامِ يَتَسلَّطونَ على أدِلَّةِ القُرْآنِ بالتَّأويلِ، وعلى أدِلَّةِ السُّنَّةِ بالتَّأويلِ والرَّدِّ والتَّشْكيكِ، ويَخوضونَ مُتَكلِّفينَ في مَسائِلَ أمسَكَ السَّلَفُ الصَّالِحُ عن الكَلامِ فيها؛ ولِذلك اتَّفقَ أئِمَّةُ الإسْلامِ مِن المُتقدِّمينَ والمُتأخِّرينَ على ذَمِّ عِلمِ الكَلامِ، وذَمِّ أصْحابِه، وتَجْهيلِهم[1]. أمَّا الأشاعرة فيُعظِّمون مِن شأنِه، ويَحُثُّون أتْباعَهم على تعلُّمِه، بل يُوجِبُونه على البعضِ، ويَرَوْنَ أنَّه واجبٌ كفائيٌّ!

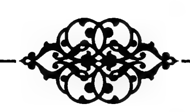
وعرَّفه الإيجيُّ -وهو مِن أشهَرِ عُلَماءِ الكَلامِ- بقوله: ((الكَلامُ عِلمٌ يُقتَدَرُ معَه على إثْباتِ العَقائِدِ الدِّينيَّةِ بإيرادِ الحُجَجِ ودَفْعِ الشُّبْهةِ، والمُرادُ بالعَقائِدِ ما يُقصَدُ به نَفْسُ الاعْتِقادِ دونَ العَمَلِ، وبالدِّينيَّةِ المَنْسوبةُ إلى دينِ مُحَمَّدٍ؛ فإنَّ الخَصْمَ وإن خَطَّأْناه لا نُخرِجُه مِن عُلَماءِ الكَلامِ))[2].

وقال الجُرْجانيُّ: ((الكَلامُ: عِلمٌ يُبحَثُ فيه عن ذاتِ اللهِ تَعالى وصِفاتِه، وأحْوالِ

---

(١) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) (١٩/ ١٣٤)، ((بيان تلبيس الجهميَّة)) (١/ ٤٣٨) و (٢/ ٤٩٩) كلاهما لابن تيميَّة.

(٢) ((المواقف)) (١/ ٣١).



المُمْكِناتِ مِن المَبدَأِ والمَعادِ على قانونِ الإسْلامِ، والقَيْدُ الأخيرُ لإخْراجِ العِلمِ الإلَهيِّ للفَلاسِفةِ)[١].

وعن سَبَبِ تَسْميتِه عِلمَ الكَلامِ قال الشَّهْرَسْتانيُّ: (إمَّا لأنَّ أَظهَرَ مَسْألةٍ تكَلَّموا فيها وتَقاتَلوا عليها هي مَسْألةُ الكَلامِ، فسُمِّيَ النَّوْعُ باسْمِها، وإمَّا لمُقابَلتِهم الفَلاسِفةَ في تَسْميتِهم فَنًّا مِن فُنونِ عِلمِهم بالمَنطِقِ، والمَنطِقُ والكَلامُ مُترادِفانِ)[٢].

وقال الإيجيُّ: (إنَّما سُمِّيَ كَلامًا؛ إمَّا لأنَّه بإزاءِ المَنطِقِ للفَلاسِفةِ، أو لأنَّ أبْوابَه عُنْوِنَتْ أوَّلًا بالكَلامِ في كَذا، أو لأنَّ مَسْألةَ الكَلامِ أَشهَرُ أجْزائِه حتَّى كَثُرَ فيه التَّناحُرُ والسَّفْكُ فغَلَبَ عليه، أو لأنَّه يُورِثُ قُدْرةً على الكَلامِ في الشَّرْعيَّاتِ ومعَ الخَصْمِ)[٣]. وقيل غيرُ ذلك.

المبحثُ الثَّاني: نشأةُ عِلْمِ الكلامِ

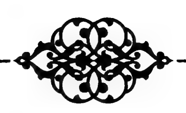
حينَ تُرجِمَت كُتبُ الفلسفةِ مِن اللُّغةِ اليونانيَّةِ إلى اللُّغةِ العربيَّةِ في عهْدِ الخليفةِ المأمونِ بنِ هارونَ الرَّشيدِ تأثَّر أهلُ البِدَعِ بالفَلسفةِ اليونانيَّةِ، وانتشَرَت مقالةُ الجَهميَّةِ، وظهر بِشرُ بنُ غِياثٍ المَريسيُّ البغداديُّ (ت: ٢١٨هـ) الَّذي نصر مذهَبَ الجَهميَّةِ، ومِن أشهَرِ الآخِذينَ عنه: القاضي أحمدُ بنُ أبي دُؤادَ (ت: ٢٤٠هـ)، ثُمَّ ظَهَرَ عَبْدُ اللهِ بنُ سَعيدِ بن كُلَّابٍ (ت: ٢٤٣هـ)، فرَدَّ على الجَهْميَّةِ في قَوْلِهم بخَلْقِ القُرْآنِ، وابْتَدَعَ القَوْلَ بأنَّ كَلامَ اللهِ قائِمٌ بذاتِ اللهِ بلا مَشيئةٍ، ثمَّ ظهر في البصرةِ أبو عليٍّ الجُبَّائيُّ الحنَفيُّ (ت: ٣٠٣هـ) إمامُ المُعتزِلةِ، وشَيخُ أبي الحسَنِ الأشعَريِّ، وحينَ تبيَّنَ لأبي الحسَنِ الأشعَريِّ (ت: ٣٢٤هـ) بُطلانُ

---

(١) ((التعريفات)) (ص: ١٨٥).

(٢) ((الملل والنحل)) (١/ ٢٩). ويُنظر: ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (٣/ ١٨٣، ١٨٤).

(٣) ((المواقف)) (١/ ٤٥).



عقيدةِ المُعتَزِلةِ تاب منها، وردَّ على المُعتَزِلةِ -كما تقدَّم- ووافق مذهَبَ السَّلَفِ في غالِبِ مسائِلِ الاعتقادِ، واشتَهَر أمرُه أوَّلًا في البصرةِ وبغدادَ، ثمَّ أشهَرَ مذهَبَه تلاميذُه وتلاميذُهم، وانتَسَب إليه الأشاعِرةُ مِن الشَّافعيَّةِ والمالكيَّةِ، وظهَرَ في سَمَرْقَنْدَ أبو منصورٍ الماتُريديُّ الحَنفيُّ (ت: ٣٣٣هـ)، وانتَسَب إليه الماتُريديَّةُ من الحَنَفيَّةِ، وكَثُرَ الكَلامُ في مَسائِلِ العَقيدةِ بالحَقِّ والباطِلِ، وكَثُرَ الجدالُ والخِصامُ في مَسائِلِ الاعْتِقادِ، وتَكلَّفَ المُتَكلِّمونَ الخَوْضَ فيما لم يَتكلَّمْ فيه السَّلَفُ الصَّالِحُ، بل صَرَّحَ كَثيرٌ مِن المُتَكلِّمينَ بأنَّ طَريقتَهم أَعلَمُ وأَحكَمُ مِن طَريقةِ السَّلَفِ! وأدخل بَعضُ المُصنِّفينَ بِدَعَ أهلِ الكلامِ فيما صنَّفوه في التَّفسيرِ وعُلومِ القُرآنِ وعُلومِ الحديثِ وشُروحِه. واللهُ المُسْتعانُ[1].

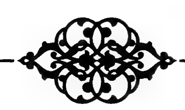
المبحثُ الثَّالثُ: أقوالُ العلماءِ في علمِ الكلامِ

فُتِن كثيرٌ من المتكلِّمين بعلمِ الكلام وظنُّوه مِن أَهَمِّ وأَشرَفِ العُلومِ الشَّرْعيَّةِ، وأَوجَبوا تَعَلُّمَه على بَعْضِ النَّاسِ[2]، وألَّفوا فيه كَثيرًا مِن الكُتُبِ، ومِن تلك الكُتُبِ: «نِهايةُ الإقْدام في عِلم الكَلام» للشَّهْرَسْتانيِّ، و«أساسُ التَّقْديسِ في عِلم الكَلامِ» للرَّازِيِّ، و«غايةُ المَرام في عِلم الكَلام» للآمِديِّ، و«المَواقِفُ في عِلم الكَلامِ» للإيجيِّ، و«المَقاصِدُ في عِلمِ الكَلامِ» للتَّفْتازانيِّ، و«المُسايَرةُ في عِلمِ الكَلامِ» لابنِ الهُمامِ، وغَيْرُها كَثيرٌ.

---

(١) يُنظر: ((الفَرْق بين الفِرَق)) للبغدادي (ص: ١٤ - ١٧)، ((الكامل في التاريخ)) لابن الأثير (٤/ ٢٨٣) و(٥/ ٢١)، ((مجموع الفتاوى)) لابن تيميَّة (٥/ ٢٠-٢٣)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٥/ ٩٨١)، ((شفاء العليل)) لابن القيم (ص: ٤٩-٥١)، ((البداية والنهاية)) لابن كَثير (١٣/ ١٤٧، ١٩٩)، ((الجواهر المضية في طبقات الحنفية)) للقرشي (٢/ ١٣٠، ٥٦٢)، ((شرح الطحاوية)) لابن أبي العز (٢/ ٧٩٤).

(٢) يُنظر: ((الإشارة)) للرازي (ص: ٢٦ - ٣٨).



قال البَغَويُّ: (روى عبدُ الرَّحمنِ بنُ مَهديٍّ عن مالكٍ: لو كان الكلامُ عِلمًا لتكلَّم فيه الصَّحابةُ والتَّابعون، كما تكلَّموا في الأحكامِ والشَّرائعِ، ولكنَّه باطلٌ يدُلُّ على باطلٍ.

وسُئِل سفيانُ الثَّوريُّ عن الكلامِ، فقال: دعِ الباطلَ، أين أنت عن الحقِّ؟! اتبِّعِ السُّنَّةَ، ودعِ البدعةَ)[1].

وعن الحَسَنِ بنِ محمَّدٍ الزَّعفرانيِّ، قال: سمعتُ الشَّافعيَّ يقولُ: (حُكمي في أهلِ الكلامِ أن يُضرَبوا بالجريدِ ويُطافَ بهم في العشائرِ والقبائِلِ، هذا جزاءُ مَن ترك الكتابَ والسُّنَّةَ وأخذ في الكلامِ)[2].

وقالَ أبو الحارثِ أَحمَدُ بنُ مُحمَّدٍ: (سَمِعْتُ أبا عَبْدِ اللهِ [يَعْني أَحمَدَ بنَ حَنْبَلٍ] يقولُ: مَن أَحَبَّ الكَلامَ لم يَخرُجْ مِن قَلْبِه)[3].

وقال أبو حامدٍ الغَزاليُّ: (ليس الطَّريقُ في تقويتِه وإثباتِه [أي: الاعتقادِ] أن يعلَمَ صنعةَ الجَدَلِ والكَلامِ، بل يشتَغِلُ بتلاوةِ القُرآنِ وتفسيرِه، وقراءةِ الحديثِ ومعانيه، ويشتَغِلُ بوظائفِ العباداتِ، فلا يزالُ اعتقادُه يَزدادُ رُسوخًا بما يقرَعُ سمعَه مِن أدلَّةِ القرآنِ وحُجَجِه، وبما يَرِدُ عليه مِن شواهِدِ الأحاديثِ وفوائِدِها، وبما يسطَعُ عليه من أنوارِ العباداتِ ووظائفِها، وبما يسري إليه من مُشاهَدةِ الصَّالحينَ ومُجالسَتِهم وسيماهم، ... وينبغي أن يحرُسَ سمعَه من الجَدَلِ

---

(١) ((شرح السُّنَّة)) (١/ ٢١٧).

(٢) ((جامع بيان العلم وفضله)) لابن عبد البر (٢/ ٩٤١)، ((الانتقاء)) لابن عبد البر (ص: ٨٠)، ((شرح السنة)) للبغوي (١/ ٢١٨)، ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٠/ ٢٩)، ((البداية والنهاية)) لابن كثير (١٤/ ١٣٨).

(٣) رواه ابنُ أبي يعلى في ((طبقات الحنابلة)) (١/ ٧٥).

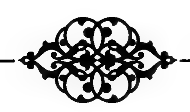
والكلامِ غايةَ الحراسةِ؛ فإنَّ ما يُشَوِّشُه الجدَلُ أكثَرُ ممَّا يُمهِّدُه، وما يُفسِدُه أكثَرُ ممَّا يُصلِحُه، بل تقويتُه بالجَدلِ تُضاهي ضَربَ الشَّجَرةِ بالمدَقَّةِ من الحديدِ رجاءَ تقويتِها بأن تكثُرَ أجزاؤُها، ورُبَّما يُفتِّتُها ذلك ويُفسِدُها، وهو الأغلَبُ، والمُشاهَدةُ تكفيك في هذا بيانًا، فناهيك بالعِيانِ بُرهانًا، فقِسْ عقيدةَ أهلِ الصَّلاحِ والتُّقى من عوامِّ النَّاسِ بعقيدةِ المُتكَلِّمينَ والمجادِلينَ، فترى اعتقادَ العامِّيِّ في الثَّباتِ كالطَّودِ الشَّامِخِ لا تحرِّكُه الدَّواهي والصَّواعِقُ، وعقيدةَ المُتكَلِّمِ الحارِسِ اعتقادَه بتقسيماتِ الجَدَلِ كخَيطٍ مُرسَلٍ في الهواءِ، تُفيئُه الرِّياحُ مرَّةً هكذا، ومرَّةً هكذا!)(١).

فهذا كَلامُ الغَزاليِّ الَّذي تَعَمَّقَ في عِلمِ الكَلامِ، وبيَّنَ عن تَجْرِبةٍ ومَعْرِفةٍ أنَّ عِلمَ الكَلامِ كَثيرُ الضَّرَرِ، قَليلُ الفائِدةِ، ثُمَّ إنَّه في آخِرِ أمْرِه رَجَعَ عن عِلمِ الكَلامِ وألَّفَ كتابَه «إلْجام العَوام عن عِلمِ الكَلام».

قال ابنُ تيميَّةَ: (تَجِدُ عامَّةَ هؤلاء الخارِجينَ عن منْهاجِ السَّلَفِ مِن المَتكلِّمةِ والمُتَصوِّفةِ يَعتَرِفُ بذلك إمَّا عنْدَ المَوْتِ وإمَّا قَبْلَ المَوْتِ، والحِكاياتُ في هذا كَثيرةٌ مَعْروفةٌ؛ هذا أبو الحَسَنِ الأشْعَريُّ نَشَأَ في الاعْتِزالِ أرْبَعينَ عامًا يُناظِرُ عليه، ثُمَّ رَجَعَ عن ذلك، وصَرَّحَ بتَضْليلِ المُعْتَزِلةِ، وبالَغَ في الرَّدِّ عليهم، وهذا أبو حامِدٍ الغَزاليُّ معَ فَرْطِ ذَكائه وتَألُّهِه، ومَعْرفتِه بالكَلامِ والفَلْسَفةِ، وسُلوكِه طَريقَ الزُّهْدِ والرِّياضةِ والتَّصوُّفِ رَجَعَ إلى طَريقةِ أهْلِ الحَديثِ، وصَنَّفَ «إلْجام العَوام عن عِلمِ الكَلام»، وهذا الرَّازِيُّ في كِتابِه الَّذي صَنَّفَه في «أقْسام اللَّذَّات» قال: لقد تَأمَّلْتُ الطُّرُقَ الكَلاميَّةَ، والمَناهِجَ الفَلْسَفيَّةَ، فما رَأيْتُها تَشْفي عَليلًا، ولا تَرْوي غَليلًا، ورَأيْتُ أقرَبَ الطُّرُقِ طَريقةَ القُرْآنِ، ...وهذا إمامُ الحَرَمَينِ

---

(١) ((قواعد العقائد)) (ص: ٧٦ - ٧٨).



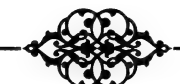
تَرَكَ ما كانَ يَنْتَحِلُه ويُقَرِّرُه، واخْتارَ مَذهَبَ السَّلَفِ، وكان يَقولُ: يا أَصْحابَنا، لا تَشْتَغِلوا بالكَلامِ؛ فلو أنِّي عَرَفْتُ أنَّ الكَلامَ يَبلُغُ بي إلى ما بَلَغَ ما اشْتَغَلْتُ به!

وكذلك الشَّهْرَسْتانيُّ، وكان يُنشِدُ:

لَعَمْري لقد طُفْتُ المَعاهِدَ كلَّها ... وسَيَّرْتُ طَرْفي بَيْنَ تلك المَعالِمِ

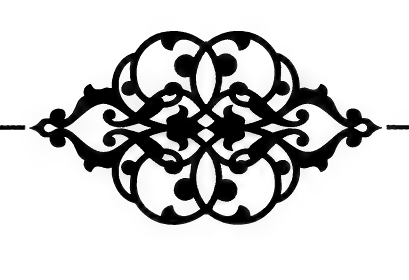
فلم أرَ إلَّا واضِعًا كَفَّ حائرٍ ... على ذَقَنٍ أو قارِعًا سِنَّ نادِمِ)[1].

وقال أبو المظَفَّرِ السَّمعانيُّ: (وأمَّا أهلُ السُّنَّةِ -سلَّمهم اللَّهُ- فإنَّهم يتمسَّكون بما نطَق به الكِتابُ، ووردت به السُّنَّةُ، ويحتجُّون له بالحُجَجِ الواضِحةِ والدَّلائِلِ الصَّحيحةِ حَسَبَ ما أذِنَ فيه الشَّرعُ، وورد به السَّمعُ، ولا يدخُلون بآرائِهم في صفاتِ اللهِ تعالى ولا في غيرِها من أمورِ الدِّينِ، وعلى هذا وجَدوا سَلَفَهم وأئمَّتَهم)[2].



(١) ((مجموع الفتاوى)) (٤/ ٧٢).

(٢) ((الانتصار لأصحاب الحديث)) (ص: ٦٩-٧٢).



البابُ الأوَّلُ

الأشَاعِرةُ

وفيه تِسعةُ فُصولٍ:

الفصلُ الأوَّلُ: التَّعْريفُ بالأشاعِرةِ ومُؤسِّسِها

الفصلُ الثَّاني: نَشْأةُ المَذهَبِ الأشْعَريِّ وتَطوُّرُه

الفصلُ الثَّالثُ: أسْبابُ انْتِشارِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ وأبرز أعلامِه وتَفاوُتُ تَأثُّرِهم بالجَهْميَّةِ وأشهرُ كُتُبِهم

الفصلُ الرَّابعُ: أُسُسُ وقواعِدُ تقريرِ العقيدةِ عندَ الأشاعِرةِ

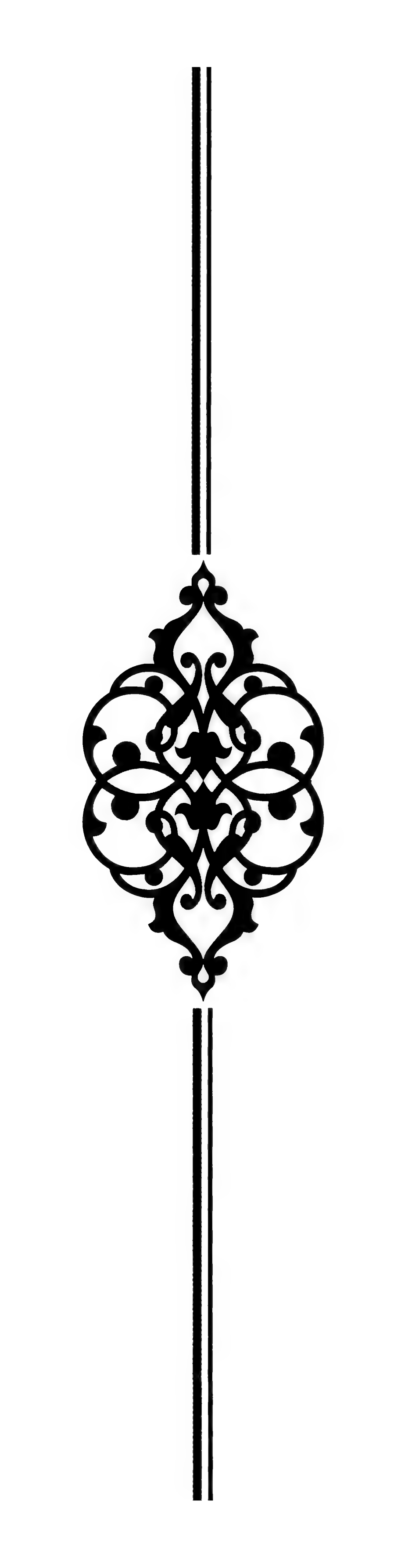
الفصلُ الخامسُ: مَنشَأُ ضَلالِ الأشاعِرةِ في بابِ الصِّفاتِ

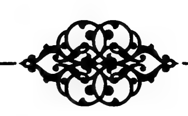
الفصلُ السَّادسُ: اضْطِرابُ المَنهَجِ الأشْعَرِيِّ وتَناقُضُه في تَوْحيدِ الأسْماءِ والصِّفاتِ

الفصلُ السَّابعُ: عقيدةُ الأشاعِرةِ

الفَصلُ الثَّامنُ: أقوالُ العُلَماءِ في مخالفةِ الأشاعِرةِ للسَّلَفِ، وبيانُ مخالفتِهم لأئمَّتِهم، وذمُّ فُقَهاءِ المذاهِبِ لهم

الفصلُ التَّاسعُ: تفاوُتُ الأشاعِرةِ في الوُقوعِ في البِدعةِ والبُعدِ عن السُّنَّةِ





الفصلُ الأوَّلُ

التَّعْريفُ بالأشاعِرةِ ومُؤسِّسِها

المبحثُ الأوَّلُ: التَّعْريفُ بالأشاعِرةِ

الأشاعِرةُ: فِرْقةٌ تُنسَبُ إلى أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ البَصْريِّ المُتَوفَّى في بَغْدادَ سَنةَ (٣٢٤هـ)، ظَهَرَ مذهبُ هذه الفِرقةِ في القَرْنِ الرَّابعِ الهِجْريِّ، ثُمَّ تَطوَّرَ فيما بَعْدُ بواسِطةِ كَثيرٍ مِن أئِمَّتِه؛ وصارَ يَنتَسِبُ إليه كَثيرٌ مِن المُسلِمينَ؛ لظَنِّهم أنَّه مَذهَبُ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ، وأنَّه المَذهَبُ الحَقُّ الواجِبُ الاتِّباعِ في العَقائِدِ دونَ ما سِواه مِن المَذاهِبِ! معَ أنَّ هذا المَذهَبَ لم يكُنْ مَعْروفًا عِنْدَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ وأتْباعِهم، ولا يُعرَفُ عن أحَدٍ مِن أئِمَّةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ القَولُ بهذا المَذهَبِ الَّذي حَدَثَ بعدَ القَرنِ الثَّالِثِ الهِجْريِّ، وقد تَطوَّرَ المَذهَبُ الأشْعَريُّ على يَدِ أعْلامِه حتَّى دَخَلَ مُتَأخِّروهم في مَتاهاتٍ كَلامِيَّةٍ وفَلْسَفيَّةٍ تُخالِفُ العَقيدةَ الصَّحيحةَ السَّمْحةَ الَّتي كان عليها النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وأصْحابُه رَضِيَ اللهُ عنهم، ومَن اتَّبَعَهم بإحْسانٍ.

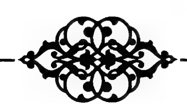
المبحثُ الثاني: التَّعْريفُ بأبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ وأشهرُ شيوخِه وتلاميذِه ومُصَنَّفاتُه

المطلبُ الأوَّلُ: التَّعْريفُ بأبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ

هو أبو الحَسَنِ، عليُّ بنُ إسْماعيلَ بنِ أبي بِشْرٍ -واسمُه إسْحاقُ- بنِ سالِمِ بنِ إسْماعيلَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ موسى بنِ بِلالِ بنِ أبي بُرْدةَ بنِ أبي موسى الأشْعَريِّ، والأشْعَريُّ نِسْبةٌ إلى قَبيلةٍ يَمنيَّةٍ تَنْتَسِبُ إلى أَشعَرَ، مِن وَلَدِ كَهْلانَ بنِ سَبَأِ بنِ يَشجُبَ بنِ يَعرُبَ بنِ قَحْطانَ[1].

---

(١) يُنظر: ((أنساب الأشراف)) للبلاذري (١/ ٢٠١)، ((جمهرة أنساب العرب)) لابن حزم =



وُلِدَ أبو الحَسَنِ الأشْعَريُّ في البَصْرةِ سنةَ ٢٦٠هـ، وسَمِعَ الحَديثَ مِن زَكَريَّا ابنِ يَحْيى السَّاجيِّ البَصْريِّ (ت: ٣٠٧هـ)، وأخَذَ عنه مَذهَبَ أهْلِ السُّنَّةِ، ولازَمَ أبا عليٍّ الجُبَّائيَّ البَصْريَّ (ت: ٣٠٣هـ) شَيْخَ المُعْتَزِلةِ.

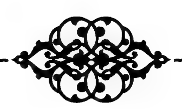
وقد اتَّفَقَ المُؤَرِّخونَ والباحِثونَ على أنَّ أبا الحسَنِ كان في أوَّلِ أمْرِه مُعْتزِليًّا، واسْتَمَرَّ على ذلك سِنينَ كَثيرةً، ثُمَّ رَجَعَ عن بِدْعةِ الاعْتزالِ وعُمُرُه نَحْوُ أرْبَعينَ سَنةً، ورَدَّ على المُعْتَزِلةِ، وبَيَّنَ بُطْلانَ عَقائِدِهم الَّتي خالَفوا فيها الحَقَّ، وكان في هذه المَرْحلةِ على طَريقةِ عَبْدِاللهِ بنِ سَعيدِ بنِ كُلَّابٍ البَصْريِّ المُتَوفَّى سَنةَ (٢٤٣هـ) -وكان أقرَبَ إلى السُّنَّةِ مِن طَريقةِ المُعْتَزِلةِ-، فكان أبو الحَسَنِ على هذه الطَّريقةِ مدَّةً مِن الزَّمنِ ثمَّ أعلن رُجوعَه إلى مَذهَبِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وإلى ما كان عليه الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ.

قال المَقْريزيُّ في تَرْجمةِ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ: (صارَ مِن أئِمَّةِ المُعْتَزِلةِ، ثُمَّ رَجَعَ عن القَوْلِ بخَلْقِ القُرْآنِ وغَيْرِه مِن آراءِ المُعْتَزِلةِ، وصَعِدَ يَوْمَ الجُمُعةِ بجامِعِ البَصْرةِ كُرْسيًّا، ونادى بأعْلى صَوْتِه: مَن عَرَفَني فقدْ عَرَفَني، ومَن لم يَعرِفْني فأنا أُعَرِّفُه بنَفْسي، أنا فُلانُ بنُ فُلانٍ، كُنْتُ أقولُ بخَلْقِ القُرْآنِ، وأنَّ اللهَ لا يُرى بالأبْصارِ، وأنَّ أفْعالَ الشَّرِّ أنا أفعَلُها، وأنا تائِبٌ مُقلِعٌ، مُعْتقِدٌ الرَّدَّ على المُعْتَزِلةِ، مُبَيِّنٌ لفَضائِحِهم ومَعايِبِهم. وأخَذَ مِن حينَئذٍ في الرَّدِّ عليهم، وسَلَكَ بعضَ طَريقِ أبي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سَعيدِ بنِ كُلَّابٍ القَطَّانِ، وبَنى على قَواعِدِه)[1].

قال ابنُ كَثيرٍ الشَّافعيُّ (ت: ٧٧٤هـ): (ذَكَروا للشَّيخِ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ رَحِمَه اللهُ ثَلاثةَ أحْوالٍ؛ أوَّلُها: حالُ الاعْتِزالِ الَّتي رَجَعَ عنها لا مَحالةَ، والحالُ

= (١/ ٣٩٧)، ((الأنساب)) للسمعاني (١/ ٢٦٦).

(١) ((المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)) (٤/ ١٩٣).



الثَّاني: إثْباتُ الصِّفاتِ العَقْلِيَّةِ السَّبْعةِ، وهي: الحَياةُ، والعِلمُ، والقُدْرةُ، والإرادةُ، والسَّمْعُ، والبَصَرُ، والكَلامُ، وتَأويلُ الخَبَرِيَّةِ؛ كالوَجْهِ، واليَدَينِ، والقَدَمِ، والسَّاقِ، ونَحْوِ ذلك، والحالُ الثَّالثةُ: إثْباتُ ذلك كلِّه مِن غَيْرِ تَكْييفٍ ولا تَشْبيهٍ، جَرْيًا على مِنْوالِ السَّلَفِ، وهي طَريقتُه في «الإبانة» الَّتي صَنَّفَها آخِرًا، وشَرَحَه القاضي الباقِلَّانيُّ، ونَقَلَها أبو القاسِمِ ابنُ عَساكِرَ، وهي الَّتي مالَ إليها الباقِلَّانيُّ، وإمامُ الحَرَمينِ، وغَيْرُهما مِن أئِمَّةِ الأصْحابِ المُتَقدِّمينَ في أواخِرِ أقْوالِهم، واللهُ أعلَمُ)[١].

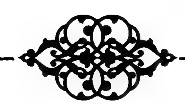
ومَن يُطالِعْ كِتابَ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ المُسمَّى «الإبانة عن أُصولِ الدِّيانة» بعِلمٍ وإنْصافٍ يَتبيَّنْ له أنَّه سارَ فيه على مَذهَبِ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ، معَ وُجودِ عِباراتٍ مُجْمَلةٍ وأخْطاءٍ لا تُخرِجُه عن مَذهَبِ السَّلَفِ. وقدْ صَرَّحَ عددٌ مِن العُلَماءِ برُجوعِه هذا، وانْتِسابِه للإمامِ أحمدَ ومَذهَبِ السَّلَفِ[٢].

قال أبو الحَسَنِ الأشْعَريُّ في كِتابِه «الإبانة»: (فإنْ قال لنا قائِلٌ: قد أنْكَرْتُم قَولَ المُعْتَزِلةِ والقَدَرِيَّةِ والجَهْمِيَّةِ والحَرورِيَّةِ[٣] والرَّافِضةِ والمُرْجِئةِ، فعَرِّفونا قَوْلَكم الَّذي به تَقولونَ، وديانتَكم الَّتي بها تَدينونَ. قيلَ له: قَوْلُنا الَّذي نَقولُ به وديانتُنا الَّتي نَدينُ بها: التَّمَسُّكُ بكِتابِ اللهِ رَبِّنا عَزَّ وجَلَّ، وبسُنَّةِ نَبيِّنا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وما رُوِيَ عن السَّادةِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ وأئِمَّةِ الحَديثِ، ونحن بذلك مُعْتَصِمونَ، وبما كان يَقولُ به أبو عبدِ اللهِ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ حَنْبَلٍ -نَضَّرَ اللهُ وَجْهَه، ورفَعَ درجتَه، وأَجزَلَ مَثوبتَه- قائِلونَ، ولِما خالَفَ قَوْلَه مُخالِفونَ؛

(١) ((طبقات الشافعيين)) (ص: ٢١٠). ويُنظر: ((مجموع الفتاوى)) لابن تيميَّة (٣/ ٢٢٨).

(٢) يُنظر: ((الإمام الأشْعَري حياته وأطواره العَقَديَّة)) لصالح العصيمي.

(٣) الحَروريَّةُ من أسماءِ الخوارجِ، نسبةً إلى حَروراءَ -اسمُ قريةٍ، يُمَدُّ ويُقصَرُ-؛ لأنَّه كان أوَّلُ مجتَمَعِهم بها وتحكيمِهم منها. يُنظر: ((الصَّحاح)) للجوهري (٢/ ٦٢٨)، ((الأنساب)) للسمعاني (٤/ ١٣٤)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٢/ ٣١٣، ٣٣٣).



لأنَّه الإمامُ الفاضِلُ، والرَّئيسُ الكامِلُ، الَّذي أبانَ اللهُ به الحَقَّ، ودَفَعَ به الضَّلالَ، وأَوضَحَ به المِنْهاجَ، وقَمَعَ به بِدَعَ المُبْتَدِعينَ، وزَيْغَ الزَّائِغينَ، وشَكَّ الشَّاكِّينَ، فرَحْمةُ اللهِ عليه مِن إمامٍ مُقدَّمٍ، وجَليلٍ مُعظَّمٍ، وكَبيرٍ مُفهِمٍ)(١).

ومِن المُؤسِفِ أنَّ مُعظَمَ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ يُخالِفونَ أبا الحَسَنِ الأشْعَريَّ فيما أَثبَتَه مِن الصِّفاتِ الإلَهيَّةِ في كِتابِ «الإبانة»، وهو كِتابٌ ثابِتٌ عنه بلا شَكٍّ عِنْدَ أهْلِ العِلم المُنْصِفينَ، وإن حاوَلَ بعضُ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ التَّشْكيكَ في ثُبوتِه أو ادِّعاءَ دُخولِ الزِّيادةِ فيه بلا بُرْهانٍ(٢).

وقد أثبته ابنُ عَساكِرَ الأشعريُّ في كِتابه «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري»، ونقَلَ مِن أوَّلِه أكثَرَ مِن عَشْرِ صَفحاتٍ، وقال: (من وقَفَ على كِتابه المسمَّى بـ «الإبانة» عَرَف موضِعَه مِن العِلم والدِّيانة)(٣).

وقال الذَّهبيُّ الشَّافعيُّ: (كِتابُ «الإبانةِ» من أشهَرِ تصانيفِ أبي الحَسَنِ، شَهَره الحافِظُ ابنُ عساكِرَ واعتمد عليه، ونسَخَه بخَطِّه الإمامُ محيي الدِّينِ النَّواويُّ...)، ثمَّ ذَكَر جملةً من أقوالِ أبي الحسَنِ، ثمَّ قال: (فلو انتهى أصحابُنا المتَكَلِّمون إلى

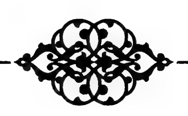
---

(١) ((الإبانة)) (ص: ٢٠). وهذا النَّصُّ نقَلَه ابنُ عَساكِرَ عن أبي الحَسَنِ من كِتابه «الإبانة»، فلا مجالَ للتَّشكيكِ في صِحَّتِه عنه، فابنُ عَساكِر معدودٌ مِن متقدِّمي الأشاعِرةِ، بل هو مِن أشهَرِ مَن ذَبَّ عن أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ. يُنظر: ((تبيين كذب المفتري)) لابن عَساكِر (ص: ١٥٧).

(٢) يُنظر: ((الأشاعرة في ميزان أهْل السُّنَّة)) لفيصل الجاسم (ص: ٦٨٧ - ٦٩٩)، وهو نقدٌ ماتِعٌ لكِتاب ((أهْل السُّنَّة الأشاعِرة شهادةُ عُلَماء الأمَّة وأدِلَّتُهم)) لحمد السنان وفوزي العنجري، وقد حاول مؤلِّفاه التَّشكيك في ثُبوتِ كِتاب الإبانة لأبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ، وادَّعَيا دخولَ التَّحْريفِ فيه، وهي دعوى لا تَثبُتُ أمامَ التحقيقِ العِلميِّ المنصِفِ.

ومِن أفضَلِ مَن حرَّر ثبوتَ الكتاب لأبي الحسن الأشعريِّ صالحٌ العصيميُّ في كِتابه ((الإمامُ الأشْعَريُّ - حياته وأطواره العَقَديَّة)).

(٣) ((تبيين كذب المفتري)) (ص: ٢٨).



مقالةِ أبي الحَسَنِ هذه ولَزِموها لأحسَنوا، ولكِنَّهم خاضوا كخَوضِ حُكَماءِ الأوائلِ في الأشياءِ، ومَشَوا خَلفَ المَنطِقِ، فلا قُوَّةَ إلَّا باللهِ!)[١].

وقد أنطَق اللهُ بالحَقِّ أحدَ شُيوخِ الأشاعرةِ المُعاصِرين، بل شيخَ مشايخِهم عضوَ هيئةِ كِبارِ العُلَماءِ بالأزهَرِ: حسن الشَّافعيَّ، فأثبت نسبةَ الكتابِ له، وقال بعد أن سرَد عددًا من مؤلَّفاتِ أبي الحسَنِ الأشعَريِّ: (ومنها -بلا رَيبٍ- كتابُ «الإبانةِ عن أصولِ الدِّيانةِ» ... والواقعُ أنَّ هذا الكتابَ ليس هو الوحيدَ[٢] الذي يُثبتُ فيه الشَّيخُ الصِّفاتِ الخَبَريَّةَ مِن الوَجهِ واليَدينِ والاستواءِ ونحوِها)[٣].

ولأبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ أيضًا كِتابُ «مَقالات الإسْلاميِّينَ واخْتِلاف المُصَلِّينَ»[٤]، وفيه ما يُوافِقُ كِتابَ «الإبانة» مِن إثْباتِ الصِّفاتِ على مَنهَجِ السَّلَفِ[٥].

المطلبُ الثَّاني: شيوخُ مُؤَسِّسِ المذهب الأشعريِّ وتلاميذُه ومُصَنَّفاتُه

الفرعُ الأوَّلُ: شيوخُه

مِن أشهَرِ شيوخِ أبي الحَسنِ الأشعريِّ:

١- محمدُ بنُ عبدِ الوهَّابِ الجُبَّائيُّ المعتزِليُّ[٦]. (ت: ٣٠٣هـ).

---

(١) ((العلو للعلي الغفار)) (ص: ٢١٩-٢٢٢).

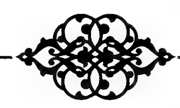
(٢) يشير إلى كتاب: ((مقالات الإسْلاميِّينَ)) لأبي الحسن الأشعريِّ.

(٣) مقدمةُ تحقيقِه لكتاب ((اللُّمع في الرد على أهل الزَّيغ والبدع)) لأبي الحسن الأشعريِّ (ص: ٦١).

(٤) ممَّن أثبته ابنُ عَساكِر في كِتابه ((تبيين كذب المفتري)) (ص: ١٣٠).

(٥) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري)) لابن عَساكِر (ص: ١٧٧ - ٣٠٦، ٣٨٧ - ٣٨٩)، ((بيان تلبيس الجهميَّة)) لابن تيميَّة (١/ ١٣٦ - ١٤٩)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٨/ ٣٣٩)، ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٣/ ٣٤٧ - ٣٥١)، ((طبقات الشافعيين)) لابن كَثير (ص: ٢٠٨ - ٢١٢)، ((الأشاعرة في ميزان أهْل السُّنَّة)) لفيصل الجاسم (ص: ٦٨٩ - ٦٩٦).

(٦) يُنظر: ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٧/ ٧١، ١١٨).



٢- زكريَّا بنُ يحيى السَّاجيُّ[١]. (ت: ٣٠٧هـ).

٣- أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ أحمدَ المَروزيُّ[٢]. (ت: ٣٤٠هـ).

الفرعُ الثَّاني: تلاميذُه

مِن أشهَرِ تلاميذِ أبي الحسنِ الأشعريِّ[٣]:

١- أبو الحَسَنِ الباهِلِيُّ البَصْريُّ[٤]. (تُوفي بين سنتي: ٣٦١ و ٣٧٠هـ).

٢- أبو سَهْلٍ مُحمَّدُ بنُ سُلَيْمانَ الصُّعْلوكيُّ النَّيسابوريُّ[٥]. (ت: ٣٦٩هـ).

٣- مُحمَّدُ بنُ أحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ يَعقوبَ بنِ مُجاهِدٍ الطَّائيُّ[٦]. (تُوفِّيَ في حدود ٣٧٠هـ).

٤- أبو الحَسَنِ علِيُّ بنُ مُحمَّدِ بنِ مَهْديٍّ الطَّبَرِيُّ[٧]. (تُوفِّيَ في حدود ٣٨٠هـ).

الفرعُ الثَّالثُ: مُصنَّفاتُه

لأبي الحسَنِ الأشعريِّ تصانيفُ كثيرةٌ، بَيْدَ أنَّه لم يَصِلْ إلينا منها إلَّا القليلُ.

وقد ذكر أبو الحسَنِ الأشعريُّ في كتابِه «العُمَد في الرُّؤْيةِ» الكتبَ الَّتي صنَّفها إلى الوقتِ الذي كتَبَ فيه هذا الكتابَ[٨].

---

(١) يُنظر: ((تذكرة الحفاظ)) للذهبي (٢/ ٢٠٠، ٢٠١).

(٢) يُنظر: ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٥٢/ ٤٢٩).

(٣) وسيأتي الحديثُ عنهم مفصَّلًا عندَ الحديثِ عن تَراجِمِ أعْلامِ الأشاعِرةِ (ص: ٤٦).

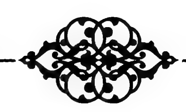
(٤) يُنظر: ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٦/ ٣٠٤).

(٥) يُنظر: المصدر السابق: (١٦/ ٢٣٦، ٢٢٣٩).

(٦) يُنظر: ((تاريخ بغداد)) للخطيب (٢/ ٢٠٠).

(٧) يُنظر: ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٣/ ٤٦٦، ٤٦٧)، ((معجم المؤلفين)) لكحالة (٧/ ٢٣٤).

(٨) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري)) (ص: ١٣٥).

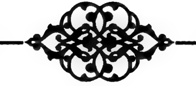


قال ابنُ عساكِرَ بعدَ ذِكرِ أسماءِ الكُتُبِ التي سمَّاها الأشعريُّ في كتابِه «العُمَد في الرُّؤْيةِ»:

(قال أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ فُورَكٍ: هذا هو أسامي كُتُبه التي ألَّفها إلى سنةِ عِشرينَ وثَلاثِمائةٍ، سوى أماليه على النَّاسِ والجواباتِ المتفرِّقةِ عن المسائلِ الوارداتِ من الجِهاتِ المختَلِفاتِ، وسوى ما أملاه على النَّاسِ ممَّا لم يَذكُرْ أساميَه هاهنا، وقد عاش بعد ذلك إلى سنةِ أربَعٍ وعشرينَ وثَلاثِمائةٍ وصَنَّف فيها كُتُبًا...)[١]، ثمَّ ذَكَرها

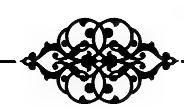
قال الذَّهَبيُّ: (رَأيتُ لأبي الحَسَنِ أربَعةَ تَواليفَ في الأُصولِ يَذكُرُ فيها قَواعِدَ مَذهَبِ السَّلَفِ في الصِّفاتِ، وقال فيها: تُمَرُّ كما جاءَت، ثُمَّ قال: وبذلك أقولُ، وبه أدينُ، ولا تُؤَوَّلُ)[٢].

ومِن أحسَنِ تَصانيفِ أبي الحسَنِ المُوافِقةِ لأهلِ السُّنَّةِ في الجُملةِ: كِتابُ «الإبانة عن أصولِ الدِّيانة»، وكِتابُ «مَقالات الإسلاميِّينَ واختِلاف المُصَلِّينَ»، وهما مطبُوعانِ.



(١) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري)) (ص: ١٣٥).

(٢) ((سير أعلام النبلاء)) (١٥/ ٨٦).



الفصلُ الثَّاني
نشأةُ المَذهَبِ الأشْعَريِّ وتطَوُّرُه

المبحثُ الأوَّلُ: نَشْأةُ المَذهَبِ الأشْعَريِّ

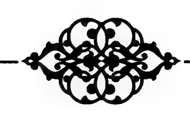
ظَهَرَ في أوَّلِ القَرْنِ الثَّالِثِ الهِجْريِّ عَبْدُ اللهِ بنُ سَعيدٍ القَطَّانُ البَصْريُّ (ت: ٢٤٣هـ)، ويقالُ له: ابنُ كُلَّابٍ، وكان له فَضْلٌ وعِلمٌ ودينٌ، وصَنَّفَ مُصَنَّفاتٍ كَثيرةً في الرَّدِّ على الجَهْميَّةِ والمُعْتَزِلةِ، ورُبَّما وافَقَ المُعْتَزِلةَ، وكان يَميلُ إلى مَذهَبِ أهْلِ السُّنَّةِ، لكنْ فيه نَوْعٌ مِن البِدْعةِ، وقدْ شَرَحَ أبو الحَسَنِ الأشْعَريُّ في كُتُبِه قَوْلَ عَبْدِ اللهِ بنِ كُلَّابٍ في بابِ الأسْماءِ والصِّفاتِ، وذَكَرَ اخْتِلافَ أصْحابِ عَبْدِ اللهِ بنِ كُلَّابٍ في بعضِ مَسائِلِ الكَلامِ، ولم يكُنْ أبو الحَسَنِ الأشْعَريُّ مُوافِقًا لابنِ كُلَّابٍ في جَميعِ أقوالِه، لكنَّه تَأثَّرَ به كَثيرًا، فأصْلُ مَذهَبِ الأشاعِرةِ هو مَذهَبُ ابنِ كُلَّابٍ[1].

وقدْ كَتَبَ أبو الحَسَنِ الأشْعَريُّ في العَقائِدِ وفي الرَّدِّ على المُعْتَزِلةِ وغَيْرِهم مِن أهْلِ البِدَعِ، حتَّى كان في أوائِلِ القَرْنِ الرَّابِعِ الهِجْريِّ أشْهَرَ مِن ابنِ كُلَّابٍ، فكانَتْ تَأتيه الأسْئِلةُ مِن الآفاقِ، وكَثُرَ طُلَّابُه وأتْباعُه لا سِيَّما في العِراقِ وخُراسانَ، وأثْنى عليه غَيْرُ واحِدٍ مِن أهْلِ العِلمِ المَشْهورينَ، وصاروا بحُجَجِه يَحْتَجُّونَ، وعلى مِنْهاجِه يَذْهبونَ، ثُمَّ صارَ يَنْتَسِبُ إليه كَثيرٌ مِن أهْلِ المَشرِقِ والمَغرِبِ مِن الفُقَهاءِ والمُحَدِّثينَ والأُصوليِّينَ والصُّوفيَّةِ[2].

---

(١) يُنظر: ((مقالات الإسلاميين)) لأبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ (١/ ١٣٨، ١٤١) و (٢/ ٣٩٨)، ((نهاية الإقدام)) للشهرستاني (ص: ١٧٢)، ((بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميَّة)) (١/ ٧١، ٧٢، ٧٤، ٧٥)، ((الاستقامة)) (١/ ١٠٥) كلاهما لابن تيميَّة، ((لسان الميزان)) لابن حجر (٤/ ٤٨٦)، ((المدارس الأشعرية)) للشهري (ص: ٣٩ - ٤١).

(٢) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري)) لابن عَساكِر (ص: ١٠٢، ١١٧، ٤١٠).



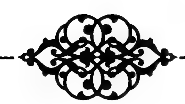
وكان المُنْتَسِبونَ الأوائِلُ إلى المَذهَبِ الأشْعَريِّ مِن أهْلِ العِلمِ والفَضْلِ والدِّينِ، ولم يكُنْ في عَهْدِهم قد امْتَزَجَ المَذهَبُ الأشْعَريُّ بالفَلْسَفةِ والتَّصوُّفِ، فكانوا يَرَوْنَ الانْتِسابَ إلى أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ انْتِسابًا إلى السُّنَّةِ؛ لما رأَوا في كُتُبِ أبي الحَسَنِ وكُتُبِ تَلاميذِه وتَلاميذِ تَلاميذِه مِن تَعْظيمِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، ومِن القُدْرةِ على إفْحامِ المُعْتَزِلةِ، والدِّفاعِ عن عَقائِدِ أهْلِ السُّنَّةِ، فرَأَوا أنَّ المَذهَبَ الأشْعَريَّ مُتَوَسِّطٌ بَيْنَ المُعْتَزِلةِ والجَهْمِيَّةِ الَّذين عَطَّلوا الصِّفاتِ، وبَيْنَ المُشَبِّهةِ الَّذين غَلَوا في إثْباتِ الصِّفاتِ كالكَرَّاميَّةِ(١)، وبعضِ فُضَلاءِ الحَنابِلةِ الَّذين بالغوا في إثْباتِ بعضِ الصِّفاتِ كأبي يَعْلى الفَرَّاءِ (ت: ٤٥٨هـ)(٢).

ولم تخلُ تلك الأزمِنةُ مِن عُلماءَ حذَّروا مِن عِلمِ الكَلامِ وأهْلِ الأهْواءِ،

---

(١) الكَرَّاميَّةُ: فِرقةٌ تُنسَبُ إلى محمَّدِ بنِ كَرَّام، وقد نُسِبَ إليه جوازُ وَضعِ الأحاديثِ على الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وأصحابِه، وكان يقولُ: الإيمانُ هو نُطقُ اللِّسانِ بالتَّوحيدِ مجرَّدًا عن عقدِ قَلبٍ وعَمَلِ جوارِحَ، تُوفِّيَ سنة (٢٥٥هـ). يُنظر: ((تاريخ دمشق)) لابن عساكر (٥٥/ ١٢٧)، ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١١/ ٥٢٣).

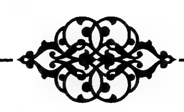
(٢) له مع سَعةِ عِلْمِه وفَضْلِه بَعْضُ الزَّلَّاتِ الشَّنيعةِ، غَفَرَ اللهُ لنا وله، وقد وقَعَت له تلك الأخطاءُ بسَبَبِ أخْذِه بظاهِرِ بَعْضِ النُّصوصِ الَّتي لا تَصِحُّ أو لا يَصِحُّ الاستِدلالُ بها على الصِّفاتِ؛ لعَدَمِ صِحَّةِ دَلالتِها، ومِن ذلك: أنَّه أثبت للهِ سُبحانَه الأضراسَ واللَّهاةَ والفَخِذَ. يُنظر: ((إبطال التَّأويلات)) (ص: ٢١٨، ٢٠٦)، وأشنَعُ مِن هذا قَوْلُه بَعْدَ أن ذكرَ حَديثًا موضوعًا لا يَصِحُّ: (هذا الخَبَرُ يفيدُ أشياءَ؛ منها: جوازُ إطلاقِ الاستِلْقاءِ عليه، لا على وَجْهِ الاستراحةِ، بل على صِفةٍ لا تُعقَلُ معناها، وأنَّ له رِجْلَينِ يَضَعُ إحداهما على الأُخرى على صِفةٍ لا نَعقِلُها؛ إذ ليس في حَمْلِه على ظاهِرِه ما يُحيلُ صِفاتِه!) ((إبطال التَّأويلات)) (ص: ١٩٠)، ولا شَكَّ أنَّ مِثْلَ هذه الأخطاءِ الشَّنيعةِ نفَّرَت كَثيرا مِن النَّاسِ عن اتِّباعِ الحَقِّ في بابِ الأسماءِ والصِّفاتِ، وحسَّنت لهم في ذلك الزَّمانِ المَذهَبَ الأشْعَريَّ الَّذي كان في بدايةِ نَشأتِه مُتوَسِّطًا إلى حدٍّ ما بين المُعتَزِلةِ والجَهْميَّةِ، وبَيْنَ المشبِّهةِ وغُلاةِ مُثبتةِ الصِّفاتِ مِنَ الحَنابلةِ، وأبو يَعلى مع غُلُوِّه في الإثباتِ فهو من مُتكَلِّمي الحنابلةِ المتأثِّرين بالأشاعرةِ، وهذا من المُتناقِضاتِ.



وبيَّنوا بُطْلانَ تَأويلِ الصِّفاتِ، وألَّفوا مُؤَلَّفاتٍ كَثيرةً في بَيانِ مَذهَبِ السَّلَفِ[1]، لكنَّها لم تَشتَهِرْ في ذلك الزَّمانِ عنْدَ جُمْهورِ الأُمَّةِ كما اشْتَهَرَتْ كُتُبُ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ، ورُبَّما كان بعضُ أهْلِ العِلمِ إذا اطَّلَعوا عليها ظَنُّوا أنَّها تُقَرِّرُ مَذهَبَ السَّلَفِ الَّذي هو التَّفْويضُ في زَعْمِهم، فقد أَشهَرَ الأشاعِرةُ القَوْلَ بأنَّ هناك طَريقتَينِ في آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها؛ طَريقةَ السَّلَفِ وهي التَّفويضُ، وطَريقةَ

---

(١) من ذلك: ((الرد على الجهمية والزنادقة)) لأحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، ((الاخْتِلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة)) لابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، ((الرد على الجهمية)) لعثمان ابن سعيد الدارمي (ت: ٢٨٠هـ)، ((السنة)) لابن أبي عاصم (ت: ٢٨٧هـ)، ((السنة)) للخلال (ت: ٣١١هـ)، ((التوحيد)) لابن خزيمة (ت: ٣١١هـ)، ((بيان السنة والجماعة = العقيدة الطحاوية)) للطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، ((اعتقاد أئِمَّة الحَديث)) للإسماعيلي (ت: ٣٧١هـ)، ((الصِّفات)) للدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، ((التوحيد ومَعْرِفة أسماء الله عز وجل وصفاته)) لابن منده (ت: ٣٩٥هـ)، ((أصول السنة)) لابن أبي زمنين (ت: ٣٩٩هـ)، ((شرح أصول اعتقاد أهْل السُّنَّة والجَماعة)) للالكائي (ت: ٤١٨هـ)، ((رسالة السجزي إلى أهْل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت)) للسجزي (ت: ٤٤٤هـ)، ((الرسالة الوافية لمَذهَب أهْل السُّنَّة في الاعتقادات وأصول الديانات)) للداني (ت: ٤٤٤هـ)، ((عَقيدة السَّلَف وأصْحاب الحَديث)) لأبي عثمان الصابوني (ت: ٤٤٩هـ)، ((ذم الكَلام وأهله)) للهروي (ت: ٤٨١هـ)، ((الاعتقاد)) لابن أبي يعلى (ت: ٥٢٦هـ)، ((الحجة في بيان المحجة)) لِقوَام السُّنَّة الأصبهاني (ت: ٥٣٥هـ)، ((فتيا وجوابها في ذكر الاعتقاد وذم الاخْتِلاف)) للحسن العطار الهمذاني (ت: ٥٩٦هـ)، ((الاقتصاد في الاعتقاد)) لعبد الغني المقدسي (ت: ٦٠٠هـ)، ((ذم التَّأويل)) للموفق ابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، وهذه الكُتُبُ كُلُّها كان مُؤَلِّفوها قَبْلَ ابن تيميَّةَ (ت: ٧٢٨هـ) وتلميذِه ابنِ القَيِّم (ت: ٧٥١هـ) اللَّذَينِ أشهرا مَذهَبَ السَّلَفِ في عَصْرِهما، وصَبَرا على ما نالهما مِن أذًى بسبَبِ ذلك، ومِن أحسَنِ كُتُبِهما في العَقيدة: ((العَقيدة الواسطية)) و ((العَقيدة التدمرية)) و((الفتوى الحموية الكبرى)) ثلاثتُها لابن تيميَّة، و((الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة)) و((اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية)) كلاهما لابنِ القَيِّم.



الخَلَفِ وهي التَّأويلُ[١]! وصارَ هذا القَوْلُ مُسَلَّمًا به عنْدَ كَثيرٍ مِن العُلَماءِ، معَ أنَّه في الحَقيقةِ يُخالِفُ ما كان عليه السَّلَفُ مِن الإيمانِ بمَعاني الصِّفاتِ كما يَليقُ بعَظَمةِ اللهِ سُبْحانَه، وإنَّما هم يُفَوِّضونَ كَيْفيَّاتِ الصِّفاتِ لا مَعانيَها كما سيأتي بيانُه.

المبحثُ الثَّاني: تَطوُّرُ المَذهَبِ الأشْعَريِّ

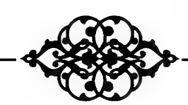
يَتَّفِقُ الباحِثونَ مِن الأشاعِرةِ وغَيْرِهم على أنَّ المَذهَبَ الأشْعَريَّ تَطوَّرَ بَعْدَ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ بواسِطةِ كَثيرٍ مِن أئِمَّةِ المَذهَبِ؛ كأبي الحَسَنِ الباهِليِّ، ومُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ يَعْقوبَ بنِ مُجاهِدٍ الطَّائيِّ، والقاضي أبي بَكْرِ بنِ الباقِلَّانيِّ، وابنِ فُورَك، وأبي إسْحاقَ الأسْفَرايينيِّ، وعَبْدِ القاهِرِ البَغْداديِّ، وأبي القاسِمِ القُشَيْريِّ، وأبي المَعالي الجُوَيْنيِّ، وأبي حامِدٍ الغَزاليِّ، والفَخْرِ الرَّازيِّ، وأبي الحَسَنِ الآمِديِّ، والإيجيِّ. وهذا التَّطَوُّرُ في المذهَبِ الأشعَريِّ كان مِن حَسَنٍ إلى سَيِّئٍ ثمَّ إلى أسوأَ.

والنَّاظِرُ في كُتُبِ الأشاعِرةِ يَجِدُ تَعَدُّدَ الأقْوالِ في المَذهَبِ الأشْعَريِّ، واخْتِلافَ الأشاعِرةِ في مَسائِلَ عَديدةٍ[٢]، ويَعتَبِرُ الأشاعِرةُ تَعَدُّدَ أقْوالِ أئِمَّتِهم واخْتِلافَهم اجْتِهادًا داخِلَ المَذهَبِ.

وقدِ ازْدادَ تَطوُّرُ المَذهَبِ الأشْعَريِّ معَ مُرورِ الزَّمَنِ، فبَعْدَ أنْ كانت العَقيدةُ الأشْعَريَّةُ في زمنِ أبي الحسنِ أقرَبَ إلى منهجِ السَّلف صارَتِ عنْدَ المُتَأخِّرينَ

(١) يُنظر: ((مجموعة رسائل الإمام الغزالي)) (ص: ٣٠١)، ((الملل والنحل)) للشهرستاني (١/ ٩٢، ١٠٣).

(٢) يُنظر لبعض أمثلة ذلك: ((الإشارة)) للرازي (ص: ٢٤٥)، ((غاية المرام)) للآمدي (ص: ١٣٥)، ((المواقف للإيجي مع شرح الجرجاني)) (١/ ١٦٥، ١٦٦) و(٣/ ١٤٤، ١٥٢)، ((شرح الصاوي على جوهرة التوحيد)) (ص: ١٩٥، ١٩٦). ((حواش على شرح الكبرى للسنوسي)) (ص: ٢٣٤، ٢٣٥).



بعيدةً عن معتقدِ السَّلفِ ومُخالِفةً لِما كان عليه النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وأصْحابُه كما سيَأتي بَيانُه.

ومِن أَبرَزِ مَظاهِرِ التَّطوُّرِ في المَذهَبِ الأشْعَريِّ ما يَلي:

١ - القُرْبُ مِن الجَهْميَّةِ والمُعْتَزِلةِ:

لا يَخفى على النَّاظِرِ في الكُتُبِ المُعْتَمَدةِ عنْدَ الأشاعِرةِ أنَّهم يَتَّفِقونَ معَ الجَهْميَّةِ والمُعْتَزِلةِ في بعضِ المَسائِلِ والأُصولِ[١]، ومِن ذلك اتِّفاقُهم على تَقْديمِ ما ظنُّوه دليلًا عقليًّا قطعيًّا على أدلةِ الوحي بحُجَّة ظنيَّتِها، معَ أنَّه لا تَعارُضَ أصْلًا بيْنَ العَقْلِ الصَّريحِ والنَّقْلِ الصَّحيحِ.

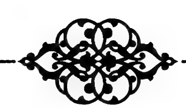
وقد ذَكَرَ السَّنوسيُّ الأشعَريُّ أنَّ أصولَ الكُفرِ ستَّةٌ، ومنها: (التَّمَسُّكُ في أصولِ العقائدِ بمجرَّدِ ظواهِرِ الكتابِ والسُّنَّةِ مِن غيرِ عَرضِها على البراهينِ العقليَّةِ والقواطِعِ الشَّرعيَّةِ؛ للجَهلِ بأدلَّةِ العُقولِ، وعَدَمِ الارتياضِ بأساليبِ العَرَبِ، والجَهلِ بما تقرَّر في فَنِّ العربيَّةِ والبيانِ مِن ضوابِطَ وأصولٍ)[٢]!

وفي مَسْألةِ الإيمانِ وافَقَ الأشاعِرةُ الجَهْميَّةَ في جَعْلِ الإيمانِ مُجَرَّدَ التَّصْديقِ بالقَلْبِ، وجَعَلوا الكُفْرَ مُجَرَّدَ التَّكْذيبِ، فعِنْدَهم أنَّ السُّجودَ للصَّنَمِ وسَبَّ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وإهانةَ المُصْحَفِ ليس كُفْرًا بذاتِه، وإنَّما هو دَليلٌ على الكُفْرِ الَّذي هو انْتِفاءُ التَّصْديقِ مِن قَلْبِ فاعِلِه[٣]!

(١) يُنظرُ مثلًا: ((الإشارة)) للفخر الرازي (ص: ١٢٦، ٢٤٥)، ((شرح المواقف)) للجرجاني مع حاشيتي السيالكوتي والفناري (١/ ٢٧٦) و(٢/ ١٢٧) و(٦/ ١٧، ٩٣، ١٧٦) و(٨/ ١٠٦، ١٤٧)، ((شرح المقاصد)) للتفتازاني (٢/ ٢٣٦).

(٢) يُنظر: ((شرح أم البراهين)) للسنوسي (ص: ٢٨٨، ٢٨٩).

(٣) يُنظر: ((تفسير الرازي)) (٢/ ٢٨٢).



والحَقُّ أنَّ الأشاعِرةَ -معَ قُرْبِهم مِن الجَهْميَّةِ والمُعْتَزِلةِ وتَأثُّرِهم بالفَلاسِفةِ- أَقرَبُ المُتكلِّمينَ إلى مَذهَبِ أهْلِ السُّنَّةِ، قال ابنُ تيميَّةَ: (الأشْعَريَّةُ الأغلَبُ عليهم أنَّهم مُرْجِئةٌ في بابِ الأسْماءِ والأحْكامِ، جَبْرِيَّةٌ في بابِ القَدَرِ، وأمَّا في الصِّفاتِ فليسوا جَهْميَّةً مَحْضةً، بل فيهم نَوْعٌ مِن التَّجَهُّمِ، وهُمْ في الجُمْلةِ أَقرَبُ المُتكلِّمينَ إلى مَذهَبِ أهْلِ السُّنَّةِ والحَديثِ)[١].

٢- تَأثيرُ الفَلْسَفةِ في المَذهَبِ الأشْعَريِّ:

النَّاظِرُ في كُتُبِ الأشاعِرةِ يَعجَبُ مِن كَثْرةِ النَّقْلِ عن الفَلاسِفةِ، وشَرْحِ مَذاهِبِهم، وذِكْرِ أقْوالِهم، معَ المُوافَقةِ لها أحْيانًا.

قال الشَّهْرَسْتانيُّ: (وافَقْنا الفَلاسِفةَ على أنَّ جِسْمًا ما أو قُوَّةً في جِسْمٍ لا يَصلُحُ أن يكونَ مُبدِعًا لجِسْمٍ)[٢].

وقال أيضًا: (غَلا إمامُ الحَرَمَينِ حيثُ أَثبَتَ لِلقُدْرةِ الحادِثةِ أثَرًا هو الوُجودُ، غَيْرَ أنَّه لم يُثبِتْ للعَبْدِ استِقلالًا بالوُجودِ ما لم يَستَنِدْ إلى سَبَبٍ آخَرَ، ثُمَّ تَتَسَلْسَلُ الأسْبابُ في سِلْسِلةِ التَّرَقِّي إلى الباري سُبْحانَه، وهو الخالِقُ المُبدِعُ المُسْتقِلُّ بإبْداعِه مِن غَيْرِ احْتِياجٍ إلى سَبَبٍ، وإنَّما سَلَكَ في مَسلَكِ الفَلاسِفةِ حيثُ قالوا بتَسَلْسُلِ الأسْبابِ، وتَأثيرِ الوَسائِطِ الأَعْلى في القَوابِلِ الأَدْنى)[٣].

وقال الآمِديُّ مُبيِّنًا مُوافَقةَ مَذهَبِ الأشاعِرةِ لمَذهَبِ الفَلاسِفةِ الَّذين يُسَمِّيهم الحُكَماءَ في إنْكارِهم حِكْمةَ اللهِ في خَلْقِه وأفْعالِه: (مَذهَبُ أهْلِ الحَقِّ[٤] أنَّ الباريَ

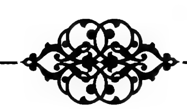
---

(١) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) (٦/ ٥٥).

(٢) ((نهاية الإقدام)) (ص: ٣٧).

(٣) المصدر السابق: (ص: ٤٩).

(٤) يعني بهم الأشاعرة.



تَعالى خَلَقَ العالَمَ وأَبدَعَه لا لِغايةٍ يَسْتنِدُ الإبْداعُ إليها، ولا لِحِكْمةٍ يَتَوَقَّفُ الخَلْقُ عليها، بلْ كلُّ ما أَبدَعَه مِن خَيْرٍ وشَرٍّ ونَفْعٍ وضُرٍّ لم يكُنْ لِغَرَضٍ قادَه إليه، ولا لمَقْصودٍ أَوجَبَ الفِعلَ عليه، بلِ الخَلْقُ وأنْ لا خَلْقَ له جائزانِ، وهُما بالنِّسْبةِ إليه سِيَّانِ، ووافَقَهم على ذلك طَوائفُ الإلَهيِّينَ، وجَهابذةُ الحُكَماءِ المُتقدِّمينَ)[1].

وقال التَّفْتازانيُّ: (لَمَّا نُقِلَتِ الفَلْسَفةُ الى العَربيَّةِ وخاضَ فيها الإسْلاميُّونَ حاوَلوا الرَّدَّ على الفَلاسِفةِ فيما خالَفوا فيه الشَّريعةَ، فخَلَطوا بالكَلامِ كَثيرًا مِن الفَلْسَفةِ؛ ليَتَحقَّقوا مَقاصِدَها فيَتَمَكَّنوا مِن إبْطالِها، وهَلُمَّ جَرًّا إلى أن أَدرَجوا فيه مُعظَمَ الطَّبيعيَّاتِ والإلَهيَّاتِ، وخاضوا فى الرِّياضيَّاتِ حتَّى كادَ لا يَتَميَّزُ عن الفَلْسَفةِ، لولا اشْتِمالُه على السَّمْعيَّاتِ، وهذا هو كَلامُ المُتَأخِّرينَ)[2].

٣- دُخولُ المَذهَبِ الأشْعَريِّ في الغُلُوِّ في الأَوْلياءِ وتَجْويزِ الاستغاثةِ بالصَّالِحينَ:

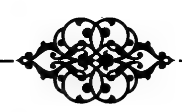
النَّاظِرُ في كُتُبِ مُتأخِّري الأشاعِرةِ يَجِدُ أنَّ بعضَهم قد غَلا في الأنبياءِ والصَّالِحينَ غُلُوًّا عَظيمًا، حتَّى جوَّزوا الاسْتِغاثةَ بِهم، ودُعاءَهم مِن دُونِ اللهِ تعالى.

سئل ابنُ حَجَرٍ الهَيْتَميُّ الأشْعَريُّ (ت: ٩٧٤هـ): (هلْ يُمكِنُ الآنَ الاجْتِماعُ بالنَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في اليَقَظةِ والتَّلَقِّي مِنه؟ فأجابَ بقَوْلِه: نَعمْ يُمكِنُ ذلك؛ فقدْ صَرَّحَ بأنَّ ذلك مِن كَراماتِ الأَوْلياءِ: الغَزاليُّ والبارِزيُّ والتَّاجُ السُّبْكيُّ والعَفيفُ اليافِعيُّ مِن الشَّافِعيَّةِ، والقُرْطُبيُّ وابنُ أبي جَمْرةَ مِن المالِكيَّةِ، وقد حكيَ عن بعضِ الأَوْلياءِ أنَّه حَضَرَ مَجلِسَ فَقيهٍ، فرَوى ذلك الفَقيهُ حَديثًا، فقال له الوَلِيُّ: هذا الحَديثُ باطِلٌ، قال: ومِن أين لك هذا؟ قال: هذا النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم

---

(١) ((غاية المرام)) (ص: ٢٢٤).

(٢) ((شرح العقائد النسفية)) (ص: ١٢).



واقِفٌ على رأسِك يَقولُ: إنِّي لم أَقُلْ هذا الحَديثَ، وكُشِفَ للفَقيهِ فرآه!)(١).

وقال الباجوريُّ الأشْعَريُّ: (...قيلَ: مَن لم تَظهَرْ كَرامتُه بَعْدَ مَوْته كما كانَتْ في حَياتِه فليس بصادِقٍ، وقال الشَّعْرانيُّ: ذَكَرَ لي بعضُ المَشايِخِ أنَّ اللهَ تَعالى يوكِلُ بقَبْرِ الوَلِيِّ مَلَكًا يَقْضي الحَوائِجَ، وتارةً يَخرُجُ الوَلِيُّ مِن قَبْرِه ويَقْضيها بنَفْسِه!)(٢).

والحِكاياتُ في كُتُبِ الأشاعِرةِ الصُّوفيَّةِ المُتَأخِّرينَ كَثيرةٌ جِدًّا، ومَن نَظَرَ في كِتابِ «الطَّبَقاتِ الكُبْرى» للشَّعْرانيِّ الأشْعَرِيِّ يَجِدُ مِن ذلك أخْبارًا يَذكُرُها بِلا إسْنادٍ، أو يَرْويها عن مَجاهيلَ، ويَجزِمُ العاقِلُ السَّوِيُّ ببُطْلانِ أكثَرِها، ويَسْتَحيي مِن ذِكْرِ بعضِها.

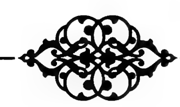
وقال سَلامةُ العَزَّاميُّ الأشعريُّ الصُّوفيُّ (ت: ١٣٧٦هـ): (التَّوَسُّلُ والتَّشَفُّعُ والاستِغاثةُ بالنَّبِيِّينَ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ، والصَّالِحينَ رَضيَ اللهُ عنهم بعدَ وَفاتِهم، معَ اعتِقادِ أنَّهم مَفاتيحُ الرَّحمةِ وأسبابُ الخَيرِ، والفاتِحُ لها بهم هو اللهُ وَحْدَه- ليس شِركًا ولا كُفرًا، ولا حَرامًا ولا مَكروهًا، بل هو سَبيلُ المُؤمِنينَ، وطَريقُ عِبادِ اللهِ المَرْضِيِّينَ!)(٣).

ولبعضِ المُتَأخِّرينَ مِن الصُّوفيَّةِ الأشاعِرةِ كُتُبٌ شَنيعةٌ في الدِّفاعِ عن الشِّرْكِ أو وَسائِلِ الشِّرْكِ، ومِن ذلك كتابُ: «شِفاءُ السِّقام في زيارة خير الأنام» للسُّبكي، وكِتابُ «شَواهِد الحَقِّ في الاسْتِغاثةِ بسَيِّدِ الخَلْقِ»، وكتاب: «حِزبُ الاستغاثات بسَيِّد الرِّسالات» كلاهما للنَّبْهانيِّ، وكِتابُ: «إحْياءُ المَقْبورِ بأدِلَّةِ اسْتِحبابِ اتِّخاذِ

(١) ((الفَتاوى الحديثية)) (ص: ٢١١، ٢١٢).

(٢) ((تحفة المريد)) (ص: ٢٥٢).

(٣) ((فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان)) (ص: ٢١).



المَساجِدِ والقِبابِ على القُبورِ» لأبي الفَيْضِ أحمد الغُماريِّ الأزْهَريِّ.

٤ - ارْتِباطُ المَذهَبَينِ الفِقْهيَّينِ الشَّافِعيِّ والمالِكيِّ بالمَذهَبِ الأشْعَريِّ:

كان قُدَماءُ فُقَهاءِ المالِكيَّةِ والشَّافِعيَّةِ على مَذهَبِ أهْلِ السُّنَّةِ، ولَمَّا ظَهَرَ المَذهَبُ الأشْعَريُّ صَرَّحَ بعضُ قُدَماءِ الشَّافِعيَّةِ والمالِكيَّةِ بالتَّحْذيرِ منه(١).

قال مُحَمَّدُ بنُ خُوَيْز مَنْدادَ المِصْريُّ المالِكيُّ (ت: ٣٩٠هـ تقريبًا): (أهْلُ الأهْواءِ عنْدَ مالِكٍ وسائِرِ أصْحابِنا هُمْ أهْلُ الكَلامِ، فكلُّ مُتَكلِّمٍ فهو مِن أهْلِ الأهْواءِ والبِدَعِ، أشْعَريًّا كان أو غَيْرَ أشْعَريٍّ، ولا تُقبَلُ له شَهادةٌ في الإسْلامِ، ويُهجَرُ ويُؤدَّبُ على بِدْعتِه، فإن تَمادى عليها اسْتُتيبَ منها)(٢).

وممَّن كان يَتَبَرَّأُ من الأشْعَرِيَّةِ أبو حامِدٍ الأسْفَرايينيُّ (ت: ٤٠٦هـ)، إمامُ الشَّافعيَّةِ في زَمانِه، قال أبو الحَسَنِ الكَرَجيُّ الشَّافعيُّ(٣): (وكان الشَّيْخُ أبو حامِدٍ الأسْفَرايينيُّ شَديدَ الإنْكارِ على الباقِلَّانيِّ وأصْحابِ الكَلامِ، قال: ولم يَزَلِ الأئِمَّةُ الشَّافِعيَّةُ يَأنَفونَ ويَسْتَنْكِفونَ أن يُنسَبوا إلى الأشْعَريِّ، ويَتَبَرَّؤونَ ممَّا بَنى الأشْعَريُّ مَذهَبَه عليه، ويَنهَون أصْحابَهم وأحْبابَهم عن الحَوْمِ حَوالَيه... ومَعْروفٌ شِدَّةُ الشَّيْخِ أبي حامِدٍ على أهْلِ الكَلامِ، حتَّى مَيَّزَ أُصولَ فِقْهِ الشَّافعيِّ مِن أُصولِ الأشْعَريِّ، وعَلَّقَه عنه أبو بَكْرٍ الزَّاذَقانيُّ، وهو عِنْدي، وبه اقْتَدى الشَّيْخُ أبو إسْحاقَ الشِّيرازيُّ في كِتابَيه اللُّمَعِ والتَّبْصِرةِ، حتَّى لو وافَقَ قَوْلُ الأشْعَريِّ وَجْهًا لأصْحابِنا مَيَّزَه، وقال: هو قَوْلُ بعضِ أصْحابِنا، وبه قالَتِ الأشْعَريَّةُ(٤)،

(١) انظر مبحث: (ذَمُّ فُقَهاءِ الحنَفيَّةِ والمالكيَّةِ والشَّافعيَّةِ للأشَاعرةِ ومذهبِهم) (ص: ٥٠).

(٢) يُنظر: ((جامع بيان العِلم وفضله)) لابن عبد البر (٢/ ٩٤٢).

(٣) هو محمَّدُ بنُ عبدِ الملكِ بنِ محمَّدِ بنِ عُمرَ بنِ محمَّدٍ الكَرَجيُّ، المتوفَّى سنة ٥٣٢ هـ.

(٤) يُنظر على سبيلِ المثالِ: ((التبصرة في أصول الفقه)) (ص: ٢٢، ٢٧، ٦٧، ٩٩)، ((اللمع في =

ولم يَعُدَّهم مِن أصْحابِ الشَّافِعيِّ، اسْتَنْكَفوا مِنهم ومِن مَذهَبِهم في أُصولِ الفِقْهِ، فَضْلًا عن أُصولِ الدِّينِ).

قال ابن تيميَّةَ بعدَ نقلِه كلامَ الكَرَجيِّ السَّابقَ: (هذا المَنْقولُ عن الشَّيْخ أبي حامِدٍ وأمْثاله مِن أئِمَّةِ أصْحابِ الشَّافِعيِّ أصْحابِ الوُجوهِ، مَعْروفٌ في كُتُبِهم المُصَنَّفةِ في أُصولِ الفِقْهِ وغَيْرِها. وقدْ ذَكَرَ ذلك الشَّيْخُ أبو حامِدٍ، والقاضي أبو الطَّيِّبِ، وأبو إسْحاقَ الشِّيرازيُّ، وغَيْرُ واحِدٍ بيَّنوا مُخالَفةَ الشَّافِعيِّ وغَيْرِه مِن الأئِمَّةِ لقَوْلِ ابن كُلَّابٍ والأشْعَريِّ في مَسْألةِ الكَلامِ الَّتي امْتازَ بِها ابنُ كُلَّابٍ والأشْعَريُّ عن غَيْرِهما)[١].

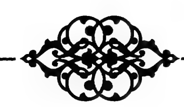
ثُمَّ لَمَّا انْتَشَرَ المَذهَبُ الأشْعَريُّ، ودَعا إليه أعْلامٌ مَشْهورونَ مِن أئِمَّةِ المَذهَبِ المالِكيِّ والشَّافِعيِّ صارَ أَغلَبُ فُقَهاءِ الشَّافِعيَّةِ والمالكيَّةِ المُتَأخِّرينَ أشاعِرةً[٢]، وصاروا يَعْتَقِدونَ أنَّ المَذهَبَ الأشْعَريَّ هو مَذهَبُ أهْلِ السُّنَّةِ.

وفُتِنَ كَثيرٌ مِن العُلَماءِ وطُلَّابِ العِلم بالمَذهَبِ الأشْعَريِّ لفَضْلِ مؤسِّسِه وأعْلامِه الَّذين طَوَّروه، وصاروا مِن الدُّعاةِ إليه أو مِن المُتَأثِّرينَ به، ولهم جُهودٌ عَظيمةٌ جِدًّا في الرَّدِّ على كَثيرٍ مِن أهْلِ البِدَعِ والأهْواءِ كالجهْميَّةِ والمعتزِلةِ، ولهم أثَرٌ كَبيرٌ لا يُنكَرُ في مُخْتلِفِ العُلوم النَّافِعةِ؛ مِن التَّفْسيرِ، والحَديثِ، والقِراءاتِ، والفِقْهِ، وأُصولِ الفِقْهِ، والنَّحْوِ، وغَيْرِ ذلك، فلم يُميِّزْ كَثيرٌ مِن النَّاسِ بَيْنَ العُلومِ النَّافعةِ الَّتي نَقَلَها هؤلاءِ العُلَماءُ الأجِلَّاءُ، وبَيْنَ البِدَعِ الَّتي وافَقوا فيها

= أصول الفقه)) (ص: ١٠، ١٣، ٢٤، ٧١).

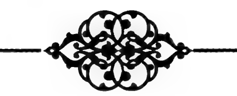
(١) ((درء تعارض العقل والنقل)) (٢/ ٩٦ - ٩٨).

(٢) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري)) لابن عَساكِر (ص: ١٤٠، ٢٥٥)، ((المنتظم في تاريخ الملوك والأمم)) لابن الجوزي (١٤/ ٢٩)، ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٣/ ٣٦٥ - ٣٦٧، ٣٧٣ - ٣٧٧)، ((شجرة النور الزكية في طبقات المالكية)) لابن مخلوف (١/ ١١٨، ١٣٨).



أهْلَ الكَلامِ أو تَأثَّروا فيها بالفَلاسِفةِ والمُعْتَزِلة[1]، لا سِيَّما وكَثيرٌ مِن النَّاسِ لم يَطَّلِعْ على كُتُبِ العَقائِدِ الَّتي ألَّفَها عُلَماءُ أهْلِ السُّنَّة، وبيَّنوا فيها عَقيدةَ السَّلَفِ أصْحابِ الحَديثِ؛ العَقيدةَ الصَّحيحةَ المُوافِقةَ لكِتابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسولِه صلَّى الله عليه وسلَّم، وما كان عليه الصَّحابةُ والتَّابِعونَ لهم بإحْسانٍ، وبعضُهم له اطِّلاعٌ عليها، لكن تَقَرَّرَ عنْدَه أنَّ طَريقةَ السَّلَفِ أسْلَمُ، وطَريقةَ الخَلَفِ أحْكَمُ وأعلَمُ؛ فعَظُمَتِ الفِتْنةُ، وانْتَشَرَتِ البِدْعةُ!

ثُمَّ في عَصْرِنا الحاضِرِ اهْتَمَّ كَثيرٌ مِن طُلَّابِ العِلم بالحَديثِ النَّبَويِّ والعَقيدةِ الصَّحيحةِ الَّتي كان عليها السَّلَفُ الصَّالِحُ، وتَمسَّكَ بِها -بتَوْفيقِ اللهِ وفَضْلِه- كَثيرٌ مِن العُلَماءِ وطُلَّابِ العِلم حتَّى مِن المُنْتَسِبينَ إلى المَذهَبِ الشَّافِعيِّ والمالِكيِّ والحَنفيِّ، وهي العَقيدةُ المُوافِقةُ للفِطْرةِ، الخاليةُ مِن تَكَلُّفاتِ أهْلِ البِدَعِ.



(١) وسيأتي التَّنبيهُ على أنَّ بَعْضَ العُلَماءِ الأجِلَّاءِ المنسوبينَ إلى المَذهَبِ الأشْعَريِّ ليسوا أشاعِرةً، وبَعْضُهم هو على طَريقةِ مُتَقَدِّمي الأشاعِرةِ دونَ مُتَأخِّريهم، وبَعْضُهم لا يُوافِقون المَذهَبَ الأشْعَريَّ في جَميعِ أُصولِه ومَسائِلِه، وإنَّما في بَعْضِ المَسائِلِ، ويخالِفون مُتَأخِّري الأشاعرة في كَثيرٍ من المَسائِلِ.

الفصلُ الثَّالثُ
أسْبابُ انْتِشارِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ، وأبرَزُ أعلامِه، وتَفاوُتُ تَأثُّرِهم بالجَهْميَّةِ، وأشهرُ كُتُبِهم

المبحثُ الأوَّلُ: أسْبابُ انْتِشارِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ

يُمكِنُ تَلْخيصُ أهَمِّ أسْبابِ انْتِشارِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ فيما يلي[١]:

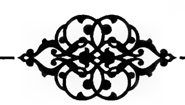
أوَّلًا: انتسابُ أبي الحسَنِ الأشعَريِّ وقُدَماءِ أصحابِه لأهلِ الحديثِ، وردُّهم أباطِيلَ المعتزلةِ باسمِ أهلِ الحديثِ بطُرُقٍ ومسالِكَ كلاميَّةٍ لم يكُنْ لكثيرٍ من أهلِ الحديثِ خِبرةٌ أو معرفةٌ بها مهَّد ذلك لدخولها على بعضِهم دونَ تفطُّنٍ لِما فيها من خللٍ.

ثانيًا: تصَدِّي الأشاعرةِ للمُعْتَزِلةِ وبيانُهم بُطْلانَ كَثيرٍ مِن بِدَعِهم ممَّا أدَّى إلى انحسارِ المذهبِ المعتزليِّ، وانتصارِ الأشاعرةِ عليهم، وهذا مِن أكبَرِ حسَناتِهم.

ثالثًا: نَشْأةُ المَذهَبِ الأشْعَريِّ في عاصِمةِ الخِلافةِ العبَّاسيَّةِ بَغْدادَ، وفيها الفُقَهاءُ والمُحَدِّثونَ والمُقْرِئونَ، وكان يَرحَلُ إليها طُلَّابُ العِلمِ، فكَثُرَ النَّاقِلونَ

---

(١) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري)) لابن عَساكِر (ص: ١٠٠ – ١٠٨)، ((التبر المسبوك في نصيحة الملوك)) للغزالي (ص: ٩، ١١)، ((درء تعارض العقل والنقل)) لابن تيميَّة (٢/ ١٠١ – ١٠٤) و(٧/ ٣٢ – ٣٧)، ((المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)) للمقريزي (٤/ ١٩٢)، ((الأشاعرة في ميزان أهْل السُّنَّة)) لفيصل الجاسم (ص: ٧٤٩ – ٧٥٦)، ((موسوعة مواقف السَّلَف في العَقيدة والمَنهَج والتربية)) للمغراوي (٧/ ٢٦٩)، ((الانحرافات العَقَديَّة والعِلميَّة في القرنين الثَّالثَ عشَرَ والرَّابعَ عشَرَ الهِجْريَّيْنِ)) للزهراني (ص: ٦٤ – ٧٤، ٢٥٧ – ٢٦٧، ٤٣٥ – ٥٦٢).



لِهذا المَذهَبِ إلى جِهاتٍ كَثيرةٍ مِن بِلادِ الإسْلامِ شَرْقًا وغَرْبًا، وشَمالًا وجَنوبًا.

رابعًا: اشْتِهارُ القَوْلِ بأنَّ هناك طَريقتَينِ في آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها: طَريقةَ السَّلَفِ وهي التَّفْويضُ، وطَريقةَ الخَلَفِ وهي التَّأويلُ.

خامسًا: ظُهورُ المَذهَبِ الماتُريديِّ الَّذي يُشابِهُ كَثيرًا المَذهَبَ الأشْعَريَّ في تَأويلِ الصِّفاتِ، وفي كَثيرٍ مِن مَسائِلِ الاعْتِقادِ.

سادسًا: انْتِسابُ كَثيرٍ مِن فُقَهاءِ الحَنفيَّةِ إلى المَذهَبِ الماتُريديِّ، فانْتَسَبَ كَثيرٌ مِن فُقَهاءِ المالِكيَّةِ والشَّافِعيَّةِ إلى المَذهَبِ الأشْعَريِّ.

سابعًا: اشْتِهارُ القَوْلِ بأنَّ أهْلَ السُّنَّةِ هُمُ الأشاعِرةُ والماتُريديَّةُ وأهْلُ الحَديثِ.

ثامنًا: انْتِشارُ التَّصوُّفِ الَّذي امْتَزَجَ بالعَقيدةِ الأشْعَريَّةِ أو الماتُريديَّةِ -وسيأتي تفصيلُ ذلك-[1].

تاسعًا: تَبَنِّي بعضِ السَّلاطين والمُلوكِ والوُزَراءِ والأُمَراءِ مَذهَبَ الأشاعِرةِ، وتَشْجيعُهم لأعْلامِه، ومُساهَمتُهم في نَشْرِه. ومِن أولئك:

١- **الوَزيرُ السَّلْجوقيُّ نِظامُ المُلْكِ (ت: ٤٨٥هـ)**، الَّذي بَنى المَدارِسَ النِّظاميَّةَ في بَغْدادَ ونَيْسابورَ والبَصْرةِ وأصْفَهانَ وبَلْخٍ وهَراةَ ومَرْوٍ والمُوصِلِ، وكان يُدرَّسُ في هذه المَدارِسِ النِّظاميَّةِ المَذهَبُ الأشْعَريُّ، ومِن أشهَرِ المُدَرِّسينَ في بعضِ هذه المَدارِسِ: أبو المَعالي الجُوَيْنيُّ، وأبو حامِدٍ الغَزاليُّ، وهُما مِن كِبارِ الأشاعِرةِ الفُقَهاءِ الأُصوليِّينَ.

٢- **ابنُ تُومَرْتَ أميرُ -ما يُسمَّى- دولة المُوَحِّدينَ (ت: ٥٢٤هـ)**، وهو مِن تَلاميذِ أبي حامِدٍ الغَزاليِّ، وقدْ أَسَّسَ دَوْلةَ المُوَحِّدينَ في بِلادِ المَغرِبِ، وتبَنَّى

(١) يُنظر ما سيأتي (ص: ١٨٢).

هو ومَن جاءَ بَعْدَه مِن مُلوكِ دَوْلةِ المُوَحِّدينَ المَذهَبَ الأشْعَريَّ، وكانَ لهم دَوْرٌ كَبيرٌ في نَشْرِه في بِلادِ المَغرِبِ والأَنْدَلُسِ.

قال أحمدُ بنُ خالدٍ النَّاصِريُّ[1] (ت: ١٣١٥هـ) وهو يَصِفُ ابنَ تُومَرْتَ بعدَ أن سافر للمَشرِقِ وأخَذ المعتَقَدَ الأشعَريَّ وسَلَك طريقتَه وعاد للمَغرِبِ: (ثمَّ عاد محمَّدُ بنُ تُومَرْتَ إلى المغربِ ودعا النَّاسَ إلى سُلوكِ هذه الطَّريقةِ، وجَزَم بتضليلِ مَن خالفَها بل بتكفيرِه، وسَمَّى أتباعَه الموحِّدين؛ تعريضًا بأنَّ من خالف طريقتَه ليس بموحِّدٍ)[2].

٣- السُّلْطانُ نورُ الدِّينِ مَحْمودُ بنُ زَنْكيٍّ (ت: ٥٦٩هـ)، وقد أَنْشَأَ أكبَرَ دارٍ للحَديثِ في دِمَشْقَ، ووَكَّلَ مَشْيَختَها إلى ابنِ عَساكِرَ صاحِبِ كِتابِ «تَبيين كَذِبِ المُفْتري فيما نُسِبَ إلى الأشْعَريِّ»، وأَنْشَأَ في حَلَبَ المَدْرسةَ النِّفريَّةَ النُّوريَّةَ للشَّافِعيَّةِ، وتَوَلَّى التَّدْريسَ فيها قُطْبُ الدِّينِ مَسْعودُ بنُ مُحَمَّدٍ النَّيسابوريُّ، أحَدُ أعْلامِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ، وتَوَثَّقَتْ عَلاقةُ صَلاحِ الدِّينِ الأَيُّوبيِّ بالشَّيْخِ الأشْعَريِّ قُطْبِ الدِّينِ مُسْعودٍ.

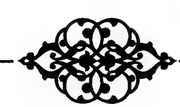
٤- السُّلْطانُ صَلاحُ الدِّينِ الأَيُّوبيُّ، القائِدُ المَشْهورُ، فاتِحُ القُدْسِ، (ت: ٥٨٩هـ)، حَفِظَ صَلاحُ الدِّينِ الأَيُّوبيُّ عَقيدةً أَلَّفَها له قُطْبُ الدِّينِ مَسْعودٌ النَّيسابوريُّ، وصارَ يُحفِّظُها صِغارَ أَوْلادِه، وحَمَلَ صَلاحُ الدِّينِ النَّاسَ على عَقيدةِ الأشْعَريِّ[3]،

---

(١) مؤرخ مغربي.

(٢) ((الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى)) (١/ ١٩٦).

(٣) قال المقريزيُّ في ((المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)) (٤/ ١٦٦): (...وأمَّا العقائدُ فإنَّ السُّلطانَ صلاحَ الدِّين حمَلَ الكافَّةَ على عقيدةِ الشيخ أبي الحسنِ عليِّ بن إسماعيل الأشعريِّ) ومع ذلك لم يمنَعْ هذا عُلَماءَ أهلِ السُّنَّة والجماعةِ -من أمثالِ آلِ قُدامةَ المَقدِسيِّينَ وغيرِهم- من الجهادِ معه ضِدَّ الصَّليبيِّينَ. قال ابنُ كثيرٍ في ((البداية والنهاية)) (١٧/ ٢٠، ٢١) في ترجمةِ =



وشَرَطَ ذلك في أوْقافِه ومَدارِسِه الَّتي كانَت في مِصْرَ، وبَعْدَ مَوْتِ صَلاحِ الدِّينِ اسْتَمَرَّ غالِبُ مُلوكِ الأَيُّوبيِّينَ على نُصرةِ المَذهَبِ الأشْعَرِيِّ، ولَمَّا زالَتِ الدَّوْلةُ الأَيُّوبيَّةُ، وجاءَ بَعْدَها دَوْلةُ المَماليكِ، وهُمْ مَوالي الأَيُّوبيِّينَ، ساروا أيضًا على المَذهَبِ الأشْعَريِّ، ثُمَّ جاءَتِ الدَّوْلةُ العُثْمانيَّةُ بَعْدَ المَماليكِ، فشَجَّعَ السَّلاطينُ العُثْمانِيُّونَ التَّصوُّفَ الَّذي امْتَزَجَ بالمَذهَبِ الأشْعَريِّ والماتُريديِّ، وكان هذا مِن أسْبابِ انْتِشارِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ والمَذهَبِ الماتُريديِّ في العُصورِ المُتَأخِّرةِ.

عاشِرًا: أنَّ بعض العُلَماءِ الَّذين تَبَنَّوُا المَذهَبَ الأشْعَرِيَّ أو تَأثَّروا به كان لهم تَآليفُ كَثيرةٌ في فُنونٍ شَتَّى وبعضها نافِعٌ جِدًّا، وكانوا إمَّا دُعاةً إلى المَذهَبِ الأشْعَريِّ صَراحةً، وإمَّا مُصَوِّبينَ لِما يَنْقُلونَه عن الأشاعِرةِ مِن تَأويلِ الصِّفاتِ أو ساكِتينَ عن بَيانِ بُطْلانِه غالِبًا، لما تَقَرَّرَ عِنْدَ أكثَرِهم أنَّ مَذهَبَ السَّلَفِ هو التَّفْويضُ، وأنَّ الأشاعِرةَ يُجَوِّزونَ التَّفْويضَ أو التَّأويلَ، وأنَّه لا حَرَجَ على مَن أخَذَ بأحَدِ المَذهَبَينِ، وأخَذَ عنهم ذلك طُلَّابُهم وطُلَّابُ طُلَّابِهم، وهَلُمَّ جَرًّا، وتَأثَّرَ بهِم مَن قَرَأَ كُتُبَهم المُتَنَوِّعةَ في العَقائِدِ والتَّفْسيرِ وعُلومِ القُرْآنِ، والفِقْهِ وأُصولِ الفِقْهِ والحَديثِ والنَّحْوِ والتَّراجِمِ[1]، حتَّى اعْتَمَدَ المَذهَبَ الأشْعَرِيَّ غالِبُ فُقَهاءِ الشَّافعيَّةِ والمالِكيَّةِ المُتَأخِّرينَ، بل وتَأثَّرَ بالمَذهَبِ الأشْعَريِّ بعضُ فُقَهاءِ الحَنابِلةِ، فألَّفَ ابنُ الجَوْزيِّ الحَنْبَليُّ كِتابَ «دَفْعِ شُبْهةِ التَّشْبيهِ»، الَّذي رَدَّ

= محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ قُدامةَ المقدسيِّ، وهو أخو مُوَفَّقِ الدِّينِ ابنِ قُدامةَ صاحب المغني: (وكان هو وأخوه وابنُ خالِهم الحافِظُ عبدُ الغنيِّ وأخوه الشَّيخُ العِمادُ لا ينقَطِعون عن غَزاةٍ يخرجُ فيها الملكُ صلاحُ الدِّينِ إلى بلادِ الفِرنجِ، وقد حضَروا معه فَتحَ القُدسِ الشَّريفِ وغيرِها).

(١) تَنبيهٌ: بَعْضُ العُلَماءِ الأجِلَّاءِ المَنْسوبينَ إلى المَذهَبِ الأشْعَريِّ كالبيهقيِّ والنوويِّ وابن حجر لا يُوافِقون المَذهَبَ الأشْعَريَّ في جَميعِ أُصولِه ومَسائِلِه، بل يخالِفونَ الأشاعِرةَ -لا سِيَّما المُتَأخِّرين منهم- في كَثيرٍ مِن المَسائِلِ، وسيأتي تفصيلُ ذلك في آخر الباب.

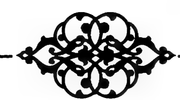
فيه على بعضِ مَن غَلا في إثْباتِ الصِّفاتِ مِن الحَنابِلةِ، وقابَلَ ذلك بالتَّأويلِ أو التَّفْويضِ(١)، وألَّفَ مرعي الحَنْبَليُّ «أقاويلَ الثِّقاتِ في تَأويلِ الأسْماءِ والصِّفاتِ والآياتِ المُحكَماتِ والمُشْتَبِهاتِ»، الَّذي قَرَّرَ فيه مَذهَبَ التَّفْويضِ لمَعاني الصِّفاتِ، وادَّعى فيه أنَّه مَذهَبُ السَّلَفِ الصَّالِحِ.

حادِيَ عَشَرَ: غُرْبةُ الدِّينِ، وقِلَّةُ العِلمِ بحَقيقةِ ما كان عليه السَّلَفُ الصَّالِحُ مِن إمْرارِهم نُصوصَ الصِّفاتِ على ظاهِرِها مِن غَيْرِ تَحْريفٍ ولا تَعْطيلٍ، ومِن غَيْرِ تَكْييفٍ ولا تَمْثيلٍ، وتَفْويضِهم كَيْفيَّةَ الصِّفاتِ معَ العِلمِ بمَعانيها كما يَليقُ بجَلالِ اللهِ وعَظَمتِه، وتَقْصيرُ كَثيرٍ مِن عُلَماءِ أهْلِ السُّنَّةِ في تَوْضيحِ الحَقِّ بأَدِلَّتِه، والرَّدِّ على الباطِلِ وأهْلِه، ومَن قامَ مِنهم بنُصْرةِ الحَقِّ والرَّدِّ على أهْلِ الباطِلِ أُوذِيَ إمَّا بالسَّجْنِ أو الطَّرْدِ والنَّفْيِ، ورُبَّما أَفْتى بعضُ المُتَعَصِّبينَ بسَفْكِ دَمِه، فاكْتَفى كَثيرٌ مِن عُلَماءِ أهْلِ السُّنَّةِ بالصَّمْتِ طَلَبًا للسَّلامةِ. واللهُ المُسْتعانُ.

ثانيَ عَشَرَ: تَبَنِّي كَثيرٍ مِن دُورِ العِلمِ في العالَمِ الإسْلاميِّ عَقيدةَ الأشْعَريَّةِ؛ كالجامِعِ الأزْهَرِ في مِصْرَ، وجامِعِ الزَّيْتونةِ في تُونِسَ، وكَثيرٍ مِن المَدارِسِ الَّتي اعْتَمَدَتِ المَذهَبَ الأشْعَريَّ في مَكَّةَ والمَدينةِ ودِمَشْقَ وحَضْرَمَوْتَ وزَبيدٍ وإنْدونيسْيا وغَيْرِها مِن بِلادِ المُسلِمينَ.

---

(١) تأثَّرَ ابنُ الجوزيِّ بأهل الكلام في مسألةِ التَّأويلِ والتَّفويضِ، ولكنَّه كان يتكلَّمُ على الأشاعرةِ، ومِن ذلك قولُه في ترجمةِ أبي الحسَنِ الأشعَريِّ: (أبو الحسَنِ الأشعريُّ المتكلِّمُ،... تشاغَل بالكلام، ... ثمَّ تَبِع أقوامٌ مِن السَّلاطينِ مذهَبَه فتعصَّبوا له، وكثُر أتْباعُه حتَّى تركت الشَّافعيَّةُ مُعتَقَدَ الشَّافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنه ودانوا بقولِ الأشعريِّ!). ((المنتظم في تاريخ الملوك والأمم)) (١٤/ ٢٩).
وقَولُه عن أبي ذَرٍّ الهَرَويِّ: (كان مِن الأشاعرةِ المُبغَضِينَ، وهو أوَّلُ مَن أدخل الحَرَمَ مذهَبَ الأشعريِّ، ولا يُقبَلُ جَرحُه لحَنبليٍّ يَعتَقِدُ كُفرَه). ((المنتظم في تاريخ الملوك والأمم)) (١٤/ ٣٩١).



المبحثُ الثَّاني: أبرزُ أعْلامِ الأشاعِرةِ، وتَفاوُتُ تَأثُّرِهم بالجَهْميَّةِ

المطلبُ الأوَّلُ: أبرزُ أعْلامِ الأشاعِرةِ

١- أبو الحَسَنِ الباهِلِيُّ البَصْريُّ (تُوفِّيَ بَيْنَ سَنَةِ ٣٦١ و ٣٧٠هـ)(١).

٢- مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ يَعْقوبَ بنِ مُجاهِدٍ الطَّائيُّ (تُوفِّيَ في حدود ٣٧٠هـ)(٢).

٣- أبو سَهْلٍ، مُحَمَّدُ بنُ سُلَيْمانَ الصُّعْلوكيُّ النَّيْسابوريُّ (ت: ٣٦٩ هـ)(٣).

٤- أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ مُحَمَّدِ بنِ مَهْديٍّ الطَّبَرِيُّ (تُوفِّيَ في حدود ٣٨٠هـ)(٤).

٥- القاضي أبو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ الطَّيِّبِ، المَعْروفُ بابنِ الباقِلَّانيِّ (ت: ٤٠٣ هـ)(٥):

وقدْ طَوَّرَ الباقِلَّانيُّ المَذهَبَ الأشْعَريَّ مِن خِلالِ:

أ- وَضْعِ المُقدِّماتِ العَقْليَّةِ لمَباحِثِ العَقيدةِ وعِلمِ الكَلامِ، مِثْلُ مَباحِثِ الجَوْهَرِ

---

(١) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري)) لابن عساكر (ص: ١٢٧، ١٢٨)، ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٦/ ٣٠٤)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٨/ ٣٤٤)، ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٣/ ٣٦٨).

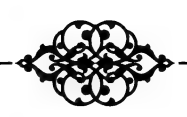
(٢) ((تاريخ بغداد)) للخطيب (٢/ ٢٠٠)، ((ترتيب المدارك وتقريب المسالك)) للقاضي عياض (٦/ ١٩٦)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٨/ ٣٣٩)، ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٣/ ٣٦٨).

(٣) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري)) لابن عساكر (ص: ٥٤، ١٢٨)، ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٦/ ٢٣٥ - ٢٣٩)، ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٣/ ١٦٧).

(٤) ((تبيين كذب المفتري)) لابن عساكر (ص: ١٩٥)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٨/ ٤٩٢)، ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٣/ ٤٦٦، ٤٦٧).

(٥) يُنظر: ((تاريخ بغداد)) للخطيب (٣/ ٣٦٤-٣٦٦)، ((ترتيب المدارك وتقريب المسالك)) للقاضي عياض (٧/ ٤٤)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٩/ ٦٣).

قال ابنُ تيميَّةَ: (القاضي أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ الطَّيِّبِ الباقِلَّانِّي المتكَلِّمُ، وهو أفضَلُ المتكَلِّمينَ المنتَسِبينَ إلى الأشعريِّ، ليس فيهم مِثلُه؛ لا قَبْلَه ولا بَعْدَه) ((مجموع الفتاوى)) (٥/ ٩٨).



والعَرَضِ، وأقْسامِ العُلومِ، والاسْتِدْلالِ، والكَلامِ على المَوْجوداتِ وأنْواعِها.

ب- المَيْلِ في المُناقَشاتِ إلى العَقْلِ، وضَعْفِ الاعْتِمادِ على النَّقْلِ.

ج- المَيْلِ إلى بعضِ أقْوالِ المُعْتَزِلةِ، خاصَّةً في بعضِ الصِّفاتِ، فقَرَّبَ المَذهَبَ الأشْعَريَّ مِن أهْلِ الكَلامِ، وقَعَّدَ بعضَ القَواعِدِ الكَلامِيَّةِ الَّتي كانَتْ سَبَبًا في تَطوُّرِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ إلى ما يُقارِبُ مَذاهِبَ الفَلاسِفةِ والجَهْمِيَّةِ في بعضِ المَسائِلِ العَقَديَّةِ[١].

٦- مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ بنِ فُورَكَ الأصْبَهانيُّ (ت: ٤٠٦ هـ)[٢]:

وابنُ فُورَكَ مِن المُعاصِرينَ للباقِلَّانيِّ، وكِلاهما تَتَلْمَذَ على يَدِ أبي الحَسَنِ الباهِلِيِّ صاحِبِ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ، وكِلاهما له أثَرٌ كَبيرٌ في تَطْويرِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ.

وقدْ طَوَّرَ ابنُ فُورَكَ المَذهَبَ الأشْعَريَّ مِن خِلالِ:

أ- العِنايةِ بالحَديثِ والاهْتِمامِ به، معَ البَقاءِ على مَنهَجِ أهْلِ الكَلامِ وطريقتِهم وتَأويلاتِهم، وبذلك خَفَّ الحاجِزُ الَّذي كان يَفصِلُ بَيْنَ أهْلِ السُّنَّةِ مِن أهْلِ الحَديثِ الَّذين يُثبِتونَ ما دَلَّتْ عليه النُّصوصُ، وأهْلِ الكَلامِ الَّذين كانوا بَعيدينَ عن الاهْتِمامِ بعِلمِ الحَديثِ رِوايةً ودِرايةً[٣].

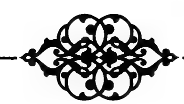
---

(١) يُنظر: ((موقف ابن تيميَّةَ من الأشاعرة)) للمحمود (٢/ ٥٥٤).

(٢) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري)) لابن عساكر (ص: ١٣٥، ١٤٧، ٢٣٢)، ((وَفَيات الأعيان)) لابن خلِّكان (٤/ ٢٧٢)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٩/ ١٠٩ - ١١١) ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٤/ ١٢٧ - ١٣٣).

(٣) قال ابنُ فُورَكَ في أوَّلِ كِتابِه مُشكِلِ الحَديثِ: (... إملاءُ كِتابٍ نَذكُرُ فيه ما اشتَهَر مِن الأحاديثِ المَرْويَّةِ عن رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ممَّا يُوهِمُ ظاهِرُه التَّشبيهَ). ((مشكل الحَديث وبيانه)) (ص: ٣٧).

=



ب- الغُلُوِّ والتَّكَلُّفِ في تَأويلِ آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها، وصارَ تَأويلُها هو الأَصْلَ، وإثْباتُها قَليلٌ[1].

ج- تَأويلِ صِفةِ الاسْتِواءِ والعُلُوِّ، وهذا تَطوُّرٌ خَطيرٌ وكَبيرٌ في المَذهَبِ الأشْعَريِّ لم يكن معروفًا أو مشهورًا مِن قَبْلُ، وإن كان قد نُقِلَ عنه المَنْعُ مِن تَأويلِها[2].

٧- أبو إسْحاقَ الأسْفَرايينيُّ، إبْراهيمُ بنُ مُحَمَّدٍ، (ت: ٤١٨ هـ)[3].

٨- أبو مَنْصورٍ البَغْداديُّ، عَبْدُ القاهِرِ بنُ طاهِرِ بنِ مُحَمَّدٍ التَّميميُّ، (ت: ٤٢٩ هـ)[4]:

وقدْ طَوَّرَ أبو مَنْصورٍ البَغْداديُّ المَذهَبَ الأشْعَريَّ مِن خِلالِ:

أ- مُخالَفتِه بعضَ أقْوالِ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ.

ب- تَبَنِّي بعضِ أدِلَّةِ المُعْتَزِلةِ، مِثلُ دَليلِ حُدوثِ الأجْسامِ.

ج- تَأويلِه صِفةَ الاسْتِواءِ للهِ.

د- تَأويلِه صِفاتِ الوَجْهِ والعَيْنِ واليَدَينِ ونَحْوِها مِن الصِّفاتِ الخَبَرِيَّةِ الَّتي أثْبَتَها أبو الحَسَنِ الأشْعَريُّ وابنُ الباقِلَّانيِّ.

= وقد ذَكَر ابنُ عَساكِرَ أنَّ لابنِ فُورَك كِتابًا باسمِ ((طبقات المتكلمين)). يُنظر: ((تبيين كذب المفتري)) (ص: ١٢٥).

(١) يُنظر: ((تفسير ابن فورك)) (٢/ ٣٣٤، ٣٣٦) و (٣/ ١٩٨).

(٢) يُنظر: ((مشكل الحديث وبيانه)) لابن فورك (ص: ١٥٨ - ١٦٠، ٣٨٩)، ((مجموع الفتاوى)) لابن تيميَّة (١٦/ ٨٩).

(٣) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري)) لابن عساكر (ص: ١٢٥، ٢٤٤)، ((المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور)) للصَّريفيني (ص: ١٢٧)، ((وَفَيَات الأعيان)) لابن خلكان (١/ ٢٨)، ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٤/ ٢٥٦ - ٢٦٢)، ((طبقات الشافعيين)) لابن كثير (ص: ٣٦٧).

(٤) يُنظر: ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٧/ ٥٧٢)، ((فوات الوَفَيَات)) لابن شاكر الكتبي (٢/ ٣٧١)، ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٥/ ١٣٦ - ١٤٠).

هـ- عرْضِه في كِتابِه «الفَرْق بَيْنَ الفِرَقِ» مَذهَبَ الأشاعِرةِ على أنَّه مَذهَبُ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ(١).

٩- أَحْمَدُ بنُ الحُسَيْنِ البَيْهَقيُّ، (ت: ٤٥٨ هـ)(٢):

والبَيْهَقيُّ يُوافِقُ مَذهَبَ الأشاعِرةِ في كَثيرٍ مِن مَسائِلِ الاعْتِقادِ؛ فإنَّه ذَهَبَ إلى تَأويلِ بعضِ الصِّفاتِ، وتَفْويضِ مَعاني بعضِها الآخَرِ، وزَعَمَ أنَّ التَّفْويضَ مَذهَبُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، ووافَقَ الأشاعِرةَ بأنَّ كَلامَ اللهِ ليس بصَوْتٍ ولا حَرْفٍ، وهو يُثبِتُ صِفةَ الوَجْهِ واليَدَينِ والعَيْنِ للهِ سُبْحانَه بلا تَأويلٍ، كما هو قَوْلُ مُتَقدِّمي الأشاعِرةِ(٣).

قال ابنُ تيميَّةَ: (الحافِظُ أبو بَكْرٍ البَيْهَقيُّ وأمْثالُه أَقرَبُ إلى السُّنَّةِ مِن كَثيرٍ مِن أصْحابِ الأشْعَريِّ المُتَأخِّرينَ الَّذين خَرَجوا عن كَثيرٍ مِن قَوْلِه إلى قَوْلِ المُعْتَزِلةِ أو الجَهْميَّةِ أو الفَلاسِفةِ)(٤).

١٠- أبو القاسِمِ، عَبْدُ الكَريمِ بنُ هَوازِنَ القُشَيْريُّ النَّيْسابوريُّ (ت: ٤٦٥هـ)(٥):

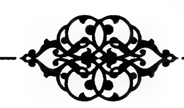
(١) يُنظر: ((موقف ابن تيميَّةَ من الأشاعرة)) للمحمود (٢/ ٥٧٤ - ٥٨٠). ويُنظر أيضًا: ((الفرق بين الفرق)) للبغدادي (ص: ٤ - ٢٠، ٢٠٠، ٣٠٤ - ٣٥٤).
هذا، وقد قال ابنُ الصَّلاحِ في آخِرِ ترجمةِ أبي منصورٍ: (الأستاذُ أبو منصورٍ هذا يخبِطُ كثيرًا في نُقولِه وما يحكيه خَبْطَ عَشواءَ، فما أدري مِن أين يُؤتى؟!). ((طبقات الفقهاء الشافعية)) (٢/ ٥٥٦).

(٢) يُنظر: ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (١٠/ ٩٥)، ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٤/ ٨ - ١١).

(٣) يُنظر: ((الأسماء والصِّفات)) للبيهقي (٢/ ٢٩)، ((الاعتقاد)) للبيهقي (ص: ٧١، ٨٨)، ((البيهقي وموقفه من الإلهيات)) للغامدي (ص: ٣٢٢ - ٣٧٣، ٤٠٩ - ٤١٢).

(٤) ((شرح العقيدة الأصفهانيَّة)) (ص: ١٢٧).

(٥) يُنظر: ((تاريخ بغداد)) للخطيب (١٢/ ٣٦٦)، ((وَفَيَات الأعيان)) لابن خلكان (٣/ ٢٠٦)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (١٠/ ٢١٧، ٢١٨)، ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٥/ ١٥٣ - ١٥٦).



وهو كغيرِه مِن عُلماءِ الأشاعرةِ يُؤَوِّلُ أكثَرَ الصِّفاتِ(١).

دَوْرُ القُشَيْرِيِّ في نُصْرةِ المَذهَبِ الأشْعَرِيِّ وتَطْويرِه(٢):

اشْتَهَرَ القُشَيْرِيُّ بالتَّصوُّفِ أكثَرَ مِن شُهْرتِه بالمَذهَبِ الأشْعَرِيِّ، وهو من أدخل التَّصوُّفَ في المَذهَبِ الأشْعَرِيِّ، وربطَه به، وذلك حينَ ألَّفَ القُشَيْرِيُّ رِسالتَه المَشْهورةَ في التَّصوُّفِ وأحْوالِه، وتَراجِمِ رِجالِه المَشْهورينَ، فذَكَرَ في هذه الرِّسالةِ أنَّ عَقيدةَ أعْلامِ التَّصوُّفِ هي عَقيدةُ الأشاعِرةِ، فكانت رِسالتُه سَبَبًا عَظيمًا في دُخولِ الأشاعِرةِ في التَّصوُّفِ، ودُخولِ الصُّوفيَّةِ في المَذهَبِ الأشْعَرِيِّ(٣).

١١- إمامُ الحَرَمَينِ أبو المَعالي، عَبْدُ المَلِكِ بنُ عَبْدِ اللهِ الجُوَيْنيُّ (ت: ٤٧٨هـ)(٤):

يُعتَبَرُ أبو المَعالي الجُوَيْنيُّ مِن أعظَمِ أعْلامِ الأشاعِرةِ، ومِمَّا تَمَيَّزَ به فيما يَتَعلَّقُ بمَذهَبِ الأشاعِرةِ ما يَلي(٥):

أ- تَجْديدُ المَذهَبِ الأشْعَرِيِّ؛ فالجُوَيْنيُّ وإن تَبَنَّى أقْوالَ شُيوخِه السَّابِقينَ ونَقَلَها فإنَّه رَدَّ أو ناقَشَ ما يَرى أنَّه يَسْتحِقُّ الرَّدَّ والمُناقَشةَ، حتَّى لو كانَت تلك الأقْوالُ لأبي الحَسَنِ الأشْعَرِيِّ، والباقِلَّانيِّ، وأبي إسْحاقَ الأسْفَرايينيِّ، وابنِ فُورَك.

---

(١) يُنظر: ((لطائف الإشارات)) (٣/ ٦١٠، ٦١٤)، ((الرسالة القُشَيْرية)) (١/ ١٤، ٢٤، ٣٢).

(٢) يُنظر: ((موقف ابن تيميَّةَ من الأشاعرة)) للمحمود (٢/ ٥٩٢).

(٣) يُنظر: ((الرسالة القُشَيْرية)) (١/ ٣٤ - ١٤٩)، ((تبيين كذب المفتري)) لابن عَساكِر (ص: ١٠٩ - ١١٣)، ((لوامع الأنوار البهية)) للسفاريني (١/ ٢٦٩). وسيأتي مبحث بعنوان: عَلاقة الأشاعِرةِ بالتَّصوُّفِ (ص: ١٨٢).

(٤) يُنظر لترجمته: ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (١٠/ ٤٢٤ - ٤٢٨)، ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٥/ ١٦٥ - ١٧٩).

(٥) يُنظر: ((موقف ابن تيميَّةَ من الأشاعرة)) للمحمود (٢/ ٦٠٠ - ٦٢١).

ب- تَأويلُ الصِّفاتِ الخَبَريَّةِ، كالوَجْهِ والعَيْنِ واليَدَينِ، مُخالِفًا أئِمَّةَ المَذهَبِ الأشْعَريِّ الَّذين يُثبِتُونَها بلا تَأويلٍ؛ كأبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ، والباقِلَّانيِّ، والبَيْهَقيِّ، ووافَقَ الجُوَيْنيُّ المُعْتَزِلةَ في تَأويلِ صِفةِ الاسْتِواءِ للهِ سُبْحانَه بالاسْتيلاءِ، ولم يَسبِقْه إلى هذا أحَدٌ مِن أئِمَّةِ الأشاعِرةِ الَّذين كانوا يَرُدُّونَ على المُعْتَزِلةِ تَأويلَهم صِفةَ الاسْتِواءِ بالاسْتيلاءِ، بل إنَّ الجُوَيْنيَّ ألْزَمَ الأشاعِرةَ بتَأويلِ صِفةِ الوَجْهِ واليَدَينِ والعَيْنِ كتَأويلِ صِفةِ النُّزولِ وغَيْرِها.

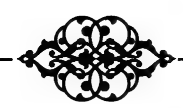
ج- القُرْبُ مِن مَذهَبِ المُعْتَزِلةِ أكثَرَ مِمَّن سَبَقَه مِن الأشاعِرةِ، ومِن الشَّواهِدِ على ذلك أنَّ الجُوَيْنيَّ لَمَّا شَرَحَ مَذهَبَ الأشاعِرةِ في مَسْألةِ كَلامِ اللهِ تعالى قَرَّرَ أنَّ المَذهَبَ الأشْعَريَّ لا يُعارِضُ مَذهَبَ المُعْتَزِلةِ؛ لأنَّهما يَتَّفِقانِ على أنَّ كَلامَ اللهِ بغَيْرِ صَوْتٍ ولا حَرْفٍ، وإنَّما الخِلافُ مَعَ المُعْتَزِلةِ في كَوْنِهم لا يُثبِتونَ الكَلامَ النَّفْسيَّ الَّذي يُثبِتُه الأشاعِرةُ.

د- اطَّلَعَ الجُوَيْنيُّ على كَثيرٍ مِن كُتُبِ الفَلاسِفةِ، وتَأثَّرَ بها في تَأصيلِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ في بُحوثِه الكَلاميَّةِ.

هـ- إدْخالُ عِلمِ المَنطِقِ وعِلمِ الكَلامِ في عِلمِ أُصولِ الفِقْهِ، وقدْ تَأثَّرَ بمَنهَجِه هذا مَن جاءَ بَعْدَه مِن الأشاعِرةِ وغَيْرِهم؛ كالغَزاليِّ، والرَّازيِّ، والآمِديِّ.

قال ابنُ تيميَّةَ عن أبي المعالي الجُوَينيِّ: (غيَّر مذهَبَ الأشعريِّ في كثيرٍ مِن القواعِدِ، ومالَ إلى قَولِ المُعتَزِلةِ؛ فإنَّه كان كثيرَ المُطالعةِ لكُتُبِ أبي هاشِمِ بنِ الجُبَّائيِّ، وكان قليلَ المعرفةِ بمعاني الكتابِ والسُّنَّةِ، وكلامِ السَّلَفِ والأئمَّةِ، مع براعتِه وذكائِه في فنِّه)[1].

(١) ((بيان تلبيس الجهميَّة)) (٥/ ٥٠٧). ويُنظر منه أيضًا: (٣/ ٥٤٠).



١٢- أبو حامِدٍ مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدٍ الغَزاليُّ (ت: ٥٠٥ هـ)[١]:

قال أبو عَمرِو بنُ الصَّلاحِ الشَّافعيُّ في ترجمتِه للغزاليِّ: (أتى بخَلطِه المَنطِقَ بأصولِ الفِقهِ بدعةً عَظُم شُؤمُها على المتفقِّهةِ، حتَّى كَثُر بعدَ ذلك فيهم المُتفلسِفةُ، واللهُ المستعانُ!)[٢].

وقال ابنُ تيميَّةَ: (الغزاليُّ في كلامِه مادَّةٌ فلسفيَّةٌ كبيرةٌ بسَبَبِ كلامِ ابنِ سينا في «الشِّفا» وغيرِه، و«رسائِلِ إخوانِ الصَّفا»، وكلامِ أبي حيَّانَ التَّوحيديِّ[٣]، وأمَّا المادَّةُ المُعتَزِليَّةُ في كلامِه فقليلةٌ أو معدومةٌ، وكلامُه في «الإحياء» غالِبُه جَيِّدٌ، لكِنْ فيه موادُّ فاسدةٌ: مادَّةٌ فلسفيَّةٌ، ومادَّةٌ كلاميَّةٌ، ومادَّةٌ مِن تُرَّهاتِ الصُّوفيَّةِ، ومادَّةٌ مِن الأحاديثِ الموضوعةِ)[٤].

أثَرُ أبي حامِدٍ الغَزاليِّ في تَطْويرِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ[٥]:

يُعَدُّ الغَزاليُّ مِن أَشهَرِ أعْلامِ الأشاعِرةِ الَّذين دافَعوا عن المَذهَبِ الأشْعَريِّ ضِدَّ مُناوِئيه مِن مُخْتلِفِ الطَّوائِفِ، وقدْ سَمَّى أحَدَ كُتُبه الأشْعَريَّةِ بـ «الاقْتِصاد في الاعْتِقاد»، وقد جاءَتْ كُتُبُه واسْتِدْلالاتُه مُلَخِّصةً كَلامَ مَن سَبَقَه مِن أعْلامِ

---

(١) يُنظر: ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٩/ ٣٢٣)، ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٦/ ١٩١ - ٢١٤). وقد طوَّلَ السُّبكيُّ ترجمةَ الغزاليِّ، ودافَعَ عنه بما يراه صوابًا، وكِتابُه ((طبقاتُ الشَّافعيَّةِ)) يعتني فيه كَثيرًا بتراجِمِ الأشاعِرة.

(٢) ((طبقات الفقهاء الشافعية)) (١/ ٢٥٤ - ٢٥٧).

(٣) هو عليُّ بنُ محمَّدِ بنِ العبَّاسِ، كان متفَنِّنًا في جميعِ العُلومِ من النَّحوِ واللُّغةِ والشِّعرِ والأدَبِ، والفِقهِ، والكلامِ على رأيِ المعتَزِلةِ، وكان سَيِّئَ الاعتقادِ. توفِّيَ سنةَ (٤٠٠هـ) أو نحوَها. يُنظر: ((معجم الأدباء)) لياقوت (٥/ ١٩٢٣)، ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٧/ ١١٩)، ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٥/ ٢٨٦)، ((لسان الميزان)) لابن حجر (٩/ ٥٥).

(٤) ((مجموع الفتاوى)) (٦/ ٥٤).

(٥) يُنظر: ((موقف ابن تيميَّةَ من الأشاعرة)) للمحمود (٢/ ٦٢٦ - ٦٤٤).

الأشاعِرةِ معَ صياغةٍ جَديدةٍ، وأُسْلوبٍ سَهْلٍ، وهو مُكثِرٌ مِن التَّأليفِ، وكُتُبُه اشْتَهَرَتْ شَرْقًا وغَرْبًا، وكان لها أَعظَمُ الأثَرِ في نَشْرِ التَّصوُّفِ والعَقيدةِ الأشْعَريَّةِ.

ثانيًا: مَنهَجُ الشَّكِّ عِنْدَ الغَزاليِّ تَمَثَّلَ في أَمْرَينِ:

شَكٌّ عَمَليٌّ، وهو ما سَطَّرَه بوُضوحٍ في كِتابِه «المُنْقِذ مِن الضَّلالِ»، فشَرَحَ ما جَرى له، وسَمَّاه داءً ومَرَضًا.

وشَكٌّ مَنْهَجيٌّ، قال الغَزاليُّ في آخِرِ كِتابِه «ميزانِ العَمَلِ»: (الشُّكوكَ هي المُوصِلةُ إلى الحَقِّ، فمَن لم يَشُكَّ لم يَنظُرْ، ومَن لم يَنظُرْ لم يُبصِرْ، ومَن لم يُبصِرْ بَقِيَ في العَمى والضَّلالِ، نَعوذُ باللهِ مِن ذلك)[١].

ثالثًا: تَصوُّفُ الغَزاليِّ وفَلْسفتُه

بقَدْرِ اشْتِهارِ الغَزاليِّ بأشْعَريَّتِه اشْتَهَرَ بتَصوُّفِه؛ فهو يُمَثِّلُ مَرحلةً مِن مَراحِلِ امْتِزاجِ التَّصوُّفِ بالمَذهَبِ الأشْعَريِّ حتَّى كادَ أن يكونَ جُزْءًا مِنه.

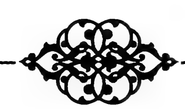
والغَزاليُّ على تَوَسُّعِه في العُلومِ العَقْلِيَّةِ لم يكُنْ مُتَوَسِّعًا في السُّنَّةِ النَّبَويَّةِ[٢]، وما أَكثَرَ الأحاديثَ المَوْضوعةَ والباطِلةَ والضَّعيفةَ الَّتي يَذكُرُها في كُتُبِه! بلْ إنَّه في كِتابِه «المَواعِظ في الأحاديثِ القُدْسيَّةِ» ذَكَرَ ٣٨ حَديثًا قُدْسيًّا لا يَصِحُّ مِنها حَديثٌ واحِدٌ!

قال تِلْميذُه أبو بَكْرٍ بنُ العَرَبيِّ: (كانَ أبو حامدٍ تاجًا في هامةِ اللَّيالي، وعِقْدًا في لَبَّةِ المَعالي، حتَّى أَوغَلَ في التَّصوُّف، وأَكثَرَ معَهم التَّصرُّف، فخَرَجَ على الحَقيقة، وحادَ في أَكثَرِ أحْوالِه عن الطَّريقة، وجاءَ بألْفاظٍ لا تُطاق، ومَعانٍ

---

(١) ((ميزان العمل)) (ص: ٤٠٩).

(٢) وقد صَرَّح الغزاليُّ بذلك، فقال: (بضاعَتي في عِلْمِ الحَديثِ مُزْجاةٌ). ((قانون التَّأويل)) (ص: ٣٠).



ليس لها معَ الشَّريعةِ انْتِظامٌ ولا اتِّساق، فكانَ عُلَماءُ بَغْدادَ يَقولونَ: لقد أصابَتِ الإسْلامَ فيه عَيْنٌ، فإذا ذَكَروه جعَلوه في حَيِّزِ العَدَم، وقَرَعوا عليه السِّنَّ مِن نَدَم، وقاموا في التَّأسُّفِ عليه على قَدَم، فإذا لَقِيتَه رَأيْتَ رَجُلًا قد عَلا في نفْسِه، ابنَ وَقْتِه، لا يُبالي بغَدِه ولا أمْسِه، فواحَسْرتي عليه!)[1].

وقال الذَّهَبيُّ: (لِلغَزاليِّ غَلَطٌ كَثيرٌ، وتَناقُضٌ في تَواليفِه العَقْليَّةِ، ودُخولٌ في الفَلْسَفةِ، وشُكوكٌ، ومَن تَأمَّلَ كُتُبَه العَقْليَّةَ رأى العَجائِبَ، وكان مُزْجَى البِضاعةِ مِن الآثارِ، على سَعةِ عُلومِه، وجَلالةِ قَدْرِه، وعَظَمتِه)[2].

ولا يُنكِرُ المُنصِفُ مَحاسِنَه وفَضائِلَه، وكلٌّ يُؤخَذُ مِن قَوْلِه ويُرَدُّ إلا نَبيَّنا مُحَمَّدًا صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ولله الأمْرُ مِن قَبْلُ ومِن بَعْدُ.

١٣- مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ تُومَرْتَ (ت: ٥٢٤ هـ):

قال الذَّهَبيُّ: (مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ تُومَرْتَ -المُلَقِّبُ نفْسَه بالمَهْدِيِّ- المَغربيُّ، صاحِبُ دَعْوةِ السُّلْطانِ عَبْدِ المُؤمِنِ مَلِكِ المَغْرِب، كان يَدَّعي أنَّه حَسَنيٌّ عَلَويٌّ، وهو مِن جَبَلِ السُّوسِ في أقْصى المَغْرِبِ... وكَتَمَ أمْرَه، وصَنَّفَ لهم عَقيدةً بِلِسانِهم، وعَظُمَ في أعيُنِهم، وأحَبَّتْه قُلوبُهم، وأخَذَ يَذكُرُ المَهْدِيَّ ويُشَوِّقُ إليه، وجَمَعَ الأحاديثَ الَّتي جاءَتْ في فَضْلِه، فلمَّا قَرَّرَ عنْدَهم عَظَمةَ المَهْدِيِّ ونَسَبَه ونَعْتَه، ادَّعى ذلك لنَفْسِه، وقال: أنا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ، وسَرَدَ له نَسَبًا إلى عليٍّ عليه السَّلامُ، وصَرَّحَ بدَعْوى العِصْمةِ لنفْسِه، وأنَّه المَهْدِيُّ المَعْصومُ، وبَسَطَ يَدَه للمُبايَعةِ فبايَعوه، ثُمَّ صَنَّفَ لهم تَصانيفَ في العِلم؛ مِنها كِتابٌ سَمَّاه: «أعَزَّ ما يُطلَبُ»، وعَقائِدَ على مَذهَبِ الأشْعَريِّ في أكثَرِ المَسائِلِ إلَّا في إثْباتِ الصِّفاتِ؛

(١) ((العواصم من القواصم)) (ص: ٧٨).

(٢) ((تاريخ الإسلام)) (١١/ ٧١).

فإنَّه وافَقَ المُعْتَزِلةَ في نَفْيِها، وفي مَسائِلَ قَليلةٍ غَيْرِها، وكان يُبطِنُ شَيئًا مِن التَّشَيُّعِ، وعَظُمَتْ فِتْنةُ القَوْمِ به، وبالَغوا في طاعتِه، إلى أن بَلَغوا حَدًّا لو أمَرَ أحَدَهم بقَتْلِ أبيه أو أخيه أو ابنِه لقَتَلَه! وسَهَّلَ ذلك عليهم ما في طِباعِهم مِن القَسْوةِ المَعْهودةِ في أهْلِ الجِبالِ)[1].

وقال مُحَمَّدٌ السُّلَيْمانيُّ: (العَقيدةُ الأشْعَريَّةُ لم تَتمَكَّنْ في المَغرِبِ الإسْلاميِّ إلَّا في القَرْنِ السَّادِسِ[2]، وذلك بمَجيءِ المَهْديِّ ابنِ تُومَرْتَ الَّذي طَعَنَ على أهْلِ المَغرِبِ في إمْرارِهم المُتَشابِهاتِ كما جاءَتْ، وحَمَلَهم على القَوْلِ بالتَّأويلِ، والأخْذِ بمَذاهِبِ الأشْعَريَّةِ، وألَّفَ في ذلك الرَّسائِلَ البَسيطةَ والعَميقةَ[3]، ويَسَّرَ رَواجَها، حتَّى كانَ لها الظُّهورُ والغَلَبةُ)[4].

١٤- أبو بَكْرِ ابنُ العَرَبيِّ المالِكيُّ، الإشْبيليُّ (ت: ٥٤٣ هـ)[5]:

ويُعدُّ ابنُ العَرَبيِّ من عُلماءِ الأشاعرةِ الذين لهم جُهودٌ كَبيرةٌ في الأمْرِ بالمَعْروفِ والنَّهْيِ عن المُنكَرِ، وقد أفادَ كثيرًا في مؤلفاتِه الأُصوليَّةِ، والحَديثيَّةِ، والفِقْهيَّةِ، وله دورٌ عظيمٌ في الدِّفاعِ عن الصَّحابةِ وما جَرى بَيْنَهم، والرَّدِّ على الطَّوائِفِ المُنْحرِفةِ عن مَذهَبِ السَّلَفِ في موقِفِهم من الصَّحابة وذلك في كِتابِه «العَواصِم

---

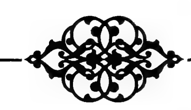
(١) ((تاريخ الإسلام)) (١١/ ٤٠٨).

(٢) يُنظر: ((العِبَر وديوان المبتدأ والخبر)) لابن خَلْدونَ (١/ ٢٨٦)، ((السلفية وأعلامها في موريتانيا)) للطيب بن عمر بن الحسين (ص: ٢٢٠-٢٢٤).

(٣) ألَّفَ ابنُ تُومَرْتَ عقيدةً مختصرةً على مَذهَبِ الأشاعِرةِ سمَّاها (المُرشِدة)، وكانَ يَفرِضُها على عامَّةِ النَّاسِ.

(٤) مقدمة كِتاب ((قانون التَّأويل)) لابن العربي (ص: ٤٢).

(٥) يُنظر: ((الصِّلة في تاريخ أئمَّة الأندلس)) لابن بشكوال (ص: ٥٥٨)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (١١/ ٨٣٤ - ٨٣٦).



مِن القَواصِم في تَحْقيقِ مَواقِفِ الصَّحابةِ بَعْدَ وَفاةِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم».

وكان ابنُ العَرَبيِّ؛ مُنافِحًا عن السُّنَّةِ رادًّا على أهْلِ البِدَعِ والأهْواءِ، إلَّا أنَّه -غَفَرَ اللهُ له- أَخطَأَ خَطأً شَنيعًا في نيلِه من أهل السُّنَّة والجماعة وفي دَعْوتِه إلى المَذهَبِ الأشْعَريِّ، ونَشْرِه في بِلادِ الأَنْدَلُسِ والمَغرِبِ العَرَبيِّ، ومِن كَلامِه في ذلك قوله: (الَّذي أراه لكم على الإطْلاقِ أن تَقْتَصِروا على كُتُبِ عُلَمائِنا الأشْعَريَّةِ، وعلى العِباراتِ الإسْلاميَّةِ، والأدِلَّةِ القُرْآنيَّةِ)[1].

١٥- أبو الفَتْحِ الشَّهْرَسْتانيُّ، مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الكَريمِ (ت: ٥٤٨ هـ)[2]:

والنَّاظِرُ في كُتُبِ الشَّهْرَسْتانيِّ يَجِدُ أنَّ مَعْرفتَه بالدِّياناتِ والمِلَلِ والأهْواءِ وأقْوالِ الفَلاسِفةِ أَكثَرُ مِن مَعْرفتِه بمَذهَبِ السَّلَفِ الصَّالِحِ وأئمَّةِ الحَديثِ!

١٦- الحافِظُ أبو القاسِمِ ابنُ عَساكِرَ الدِّمَشْقِيُّ (ت: ٥٧١ هـ)[3]:

مِن أشهَرِ كُتُبه الَّتي دافع فيها عن المذهبِ الأشعريِّ ومؤسِّسِه أبي الحسَنِ كتابُ «تَبْيين كَذِبِ المُفْتري فيما نُسِبَ إلى الإمامِ أبى الحَسَنِ الأشْعَريِّ».

١٧- فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ مُحَمَّدُ بنُ عُمَرَ (ت: ٦٠٦ هـ):

بدتْ منه في تواليفِه بلايا وعظائمُ وسحرٌ وانحرافاتٌ عن السُّنَّةِ، واللهُ يعفو عنه؛ فإنَّه تُوُفِّيَ على طريقةٍ حميدةٍ، واللهُ يَتولَّى السَّرائرَ.

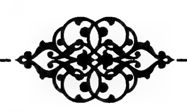
ومِن كَلامِه: رَأيْتُ الأَصلَحَ والأَصوَبَ طَريقةَ القُرْآنِ، وهو تَرْكُ التَّعَمُّقِ

---

(١) ((العواصم من القواصم)) (ص: ٨٠).

(٢) يُنظر: ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (١١/ ٩٤١)، ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٣/ ٣٧٢) و(٦/ ١٢٨ - ١٣٠).

(٣) يُنظر: ((وفَيَات الأعيان)) لابن خلكان (٣/ ٣٠٩-٣١١)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (١٢/ ٤٩٣ - ٥٠٠)، ((البداية والنهاية)) لابن كثير (١٦/ ٥١٤، ٥١٥).



والاسْتِدْلالاتِ بأقْسامِ أجْسامِ السَّمَواتِ والأَرَضينَ على وُجودِ الرَّبِّ، ثُمَّ تَرْكُ التَّعَمُّقِ، ثُمَّ المُبالَغةُ في التَّعْظيمِ مِن غَيْرِ خَوْضٍ في التَّفاصيلِ؛ قال أبو عَمْرِو بنُ الصَّلاحِ: حَدَّثَني القُطْبُ الطُّوغانيُّ مَرَّتَينِ أنَّه سَمِعَ الفَخْرَ الرَّازيَّ يقولُ: لَيْتَني لم أَشْتَغِلْ بالكَلامِ، وبَكى!(١).

وقال ابنُ حَجَرٍ: (كانَ معَ تَبَحُّرِه في الأُصولِ يَقولُ: مَن الْتَزَمَ دينَ العَجائِزِ فهو الفائِز)(٢).

ومِن المُلاحَظاتِ في مَنهَجِ الرَّازِيِّ وأثَرِه على مَن بَعْدَه:

أ- كثيرٌ ممَن جاءَ بَعْدَ الرَّازيِّ مِن الأشاعِرةِ اعْتَمَدَ في تَقْريرِ أُصولِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ على ما كَتَبَه الرَّازيُّ؛ لأنَّه اسْتَقْصى ما قالَه المُتَقَدِّمونَ مِن الأشاعِرةِ، وزادَ على ذلك؛ ومِن ثَمَّ أصبحَتْ كُتُبُه مَصادِرَ مُيَسَّرةً ومُسْتَوْعِبةً لأدِلَّةِ الأشاعِرةِ في تَقْريرِ مَذهَبِهم، والرَّدِّ على خُصومِهم، وإذا أَطْلَقوا «الإمامَ» فهُمْ يُريدونَ الرَّازِيَّ.

ب- ضَعَّفَ الرَّازيُّ بعضَ أدِلَّةِ الأشاعِرةِ، ونَقَدَ بعضَ أعْلامِ الأشاعِرةِ في مُناسَباتٍ مُخْتلِفةٍ؛ فقدْ نَقَدَ البَغْداديَّ والغَزاليَّ والشَّهْرَسْتانيَّ في بعضِ المَسائِلِ.

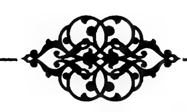
ج- كانت للرَّازِيِّ اجْتِهاداتٌ في المَذهَبِ الأشْعَريِّ، وَصَلَتْ إلى حَدِّ القُرْبِ مِن المُعْتَزِلةِ أحْيانًا.

د- صَرَّحَ الرَّازيُّ بالجَبْرِ في مَسْألةِ القَدَرِ، خِلافًا لأئِمَّةِ الأشاعِرةِ الَّذين يُنكِرونَ

---

(١) يُنظر: ((إخبار العلماء بأخبار الحكماء)) للقفطي (ص: ٢٢٠)، ((عيون الأنباء في طبقات الأطباء)) لابن أبي أصيبعة (ص: ٤٦٢-٤٧٠)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (١٣/ ١٣٧ - ١٤٤)، ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٨/ ٨١).

(٢) ((لسان الميزان)) (٦/ ٣١٩).



أن يكونَ قَوْلُهم بالكَسْبِ يُؤَدِّي إلى الجَبْرِ.

هـ- تَأَثَّرَ الأشاعِرةُ المُتَأخِّرونَ بمَنهَجِ الرَّازِيِّ في خَلْطِ عُلومِ الفَلْسَفةِ بعِلمِ الكَلامِ[١].

١٨- أبو الحَسَنِ سَيْفُ الدِّينِ الآمِديُّ (ت: ٦٣١هـ)[٢]:

والآمِديُّ وإنْ كان يتَّفقُ مع الرَّازيِّ في أمورٍ كثيرة؛ كخَلْطِه عِلمَ الكَلامِ بالفَلْسَفةِ، ومَيْلِه إلى التَّصوُّفِ الفَلْسَفيِّ، فإنَّه كان كثيرًا ما يَرُدُّ عليه، وكان تَناقُضُه أَقَلَّ مِن تَناقُضِ الرَّازيِّ.

١٩- العِزُّ بنُ عَبْدِ السَّلام (ت: ٦٦٠ هـ)[٣]:

كان العِزُّ مِن كِبارِ علماءِ الأشاعرةِ مع مَيلٍ إلى التَّصوُّف، أَلَّفَ «المُلْحة في اعْتِقادِ أَهْلِ الحَقِّ» قَرَّرَ فيها مَذهَبَ الأشاعِرةِ في كَلام اللهِ، وإنْكارِ الحَرْفِ والصَّوْتِ، وشَنَّعَ على مُخالِفيه مِن الحَنابِلةِ، ووَصَفَهم بالحَشْوِ، وأَغلَظَ عليهم[٤].

ولم يكن العِزُّ بنُ عَبْدِ السَّلامِ مِن غُلاةِ الأشاعِرةِ، فقد ذَكَرَ أنَّ مُعْتقِدَ الجِهةِ ومُثبِتَ الحَرْفَ والصَّوْتَ لا يَكْفُرُ[٥]، وأنَّ الصِّفاتِ الخَبَرِيَّةِ الحَقُّ فيها معَ واحِدٍ، والباقونَ مُخْطِؤونَ خطأً مَعْفُوًّا عنه[٦]؛ ولَعلَّ هذا -واللهُ أَعلَمُ- أثَّرَ في بعضِ تَلاميذِه ومَن جاءَ بَعْدَه؛ فهذا ابنُ دَقيقِ العيدِ -وهو مِن تَلاميذِ العِزِّ بنِ عَبْدِ السَّلامِ- لم يَتَوَسَّعْ في تَأويلِ الصِّفاتِ كما تَوَسَّعَ مُتَأخِّرو الأشاعِرةِ، قال

(١) يُنظر: ((تاريخ ابن خَلْدون)) (١/ ٦٥٣، ٦٥٤).

(٢) يُنظر: ((مرآة الزمان في تواريخ الأعيان)) لسبط ابن الجوزي (٢٢/ ٣٣٢)، ((وفَيَات الأعيان)) لابن خلِّكان (٣/ ٢٩٣)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (١٤/ ٥٠، ٥١)، ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٨/ ٣٠٦).

(٣) يُنظر: ((تاريخ الإسلام)) (١٤/ ٩٣٣-٩٣٥).

(٤) يُنظر: ((قواعد الأحكام)) للعز بن عبد السلام (١/ ١٤٠).

(٥) يُنظر: ((الفتاوى)) (ص: ٩٩، ١٥٣).

(٦) يُنظر: ((قواعدالأحكام)) (١/ ٢٠١).

السُّيوطيُّ: (تَوَسَّطَ ابنُ دَقيقِ العيدِ فقال: إذا كانَ التَّأويلُ قَريبًا مِن لِسانِ العَربِ لم يُنكَرْ، أو بَعيدًا تَوَقَّفْنا عنه، وآمَنَّا بمَعْناه على الوَجْهِ الَّذي أُريدَ به معَ التَّنْزيهِ، وما كانَ مَعْناه مِن هذه الألْفاظِ ظاهِرًا مَفهومًا مِن تَخاطُبِ العَربِ قُلْنا به مِن غَيْرِ تَوْقيفٍ)(١).

٢٠- القاضي ناصِرُ الدِّينِ البَيْضاويُّ (ت: ٦٨٥هـ)(٢):

ومِن أشهرِ كتبِه تفسيرُه المُسمَّى: «أنْوار التَّنْزيلِ»، وكِتابُه «طَوالع الأنْوارِ»، وقد عُنِيَ بهما العُلَماءُ فشَرَحوهما، ووَضَعوا عليهما حَواشِيَ عَديدةً.

قال عبَّاس سُلَيْمان: («الطَّوالِعُ» أنْفَسُ ما كَتَبَه البَيْضاويُّ على الإطْلاقِ، نَظَرًا للدَّوْرِ الَّذي لَعِبَه هذا الكِتابُ في تَأسيسِ الفَلْسَفةِ الكَلاميَّةِ أو عِلمِ الكَلامِ الفَلْسَفيِّ، و«الطَّوالِعُ» نَموذَجٌ جَيِّدٌ للمُؤَلَّفاتِ الكَلاميَّةِ في عَصْرِ البَيْضاويِّ، وَضَعَ فيه مُؤَلِّفُه تَفْصيلًا لمُشكِلاتِ عِلمِ الكَلامِ والفَلْسَفةِ، وناقَشَ هذه المُشكِلاتِ مُناقَشةً وافِيةً مِن وِجْهةِ نَظَرِه كأحَدِ أقْطابِ الأشاعِرةِ؛ حيثُ لا يَخْفى على المُطالِعِ ذلك المَنهَجُ الأشْعَريُّ الَّذي اتَّبَعَه البَيْضاويُّ جُمْلةً وتَفْصيلًا، وقدْ ظَهَرَتِ الرُّوحُ الأشْعَرِيَّةُ واضِحةً في «الطَّوالِعِ» وُضوحًا مَلْموسًا نَظَرًا لمُتابَعةِ البَيْضاويِّ فيه لواحِدٍ مِن أقْطابِ الأشاعِرةِ السَّابِقينَ عليه، هو فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ الَّذي تَقَيَّدَ البَيْضاويُّ بخُطاه خاصَّةً في كِتابِه «المَباحِثِ المَشرِقيَّةِ»)(٣).

٢١- القاضي عَضُدُ الدِّينِ الإيجيُّ (ت: ٧٥٦هـ)(٤):

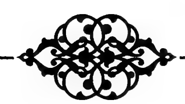
---

(١) ((الإتقان في علوم القرآن)) (٤/ ١٣٥٧).

(٢) يُنظر: ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٨/ ١٥٧).

(٣) مقدمة كِتاب ((طوالع الأنوار من مطالع الأنظار)) (ص: ١٥).

(٤) يُنظر: ((طبقات الشافعية)) للسبكي (١٠/ ٤٦)، ((طبقات الشافعية)) للإسنوي (٢/ ١٠٩)، =



مِن أشهَرِ كُتُبِه كتابُ «المَواقِف في عِلمِ الكَلامِ»، وهو كِتابٌ مُتَوسِّطٌ قَسَمَه إلى سِتَّةِ مَواقِفَ وله شروحٌ، وعليها حَواشٍ.

المطلبُ الثَّاني: تأثُّرُ أعْلامِ الأشاعِرةِ بالجَهْميَّةِ

قال ابنُ تيميَّةَ: (الأشْعَريُّ وأمْثالُه بَرْزَخٌ بَيْنَ السَّلَفِ والجَهْميَّةِ، أخَذوا مِن هؤلاء كَلامًا صَحيحًا، ومِن هؤلاء أُصولًا عَقْليَّةً ظَنُّوها صَحيحةً وهي فاسِدةٌ؛ فمِن النَّاسِ مَن مالَ إليه مِن الجِهةِ السَّلَفيَّةِ، ومِن النَّاسِ مَن مالَ إليه مِن الجِهةِ البِدْعيَّةِ الجَهْميَّةِ كأبي المَعالي وأتْباعِه، ومِنهم مَن سَلَكَ مَسلَكَهم كأئِمَّةِ أصْحابِهم)[1].

وقدْ تَقَدَّمَ بَيانُ خَوْضِ الأشاعِرةِ في عِلمِ الكَلامِ المَذْمومِ[2]، وخَوضُهم هذا كان سَبَبَ انحرافِهم في كثيرٍ من مسائِلِ الاعتقادِ، ومن ذلك الصِّفاتُ الإلهيَّةُ، ومِن أبرَزِها صِفةُ العُلُوِّ والفوقيَّةِ، وصِفةُ الكلامِ، حتَّى وافقوا المُعتَزِلةَ فيهما أو قارَبوهما.

أمَّا صفةُ الكلامِ فقد صرَّح أبو المَعالي الجُوَيْنيُّ بأنَّ خِلافَ الأشاعِرةِ معَ المُعْتَزِلةِ في صِفةِ الكَلامِ خِلافٌ لَفْظيٌّ[3]، وصَرَّحَ بما قالَه الجُوَيْنيُّ الجُرْجانيُّ أيضًا[4].

ومِن أَشهَرِ الأمْثِلةِ أيضًا الَّتي تُبيِّنُ قُرْبَ مُتأخِّري الأشاعِرةِ مِن الجَهْميَّةِ نَفْيُهم الصِّفاتِ الإلَهيَّةَ الخَبَريَّةَ كالاسْتِواءِ؛ فقدْ خالَفوا مَذهَبَ شَيْخِهم أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ، الَّذي أَثبَتَ في كِتابِه «الإبانة» صِفةَ الاسْتِواءِ وغَيْرَها مِن الصِّفاتِ الخَبَريَّةِ في الجُملةِ، ومعَ ذلك خالَفَه المُنْتَسِبونَ إليه، فأوَّلوا هذه الصِّفاتِ بما

= ((طبقات الشافعية)) لابن قاضي شُهْبة (٣/ ٢٧ - ٢٩).

(١) ((مجموع الفتاوى)) (١٦/ ٤٧١).

(٢) يُنظر ما تقدَّم (ص: ٢٦).

(٣) يُنظر: ((الإرشاد)) (ص: ١٣٦).

(٤) يُنظر: ((شرح المواقف)) (٣/ ١٣٥).

لا يَثبُتُ عن شَيْخِهم أبي الحَسَنِ، ولا عن أحَدٍ مِن السَّلَفِ الصَّالِحِ.

وقدْ وَصَلَ الحالُ بهم إلى أن قالوا قَوْلَهم العَجيبَ الغَريبَ الَّذي لا يَعرِفُه أحَدٌ مِن الصَّحابةِ والتَّابِعينَ وأتْباعِهم: إنَّ اللهَ ليس بداخِلِ العالَمِ ولا خارِجِه، ولا فَوْقَ ولا تحتَ[1]!

قال ابنُ تيميَّةَ في رَدِّه على الرَّازيِّ الَّذي نَصَرَ قَوْلَ الجَهْميَّةِ بنَفْيِ صِفةِ الاسْتِواءِ للهِ على عَرْشِه: (إذا كانَ قَوْلُ ابنِ كُلَّابٍ والأشْعَريِّ وأئِمَّةِ أصْحابه، وهو الَّذي ذَكَروا أنَّه اتَّفَقَ عليه سَلَفُ الأُمَّةِ وأهْلُ السُّنَّةِ؛ أنَّ اللهَ فَوْقَ العَرْشِ، وأنَّ له وَجْهًا ويَدَينِ، وتَقْريرُ ما وَرَدَ مِن النُّصوصِ الدَّالَّةِ على أنَّه فَوْقَ العَرْشِ، وأنَّ تَأويلَ اسْتَوى بمَعْنى اسْتَوْلى هو تَأويلُ المُبْطِلينَ- عُلِمَ أنَّ هذا الرَّازيَّ ونَحْوَه هُمُ المُخالِفونَ لأئِمَّتِهم في ذلك، وأنَّ الَّذي نَصَرَه ليس هو قَوْلَ ابنِ كُلَّابٍ والأشْعَريِّ وأئِمَّةِ أصْحابِه، وإنَّما هو صَريحُ قَوْلِ الجَهْميَّةِ والمُعْتَزِلةِ ونَحْوِهم، وإن كان قد قالَه بعضُ مُتَأخِّري الأشْعَريَّةِ كأبي المَعالي ونَحْوِه)[2].

وقال أبو المَعالي الجُوَينيُّ: (ذَهَبَ بعضُ أئِمَّتِنا إلى أنَّ اليَدَينِ والعَيْنَينِ والوَجْهَ صِفاتٌ ثابتةٌ للرَّبِّ تَعالى، والسَّبيلُ إلى إثْباتِها السَّمْعُ دونَ قَضيَّةِ العَقْلِ، والَّذي يَصِحُّ عنْدَنا حَمْلُ اليَدَينِ على القُدْرةِ، وحَمْلُ العَيْنَينِ على البَصَرِ، وحَمْلُ الوَجْهِ على الوُجودِ)[3].

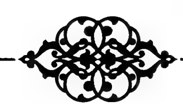
فهذا الَّذي صَحَّحَه الجُوَيْنيُّ مُوافِقٌ لقَوْلِ الجَهْميَّةِ، وهو الَّذي اعْتَمَدَه الأشاعِرةُ

---

(١) يُنظر: ((الاقتصاد في الاعتقاد)) للغزالي (ص: ٣٧)، ((أساس التَّقديس)) للفخر الرازي (ص: ١٩)، ((المواقف)) للإيجي مع شرح الجرجاني (٣/ ٣١).

(٢) ((بيان تلبيس الجهميَّة)) (٣/ ٣٨٢).

(٣) ((الإرشاد)) (ص: ١٧٥).



المُتأخِّرونَ، معَ مُخالَفتِه الصَّريحةِ لأئمَّتِهم المُتقدِّمينَ الَّذين يُعظِّمونَهم:

قال أبو الحَسَنِ الأشْعَريُّ: (أَخبرَ تَعالى أنَّ له وَجْهًا وعَيْنًا، ولا تُكَيَّفُ ولا تُحَدُّ... ونَفى الجَهْميَّةُ أن يكونَ للهِ تَعالى وَجْهٌ كما قال، وأَبطَلوا أن يكونَ له سَمْعٌ وبَصَرٌ وعَيْنٌ... فمَن سَألَنا فقال: أتَقولونَ: إنَّ للهِ سُبْحانَه وَجْهًا؟ قيلَ له: نَقولُ ذلك، خِلافًا لِما قالَه المُبْتَدِعونَ...، قد سُئِلْنا: أتَقولونَ: إنَّ للهِ يَدَينِ؟ قيلَ: نَقولُ ذلك بلا كَيْفٍ، فثَبَتَتِ اليَدُ بلا كَيْفٍ...، وليس يَجوزُ في لِسانِ العَربِ ولا في عادةِ أهْلِ الخِطابِ أن يَقولَ القائِلُ: عَمِلْتُ كَذا بيَدي، ويَعْني به النِّعْمةَ. وإذا كانَ اللهُ عزَّ وجلَّ إنَّما خاطَبَ العَربَ بلُغتِها، وما يَجْري مَفْهومًا في كَلامِها ومَعْقولًا في خِطابِها، وكانَ لا يَجوزُ في خِطابِ أهْلِ اللِّسانِ أن يَقولَ القائِلُ: فَعَلْتُ بيَدي، ويَعْني النِّعْمةَ- بَطَلَ أن يكونَ مَعْنى قَوْلِه تَعالى: ﴿بِيَدَيَّ﴾ النِّعْمةَ)[1].

المبحثُ الثَّاني: أشهرُ كُتُبِ الأشاعِرةِ المعتَمَدةِ لديهم

١- «تمهيدُ الأوائِلِ وتلخيصُ الدَّلائِلِ» لأبي بكرٍ محمَّدِ بنِ الطَّيِّبِ، المعروفِ بابنِ الباقِلَّانيِّ (ت: ٤٠٣هـ).

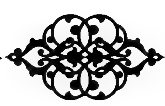
٢- «مُجرَّد مقالاتُ الشَّيخِ أبي الحسَنِ الأشعريِّ»، لمحمَّدِ بنِ الحَسَنِ ابنِ فُورَكَ (ت: ٤٠٦هـ).

٣-«أُصولُ الدِّينِ»، لأبي منصورٍ عبدِ القاهِرِ بنِ طاهِرٍ البغداديِّ (ت: ٤٢٩هـ).

٤- «الإرشاد إلى قواعِدِ الأدِلَّةِ في أصولِ الاعتِقاد»، لأبي المعالي عبدِ المَلِكِ الجُوَينيِّ (ت: ٤٧٨هـ).

٥- «الشَّامِلُ في أصولِ الدِّينِ»، لأبي المعالي عبدِ المَلِكِ الجُوَينيِّ (ت: ٤٧٨هـ).

(١) ((الإبانة)) (ص: ١٢١ - ١٢٧).



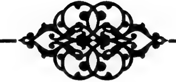
٦- «المواقِفُ في عِلمِ الكلامِ»، لعَضُدِ الدِّينِ عبدِ الرَّحمنِ الإيجيِّ (ت: ٧٥٦هـ).

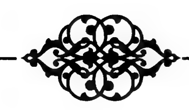
٧- «مَتنُ أُمِّ البراهينِ»، لأبي عبدِ اللهِ محمَّدِ بنِ محمَّدٍ السَّنوسيِّ (ت: ٨٩٥هـ).

أبو عبدِ اللهِ السَّنوسيُّ هو آخِرُ المجتَهِدينَ داخِلَ المذهَبِ الأشعَريِّ، فهو محرِّرُه ومُنقِّحُه، ولم يأتِ بَعْدَه مِثلُه.

وكتابُ «أُمِّ البراهينِ» يُعرَفُ بـ «العقيدةِ الصُّغرى» أو «السَّنوسيَّةِ الصُّغرى»، وهو مِن الكُتُبِ المعتَمَدةِ عندَ متأخِّري الأشاعرةِ، فهذه العقيدةُ لَقِيتْ قَبولًا واسعًا واهتمامًا كبيرًا بيْن الأشاعرة وتُعَدُّ مِن أكثرِ المتونِ العَقَديَّةِ الأشعريَّةِ الَّتي تَناوَلها الأشاعِرةُ بالعنايةِ؛ إذ بلغَت أعمالُهم عليها قُرابةَ (٧٠) عمَلًا مِن الشُّروحِ والحواشي والتَّقريراتِ والنَّظْمِ.

وممَّن شرَح متن «أمّ البراهين» السَّنوسيُّ نفسُه، وصَدَر نقدٌ ماتعٌ له بعنوان: «دراسةٌ نظريَّةٌ نقديَّةٌ على شرحِ أمِّ البراهين» لأحمد آل عبداللَّطيف.





الفصلُ الرَّابعُ
أُسُسُ وقواعِدُ تقريرِ
العقيدةِ عندَ الأشاعِرةِ

المبحثُ الأوَّلُ: تَقْديمُ الأدِلَّةِ العَقْليَّةِ على الأدِلَّةِ النَّقْليَّةِ عندَ توهُّمِ التَّعارُضِ

يَعتمدُ الأشاعِرةُ في الاسْتِدْلالِ في العَقيدةِ على القواعِدِ الكلاميَّةِ التي يسمُّونها أَدِلَّةٍ عَقْليَّةٍ، ويَتوسَّعونَ فيها كَثيرًا، ويَخوضونَ بعُقولِهم في مَعارِكَ كَلاميَّةٍ معَ المُخالِفينَ مِن المُعْتَزِلةِ والفَلاسِفةِ الَّذين يَجمَعُهم القَوْلُ بالاعْتِمادِ على العُقولِ لمَعْرفةِ الحَقِّ مِن الباطِلِ، ومعَ ذلك تَخْتلِفُ عُقولُهم اخْتِلافًا عَظيمًا، والأشاعِرةُ يَجعَلونَ أَدِلَّةَ القُرْآنِ والسُّنَّةِ تابعةً للعَقْلِ، غَيْرَ مُسْتقِلَّةٍ بالاسْتِدْلالِ غالبًا، وإن كانوا خَيْرًا مِن المُعْتَزِلةِ في الاسْتِدْلالِ بالقُرْآنِ والسُّنَّةِ؛ فالأشاعِرةُ يَسْتدِلُّونَ بالأَدِلَّةِ النَّقْليَّةِ مِن الكِتابِ والسُّنَّةِ معَ الأَدِلَّةِ العَقْليَّةِ في كُتُبِ الاعْتِقادِ، لكنَّ الغالبَ عنْدَهم أنَّه لا يُكْتَفى بها، ولا يَصِحُّ عنْدَهم الاعْتِمادُ عليها دونَ الأَدِلَّةِ العَقْليَّةِ، وكثيراً ما يصحَبُ ذلك تهويلٌ للأقيسَة الكلاميَّة، والجزمُ بكونها أدلَّةً عقليَّةً قطعيَّةَ الدَّلالةِ، فيتعيَّنُ تقديمُها على الدَّليلِ النَقليِّ! ومِن أجْلِ ذلك ذَكَر السَّنوسيُّ وغيرُه -كما سيأتي- أنَّ مِن أُصولِ الكُفْرِ التَّمَسُّكَ في أُصولِ العَقائدِ بمُجَرَّدِ ظَواهِرِ الكِتابِ والسُّنَّةِ!

وقال الجُرْجانيُّ في شرحِه على «المواقف» للإيجيِّ: (««تَقْديمُ النَّقْلِ على العَقْلِ» بأن يُحكَمَ بثُبوتِ ما يَقْتَضيه الدَّليلُ النَّقْليُّ دونَ ما يَقْتَضيه الدَّليلُ العَقْليُّ «إبْطالٌ للأصْلِ بالفَرْعِ»؛ فإنَّ النَّقْلَ لا يُمكِنُ إثْباتُه إلَّا بالعَقْلِ؛ لأنَّ الطَّريقَ إلى إثْباتِ الصَّانِعِ ومَعْرفةِ النُّبُوَّةِ وسائِرِ ما يَتوقَّفُ صِحَّةُ النَّقْلِ عليه ليس إلَّا العَقْلَ،

فهو أَصْلٌ للنَّقْلِ الَّذي تَتَوقَّفُ صِحَّتُه عليه، فإذا قُدِّمَ النَّقْلُ عليه، وحُكِمَ بثُبوتِ مُقْتَضاه وَحْدَه؛ فقدْ أُبطِلَ الأَصْلُ بالفَرْعِ)(١).

وقال أيضًا: («الدَّلائِلُ النَّقْليَّةُ هل تُفيدُ اليَقينَ» بما يُسْتدَلُّ بها عليه مِن المَطالِبِ أو لا؟ «قيلَ: لا» تُفيدُ، وهو مَذهَبُ المُعْتَزِلةِ وجُمْهورِ الأشاعِرةِ...)(٢).

وقال السَّنوسيُّ: (مِن أُصولِ الكُفْرِ التَّمَسُّكُ في أُصولِ العَقائِدِ بمُجَرَّدِ ظَواهِرِ الكِتابِ والسُّنَّةِ مِن غَيْرِ عَرْضِها على البَراهينِ العَقْليَّةِ والقَواطِعِ الشَّرْعيَّةِ؛ للجَهْلِ بأَدِلَّةِ العُقولِ، وعَدَمِ الارْتِباطِ بأساليبِ العَرَبِ)(٣).

وقد نسَب الصَّاويُّ المالِكيُّ هذا القولَ الشَّنيعَ إلى عُلَماءِ الأشاعِرةِ، فقال: (إنَّ العُلَماءَ ذكروا أنَّ من أُصولِ الكُفرِ الأخذَ بظواهِرِ الكِتابِ والسُّنَّةِ!)(٤).

بل قرَّره أيضًا في الفُروعِ، فقال: (لا يجوزُ تقليدُ ما عدا المذاهِبَ الأربعةَ، ولو وافَق قَولَ الصَّحابةِ والحديثَ الصَّحيحَ والآيةَ؛ فالخارِجُ عن المذاهِبِ الأربعةِ ضالٌّ مُضِلٌّ، ورُبَّما أدَّاه ذلك للكُفرِ؛ لأنَّ الأخذَ بظواهِرِ الكِتابِ والسُّنَّةِ من أصولِ الكُفرِ!)(٥).

---

(١) ((شرح الجُرْجاني على المواقف)) (١/ ٢٠٧).

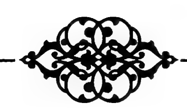
(٢) المصدر السابق: (١/ ٢٠٥، ٢٠٩). ثمَّ ذكر أنَّها قد تُفيدُ اليَقينَ مع قرائن مُشاهَدةٍ مِن المَنْقولِ عنه أو مُتَواتِرةٍ.

(٣) ((حاشية الدسوقي على أم البراهين)) (ص: ٢١٧).

(٤) ((حاشية الصاوي على الجلالين)) (١/ ٢٤٨).

(٥) المصدر السابق: (٤/ ١١٩٢).

وقد بَيَّنَ بُطلانَ هذا الكلامِ الشِّنقيطيُّ في ((أضواءِ البيانِ)) في كلامٍ طويلٍ جدًّا هو في النَّفاسةِ غايةٌ، ومِن ذلك قولُه: (أمَّا قَولُه: إنَّ الأخذَ بظواهِرِ الكِتابِ والسُّنَّةِ من أصولِ الكُفرِ، فهذا أيضًا من أشنَعِ الباطِلِ وأعظَمِه، وقائِلُه من أعظَمِ النَّاسِ انتِهاكًا لحُرمةِ كِتابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسولِه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، سُبحانَك هذا بُهتانٌ عظيمٌ! =



فالأدِلَّةُ العَقْليَّةُ عنْدَ الأشاعِرةِ مُقدَّمةٌ على الأدِلَّةِ النَّقْليَّةِ، وعنْدَ تَعارُضِهما في الظَّاهِرِ يُقدِّمونَ ما يَتَوهَّمونَ أنَّه تَقْديمٌ للعَقْلِ على النَّقْلِ، معَ أنَّ العَقْلَ الصَّريحَ لا يُناقِضُ النَّقْلَ الصَّحيحَ، ولا يُمكِنُ أبَدًا أن يَتَعارَضَ العَقْلُ معَ أدِلَّةِ الكِتابِ والسُّنَّةِ، ولكنَّ الأشاعِرةَ يَظُنُّونَ تَعارُضَ العَقْلِ معَ بعضِ ظَواهِرِ القُرْآنِ والسُّنَّةِ، كنُصوصِ الصِّفاتِ، فيُقدِّمونَ حينَئذٍ العَقْلَ الَّذي يَتوهَّمونَه على الكِتابِ والسُّنَّةِ، ومِثلُ هذا مُخاطَرةٌ شَديدةٌ في الدِّينِ، تُوقِعَ الإنْسانَ في المَضايِقِ والإشْكالاتِ، وتُؤَدِّي إلى الاعْتِراضِ على الشَّرْعِ[(١)].

وما أَحسَنَ ما قالَه السِّجْزيُّ في أوَّلِ رِسالتِه إلى أهْلِ زَبيدٍ: (إقامةُ البُرْهانِ على أنَّ الحُجَّةَ القاطِعةَ هي الَّتي يَرِدُ بها السَّمْعُ لا غَيْرُ، وأنَّ العَقْلَ آلةٌ للتَّمْييزِ فحَسْبُ، قال اللهُ سُبْحانَه لنَبيِّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، فأمَرَ جَلَّ جَلالُه نَبيَّه عليه السَّلامُ أن يَدْعوَ إلى إثْباتِ

= والتَّحقيقُ الَّذي لا شَكَّ فيه، وهو الَّذي كان عليه أصحابُ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وعامَّةُ عُلَماءِ المُسلِمين: أنَّه لا يجوزُ العُدولُ عن ظاهِرِ كِتابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في حالٍ من الأحوالِ بوَجهٍ من الوُجوهِ، حتَّى يقومَ دليلٌ صحيحٌ شَرعيٌّ صارِفٌ عن الظَّاهِرِ إلى المحتَمَلِ المرجوحِ.

والقَولُ بأنَّ العَمَلَ بظاهِرِ الكِتابِ والسُّنَّةِ مِن أصولِ الكُفرِ لا يَصدُرُ البتَّةَ عن عالمٍ بكِتابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسولِه، وإنَّما يَصدُرُ عمَّن لا عِلمَ له بالكِتابِ والسُّنَّةِ أصلًا... والحَقُّ الذي لا شَكَّ فيه أنَّ هذا القولَ لا يقولُه عالمٌ ولا متعَلِّمٌ؛ لأنَّ ظواهِرَ الكِتابِ والسُّنَّةِ هي نورُ اللهِ الذي أنزله على رسولِه ليُستضاءَ به في أرضِه، وتقامَ به حُدودُه، وتُنفَّذَ به أوامِرُه، ويُنصَفَ به بَيْنَ عبادِه في أرضِه... وقد أجمَع جميعُ المُسلِمين على أنَّ العمَلَ بالظَّاهِرِ واجِبٌ حتَّى يَرِدَ دليلٌ شرعيٌّ صارِفٌ عنه إلى المحتَمَلِ المرجوحِ، وعلى هذا كُلُّ مَن تكلَّم في الأُصولِ.

فتنفيرُ النَّاسِ وإبعادُها عن كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسولِه، بدعوى أنَّ الأخذَ بظَواهِرِهما من أصولِ الكُفرِ، هو مِن أشنَعِ الباطِلِ وأعظَمِه). يُنظَر: ((أضواء البيان)) (٧/ ٢٦٥-٢٩٨، ٣٢٣، ٣٢٦).

(١) يُنظر: ((مَنهج أهل السُّنَّة والجماعة ومَنهَج الأشاعرة في توحيد الله)) لخالد عبد اللطيف (٢/ ٥٦٠).

الوَحْدانيَّةِ بالوَحْيِ، وقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، فبَيَّنَ أنَّ مَن تَقدَّمَ مِن الرُّسُلِ كانوا يَحْتَجُّونَ على الكُفَّارِ في الوَحْدانيَّةِ بالوَحْيِ، ولم يُؤْمَروا إلَّا بذلك، وقال جَلَّ جَلالُه: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وقال: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦])[١].

وقال أبو المُظفَّرِ السَّمْعانيُّ: (اعلَمْ أنَّ فَصْلَ ما بيْنَنا وبَينَ المبتَدِعةِ هو مسألةُ العقلِ؛ فإنَّهم أسَّسوا دينَهم على المعقولِ، وجعَلوا الاتِّباعَ والمأثورَ تبَعًا للمعقولِ، وأمَّا أهلُ السُّنَّةِ فقالوا: الأصلُ الاتِّباعُ، والعقولُ تبَعٌ[٢]، ولو كان أساسُ الدِّينِ على المعقولِ لَاسْتَغنى الخَلقُ عن الوَحيِ وعن الأنبياءِ صلَواتُ اللهِ عليهم، ولَبَطَل معنى الأمرِ والنَّهيِ، ولَقالَ مَن شاء ما شاء)[٣].

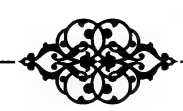
وقد نقَض ابنُ القَيِّمِ في «الصَّواعِقِ المُرسَلة» القانونَ الكُلِّيَّ الَّذي ذكره المتكلِّمون، وأفرَد له فصلًا مُطوَّلًا بما لا مزيدَ عليه، بعُنوانِ: (فَصلٌ في الطَّاغوتِ الثَّاني: وهو قَولُهم إنْ تعارَض العَقلُ والنَّقلُ وَجَب تقديمُ العَقلِ؛ لأنَّه لا يمكِنُ الجَمعُ بَيْنَهما، ولا إبطالُهما، ولا تقديمُ النَّقلِ؛ لأنَّ العَقلَ أصلُ النَّقلِ، فلو قَدَّمْنا

---

(١) «رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت» (ص: ١٣١).

(٢) قال أحمدُ بنُ حَنْبَل: (مَن لم يَعْرِفْ تفسيرَ الحديثِ ويَبْلُغْه عقلُه فقد كُفِيَ ذلكَ وأُحْكِمَ له، فعليه الإيمانُ به، والتَّسليمُ له؛ مِثْلُ حديثِ الصَّادقِ المَصْدوقِ، ومِثْلُ ما كان مِثلَه في القَدَرِ، ومِثلُ أحاديثِ الرُّؤيةِ كلِّها -وإنْ نَبَتْ عنِ الأسماعِ، واستَوْحَشَ منها المُستمِعُ، وإنَّما عليه الإيمانُ بها، وألَّا يَرُدَّ منها حرفًا واحدًا- وغيرِها مِنَ الأحاديثِ المَأثوراتِ عنِ الثِّقاتِ). «أصول السنة» (ص: ١٣).

(٣) «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ١٤٧). ويُنظر أيضًا: «التدمرية» لابن تيمية (ص: ١٤٨).



عليه النَّقلَ لبَطَل العَقلُ، وهو أصلُ النَّقلِ؛ فلَزِم بُطلانُ النَّقلِ!)[١].

وقال ابنُ الوزيرِ اليَمانيُّ: (فإنْ قيل: تقديمُ العَقلِ على السَّمعِ أَولى عِندَ التَّعارُضِ؛ لأنَّ السَّمعَ عُلِم بالعَقلِ، فهو أصلُه، ولو بَطَل العَقلُ بَطَل السَّمعُ والعَقلُ معًا، وهذه مِن قواعِدِ المتكَلِّمينَ!

قُلْنا: قد اعتَرَضهم في ذلك المحقِّقون بأنَّ العُلومَ يَستحيلُ تعارُضُها في العَقلِ والسَّمعِ، فتعارُضُها تقديرُ مُحالٍ؛ فإنَّه لو بطَل السَّمعُ أيضًا بعدَ أن دَلَّ العَقلُ على صِحَّتِه لبطَلَا معًا أيضًا؛ لأنَّ العَقلَ قد كان حكَم بصِحَّةِ السَّمعِ، وأنَّه لا يَبطُلُ، فحينَ بطَلَ السَّمعُ عَلِمْنا ببُطلانِه بُطلانَ الأحكامِ العَقليَّةِ. وممَّن ذكَر ذلك ابنُ تَيميَّةَ، وابنُ دقيقِ العيدِ، والزَّركَشيُّ في شَرحِ جَمعِ الجوامِعِ)[٢].

فوازِنْ بينَ كلامِ عُلَماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ هذا، وبينَ كلامِ عُلَماءِ الأشاعِرةِ السَّابِقِ؛ تعرِفِ الفَرقَ بينَهم.

المبحثُ الثَّاني: القولُ بالقياسِ في مسائلِ التَّوحيد

قال أبو يوسُفَ القاضي: (ليس التَّوحيدُ بالقياسِ؛ ألم تَسمَعْ إلى قولِ اللهِ عزَّ وجَلَّ في الآياتِ الَّتي يَصِفُ بها نفْسَه أنَّه عالِمٌ قادِرٌ قويٌّ مالِكٌ، ولم يقُلْ: إنِّي قادِرٌ عالِمٌ لعِلَّةِ كذا أقدِرُ، ولسَبَبِ كذا أعلَمُ، ولهذا المعنى أملِكُ؛ فلذلك لا يجوزُ القياسُ في التَّوحيدِ، ولا يُعرَفُ إلَّا بأسمائِه، ولا يُوصَفُ إلَّا بصِفاتِه)[٣].

وقال أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ: (ليس في السُّنَّةِ قياسٌ، ولا تُضرَبُ لها الأمثالُ، ولا تُدرَكُ

---

(١) ((الصواعق المرسلة)) (٣/ ٧٩٦).

(٢) ((إيثار الحق على الخلق)) (ص: ١١٧، ١١٨).

(٣) ((الحجة في بيان المحجة)) لقِوام السُّنَّة (١/ ١٢٢، ١٢٤).

بالعقولِ ولا الأهواءِ، إنَّما هو الاتِّباعُ وترْكُ الهَوى)[1].

وينقسِمُ القياسُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

١- قِياسُ الشُّمولِ[2]:

اسْتَخدَمَ الأشاعِرةُ هذا القِياسَ في الإثْباتِ[3]، وفي النَّفْيِ[4].

٢- قِياسُ التَّمثيلِ[5] (قِياسُ الغائِبِ على الشَّاهِدِ):

هذا النَّوْعُ مِن القِياسِ اضْطرَبَ فيه الأشاعِرةُ؛ فتارةً يَستَعمِلونَه، وتارةً يَرفُضونَه، وقد ردَّ بعضُهم على بعضٍ في ذلك، بَيْدَ أنَّهم يَسْتَعْمِلونَه كَثيرًا في نَفْيِ الصِّفاتِ[6].

٣- قياسُ الأَولى:

وهذا وافَقَ الأشاعِرةُ فيه أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ، وهو حَقٌّ؛ فكُلُّ صفةِ كَمالٍ

---

(١) ((أصول السُّنَّة)) (ص: ١٢).

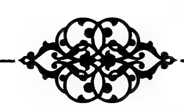
(٢) وهو ما يُعرَفُ بالعامِّ الشَّامِلِ لجميعِ أفرادِه، بحيثُ يكونُ كُلُّ فردٍ منه داخلًا في مُسمَّى ذلك اللَّفظِ ومعناه؛ فمثلًا: إذا قُلْنا: الحياةُ، فإنَّه لا تُقاسُ حياةُ اللهِ تعالى بحياةِ الخَلقِ؛ مِن أجْلِ أن الكُلَّ يَشملُه اسمُ (حَيٍّ). ((شرح العقيدة الواسطية)) لابن عثيمين (١/ ١٢٩).

(٣) يُنظر: ((تحفة المريد)) للباجوري (ص: ١٢٤).

(٤) يُنظر: ((المواقف للإيجي مع شرح الجُرْجاني)) (١/ ٢٠٧).

(٥) هو أن يَلحَقَ الشَّيءُ مَثيلَه، فيُجعَلَ ما ثبت للخالِقِ مِثلَ ما ثبت للمخلوقِ. يُنظر: ((شرح العقيدة الواسطية)) لابن عثيمين (١/ ١٣٠).

(٦) يُنظر: ((تمهيد الأوائل)) للباقلاني (ص: ٣٢)، ((معيار العلم في فن المنطق)) للغزالي (ص: ١٦٥)، ((المنخول)) للغزالي (ص: ١١٢)، ((الأمد الأقصى)) لابن العربي (ص: ٦٤٣)، ((المطالب العالية من العلم الإلهي)) للرازي (٢/ ٥٣) و(٨/ ٦٤)، ((المواقف للإيجي مع شرح الجُرْجاني)) (١/ ١٨٦، ١٨٩، ١٩٠) و(٣/ ٦٧). ويُنظر أيضًا: ((بيان تلبيس الجهميَّة)) (٢/ ٣٢٦، ٣٤٥ - ٣٥٠)، ((مجموع الفتاوى)) (١٤/ ٥٢، ٥٣)، ((الرد على المنطقيين)) (ص: ١٥٠) ثلاثتها لابن تيميَّة.



في حقِّ المخلوقِ فهي في حَقِّ اللهِ أَولى ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠].

قال ابن عُثيمين: (قياسُ الأولويَّةِ: هو أن يكونَ الفَرعُ أَولى بالحُكم مِن الأصلِ؛ ولهذا يقولُ العُلماءُ: إنَّه مُستعمَلٌ في حَقِّ اللهِ؛ لقَولِه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، بمعنى: كُلُّ صِفةِ كمالٍ فللَّه تعالى أعلاها، والسَّمعُ والعِلمُ والقُدرةُ والحياةُ والحِكمةُ وما أشبَهَها موجودةٌ في المخلوقاتِ، لكِنْ للهِ أعلاها وأكمَلُها.

ولهذا أحيانًا نستَدِلُّ بالدَّلالةِ العقليَّةِ من زاويةِ القياسِ بالأَوْلى؛ فمَثلًا نقولُ: العُلُوُّ صِفةُ كَمالٍ في المخلوقِ، فإذا كان صفةَ كمالٍ في المخلوقِ فهو في الخالِقِ مِن بابِ أَولى، وهذا دائمًا نجِدُه في كلامِ العُلَماءِ)[1].

المبحثُ الثَّالثُ: عَدَمُ الاحتِجاجِ بأحاديثِ الآحادِ في العَقائِدِ

يُقرِّرُ الأشاعِرةُ أنَّه لا يَجوزُ الاسْتِدْلالُ بخَبَرِ الآحادِ في بابِ العَقائِدِ؛ لأنَّ أخْبارَ الآحادِ ظَنِّيَّةُ الدَّلالةِ، ولا تُفيدُ اليَقينَ[2].

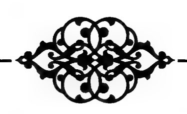
قال أبو المَعالي الجُوَينيُّ: (أمَّا الأحاديثُ الَّتي يَتَمَسَّكونَ بها فآحادٌ لا تُفْضي إلى العِلمِ، ولو أَضرَبْنا عن جَميعِها لَكانَ سائِغًا، لكنَّا نُومِئُ إلى تأويلِ ما دُوِّنَ مِنها في الصِّحاحِ)[3].

---

(١) ((شرح العقيدة الواسطية)) (١/ ١٣١).

(٢) يُنظر: ((تمهيد الأوائل)) للباقلاني (ص: ٤٤٥)، ((مشكل الحديث وبيانه)) لابن فورك (ص: ٤٤، ٣٦٧)، ((الشامل)) للجويني (ص: ٥٥٧)، ((المحصول)) للرازي (٤/ ٣٥٣ - ٣٩١)، ((شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السيالكوتي والفناري)) (٢/ ٥٢) و (٨/ ٢٤)، ((شرح المقاصد)) للتفتازاني (١/ ٦).

(٣) ((الإرشاد)) (ص: ١٨١).



وقال الرَّازيُّ: (أخْبارُ الآحادِ مَظْنونةٌ، فلم يَجُزِ التَّمسُّكُ بها في مَعْرِفةِ اللهِ تَعالى وصِفاتِه، وإنَّما قُلْنا: إنَّها مَظْنونةٌ؛ وذلك لأنَّا أَجمَعْنا على أنَّ الرُّواةَ ليسوا مَعْصومينَ)[١].

وقال التَّفْتازانيُّ: (خَبَرُ الواحِدِ على تَقْديرِ اشْتِمالِه على جَميعِ الشَّرائِطِ المَذْكورةِ في أُصولِ الفِقْهِ لا يُفيدُ إلَّا الظَّنَّ، ولا عِبْرةَ بالظَّنِّ في بابِ الاعْتِقاداتِ)[٢].

والصَّوابُ أنَّ مَسائِلَ الاعْتِقادِ تُؤخَذُ مِن القُرْآنِ الكَريمِ، ومِن الحَديثِ الصَّحيحِ بقِسْمَيه؛ المُتَواتِرِ، والآحادِ، والَّذي عليه الصَّحابةُ ومَن تَبِعَهم بإحْسانٍ مِن العُلَماءِ المُحَقِّقينَ أن خَبَرَ الواحِدِ المُتَلقَّى بالقَبولِ يُفيدُ العِلمَ والعَمَلَ حتَّى في مَسائِلِ الاعْتِقادِ، وممَّا يَدُلُّ على ذلك أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لَمَّا بَعَثَ مُعاذَ بنَ جَبَلٍ رَضيَ اللهُ عنه إلى أهْلِ اليَمَنِ قال له: ((إنَّكَ تَقْدَمُ على قَوْمٍ مِن أهْلِ الكِتَابِ، فلْيَكُنْ أوَّلَ ما تَدْعوهم إلى أن يُوَحِّدوا اللهَ تَعالى...))[٣]. فمُعاذٌ واحِدٌ، وقد بعَثَه النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم يدعو أهلَ اليَمَنِ إلى التَّوحيدِ، وهو أُسُّ العقيدةِ.

قال الشَّافِعيُّ: (لم أَحفَظْ عن فُقَهاءِ المُسلِمينَ أنَّهم اخْتَلَفوا في تَثْبيتِ خَبَرِ الواحِدِ)[٤].

وقال السَّمْعانيُّ: (القَوْلُ الَّذي يُذكَرُ أنَّ خَبَرَ الواحِدِ لا يُفيدُ العِلمَ بحالٍ، ولا بُدَّ مِن نَقْلِه بطَريقِ التَّواتُرِ لوُقوعِ العِلمِ به- شيءٌ اختَرَعَتْه القَدَريَّةُ والمُعْتَزِلةُ،

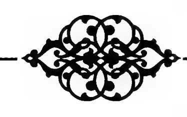
---

(١) ((أساس التَّقديس)) (ص: ١٢٧). ويُنظر أيضًا: ((المطالب العالية من العلم الإلهي)) للرازي (٩/ ٢٠١ - ٢١٤).

(٢) ((شرح العقائد النسفية)) (ص: ٨٩). ويُنظر أيضًا: ((فتح الإله الماجد بإيضاح شرح العقائد)) لزكريا الأنصاري (ص: ٥٤٠).

(٣) أخرجه البخاريُّ (٧٣٧٢) واللَّفظُ له، ومسلمٌ (١٩) من حديث عبدِالله بنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما.

(٤) يُنظر: ((الرسالة)) (ص: ٤٠١- ٤٠٣، ٤٥٨).



وكان قَصْدُهم منه رَدَّ الأخْبارِ)[١].

قال ابنُ عُثَيْمينَ: (جَوابُنا على مَن يَرى أنَّ أحاديثَ الآحادِ لا تَثبُتُ بها العَقيدةُ؛ لأنَّها تُفيدُ الظَّنَّ، والظَّنُّ لا تُبْنى عليه العَقيدةُ- أن نقولَ:

هذا رأيٌ غَيْرُ صَوابٍ؛ لأنَّه مَبْنيٌّ على غَيْرِ صَوابٍ، وذلك مِن عِدَّةِ وُجوهٍ:

١- القَوْلُ بأنَّ حَديثَ الآحادِ لا يُفيدُ إلَّا الظَّنَّ ليس على إطْلاقِه، بل في أخْبارِ الآحادِ ما يُفيدُ اليَقينَ إذا دَلَّتِ القَرائِنُ على صِدْقِه، كما إذا تَلَقَّتْه الأمَّةُ بالقَبولِ، مِثلُ حَديثِ عَمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضيَ اللهُ عنه: ((إنَّما الأعْمالُ بالنِّيَّاتِ))[٢]؛ فإنَّه خَبَرُ آحادٍ، ومعَ ذلك فإنَّنا نَعلَمُ أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قالَه، وهذا ما حَقَّقَه شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْميَّةَ، والحافِظُ ابنُ حَجَرٍ، وغَيْرُهما.

٢- أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم كانَ يُرسِلُ الآحادَ بأُصولِ العَقيدةِ: شَهادةِ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ مُحمَّدًا رَسولُ اللهِ، وإرْسالُه حُجَّةٌ مُلزِمةٌ، كما بَعَثَ مُعاذًا إلى اليَمَنِ[٣]، واعتَبَرَ بَعْثَه حُجَّةً مُلزِمةً لأهْلِ اليَمَنِ بقَبولِه.

٣- إذا قُلْنا بأنَّ العَقيدةَ لا تَثبُتُ بأخْبارِ الآحادِ أمكَنَ أن يُقالَ: والأحْكامُ العَمَليَّةُ لا تَثبُتُ بأخْبارِ الآحادِ؛ لأنَّ الأحْكامَ العَمَليَّةَ يَصحَبُها عَقيدةُ أنَّ اللهَ تَعالى أمَرَ بِهذا أو نَهى عن هذا، وإذا قُبِلَ هذا القَوْلُ تَعطَّلَ كَثيرٌ مِن أحْكامِ الشَّريعةِ...

٤- أنَّ اللهَ تَعالى أمَرَ بالرُّجوعِ إلى قَوْلِ أهْلِ العِلمِ لِمَن كانَ جاهِلًا فيما هو

---

(١) يُنظر: ((الحجة في بيان المحجة)) لقِوَام السنة الأصبهاني (٢/ ٢٢٨).

(٢) أخرجه مطوَّلًا: البخاريُّ (١) واللَّفظُ له، ومسلمٌ (١٩٠٧) باختلافٍ يسيرٍ.

(٣) لَفْظُ الحديثِ: عن ابنِ عَبَّاس رَضِيَ اللهُ عنهما: ((أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بعث معاذًا رَضِيَ اللهُ عنه إلى اليَمَنِ، فقال: ادْعُهم إلى شهادةِ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنِّي رَسولُ اللهِ ...)).
أخرجه البخاريُّ (١٣٩٥) واللَّفظُ له، ومسلمٌ (١٩).

مِن أَعظَم مَسائِلِ العَقيدةِ، وهي الرِّسالةُ، فقالَ تَعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ * بِٱلْبَيِّنَـٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ [النحل: ٤٣، ٤٤]، وهذا يَشملُ سُؤالَ الواحِدِ والمُتعدِّدِ. والحاصِلُ أنَّ خبَرَ الآحادِ إذا دَلَّتِ القَرائِنُ على صِدْقِه أفادَ العِلمَ، وثَبتَتْ به الأحْكامُ العَمَليَّةُ والعِلميَّةُ)[1].

المبحثُ الرَّابعُ: التَّفْويضُ والتَّأويلُ لنُصوصِ الصِّفاتِ

للأشاعِرةِ مَسْلَكانِ في آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها؛ هُما: التَّفْويضُ، والتَّأويلُ[2].

المطلبُ الأوَّلُ: التَّفْويضُ عند الأشاعرةِ

المُرادُ بالتَّفْويضِ عنْدَ الأشاعِرةِ ومَن سَلَكَ سَبيلَهم تَفْويضُ المَعْنى.

قال اللَّقَانيُّ في مَنْظومتِه المَشْهورةِ عنْدَ الأشاعِرةِ:

وكُلُّ نَصٍّ أوهَمَ التَّشْبيهَا ... أَوِّلْهُ أو فَوِّضْ ورُمْ تَنْزيهَا[3]

وقال الباجوريُّ: (قَوْلُه: «أَوِّلْه» أي: احْمِلْه على خِلافِ ظاهِرِه معَ بَيانِ المَعْنى المُرادِ، فالمُرادُ: أَوِّلْه تَأويلًا تَفْصيليًّا بأن يكونَ فيه بَيانُ المَعْنى المُرادِ كما هو مَذهَبُ الخَلَفِ: وهُمْ مَن كانوا بَعْدَ الخَمْسِمئةِ، وقيلَ: مَنْ بَعْدَ القُرونِ الثَّلاثةِ. وقَوْلُه: «أو فَوِّضْ» أي: بَعْدَ التَّأويلِ الإجْماليِّ الَّذي هو صَرْفُ اللَّفْظِ عن ظاهِرِه، فبَعْدَ هذا التَّأويلِ فَوِّضِ المُرادَ مِن النَّصِّ الموهِمِ إليه تَعالى على طَريقةِ السَّلَفِ: وهُمْ مَن كانوا قَبْلَ الخَمْسِمئةِ، وقيلَ: القُرونُ الثَّلاثةُ: الصَّحابةُ، والتَّابِعونَ، وأتْباعُ التَّابِعينَ، وطَريقةُ الخَلَفِ أَعلَمُ وأَحكَمُ[4]؛ لِما فيها مِن مَزيدِ

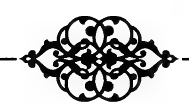
---

(١) ((مجموع فتاوى ورسائل العُثيمين)) (١/ ٣١).

(٢) يُنظر: ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٥/ ١٩١).

(٣) يُنظر: ((تقريب البعيد)) للصفاقسي (ص: ٦٣ - ٦٥).

(٤) ما أجرأَهُ! يعرِّفُ السَّلفَ بأنَّهم الصَّحابةُ والتَّابعونَ وأتْباعُ التَّابِعينَ، ومَن بعدَهم خلَفٌ، ثمَّ =



الإيضاحِ، والرَّدِّ على الخُصومِ، وهي الأَرجَحُ؛ ولِذلك قَدَّمَها المُصنِّفُ، وطَريقةُ السَّلَفِ أَسلَمُ؛ لِما فيها مِن السَّلامةِ مِن تَعْيينِ مَعنًى قد يكونُ غَيْرَ مُرادٍ له تَعالى. وقَوْلُه: «ورُمْ تَنْزيهَا» أي: واقْصِدْ تَنْزيهًا له تَعالى عمَّا لا يَليقُ به معَ تَفْويضِ عِلمِ المَعْنى المُرادِ)[1].

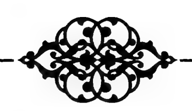
وعُمدةُ المُفَوِّضةِ هو أنَّ ظاهِرَ نُصوصِ الكِتابِ والسُّنَّةِ يُوهِمُ التَّشبيهَ؛ فوجب تفويضُه، وهذا باطِلٌ، ومؤدَّى هذا الكلامِ أن يكونَ اللهُ ورَسولُه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قد تكلَّما بما ظاهِرُه الباطِلُ!

قال ابنُ تيميَّةَ: (...وأمَّا التَّفويضُ: فإنَّ مِن المَعْلومِ أنَّ اللهَ تَعالى أمَرَنا أن نَتَدبَّرَ القُرْآنَ، وحَضَّنا على عَقْلِه وفَهْمِه، فكيف يَجوزُ معَ ذلك أن يُرادَ مِنَّا الإعْراضُ عن فَهْمِه ومَعْرفتِه وعَقْلِه؟! وأيضًا فالخِطابُ الَّذي أُريدَ به هُدانا والبَيانُ لنا، وإخْراجُنا مِن الظُّلُماتِ إلى النُّورِ، إذا كانَ ما ذُكِرَ فيه مِن النُّصوصِ ظاهِرُه باطِلٌ وكُفْرٌ، ولم يُرِدْ منَّا أن نَعرِفَ لا ظاهِرَه ولا باطِنَه، أو أُريدَ منَّا أن نَعرِفَ باطِنَه مِن غَيرِ بَيانٍ في الخِطابِ لِذلك، فعلى التَّقْديرَينِ لم نُخاطَبْ بما بُيِّنَ فيه الحَقُّ، ولا عرفْنا أنَّ مَدْلولَ هذا الخِطابِ باطِلٌ وكُفْرٌ. وحَقيقةُ قَولِ هؤلاء في المُخاطِبِ لنا: أنَّه لم يُبَيِّنِ الحَقَّ ولا أَوضَحَه، معَ أمْرِه لنا أن نَعْتقِدَه، وأنَّ ما خاطَبَنا به وأمَرَنا باتِّباعِه والرَّدِّ إليه لم يُبَيِّنْ به الحَقَّ ولا كَشَفَه، بل دَلَّ ظاهِرُه على الكُفْرِ والباطِلِ، وأرادَ منَّا أن نَفهَمَ مِنه شَيئًا، أو أن نَفهَمَ مِنه ما لا دَليلَ عليه فيه! وهذا كلُّه ممَّا يُعلَمُ بالاضْطِرارِ تَنْزيهُ اللهِ ورَسولِه عنه)[2].

= يقولُ: طريقةُ الخَلَفِ أعلَمُ وأحكَمُ!!

(١) ((تحفة المريد)) (ص: ١٥٦).

(٢) ((درء تعارض العقل والنقل)) (١/ ٢٠١).



والمَقْصودُ هنا بَيانُ خَطَأِ نِسْبةِ مَذهَبِ التَّفْويضِ إلى السَّلَفِ الصَّالِحِ، وأنَّ القَوْلَ بأنَّ مَذهَبَ السَّلَفِ هو التَّفْويضُ كان سَبَبًا في تَفْضيلِ بعضِ العُلَماءِ لمَذهَبِ الأشاعِرةِ أو على الأقَلِّ رِضاهم عنهم في خَوْضِهم في صِفاتِ اللهِ بالتَّأويلِ؛ لأنَّ في التَّأويلِ لنُصوصِ الصِّفاتِ زِيادةَ عِلمٍ وفَضْلٍ على المُفَوِّضةِ السَّاكِتينَ عنها، المُعْتَرِفينَ بجَهْلِهم بمَعانيها، الَّذين حالُهم كحالِ الأُمِّيِّينَ الَّذين لا يَعلَمونَ الكِتابَ إلَّا أمانيَّ، ومَعاذَ اللهِ أن يكونَ هذا حالَ السَّلَفِ، وبهذا يَتَبيَّنُ بُطْلانُ قَوْلِ مَن قالَ: مَذهَبُ السَّلَفِ أَسلَمُ، ومَذهَبُ الخَلَفِ أَحكَمُ وأَعلَمُ! بل مَذهَبُ السَّلَفِ أَحكَمُ وأَعلَمُ وأَسلَمُ.

فالقَوْلُ بأنَّ مَذهَبَ السَّلَفِ هو عَدَمُ التَّكلُّمِ عن مَعاني الصِّفاتِ، وتَفْويضُ مَعانيها للجَهْلِ بها: قَوْلٌ خطأٌ، بلِ السَّلَفُ كانوا يَتكلَّمونَ عن مَعاني الصِّفاتِ، ويُفوِّضونَ كَيْفيَّتَها لا مَعانيَها، والأَمْثِلةُ على ذلك كَثيرةٌ جِدًّا[1].

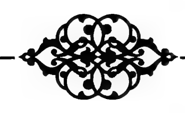
وما نُقِلَ عن بعضِهم من إيجابِ إمرارِها والنَّهيِ عن تفسيرِها، فمقصودُهم إبقاؤها على ظاهِرِها الَّذي يأباه أهلُ التَّعطيلِ ممَّن جعلوا ظاهِرَها مشابَهةً للمخلوقِ، ثمَّ ذهبوا يُفَسِّرونها بما يَؤولُ إلى نفيِ معناها. فهذا هو التَّفسيرُ الَّذي نهى عنه الأئمَّةُ.

المطلبُ الثَّاني: التَّأويلُ عند الأشاعرةِ

التَّأويلُ: هو حَمْلُ اللَّفْظُ على خِلافِ ظاهِرِه إلى مَعنًى آخَرَ؛ سواءٌ كان مُرادًا

---

(١) يُنظر: ((جامع البيان)) لابن جرير الطبري (١/ ١٩٠، ٤٥٤)، و(١٣/ ٤١١)، ((الحجة في بيان المحجة)) لقِوَام السُّنَّة الأصبهاني (١/ ٣١٣) و(٢/ ١١٦)، ((الفتوى الحموية الكبرى)) لابن تيمية (ص: ٣٠٧، ٣٦١ - ٣٦٨)، ((درء تعارض العقل والنقل)) لابن تيمية (١/ ٢٠١ - ٢٠٥)، ((العلو للعلي الغفار)) للذهبي (ص: ١٣٩)، ((القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى)) لابن عُثيمينَ (ص: ٣٤ - ٤٨)، ((تبرئة السلف من تفويض الخلف)) للحيدان (ص: ١٤).



لِلمُتَكلِّمِ أو غَيْرَ مُرادٍ.

وقد أَكثَرَ الأشاعِرةُ مِن الخَوْضِ في تَأويلِ آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها، بل جَعَلوا ذلك مِن أَهَمِّ أغْراضِهم في كُتُبِ العَقائِدِ، كما فَعَلَ ذلك أبو بَكْرِ بنُ فُورَكَ في كِتابِه «مُشكِلِ الحَديثِ وبَيانِه»[1]، ولِبعضِ أئِمَّةِ الأشاعِرةِ قَوْلانِ في الصِّفاتِ: التَّأويلُ والتَّفْويضُ، كأبي المَعالي الجُوَيْنيِّ[2].

وكلامُ الأشاعِرةِ في تَأويلِ نُصوصِ الصِّفاتِ كَثيرٌ جِدًّا[3]، لا سِيَّما المُتَأخِّرونَ مِنهم.

قال التَّفْتازانيُّ: (الأَدِلَّةُ القَطْعيَّةُ قائمةٌ على التَّنْزيهاتِ، فيَجبُ أن يُفوَّضَ عِلمُ النُّصوصِ إلى اللهِ تَعالى، على ما هو دَأبُ السَّلَفِ؛ إيثارًا للطَّريقِ الأَسلَمِ، أو تُؤَوَّلَ بتَأويلاتٍ صَحيحةٍ على ما اخْتارَه المُتَأخِّرونَ؛ دَفْعًا لمَطاعِنِ الجاهِلينَ)[4].

وقال الصَّفاقُسيُّ في بَيانِ طَريقةِ الأشاعِرةِ في نُصوصِ الصِّفاتِ: (أنت مُخيَّرٌ في: أن تُؤَوِّلَه بتَأويلٍ خاصٍّ يَليقُ بالجَنابِ الرَّفيعِ؛ كتَأويلِ اليَدِ بالقُدْرةِ أو النِّعْمةِ؛ الَّذي هو مَعْناها المَجازِيُّ، ... هذا مَذهَبُ الخَلَفِ، وهو أَعلَمُ وأَحكَمُ. «أو» أَوِّلْه إجْمالًا لا تَفْصيلًا، و«فَوِّضِ» الأمْرَ في المُرادِ مِنها تَفْصيلًا إلى اللهِ العَليمِ الحَكيمِ. وهذا مَذهَبُ السَّلَفِ، وهو أَسلَمُ؛ لسَلامتِه مِن التَّجاسُرِ على تَأويلِ

---

(١) يُنظر: (ص: ٣٧ - ٤٩٩).

(٢) يُنظر: ((الشامل)) للجويني (ص: ٥٤٣).

(٣) يُنظر: ((تهافت الفلاسفة)) للغزالي (ص: ٢٩٣)، ((فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة)) للغزالي (ص: ٤٢)، ((قانون التَّأويل)) للغزالي (ص: ٢٣)، ((الأربعين في أصول الدين)) للرازي (٢/ ٢٥٣)، ((الإشارة)) للرازي (ص: ٢٤٥)، ((أساس التَّقديس)) للرازي (ص: ١٤٠).

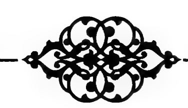
(٤) ((شرح العقائد النسفية)) (ص: ٣٥).

المُتَشابِهِ الَّذي لا يَعلَمُ تَأويلَه إلَّا اللهُ)[1].

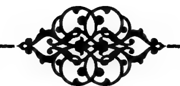
قال ابنُ القَيِّم: (قَوْلُ القائِلِ: يُحمَلُ اللَّفْظُ على كَذا وكَذا، يُقالُ له: ما تَعْني بالحَمْلِ؟ أَتَعْني به أنَّ اللَّفْظَ مَوْضوعٌ لِهذا المَعْنى؟ فهذا نَقْلٌ مُجَرَّدٌ مَوضِعُه كُتُبُ اللُّغةِ، فلا أثَرَ لحَمْلِك، أم تَعْني به اعْتِقادَ أنَّ المُتَكلِّمَ أرادَ ذلك المَعْنى الَّذي حَمَلْتَه عليه؟ فهذا قَوْلٌ عليه بلا عِلمٍ، وهو كَذِبٌ مُفْتَرًى إن لم تَأتِ بدَليلٍ يَدُلُّ على أنَّ المُتَكلِّمَ أرادَه، أم تَعْني به أنَّك أنشَأْتَ له مَعنًى فإذا سَمِعْتَه اعْتَقَدْتَ أنَّ ذلك معناه؟ وهذا حَقيقةُ قَوْلِك وإن لم تُرِدْه، فالحَمْلُ إمَّا إخْبارٌ عن المُتكلِّم بأنَّه أرادَ ذلك المَعْنى، فهذا الخَبَرُ إمَّا صادِقٌ إن كان ذلك المَعْنى هو المَفْهومَ مِن لَفْظِ المُتكلِّم، وإمَّا كاذِبٌ إن كان لَفْظُه لم يَدُلَّ عليه؛ وإمَّا إنْشاءٌ لاسْتِعْمالِ ذلك اللَّفْظِ في هذا المَعْنى، وهذا إنَّما يكونُ في كَلامٍ تُنْشِئُه أنت، لا في كَلامِ الغَيْرِ. وحَقيقةُ الأمْرِ أنَّ قَوْلَ القائِلِ: نَحمِلُه على كَذا، أو نَتَأوَّلُه بكَذا، إنَّما هو مِن بابِ دَفْعِ دَلالةِ اللَّفْظِ على ما وُضِعَ له؛ فإنَّ مُنازِعَه لَمَّا احْتَجَّ عليه به ولم يُمكِنْه دَفْعُ وُرودِه دَفَعَ مَعْناه، وقال: أَحمِلُه على خِلافِ ظاهِرِه. فإن قيلَ: بل لِلحَمْلِ مَعنًى آخَرُ لم تَذكُروه، وهو أنَّ اللَّفْظَ لَمَّا اسْتَحالَ أن يُرادَ به حَقيقتُه وظاهِرُه، ولا يُمكِنُ تَعْطيلُه، اسْتَدْلَلْنا بوُرودِه وعَدَمِ إرادةِ ظاهِرِه على أنَّ مَجازَه هو المُرادُ، فحَمَلْناه عليه دَلالةً، لا ابْتِداءً وإنْشاءً. قيلَ: فهذا المَعْنى هو الإخْبارُ عن المُتَكلِّم أنَّه أرادَه، وهو إمَّا صِدْقٌ أو كَذِبٌ كما تَقدَّمَ، ومِن المُمْتنِعِ أن يُريدَ خِلافَ حَقيقتِه وظاهِرِه، ولا يُبَيِّنَ للسَّامِعِ المَعْنى الَّذي أرادَه، بل يَقْتَرِنُ بكَلامِه ما يُؤَكِّدُ إرادةَ الحَقيقةِ، ونحن لا نَمنَعُ أنَّ المُتَكلِّمَ قد يُريدُ بكَلامِه خِلافَ ظاهِرِه إذا قَصَدَ التَّعْميةَ على السَّامِعِ؛ حيثُ يَسوغُ ذلك كما في المَعاريضِ الَّتي يَجِبُ أو يَسوغُ

---

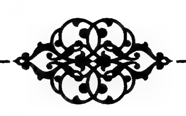
(١) ((تقريب البعيد)) (ص: ٦٣ - ٦٥).



تَعاطيها، ولكنَّ المُنكَرَ غايةَ الإنْكارِ أن يُريدَ بكَلامِه خِلافَ ظاهِرِه وحَقيقتِه إذا قَصَدَ البَيانَ والإيضاحَ وإفْهامَ مُرادِه؛ فالخِطابُ نَوْعانِ: نَوْعٌ يُقصَدُ به التَّعْميةُ على السَّامِعِ، ونَوْعٌ يُقصَدُ به البَيانُ والهِدايةُ والإرْشادُ، فإطْلاقُ اللَّفْظِ وإرادةُ خِلافِ حَقيقتِه وظاهِرِه مِن غَيْرِ قَرائِنَ تَحتَفُّ به تُبَيِّنُ المَعْنى المُرادَ- مَحَلُّه النَّوْعُ الأوَّلُ لا الثَّاني، واللهُ أَعلَمُ)[1].



(١) ((الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة)) (١/ ٢٠٤).



الفصلُ الخامسُ
مَنشَأُ ضَلالِ الأشاعِرةِ
في بابِ الصِّفاتِ

المبحثُ الأوَّلُ: اعْتِقادُ أنَّ نُصوصَ الصِّفاتِ من المُتَشابِهِ

إنَّ مَنشَأَ ضلالِ الأشاعِرةِ في بابِ الصِّفاتِ ظَنُّهم أنَّ آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثَها مِن المُتَشابِهِ الَّذي استَأثَرَ اللهُ بعِلمِ تَأويلِه، وأنَّه لا يُفهَمُ مَعْناه، معَ أنَّه لا يُعلَمُ عن أحَدٍ مِن أئِمَّةِ السَّلَفِ جَعْلُ أسْماءِ اللهِ وصِفاتِه مِن المُتَشابِهِ، ولا أحَدَ مِن العُلَماءِ المُتَقدِّمينَ جَعَلَ آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثَها كالكَلامِ الأعْجَميِّ، وكالحُروفِ المُقَطَّعةِ في أوائِلِ السُّوَرِ، بل نُصوصُهم صَريحةٌ في أنَّهم يُمِرُّونَ آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثَها على ما دَلَّتْ عليه مِن غَيرِ تَحْريفٍ ولا تَعْطيلٍ، ولا تَكْييفٍ ولا تَمْثيلٍ، ويَفهَمونَ المُرادَ مِنها، ويُنكِرونَ تَأويلاتِ الجَهْميَّةِ والمُعَطِّلةِ ويُبطِلونَها[١].

وقد ذَكَرَ ابنُ جَريرٍ الطَّبَريُّ في تَفْسيرِ الآياتِ المُتَشابِهاتِ خَمْسةَ أقْوالٍ للسَّلَفِ، ليس مِنها قَوْلٌ واحدٌ بأنَّها آياتُ الصِّفاتِ[٢].

وقد عَقَدَ الحارِثُ المُحاسِبيُّ[٣] (ت: ٢٤٣هـ) في كِتابِه «فَهْم القُرْآنِ» قِسْمًا في المحكَمِ والمُتَشابِهِ، وذَكَرَ أقْوالَ النَّاسِ في المُحكَمِ والمُتَشابِهِ، ولم يَذكُرْ أنَّ منها آياتِ الصِّفاتِ[٤].

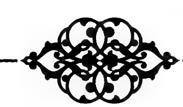
---

(١) يُنظر: ((الأشاعرة في ميزان أهل السنة)) للجاسم (ص: ٢٥٤).

(٢) يُنظر: ((جامع البيان)) (٥/ ١٩٢، ١٩٦ - ٢٠١).

(٣) الحارِثُ بنُ أسَدٍ، أبو عبدِ اللهِ المحاسِبيُّ، حدَّث عن يزيدَ بنِ هارونَ، وله كُتُبٌ في الزُّهدِ والمعامَلةِ، وقد دخَل في شيءٍ يسيرٍ من الكلامِ. يُنظر: ((طبقات الصوفية)) للسلمي (ص: ٥٨)، ((تاريخ بغداد)) للخطيب (٩/ ١٠٤)، ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٢/ ١١٠).

(٤) يُنظر: (ص: ٣٢٥ - ٣٣١).



وعَقَدَ أبو الحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ فَصْلًا في كِتابه «مَقالاتِ الإسْلاميِّينَ» في حِكايةِ أقاويلِ النَّاسِ في المُحكَمِ والمُتَشابِهِ، ولم يَنقُلْ عن أحَدٍ أنَّ مِن المُتَشابِهِ آياتِ الصِّفاتِ(١).

وجَميعُ كُتُبِ السُّنَّةِ الَّتي نَقَلَتْ آثارَ السَّلَفِ في العَقيدةِ(٢) لم يُنقَلْ في أيٍّ مِنها عن أحَدٍ مِن السَّلَفِ الصَّالحِ أنَّه جَعَلَ آياتِ الصِّفاتِ مِن المُتَشابِهِ.

قال الأَوْزاعيُّ: (كُنَّا والتَّابعونَ مُتوافِرونَ نقولُ: إنَّ اللهَ تعالى ذِكْرُه فوقَ عَرشِه، ونؤمِنُ بما ورَدَت السُّنَّةُ به مِن صِفاتِه جلَّ وعلا)(٣).

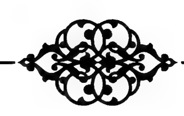
وقال ابنُ جريرٍ: (فإنْ قال لنا قائِلٌ: فما الصَّوابُ مِن القَولِ في معاني هذه الصِّفاتِ الَّتي ذُكِرَت، وجاء ببَعضِها كتابُ اللهِ عزَّ وجَلَّ ووَحْيُه، وجاء ببَعضِها رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؟ قيل: الصَّوابُ مِن هذا القولِ عِندَنا أن نُثبتَ حقائقَها على ما نَعرِفُ مِن جهةِ الإثباتِ ونَفيِ التَّشبيهِ، كما نفى ذلك عن نفْسِه جلَّ ثناؤُه، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فيُقالُ: اللهُ سميعٌ بصيرٌ، له سمعٌ وبصَرٌ؛ إذ لا يُعقَلُ مُسمًّى سميعًا بصيرًا في لغةٍ ولا عقلٍ في النُّشوءِ والعادةِ والمُتعارَفِ إلَّا مَن له سمعٌ وبَصَرٌ... فنُثبتُ كُلَّ هذه المعاني الَّتي ذكَرْنا أنَّها جاءت بها الأخبارُ والكتابُ والتَّنزيلُ على ما يُعقَلُ من

---

(١) يُنظر: (١/ ١٧٧).

(٢) مثل: كِتابِ ((الرَّدِّ على الجَهْميَّةِ)) لأحمَدَ بن حَنْبَلٍ، والدَّارِميِّ، وابنِ مَنْدَهْ، وكِتابِ ((السُّنَّة)) للمُزَنيِّ، وابنِ أبي عاصِمٍ، والخَلَّالِ، والبَرْبَهاريِّ، وكِتابِ ((صَريح السُّنَّةِ)) لابنِ جَريرِ الطَّبَريِّ، وكِتابِ ((أُصول السُّنَّةِ)) لابنِ أبي زَمَنِينَ، وكِتابِ ((شَرْح أُصولِ اعْتِقادِ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ)) لِلَّالَكائيِّ، وغيرِها.

(٣) أخرجه البيهقي في ((الأسماء والصفات)) (٨٦٥).



حقيقةِ الإثباتِ، ونَنفي عنه التَّشبيهَ)[١].

وقال الخَطيبُ البغداديُّ (ت: ٤٦٣هـ): (ما رُوِيَ مِن الصِّفاتِ في السُّنَنِ الصِّحاحِ مَذهَبُ السَّلَفِ إثباتُها وإجراؤُها على ظواهِرِها، ونَفْيُ الكَيفِ والتَّشبيهِ عنها، والأصلُ في هذا أنَّ الكلامَ في الصِّفاتِ فَرعٌ على الكلامِ في الذَّاتِ، وإذا كان معلومًا أنَّ إثباتَ ربِّ العالَمينَ إنَّما هو إثباتُ وُجودٍ لا إثباتُ تحديدٍ وتكييفٍ، فكذلك إثباتُ صِفاتِه إنَّما هو إثباتُ وُجودٍ لا إثباتُ تحديدٍ وتكييف)[٢].

وقال ابنُ عبدِ البَرِّ (ت: ٤٦٣هـ): (أهلُ السُّنَّةِ مُجمِعون على الإقرارِ بالصِّفاتِ الواردةِ كُلِّها في القرآنِ والسُّنَّةِ، والإيمانِ بها، وحَملِها على الحقيقةِ لا على المجازِ، إلَّا أنَّهم لا يُكيِّفونَ شيئًا من ذلك، ولا يَحُدُّونَ فيه صفةً محصورةً، وأمَّا أهلُ البِدَعِ والجَهميَّةُ والمُعتَزِلةُ كُلُّها والخوارجُ فكُلُّهم يُنكِرُها، ولا يحمِلُ شيئًا منها على الحقيقةِ)[٣].

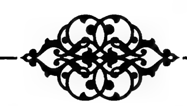
وقال البَغَويُّ (ت: ٥١٦هـ): (كُلُّ ما جاء مِن هذا القَبيلِ في الكتابِ أو السُّنَّةِ -كاليدِ والإصبَعِ والعَينِ والمجيءِ والإتيانِ- فالإيمانُ بها فَرضٌ، والامتناعُ عن الخوضِ فيها واجِبٌ؛ فالمُهتدي مَن سلك فيها طريقَ التَّسليمِ، والخائِضُ فيها

---

(١) يُنظر: ((التبصير في معالم الدين)) (ص: ١٤٠، ١٤٢).

(٢) رواه الذهبي في كتاب ((العرش)) (٢/ ٤٥٧).

(٣) ((التمهيد)) (٧/ ١٤٥). ويُنظر أيضًا: ((سنن الترمذي)) (٣/ ٤١)، ((التبصير في معالم الدين)) للطبري (ص: ١٣٢ - ١٤٧)، ((التوحيد)) لابن خزيمة (١/ ١١٨)، ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) للالكائي (٣/ ٤٥٧)، ((الهداية)) لمكي بن أبي طالب (١٠/ ٦٣٧٨)، ((ذم التأويل)) للمقدسي (ص: ١١، ٣٩، ٤٠)، ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (١٣/ ٢٩٤، ٢٩٥)، ((الصواعق المرسلة)) لابن القيم (١/ ٢١٢ - ٢١٤)، ((تفسير القرآن العظيم)) لابن كثير (٧/ ١١٣)، ((قطف الثمر)) لصدِّيق حسن خان (ص: ٥٩)، ((منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات)) للشنقيطي (ص: ٣٨)، ((القواعد المثلى)) لابن عثيمين (ص: ٣٤).



زائغٌ، والمنكِرُ مُعطِّلٌ، والمُكيِّفُ مُشبِّهٌ، تعالى اللهُ عمَّا يقولُ الظَّالِمون عُلُوًّا كبيرًا)[١].

المبحثُ الثَّاني: الاعْتِمادُ في بابِ الصِّفاتِ على دَليلِ حُدوثِ الأجْسامِ

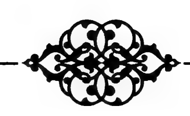
بَنى الأشاعِرةُ مَذهَبَهم في صِفاتِ اللهِ تَعالى على مُقدِّماتٍ وأقْيِسةٍ عَقْليَّةٍ جَعَلوها أُصولًا لدينِهم، يُقدِّمونَها على كِتابِ اللهِ تَعالى وسُنَّةِ رَسولِه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ومِن تلك الأُصولِ: دَليلُ حُدوثِ الأجْسامِ، وبِناءً على ذلك نَفَوْا أو أَوَّلُوا عددًا مِن الصِّفاتِ الإلهيَّةِ على اعتبارِ أنَّها حادِثةُ الوُقوعِ، وما كان كذلك فلا يَصدُرُ -بزَعمِهم- إلَّا مِن حادِثٍ، واللهُ تعالى مُنزَّهٌ عن الحدوثِ؛ فوَجَب إذًا أن يكونَ مُنزَّهًا عن تلك الصِّفاتِ الحادِثةِ، وعليه فإمَّا أن تُنفى تلك الصِّفاتُ أو تُؤَوَّلَ، وبهذا وقَعوا في تعطيلِ الصِّفاتِ بدعوى تنزيهِ الرَّبِّ سُبحانَه[٢]، وبهذا أعمَلوا العقلَ المجرَّدَ، وضرَبوا بنُصوصِ الوَحيِ عُرضَ الحائِطِ.

قال ابنُ تَيْميَّةَ: (كان السَّلَفُ والأئمَّةُ يَذُمُّونَ الكَلامَ المُبتَدَعَ؛ فإنَّ أصْحابَه يُخْطِئونَ إمَّا في مَسائِلِهم، وإمَّا في دَلائِلِهم؛ فكَثيرًا ما يُثبتونَ دينَ المُسلِمينَ في الإيمانِ باللهِ ومَلائِكتِه وكُتُبِه ورُسُلِه على أُصولٍ ضَعيفةٍ بل فاسِدةٍ يَلْتزِمونَ لِذلك لَوازِمَ يُخالِفونَ بِها السَّمْعَ الصَّحيحَ والعَقْلَ الصَّريحَ، وهذا حالُ الجَهْميَّةِ مِن المُعْتَزِلةِ وغَيْرِهم؛ حيثُ أَثبَتوا حُدوثَ العالَمِ بحُدوثِ الأجْسامِ، وأثبَتوا ذلك بحُدوثِ صِفاتِها الَّتي هي الأعْراضُ، فاضْطرَّهم ذلك إلى القَولِ بحُدوثِ كلِّ

---

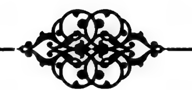
(١) ((شرح السنة)) (١٥/ ٢٥٧). ويُنظر: ((الغنية لطالبي طريق الحق)) للجيلاني (١/ ١٢١، ١٢٤، ١٢٥)، ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (١٣/ ٢٩٤ - ٢٩٦)، ((درء تعارض العقل والنقل)) لابن تيمية (٧/ ٧٥ - ٧٧)، ((إيثار الحق على الخلق)) لابن الوزير اليماني (ص: ١٣٠).

(٢) ((أساس التَّقديس)) (ص: ٣٦)، ((المطالب العالية من العلم الإلهي)) (٧/ ١٩٧)، ((الأربعين في أصول الدين)) (١/ ١٤٩، ١٥٨) ثلاثتها للرازي، ((شرح المقاصد)) للتفتازاني (١/ ٣٢٧)، ((الكاشف الصغير)) لسعيد فودة (ص: ٣٠٤).



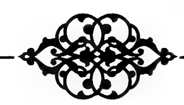
مَوْصوفٍ، فنَفَوا عن اللهِ الصِّفاتِ! وقالوا بأنَّ القُرْآنَ مَخْلوقٌ، وأنَّه لا يُرى في الآخِرةِ، وقالوا: إنَّه لا مُباينَ ولا مُحايِثَ، وأمْثالُ ذلك مِن مَقالاتِ النُّفاةِ الَّتي تَسْتلزِمُ التَّعْطيلَ)[١].

وقد اعْتَرَفَ الفَخْرُ الرَّازِيُّ بأنَّ أَفضَلَ الطُّرُقِ طريقةُ القُرْآنِ الكَريمِ، فقال: (ليس في شيءٍ مِن الكُتُبِ بَيانُ هذا النَّوْعِ مِن الدَّلائلِ كما في القُرْآنِ؛ فإنَّه مَمْلوءٌ مِن هذا النَّوْعِ مِن البَيانِ. ... ونَختِمُ هذه الفُصولَ بخاتِمةٍ عَظيمةِ النَّفْعِ، وهي أنَّ الدَّلائلَ الَّتي ذَكَرَها الحُكَماءُ والمُتَكلِّمونَ وإنْ كانَت كامِلةً قَويَّةً، فإنَّ هذه الطَّريقةَ المَذْكورةَ في القُرْآنِ عنْدي أنَّها أَقربُ إلى الحَقِّ والصَّوابِ؛ وذلك لأنَّ تلك الدَّلائِلَ دَقيقةٌ، وبسَبَبِ ما فيها مِن الدِّقَّةِ انْفَتَحتْ أبْوابُ الشُّبُهاتِ، وكَثُرَتِ السُّؤالاتُ، وأمَّا الطَّريقُ الواردُ في القُرْآنِ فحاصِلُه راجعٌ إلى طَريقٍ واحِدٍ، وهو المَنْعُ مِن التَّعمُّقِ، والاحْترازُ عن فَتْحِ بابِ القِيلِ والقالِ، وحَمْلُ الفَهْمِ والعَقْلِ على الاسْتِكْثارِ مِن دَلائِلِ العالَمِ الأَعْلى والأَسفَلِ، ومَن تَرَكَ التَّعصُّبَ وجَرَّبَ مِثْلَ تَجرِبتي عَلِمَ أنَّ الحَقَّ ما ذَكَرْتُه)[٢].



(١) ((شرح العقيدة الأصفهانية)) (ص: ١٣٧). ويُنظر: ((مجموع الفتاوى)) (٦/ ٥١٩).

(٢) ((المطالب العالية من العلم الإلهي)) (١/ ٢٣٥).



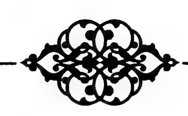
الفصلُ السَّادسُ
اضْطِرابُ المَنهَجِ الأَشْعَرِيِّ وتَناقُضُه
في تَوْحيدِ الأسْماءِ والصِّفاتِ

المبحثُ الأوَّلُ: اضطِرابُ الأشاعِرةِ في إثْباتِ الصِّفاتِ

أَثبَتَ الأشاعِرةُ سَبْعَ صِفاتٍ مِن الصِّفاتِ الوُجوديَّةِ الثُّبوتيَّةِ سَمَّوْها صِفاتِ المَعاني، ونَفَوْا ما عَداها مِن الصِّفاتِ الخَبَريَّةِ الذَّاتيَّةِ والفِعْليَّةِ، معَ أنَّ الأصْلَ أنَّ القَوْلَ في بعضِ الصِّفاتِ كالقَوْلِ في بعضِها الآخَرِ، فإنْ كان المُخاطَبُ ممَّن يُقِرُّ بأنَّ اللهَ حيٌّ بحَياةٍ، عَليمٌ بعِلمٍ، قَديرٌ بقُدْرةٍ، سَميعٌ بسَمْعٍ، بَصيرٌ ببَصَرٍ، مُتَكلِّمٌ بكَلامٍ، مُريدٌ بإرادةٍ، ويَجعَلُ ذلك كلَّه حَقيقةً، ويُنازِعُ في مَحَبَّتِه ورِضاه وغَضَبِه وكَراهيتِه، فيَجعَلُ ذلك مَجازًا، ويُفَسِّرُه إمَّا بالإرادةِ، وإمَّا ببعضِ المَخْلوقاتِ مِن النِّعَمِ والعُقوباتِ- قيلَ له: لا فَرْقَ بَيْنَ ما نَفَيْتَه وبَيْنَ ما أَثْبَتَّه، بلِ القَوْلُ في أحَدِهما كالقَوْلِ في الآخَرِ، فإن قُلْتَ: إنَّ إرادتَه مِثْلُ إرادةِ المَخْلوقينَ، فكذلك مَحبَّتُه ورِضاه وغَضَبُه، وهذا هو التَّمْثيلُ، وإن قُلْتَ: له إرادةٌ تَليقُ به كما أنَّ للمَخْلوقِ إرادةً تَليقُ به، قيلَ لك: وكذلك له مَحَبَّةٌ تَليقُ به، ولِلمَخْلوقِ مَحَبَّةٌ تَليقُ به، وله رِضًا وغَضَبٌ يَليقُ به، ولِلمَخْلوقِ رِضًا وغَضَبٌ يَليقُ به[1]. فإنْ كان لا يَلزَمُ مِن إثْباتِ الصِّفاتِ السَّبْعِ أيُّ مَحْذورٍ مِن المَعاني فكذلك لا يَلزَمُ مِن إثْباتِ بَقيَّةِ الصِّفاتِ تلك المَحاذيرُ، وإذا كان يَلزَمُ مِن إثْباتِ بَقيَّةِ الصِّفاتِ تلك المَحاذيرُ فقد لَزِمَ إثْباتُها مِن إثْباتِ الصِّفاتِ السَّبْعِ؛ لأنَّ الأصْلَ واحِدٌ.

---

(١) يُنظر: ((التدمرية)) لابن تيمية (ص: ٣١ - ٣٣)، ((منهج أهل السُّنَّة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله)) لخالد عبد اللطيف (٢/ ٦٤٢-٦٥٦).



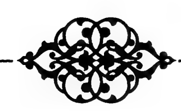
وقد ابتدع الأشاعرةُ القولَ بالكَلامِ النَّفْسيِّ، ونَفَوْا أن يكونَ اللهُ يَتكلَّمُ متى شاءَ، ونَفَوا أن يكونَ كَلامُ اللهِ مَسْموعًا، وقالوا: إنَّ كَلامَ اللهِ أَزَلِيٌّ، وكلُّه واحِدٌ، فالأمْرُ والنَّهْيُ والخَبَرُ كلُّه كَلامٌ واحِدٌ، ولا يُثْبتونَ كأَهْلِ السُّنَّةِ أنَّ اللهَ يَتكلَّمُ متى شاءَ بحَرْفٍ وصَوْتٍ، بل كَلامُه سُبْحانَه عنْدَهم صِفةٌ قَديمةٌ لا تَجدُّدَ لها، في حينِ أنَّ أهْلَ السُّنَّةِ يَقولونَ: كَلامُ اللهِ قَديمُ النَّوْعِ، حادِثُ الآحادِ.

وقولُ الأشعريِّ في مَسْألةِ الكَلامِ قد تابع فيه ابنَ كُلَّابٍ، ولم يَسبِقِ ابنَ كُلَّابٍ إلى ذلك أحَدٌ، ولا وافقَه عليه أحدٌ مِن رُؤوسِ الطَّوائِفِ، وأصْلُه في ذلك مَسْألةُ الصِّفاتِ الاخْتِياريَّةِ ونَحْوِها مِن الأمورِ المُتَعلِّقةِ بمَشيئتِه وقُدْرتِه تعالى: هل تَقومُ بذاتِه أمْ لا؟ فكان السَّلَفُ والأئمَّةُ يُثبتونَ ما يَقومُ بذاتِه تعالى مِن الصِّفاتِ والأفْعالِ مُطلَقًا، والجَهْميَّةُ مِن المُعْتَزِلةِ وغَيْرِهم يُنكِرونَ ذلك مُطلَقًا، فوافَقَ ابنُ كُلَّابٍ السَّلَفَ والأئمَّةَ في إثْباتِ الصِّفاتِ، ووافَقَ الجَهْميَّةَ في نَفْيِ قِيامِ الأفْعالِ به تَعالى، وما يَتعلَّقُ بمَشيئتِه وقُدْرتِه؛ ولِهذا وغَيْرِه تكلَّمَ النَّاسُ فيمَن اتَّبَعَه -كـالقَلانِسيِّ، والأَشْعَرِيِّ، ونَحْوِهما- بأنَّ في أقْوالِهم بَقايا مِن الاعْتِزالِ، وهذه البَقايا أصْلُها هو الاسْتِدْلالُ على حُدوثِ العالَمِ بطَريقةِ الحَرَكاتِ؛ فإنَّ هذا الأصْلَ هو الَّذي أَوقَعَ المُعْتَزِلةَ في نَفْيِ الصِّفاتِ والأفْعالِ[1].

وكذلك أَثبَتَ الأشاعِرةُ للهِ إرادةً ومَشيئةً قَديمةً، ونَفَوْا أنْ تتجدَّد لله أفعالٌ بمشيئتِه واختيارِه! وهذا أَوقعَهم في إشْكالاتٍ وتناقضاتٍ، والإرادةُ الَّتي يُثْبتونَها لم يَدُلَّ عليها سَمْعٌ ولا عَقْلٌ؛ فإنَّه لا تُعرَفُ إرادةٌ تُرجِّحُ مُرادًا على مُرادٍ بلا سَبَبٍ يَقْتَضي التَّرجيحَ، ومَن قالَ مِن الجَهْميَّةِ والمُعْتَزِلةِ: إنَّ القادِرَ يُرَجِّحُ أحَدَ

---

(١) يُنظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) لابن تيمية (٢/ ٩٨)، ((جامع الرسائل)) (٢/ ٤، ٦، ٧)، ((الجواب الصَّحيح لمن بدَّل دين المسيح)) (٤/ ٣٤١) ثلاثتها لابن تيميَّة.



مَقْدورَيه على الآخَرِ بلا مُرَجِّحٍ، فهو مُكابِرٌ، ولكن لَمَّا تَكَلَّموا في مَبدَأِ الخَلْقِ بكَلامٍ ابْتَدَعوه خالَفوا به الشَّرْعَ والعَقْلَ احْتاجوا إلى هذه المُكابَرةِ، وبذلك تَسَلَّطَ عليهم الفَلاسِفةُ مِن جِهةٍ أخرى، فلا لِلإسْلامِ نَصَروا، ولا لِلفَلاسِفةِ كَسَروا)[1]!

المبحثُ الثَّاني: اضْطِرابُ الأشاعِرةِ في نَفْيِ الصِّفاتِ

اعْتَمَدَ الأشاعِرةُ في نَفْيِ الصِّفاتِ الفِعليَّةِ -كالرَّحمةِ، والغَضَبِ، والرِّضا، والنُّزولِ، والاسْتِواءِ- على أصْلِ نَفْيِ حُلولِ الحَوادِثِ، ثُمَّ شَرَعوا في تَأويلِها؛ فتَناقَضوا واضْطَرَبوا.

ومِنَ اضْطِرابِ الأشاعِرةِ وتَناقُضِهم: أنَّهم نَفَوُا الصِّفاتِ الفِعليَّةَ؛ كصِفةِ الرَّحمةِ، والغَضَبِ، والرِّضا؛ لأنَّها كما يَزعُمونَ لا يَدُلُّ عليها العَقْلُ، معَ أنَّه يُمكِنُ إثْباتُها بالعَقْلِ، وهي ثابِتةٌ في القُرْآنِ والسُّنَّةِ، وهُما مُقدَّمانِ على العقلِ.

قال ابنُ تَيميَّةَ: (فإنْ قال: تلك الصِّفاتُ[2] أُثبِتُها بالعَقْلِ؛ لأنَّ الفِعلَ الحادِثَ دَلَّ على القُدْرةِ، والتَّخْصيصَ دَلَّ على الإرادةِ، والإحْكامَ دَلَّ على العِلمِ، وهذه الصِّفاتُ مُسْتلزِمةٌ للحَياةِ، والحَيُّ لا يَخْلو عن السَّمْعِ والبَصَرِ والكَلامِ أو ضِدِّ ذلك. قال له سائِرُ أهْلِ الإثْباتِ: لك جَوابانِ:

أحَدُهما: أن يُقالَ: عَدَمُ الدَّليلِ المُعيَّنِ لا يَسْتلزِمُ عَدَمَ المَدْلولِ المُعيَّنِ، فهَبْ أنَّ ما سَلَكْتَه مِن الدَّليلِ العَقْليِّ لا يُثبِتُ ذلك؛ فإنَّه لا يَنْفيه، وليس لك أن تَنْفيَه بغَيْرِ دَليلٍ؛ لأنَّ النَّافيَ عليه الدَّليلُ، كما على المُثبِتِ. والسَّمْعُ قد دَلَّ عليه، ولم يُعارِضْ ذلك مُعارِضٌ عَقْليٌّ ولا سَمْعيٌّ؛ فيَجِبُ إثْباتُ ما أثبَتَه الدَّليلُ السَّالِمُ عن المُعارِضِ المُقاوِمِ.

---

(١) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (١٦/ ٣٠٠ - ٣٠٦).

(٢) أي: الصِّفاتُ السَّبعُ الَّتي يُثبِتُها الأشاعِرةُ.

الثَّاني: أن يُقالَ: يُمكِنُ إثباتُ هذه الصِّفاتِ بنَظيرِ ما أَثْبَتَّ به تلك مِن العَقْليَّاتِ، فيُقالُ:...، إكْرامُ الطَّائعينَ يَدُلُّ على مَحَبَّتِهم، وعِقابُ الكُفَّارِ يَدُلُّ على بُغْضِهم، كما قد ثَبَتَ بالشَّاهِدِ والخَبَرِ مِن إكْرام أَوْلِيائِه وعِقابِ أعْدائِه، والغاياتُ المَحْمودةُ في مَفْعولاتِه ومَأموراتِه -وهي ما تَنْتَهي إليه مَفْعولاتُه ومَأموراتُه مِن العَواقِبِ الحَميدةِ- تَدُلُّ على حِكْمتِه البالِغةِ كما يَدُلُّ التَّخْصيصُ على المَشيئةِ وأَوْلى؛ لِقُوَّةِ العِلَّةِ الغائيَّةِ؛ ولِهذا كان ما في القُرْآنِ مِن بَيانِ ما في مَخْلوقاتِه مِن النِّعَمِ والحِكَمِ أَعظَمَ ممَّا في القُرْآنِ مِن بيانِ ما فيها مِن الدَّلالةِ على مَحْضِ المَشيئةِ)[1].

المبحثُ الثَّالثُ: اضْطِرابُ الأشاعِرةِ في أدِلَّةِ الصِّفاتِ

تَقدَّمَ أنَّ بعضَ أئمةِ الأشاعِرةِ يُقَرِّرونَ أنَّ الأَدِلَّةَ النَّقْليَّةَ -وإن كانت مِن القُرْآنِ الكَريمِ فَضْلًا عن الأحاديثِ المُتَواتِرةِ أو الآحادِ- لا تُفيدُ اليَقينَ.

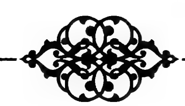
قال الفَخْرُ الرَّازيُّ: (الدَّلائلُ النَّقْليَّةُ لا تُفيدُ اليَقينَ؛ لأنَّها مَبْنيَّةٌ على نَقْلِ اللُّغاتِ، ونَقْلِ النَّحْوِ والتَّصْريفِ، وعَدَمِ الاشْتِراكِ، وعَدَمِ المَجازِ، وعَدَمِ الإضْمارِ، وعَدَمِ النَّقْلِ، وعَدَمِ التَّقْديمِ والتَّأخيرِ، وعَدَمِ التَّخْصيصِ، وعَدَمِ النَّسْخِ، وعَدَمِ المُعارِضِ العَقْليِّ. وعَدَمُ هذه الأشْياءِ مَظْنونٌ لا مَعْلومٌ، والمَوْقوفُ على المَظْنونِ مَظْنونٌ، وإذا ثَبَتَ هذا ظَهَرَ أنَّ الدَّلائِلَ النَّقْليَّةَ ظَنِّيَّةٌ، وأنَّ العَقْليَّةَ قَطْعيَّةٌ، والظَّنُّ لا يُعارِضُ القَطْعَ)[2].

قال ابنُ القَيِّمِ: (إنَّ المُعارِضينَ بَيْنَ العَقْلِ والنَّقْلِ وبَيْنَ ما أَخبَرَ به الرَّسولُ قد اعْتَرَفوا بأنَّ العِلمَ بانْتِفاءِ المُعارِضِ مُطلَقًا لا سَبيلَ إليه؛ إذ ما مِن مُعارِضٍ

---

(١) يُنظر: ((التدمرية)) (ص: ٣٣ - ٣٥).

(٢) ((معالم أصول الدين)) (ص: ٢٥). ويُنظر أيضًا: ((الأربعين في أصول الدين)) للرازي (٢/ ٢٥١ - ٢٥٤).



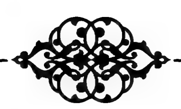
بنفْسِه إلَّا ويُحْتَمَلُ أن يكونَ له مُعارِضٌ آخَرُ، وهذا ما اعْتَمَدَ عليه صاحِبُ «نِهايةِ العُقولِ»، وجَعَلَ السَّمْعيَّاتِ لا يُحتَجُّ بِها على العِلمِ بحالٍ! وحاصِلُ هذا أنَّا لا نَعلَمُ ثُبوتَ ما أَخبَرَ به الرَّسولُ حتَّى نَعلَمَ انْتِفاءَ ما يُعارِضُه، ولا سَبيلَ إلى العِلمِ بانْتِفاءِ المُعارِضِ مُطلَقًا لِما تَقدَّمَ، وأيضًا فلا يَلزَمُ مِن انْتِفاءِ العِلمِ بالمُعارِضِ العِلمُ بانْتِفاءِ المُعارِضِ، ولا رَيْبَ أنَّ هذا القَوْلَ مِن أَفسَدِ أقْوالِ العالَمِ، وهو مِن أَعظَمِ أُصولِ أهْلِ الإلْحادِ والزَّنْدَقةِ، وليس في عَزْلِ الوَحْيِ عن مَرتَبتِه أَبلَغُ مِن هذا)[1].

ومعَ تَقْريرِ الأشاعِرةِ أنَّ الأَدِلَّةَ السَّمْعيَّةَ لا تُفيدُ اليَقينَ يَقْطَعونَ بعِلمِهم بما وَرَدَ في بابِ الإيمانِ باليَوْمِ الآخِرِ معَ عَدَمِ تَيقُّنِهم بانْتِفاءِ المُعارِضِ العَقْليِّ في الدَّليلِ النَّقْليِّ، فتَناقَضوا في قَوْلِهم: إنَّ الدَّليلَ السَّمْعيَّ يُفيدُ الظَّنَّ ولا يُفيدُ اليَقينَ، ومعَ ذلك يَقولونَ بأنَّهم يَجْزِمونَ بما أَخبَرَ اللهُ به في كِتابِه عن اليَوْمِ الآخِرِ، وهذا تَناقُضٌ!

ومِن تَناقُضِهم أيضًا: أنَّهم يُقرِّرونَ أنَّهم لا يَعْتمِدونَ على أحاديثِ الآحادِ في بابِ العَقائِدِ كأحاديثِ الصِّفاتِ، ومعَ ذلك يَعْتمِدونَ على أحاديثَ مَوْضوعةٍ وضَعيفةٍ في تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ، فيُجَوِّزُ بعضُهم مَثَلًا الاسْتِغاثةَ بغَيْرِ اللهِ، وليس لهم مِن حُجَّةٍ على ذلك إلَّا شُبُهاتٌ مُضلَّةٌ، وأحاديثُ مَوْضوعةٌ، وحِكاياتٌ مَكْذوبةٌ، وسيأتي ذِكْرُ بعضِ النُّقولِ عن بعضِ أئمَّةِ المَذهَبِ الأَشْعَريِّ ممَّا فيه مُخالَفةٌ صَريحةٌ لتَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ وتَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ، ومِن ذلك الغُلُوُّ في الصَّالِحينَ إلى حَدِّ اعْتِقادِ أنَّهم يَعلَمونَ الغَيْبَ، وأنَّهم يَسْتَجيبونَ لِمَن دَعاهم بَعْدَ مَوْتِهم، ولم يَسْتَدِلُّوا على ذلك بأَدِلَّةٍ قَطْعيَّةٍ مِن القُرْآنِ ولا مِن السُّنَّةِ الصَّحيحةِ المُتَواتِرةِ، أو حتَّى الآحادِ الصَّحيحةِ، معَ أنَّ تَوْحيدَ الأُلوهيَّةِ أَعظَمُ أبوابِ العَقيدةِ، واللهُ المُسْتعانُ!

---

(١) «الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة» (٢/ ٧٣١).



الفصلُ السَّابعُ
عقيدةُ الأشاعِرةِ

تمهيدٌ:

يَظُنُّ بعضُ النَّاسِ أنَّ الأشاعِرةَ إنَّما يُخالِفونَ السَّلَفَ في مَسْألةِ تَأويلِ الصِّفاتِ فحَسْبُ، وليس الأمْرُ كذلك، وإنَّما شَنَّعَ العُلَماءُ على الأشاعِرةِ بسَبَبِ دُخولِهم في عِلمِ الكَلامِ، وتَأثُّرِهم بالفَلاسِفةِ، وتَوَسُّعِهم في تَأويلِ الصِّفاتِ مِثلَ تَأويلاتِ المُعْتَزِلةِ والجَهْمِيَّةِ(١).

المبحثُ الأوَّلُ: مَنهَجُ الأشاعِرةِ في تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ

يُطلِقُ الأشاعِرةُ المُتَأخِّرونَ على تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ: تَوْحيدَ الذَّاتِ والصِّفاتِ والأفْعالِ، ومُرادُهم بتَوْحيدِ الذَّاتِ نَفْيُ التَّرْكيبَ في ذاتِه تَعالى، ونَفْيُ تَعَدُّدِها بحيثُ يكونُ هناك إلهٌ ثانٍ وثالثٍ فأكثَرُ، ومُرادُهم بتَوْحيدِ الصِّفاتِ نَفْيُ النَّظيرِ فيها، ومُرادُهم بتَوْحيدِ الأفْعالِ نَفْيُ تَأثيرِ أيِّ شيءٍ غَيْرِ اللهِ في إيجادِ فِعلٍ مِن الأفْعالِ(٢).

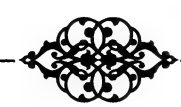
١- قال الباجوريُّ: (مَبحَثُ الوَحْدانيَّةِ أَشرَفُ مَباحِثِ هذا الفَنِّ؛ ولِذلك سُمِّيَ باسمٍ مُشتَقٍّ مِنها فقيلَ: عِلمُ التَّوْحيدِ...، والمُرادُ مِنها هنا: وَحْدةُ الذَّاتِ والصِّفاتِ، بمَعْنى عَدَمِ النَّظيرِ فيهما...، ووَحْدةُ الأفْعالِ بمَعْنى أنَّه لا تَأثيرَ لغَيْرِه في فِعلٍ مِن الأفْعالِ)(٣).

---

(١) وسيأتي تفصيلُ هذا في مبحث: أقوالُ العُلَماءِ في مخالَفةِ الأشاعِرةِ للسَّلَفِ. (ص: ١٨٥).

(٢) يُنظر: ((الملل والنحل)) للشهرستاني (١/ ٤٢)، ((الأمد الأقصى)) لابن العربي (ص: ٣١٣)، ((المطالب العالية)) للرازي (٣/ ٢٥٨)، ((حاشية الدسوقي على أم البراهين)) (ص: ٢١٥)، ((إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد)) للسنباوي (ص: ٢٥)، ((شرح الصاوي على جوهرة التوحيد)) (ص: ٦٣).

(٣) ((تحفة المريد)) (ص: ١١٤).



٢- وقال السَّنوسيُّ: (الوَحدانيَّةُ في حقِّه تعالى تَشتمِلُ على ثلاثةِ أوجُهٍ:

أحدُها: نفيُ الكثرةِ في ذاتِه تعالى، ويسمَّى: الكمَّ المتَّصِلَ.

الثَّاني: نفيُ النَّظيرِ له جلَّ وعزَّ في ذاتِه تعالى، أو في صفةٍ من صفاتِه، ويسمَّى: الكَمَّ المُنفصِلَ.

الثَّالثُ: انفرادُه تعالى بالإيجادِ والتَّدبيرِ العامِّ بلا واسِطةٍ ولا معالجةٍ، فلا مؤثِّرَ سواه تعالى في أثَرٍ ما عمومًا؛ قال جَلَّ من قائلٍ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَٱعْبُدُوهُ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، وقال جَلَّ وعَزَّ: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحديد: ٢]، وقال تبارك وتعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦])[1].

والمُلاحَظُ أنَّ الأشاعِرةَ يَهْتَمُّونَ بإثْباتِ تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ أكثَرَ من اهْتِمامِهم بتَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ، ثُمَّ نَجِدُ أنَّهم لا يُقَرِّرونَ تَوْحيدَ الرُّبوبيَّةِ بوُضوحٍ كأهْلِ السُّنَّةِ الَّذين يَقولونَ: هو إفْرادُ اللهِ بالخَلْقِ والمُلْكِ والتَّدْبيرِ.

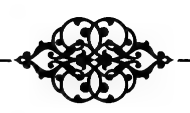
قال الصَّنعانيُّ: (التَّوحيدُ قِسمانِ؛ **القِسمُ الأوَّلُ:** توحيدُ الرُّبوبيَّةِ والخالِقيَّةِ والرَّازِقيَّةِ ونحوِها، ومعناه: أنَّ اللهَ وَحْدَه هو الخالِقُ للعالَمِ، وهو الرَّبُّ لهم والرَّازِقُ لهم، وهذا لا يُنكِرُه المُشرِكون ولا يجعَلون للهِ فيه شريكًا، بل هم مُقِرُّون به...

والقِسمُ الثَّاني: توحيدُ العِبادةِ، ومعناه: إفرادُ اللهِ وَحْدَه بجميعِ أنواعِ العباداتِ، فهذا هو الَّذي جعَلوا للهِ فيه شُرَكاءَ، ولَفظُ الشَّريكِ يُشعِرُ بالإقرارِ باللهِ تعالى.

فالرُّسُلُ عليهم السَّلامُ بُعِثوا لتقريرِ الأوَّلِ، ودُعاءِ المُشركين إلى الثَّاني، مِثلُ قَولِهم في خِطابِ المُشركين: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ

---

(١) ((شرح أم البراهين)) (ص: ١٥٣). ويُنظر: ((حاشية الدسوقي على أم البراهين)) (ص: ١٦٢).

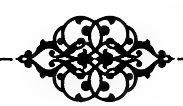


لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ [إبراهيم: ١٠]، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [فاطر: ٣]، ونهيِهم عن شِركِ العِبادةِ؛ ولذا قال اللهُ تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [النحل: ٣٦]، أي: قائلينَ لأُمَمِهم أنِ اعبُدوا اللهَ، فأفاد بقَولِه: ﴿فِى كُلِّ أُمَّةٍ ﴾ أنَّ جميعَ الأُمَمِ لم تُرسَلْ إليهم الرُّسُلُ وتُبعَثْ إلَّا لطلَبِ توحيدِ العِبادةِ، لا للتَّعريفِ بأنَّ اللَّهَ هو الخالِقُ للعالَمِ، وأنَّه ربُّ السَّمواتِ والأرضِ؛ فإنَّهم مُقِرُّون بهذا؛ ولهذا لم تَرِدِ الآياتُ فيه -في الغالِبِ- إلَّا بصيغةِ استفهامِ التَّقريرِ، نحوُ: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣]، ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ [النحل: ١٧]، ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾(١) [إبراهيم: ١٠]، ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ١٤]، ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِى مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ﴾ [لقمان: ١١]، ﴿أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾

---

(١) قال ابنُ كثيرٍ: (يخبِرُ تعالى عمَّا دار بيْنَ الكُفَّارِ وبيْنَ رُسُلِهم من المجادَلةِ، وذلك أنَّ أُمَمَهم لَمَّا واجهوهم بالشَّكِّ فيما جاؤوهم به مِن عبادةِ اللهِ وحْدَه لا شريكَ له، قالت الرُّسُلُ: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾؟ وهذا يحتَمِلُ شَيئينِ؛ أحَدُهما: أفي وجودِه شَكٌّ؟! فإنَّ الفِطَرَ شاهِدةٌ بوُجودِه، ومجبولةٌ على الإقرارِ به، فإنَّ الاعترافَ به ضروريٌّ في الفِطَرِ السَّليمةِ، ولكِنْ قد يَعرِضُ لبَعضِها شَكٌّ واضطِرابٌ، فتحتاجُ إلى النَّظَرِ في الدَّليلِ المُوصِلِ إلى وُجودِه؛ ولهذا قالت لهم الرُّسُلُ تُرشِدُهم إلى طريقِ معرفتِه بأنَّه ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ الَّذي خلقَها وابتَدَعها على غيرِ مِثالٍ سَبَق؛ فإنَّ شواهِدَ الحُدوثِ والخَلقِ والتَّسخيرِ ظاهِرٌ عليها، فلا بُدَّ لها مِن صانعٍ، وهو اللهُ لا إلهَ إلَّا هو، خالِقُ كُلِّ شيءٍ وإلهُه ومَليكُه.

والمعنى الثَّاني في قَولِهم: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ أي: أفي إلهيَّتِه وتفرُّدِه بوُجوبِ العبادةِ له شَكٌّ، وهو الخالِقُ لجميعِ الموجوداتِ، ولا يَستَحِقُّ العبادةَ إلَّا هو، وحْدَه لا شريكَ له؟! فإنَّ غالِبَ الأمَمِ كانت مُقِرَّةً بالصَّانِعِ، ولكِنْ تَعبُدُ معه غيرَه مِن الوسائِطِ الَّتي يَظُنُّونَها تنفَعُهم أو تُقَرِّبُهم مِن اللهِ زُلْفى). ((تفسير القرآن العظيم)) (٤/ ٤٨٢).



[فاطر: ٤٠، الأحقاف: ٤]، استفهامُ تقريرٍ لهم؛ لأنَّهم به مُقِرُّون.

وبهذا تَعرِفُ أنَّ المُشرِكين لم يتَّخِذوا الأصنامَ والأوثانَ ولم يَعبُدوها، ولم يتَّخِذوا المسيحَ وأُمَّه ولم يتَّخِذوا الملائِكةَ شُركاءَ للهِ تعالى لأجْلِ أنَّهم أشرَكوهم في خَلقِ السَّمواتِ والأرضِ، وفي خَلقِ أنفُسِهم؛ بل اتَّخَذوهم لأنَّهم يُقَرِّبونهم إلى اللهِ زُلْفى، كما قالوه، فهم مُقِرُّون باللَّهِ في نفْسِ كَلِماتِ كُفرِهم، وأنَّهم شُفَعاءُ عِندَ اللهِ...

وكلُّ مُشرِكٍ مُقِرٌّ بأنَّ اللَّهَ خالقُه وخالِقُ السَّمواتِ والأرضِ، وربُّه وربُّ ما فيهنَّ ورازِقُهم؛ ولهذا احتجَّ عليهم الرُّسُلُ بقَولِهم: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ [النحل: ١٧]، وبقَولِهم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ﴾ [النحل: ١٧]، والمُشرِكون مُقِرُّون بذلك ولا يُنكِرونَه)[١].

ومعَ وُضوحِ الفَرْقِ بَيْنَ تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ والأُلوهيَّةِ نَجدُ بعضَ الأشاعِرةِ المُتأخِّرينَ يُنكِرُ الفَرْقَ بَيْنَهما، ويَزعُمُ بعضُهم أنَّ التَّفْريقَ بَيْنَهما قد أحدَثَه ابنُ تيميَّةَ!

قال يوسفُ الدِّجْويُّ (ت: ١٣٦٥هـ): (قولُهم: إنَّ التَّوحيدَ يَنقَسِمُ إلى توحيدِ الرُّبوبيَّةِ وتوحيدِ الألوهيَّةِ، تقسيمٌ غيرُ معروفٍ لأحدٍ قبْلَ ابنِ تيميَّةَ)[٢].

ومسمَّى الأُلوهيَّةِ والرُّبوبيَّةِ مَعْروفٌ قَبْلَ ابنِ تيميَّةَ بمِئاتِ السِّنينَ، سواءٌ سَمَّوه أقْسامًا أو لا:

---

(١) ((تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد)) (ص: ٥٠-٥٣). ويُنظر: ((تجريد التوحيد المفيد)) للمقريزي (ص: ٧ - ٩)، ((شرح الطحاوية)) لابن أبي العز الحنفي (١/ ٢٨ - ٣٢)، ((الفتح الرباني)) (١/ ٣٣٦).

(٢) يُنظر: ((مجلة الأزهر)) ج٤، العدد الصادر في ربيع الأول سنة ١٣٥٢ هـ، ((مقالات وفتاوى الشيخ يوسف الدجوي)) (١/ ٢٤٩). ويُنظر أيضًا: ((براءة الأشْعَريِّين من عقائد المخالفين)) لأبي حامد بن مرزوق (١/ ٨٩، ٩٦، ١١٥).

قال مُحَمَّدُ بنُ جَريرٍ الطَّبَريُّ (ت: ٣١٠هـ)، وهو قَبْلَ ابنِ تيميَّةَ بأكثَرَ مِن أرْبَعِمئةِ سنةٍ: (القَوْلُ في تَأويلِ قَوْلِه تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَىٰكُمْ﴾ [مُحَمَّد: ١٩]، يَقولُ تَعالى ذِكْرُه لنَبيِّه مُحَمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: فاعْلَمْ يا مُحَمَّدُ أنَّه لا مَعْبودَ تَنْبَغي أو تَصلُحُ له الأُلوهةُ، ويَجوزُ لك ولِلخَلْقِ عِبادتُه، إلَّا اللهُ الَّذي هو خالِقُ الخَلْقِ، ومالِكُ كلِّ شيءٍ، يَدِينُ له بالرُّبوبيَّةِ كُلُّ ما دونَه)(١).

وقال أيضًا: (﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٢] يقولُ جَلَّ جلالُه: هذا الَّذي هذه صِفتُه سَيِّدُكم ومولاكم لا مَن لا يسمَعُ ولا يُبصِرُ، ولا يُدَبِّرُ ولا يقضي من الآلهةِ والأوثانِ. ﴿فَٱعْبُدُوهُ﴾ [الأنعام: ١٠٢] يقولُ: فاعبُدوا ربَّكم الذي هذه صِفتُه، وأخلِصوا له العبادةَ، وأفرِدوا له الأُلوهةَ والرُّبوبيَّةَ بالذِّلَّةِ منكم له دونَ أوثانِكم وسائرِ ما تُشرِكون معه في العِبادةِ)(٢).

وقال ابنُ حِبَّانَ (ت: ٣٥٤هـ)، وهو قَبْلَ ابنِ تيميَّةَ بنَحْوِ أرْبَعةِ قُرونٍ: (الحَمْدُ للهِ المُتَفَرِّدِ بوَحْدانيَّةِ الأُلوهيَّةِ، المُتَعَزِّزِ بعَظَمةِ الرُّبوبيَّةِ)(٣).

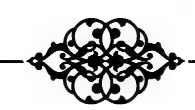
وقال مكِّيُّ بنُ أبي طالبٍ(٤) (ت: ٤٣٧هـ): (﴿وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [الأنفال: ٢٦]، أي: من حلالِ الرِّزقِ وطَيِّبِه ولذيذِه، هو اللهُ رَبُّكم الذي لا تَصلُحُ الألوهيَّةُ إلَّا له، ولا تحسُنُ العبادةُ لغَيرِه.

(١) ((جامع البيان)) (٢١/ ٢٠٨).

(٢) المصدر السابق: (١٢/ ١١٤).

(٣) ((روضة العقلاء ونزهة الفضلاء)) (ص: ١٤).

(٤) أبو محمَّدٍ مَكِّيُّ بنُ أبي طالبٍ القَيسيُّ القَيروانيُّ ثمَّ القُرطبيُّ المالِكيُّ، من أهلِ التَّبحُّرِ في عُلومِ القرآنِ والعربيَّةِ، كثيرُ التَّواليفِ في عِلمِ القرآنِ، محسِنٌ لذلك. يُنظر: ((الصلة في تاريخ أئمة الأندلس)) لابن بشكوال (ص: ٥٩٧)، ((وَفَيَات الأعيان)) لابن خَلِّكان (٥/ ٢٧٤).



ثمَّ قال: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، أي: الذي خلَق هذه الأشياءَ لكم وأحسَن إليكم، هو اللهُ ربُّكم لا تصلُحُ الرُّبوبيَّةُ إلَّا له.

﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [غافر: ٦٤]، أي: مالِكُ جميعِ الخَلقِ.

ثمَّ قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٤]، أي: لا معبودَ غيرُه يستحِقُّ العبادةَ.

﴿فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [غافر: ٦٥]، أي: مُفردين له العبادةَ والألوهيَّةَ)[1].

بل ذكَرَ هذا التَّقسيمَ مؤسِّسُ المذهبِ الماتُريديِّ أبو منصورٍ (المتوفَّى سنة ٣٣٣ هجرية) في أكثَرَ مِن خمسينَ موضعًا مِن تفسيرِه.

فقال: (﴿وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦]، يحتَمِلُ: النَّهيَ عن الإشراكِ في العبادةِ والطَّاعةِ، ويحتَمِلُ: النَّهيَ عن الإشراكِ في الرُّبوبيَّةِ والألوهيَّةِ، ويحتَمِلُ: النَّهيَ عن الإشراكِ في سُلطانِه، وغيرِ ذلك؛ كُلُّ ذلك إشراكٌ باللهِ. وباللهِ العِصمةُ)[2].

ومقابلُ الشِّركِ التَّوحيدُ.

وقال أيضًا: (قولُه: ﴿لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦] يحتَمِلُ: الشِّركَ في الاعتقادِ، وهو أن يُشرِكَ غيرَه في ربوبيَّتِه وألوهيَّتِه، وبَينَ أن يُشرِكَ غيرَه في عبادتِه؛ ألا ترى أنَّه قال عزَّ وجلَّ: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، ثمَّ قال اللهُ تعالى في آخرِه: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]: جعل الإشراكَ في الألوهيَّةِ والرُّبوبيَّةِ والإشراكَ في العبادةِ واحدًا؛ كُلُّه شِركٌ باللهِ. وباللهِ التَّوفيقُ)[3].

---

(١) ((الهداية إلى بلوغ النهاية)) (١٠/ ٦٤٥٤، ٦٤٥٥).

(٢) ((تفسير الماتريدي)) (٣/ ١٧٠).

(٣) المصدر السابق: (٣/ ٣٦٢).

وكذلك أبو اللَّيثِ السَّمَرْقَنْديُّ (ت: ٣٧٣هـ) وهو مِن كبارِ أئمَّةِ الماتُريديَّةِ، قال: (﴿وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا﴾ [النحل: ٥٢] أي: دائمًا خالِصًا. ويقالُ: الألوهيَّةُ والرُّبوبيَّةُ له خالِصًا)(١). وما الَّذي يكون خالصًا غير التَّوحيدِ؟!

وقال أيضًا: (... فعلى جميعِ الخَلقِ أن يحمَدوه. ويقالُ: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ﴾ [الجاثية: ٣٦] يعني: الألوهيَّةَ والرُّبوبيَّةَ)(٢).

بل منهم مَن صرَّح بتسميتِه توحيدَ الرُّبوبيَّةِ وتوحيدَ الإلَهيَّةِ، قال مُرْتَضى الزَّبيديُّ الأشْعَريُّ الماتُريديُّ: (التَّوْحيدُ تَوْحيدانِ: تَوْحيدُ الرُّبوبيَّةِ، وتَوْحيدُ الإلَهيَّةِ، فصاحِبُ تَوْحيدِ الرَّبانيَّةِ يَشهَدُ قَيُّوميَّةَ الرَّبِّ فوقَ عَرْشِه، يُدَبِّرُ أمْرَ عِبادِه وَحْدَه، فلا خالِقَ ولا رازِقَ ولا مُعْطِيَ ولا مانِعَ ولا مُحْيِيَ ولا مُميتَ ولا مُدَبِّرَ لأمْرِ المَمْلَكةِ ظاهِرًا وباطِنًا غَيْرُه، فما شاءَ كانَ، وما لم يَشَأْ لم يكُنْ، ولا تَتَحرَّكُ ذَرَّةٌ إلَّا بإذْنِه، ولا يَجوزُ حادِثٌ إلَّا بمَشيئتِه، ولا تَسقُطُ وَرَقةٌ إلَّا بعِلمِه، ولا يَعزُبُ عنه مِثْقالُ ذَرَّةٍ في السَّمواتِ ولا في الأرْضِ ولا أصغَرُ من ذلك ولا أكبَرُ إلَّا وقدْ أحْصاها عِلمُه، وأحاطَتْ بِها قُدْرتُه، ونَفَذَتْ فيها مَشيئَتُه، واقْتَضَتْها حِكْمتُه. وأمَّا تَوْحيدُ الإلَهيَّةِ فهو أن يُجمِعَ هِمَّتَه وقَلْبَه وعَزْمَه وإرادتَه وحَرَكاتِه على أداءِ حَقِّه، والقِيامِ بعُبوديَّتِه)(٣).

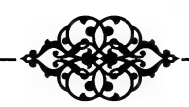
قال بَكْر أبو زَيدٍ في رَدِّه على مُنكِري تَقْسيم التَّوْحيدِ إلى تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ، وتَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ: (هذا التَّقْسيمُ الاسْتِقْرائيُّ لَدى مُتَقَدِّمي عُلَماءِ السَّلَفِ: أشارَ إليه ابنُ

---

(١) ((بحر العلوم)) (٢/ ٢٧٧).

(٢) المصدر السابق: (٣/ ٢٨٣).

(٣) يُنظر: ((تاج العروس)) (٩/ ٢٧٥، ٢٧٦). وهذا الكلامُ لابن القيِّم في أواخر ((مدارج السالكين)) (٣/ ٤٧١)، أخذه منه الزَّبيديُّ دونَ عزوٍ!



مَنْدَه، وابنُ جَريرٍ الطَّبَريُّ، وغَيْرُهما، وقَرَّرَه شَيْخا الإسْلامِ ابنُ تيميَّةَ وابنُ القَيِّمِ، وقَرَّرَه الزَّبيديُّ في تاجِ العَروسِ، وشَيْخُنا الشِّنْقيطيُّ في أَضْواءِ البَيانِ، وآخَرونَ، رَحِمَ اللهُ الجَميعَ، وهو اسْتِقْراءٌ تامٌّ لنُصوصِ الشَّرْعِ، وهو مُطَّرِدٌ لَدى أَهْلِ كلِّ فَنٍّ، كما في اسْتِقْراءِ النُّحاةِ كَلامَ العَربِ إلى «اسْمٍ، وفِعْلٍ، وحَرْفٍ»، والعَربُ لم تَفُهْ بِهذا، ولم يَعْتِبْ على النُّحاةِ في ذلك عاتِبٌ)[١].

ومعَ تَرْكيزِ الأشاعِرةِ على تَقْريرِ تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ نَجِدُ أَنَّ بعضَهم يُثْبِتُ للأنبياءِ أو الأولياءِ اسْتِجابتَهم لِمَن دَعاهم بَعْدَ مَوْتِهم، ويَعُدُّونَ ذلك مِن كَراماتِهم!

قال يوسُفُ الدِّجْويُّ: (المستغيثُ إن كان طالبًا من اللهِ بكرامةِ هذا الميِّتِ لديه فالأمرُ واضِحٌ، وإن كان طالبًا من الوَليِّ نفسِه فإنَّما يطلُبُ منه على اعتقادِ أنَّ اللهَ أعطاه قوَّةً رُوحانيَّةً تُشبِهُ قوَّةَ الملائكةِ، فهو يفعَلُ بها بإذنِ اللهِ، فهل في ذلك تأليهٌ له؟...

فالاستغاثةُ مَبنيَّةٌ عِندَنا على أنَّ الأنبياءَ والأولياءَ أحياءٌ في قبورِهم كالشُّهَداءِ، بل أعلى من الشُّهَداءِ، ويمكِنُهم أن يَدْعوا اللهَ تعالى للمُستغيثِ بهم، بل يمكِنُهم أن يعاوِنوه بأنفُسِهم كما تعاوِنُ الملائكةُ بني آدمَ، وللأرواحِ تصرُّفٌ كبيرٌ في البَرزخِ)[٢].

٤- وقال سَلامةَ العَزَّاميِّ: (التَّوسُّلُ والتَّشَفُّعُ والاسْتِغاثةُ بالنَّبيِّينَ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ، والصَّالِحينَ رَضِيَ الله عنهم، بَعْدَ وَفاتِهم، معَ اعْتِقادِ أنَّهم مَفاتيحُ الرَّحْمةِ وأَسْبابُ الخَيْرِ، والفاتِحُ لها بِهم هو اللهُ وَحْدَه- ليس شِرْكًا ولا كُفْرًا،

---

(١) ((التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير)) (ص: ٢٠). ويُنظر أيضًا رسالة: ((القَوْل السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد)) لعبد الرزاق البدر.

(٢) ((مقالات وفتاوى يوسف الدجوي)) (١/ ٢٦٢،٢٦١).

ولا حَرامًا ولا مَكْروهًا، بلْ هو سَبيلُ المُؤمنينَ، وطَريقُ عِبادِ اللهِ المَرْضيِّينَ!)(١).

المبحثُ الثَّاني: مَنهَجُ الأشاعِرةِ في تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ

التَّوْحيدُ عنْدَ الأشاعِرةِ يَشملُ ثَلاثةَ أُمورٍ:

١- أنَّ اللهَ واحِدٌ في ذاتِه لا قَسيمَ له.

٢- وأنَّه واحِدٌ في صِفاتِه لا شَبيهَ له.

٣- وأنَّه واحِدٌ في أفْعالِه لا شَريكَ له(٢).

وقال الصَّفاقُسيُّ: (التَّوْحيدُ: أن تُثبِتَ ذاتًا مَوصوفةً بالصِّفاتِ، مُنَزَّهةً عن النَّقائِصِ، مُخالِفةً للحَوادِثِ. قال بعضُ الحُكَماءِ: أُصولُ التَّوْحيدِ أرْبَعةٌ:

أوَّلُها: العِلمُ بوَحْدانيَّةِ اللهِ تَعالى.

والثَّاني: أن تَعلَمَ أنَّه مُنَزَّهٌ عن الكَيْفيَّةِ.

والثَّالِثُ: أن تَعلَمَ أنَّه مُتَعالٍ عن الكَمِّيَّةِ.

والرَّابِعُ: أن تَعلَمَ أنَّه مُتَعالٍ عن الأيْنيَّةِ)(٣).

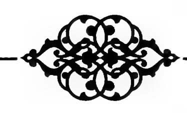
وقال السَّنوسيُّ: (مَعْنى الأُلوهيَّةِ اسْتِغناءُ الإلهِ عن كُلِّ ما سِواه، وافْتِقارُ كُلِّ ما عَداه إليه، فمَعْنى لا إلهَ إلَّا اللهُ: لا مُسْتَغنيًا عن كلِّ ما سِواه ومُفْتَقِرًا إليه كلُّ

---

(١) ((فرقان القُرْآن)) (ص: ٢١). ويُنظر: ((فتاوى الرملي)) (٤/ ٣٨٢)، ((بريقة محمودية)) للخادمي (١/ ٢٠٣).

(٢) يُنظر: ((الرسالة القشيرية)) للقشيري (٢/ ٤٦٢)، ((الشامل)) للجويني (ص: ٣٤٥)، ((الاعتقاد)) للبيهقي (ص: ٥٩)، ((الأمد الأقصى)) لابن العربي (ص: ٣١٣)، ((نهاية الإقدام)) للشهرستاني (ص: ٥٦)، ((الملل والنحل)) للشهرستاني (١/ ٤٢).

(٣) ((تقريب البعيد)) (ص: ٣٨). ويُنظر منه: (ص: ١٦٤).



ما عَداه إلَّا اللهُ تَعالى)[١].

ونَجدُ بعضَ الأشاعِرةِ قد يُبَيِّنُ مَعْنى «لا إلهَ إلَّا اللهُ» على المَعْنى الحَقِّ، ويُعرِّفُ التَّوْحيدَ كما يُعرِّفُه أهْلُ السُّنَّةِ، لكنْ لا يَقْتَصِرُ على ذِكْرِ الصَّوابِ، كما في هذه النُّقولِ:

١- قال الصَّاويُّ: (مَعْنى «لا إلهَ إلَّا اللهُ» المُطابِقيُّ: لا مَعْبودَ بحَقٍّ إلَّا اللهُ، ومَعْناها الالْتِزاميُّ: لا مُسْتَغْنِيًا عن كلِّ ما سِواه ومُفْتَقِرًا إليه كلُّ ما عَداه إلَّا اللهُ)[٢].

وقال أيضًا مُعَرِّفًا التَّوْحيدَ الشَّرْعيَّ: (هو إفْرادُ المَعْبودِ بالعِبادةِ معَ اعْتِقادِ وَحْدتِه ذاتًا وصِفاتٍ وأفْعالًا. فقَوْلُنا: «إفْرادُ المَعْبودِ بالعِبادةِ» أي: عَدَمُ الشَّريكِ له فيها ظاهِرًا وباطِنًا. وقَوْلُنا: «معَ اعْتِقادِ وَحْدتِه» أي: مَعْرِفةِ وَحْدتِه)[٣].

وللأسَفِ نَجِدُ عنْدَ بعضِ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ خَلَلًا في تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ، بلْ وَصَلَ الحالُ ببعضِ غُلاتِهم أنْ ألَّفوا كُتُبًا تُناقِضُ تَوْحيدَ الأُلوهيَّةِ وتُدافعُ عن الشِّرْكِ ووَسائِلِه! وقد سبق ذِكرُ بعضِها[٤].

بلْ إنَّ مِن الأشاعِرةِ مَن أثبَتَ للكَواكِبِ تَأثيرًا وتَدْبيرًا للكَوْنِ؛ كالرَّازيِّ[٥]!

وقدْ تَقدَّمَت بعضُ أقوال أئِمَّةِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ ممَّا فيه مُخالَفةٌ صَريحةٌ لتَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ وتَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ[٦]، ومِن ذلك الغُلُوُّ في الصَّالحينَ إلى حَدِّ اعْتِقادِ

---

(١) ((متن السنوسية)) (ص: ١١). ويُنظر: ((الأمد الأقصى)) لابن العربي (ص: ٣١٣)، ((نهاية الإقدام في علم الكلام)) للشهرستاني (ص: ٥٦)، ((الملل والنحل)) للشهرستاني (١/ ٤٢).

(٢) ((شرح الصاوي على جوهرة التوحيد)) (ص: ٢٨٩).

(٣) ((شرح الصاوي على جوهرة التوحيد)) (ص: ٦٢). ويُنظر: ((تحفة المريد)) للباجوري (ص: ٣٨، ٣٩، ٢٠٨، ٢٠٩)، ((حاشية الدسوقي على أم البراهين)) (ص: ٢٠٧).

(٤) يُنظر ما تقدَّم (ص: ٣٧).

(٥) يُنظر كتاب: ((فخر الدين الرازي وآراؤه الكلاميَّة والفلسفيَّة)) لمحمد صالح الزركان.

(٦) يُنظر ما تقدَّم (ص: ٣٦، ٨٩، ٩٧).

أنَّهم يَعلَمونَ الغَيْبَ، وأنَّهم يَسْتَجيبونَ لِمَن دَعاهم بَعْدَ مَوْتِهم. واللهُ المُسْتعانُ!

ونَجِدُ في كَلامِ بعضِ الأشاعِرةِ شُبُهاتٍ مُزَخْرَفةً، واعْتِراضاتٍ يَحسَبُها الجاهِلُ صَحيحةً، ففَتَنوا النَّاسَ بتَجْويزِ دُعاءِ غَيْرِ اللهِ سُبْحانَه، واتَّهَموا مَن لا يَسْتَغيثُ بالرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ أنَّه لا يُعَظِّمُه التَّعْظيمَ الواجِبَ له!

والمُطَّلِعُ على كُتُبِ الأشاعِرةِ يَجِدُ أن تَوْحيدَ الأُلوهيَّةِ غَيْرُ واضِحٍ فيها، وأنَّ اهْتِمامَهم بتَقْريرِ تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ أَكثَرُ مِن اهْتِمامِهم بتَقْريرِ تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ، ولو بحثتَ في كُتُبِ التَّوْحيدِ والعَقائِدِ الَّتي أَلَّفَها الأشاعِرةُ فستجِد أنَّ أَكثَرَهم لا يَذْكُرُ قَوْلَه تَعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾ [النساء: ٣٦]، ولا قَوْلَه سُبْحانَه: ﴿وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدٗا﴾ [الجن: ١٨]، وغالِبُهم لم يَذكُرْ حَديثَ: ((لَعَنَ اللهُ اليَهودَ والنَّصارى؛ اتَّخَذوا قُبورَ أَنْبيائِهم مَساجِدَ))[١]، وغالِبُهم لم يَذكُرِ الفَرْقَ بَيْنَ الشِّرْكِ الأَكبَرِ والشِّرْكِ الأَصغَرِ.

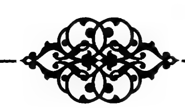
أَسْبابُ عَدَمِ وُضوحِ تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ في المَنهَجِ الأَشْعَريِّ[٢]:

السَّبَبُ الأَوَّلُ: تعريفُ كَثيرٍ مِن الأشاعِرةِ كَلِمةَ (إله) بأنَّه القادِرُ على الاخْتِراعِ.

السَّبَبُ الثَّاني: عدمُ إفرادِ الأشاعِرةِ المُتَأَخِّرينَ تَوْحيدَ الأُلوهيَّةِ بالتَّأليفِ لتَأكيدِه والحَثِّ عليه والتَّرْغيبِ فيه، معَ أَنَّ الحاجةَ ماسَّةٌ إلى بَيانِه، والتَّحْذيرِ مِمَّا يُضادُّه، بلْ إنَّ كَثيرًا مِن غُلاةِ الأشاعِرةِ المُتأَخِّرينَ أَنكَروا التَّفْريقَ بَيْنَ تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ وتَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ كما تَقدَّمَ، وسَبَبُ هذا الإنْكارِ أَنَّ الأشاعِرةَ قَرَّروا تَوْحيدَ

(١) أخرجه البخاريُّ (١٣٩٠)، ومُسلِم (٥٢٩) من حديثِ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها.

(٢) يُنظر: ((مَنهَج أهْل السُّنَّة والجَماعة ومَنهَج الاشاعرة في توحيد الله تعالى)) لخالد عبد اللطيف (١/ ١٥٤).



الرُّبوبيَّةِ، وظَنُّوا أنَّ مَن حَقَّقَه لا يُتَصَوَّرُ مِنه أن يُشرِكَ باللهِ[١]!

وقدْ قال اللهُ تعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ [يوسف: ١٠٦].

قال الشَّوْكانيُّ: (﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ ﴾ أي: وما يُصَدِّقُ ويُقِرُّ أكثرُ النَّاسِ باللهِ مِن كَوْنِه الخالِقَ الرَّزَّاقَ المُحْيِيَ المُميتَ ﴿ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ باللهِ؛ يَعْبُدونَ معَه غَيْرَه كما كانَتْ تفعَلُه الجاهِليَّةُ، فإنَّهم مُقِرُّونَ باللهِ سُبْحانَه وبأنَّه الخالِقُ لهم؛ ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [الزخرف: ٨٧]، ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [لقمان: ٢٥]، لكنَّهم كانوا يُثبِتونَ له شُرَكاءَ فيَعْبُدونَهم ليُقَرِّبوهم إلى اللهِ، ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ ﴾ [الزمر: ٣]، ومِثلُ هؤلاءِ الَّذين اتَّخَذوا أحْبارَهم ورُهْبانَهم أرْبابًا مِن دونِ اللهِ، المُعْتَقِدونَ في الأمْواتِ بأنَّهم يَقدِرونَ على ما لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ سُبْحانَه كما يَفعَلُه كَثيرٌ مِن عُبَّادِ القُبورِ)[٢].

وعن عَبْدِ اللهِ بنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما أنَّه قال في قَوْلِه تعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾: (مِن إيمانِهم إذا قيلَ لهم: مَن خَلَقَ السَّماءَ؟ ومَن خَلَقَ الأرْضَ؟ ومَن خَلَقَ الجِبالَ؟ قالوا: اللهُ، وهُمْ مُشرِكونَ!)[٣].

وعن عامرٍ الشَّعْبيِّ وعِكْرِمةَ في قَوْلِه تَعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ قالا: (يَعلَمونَ أنَّه رَبُّهم، وأنَّه خَلَقَهم، وهُمْ مُشرِكونَ به)[٤].

---

(١) يُنظر: ((فرقان القرآن)) لسلامة القضاعي العزامي (ص: ٨٧، ٩١)، ((براءة الأشعريين)) لأبي حامد بن مرزوق (١/ ٩١).

(٢) ((فتح القدير)) (٣/ ٧٠).

(٣) أخرجه الطبري في ((جامع البيان)) (١٩٩٥٤).

حسَّن إسنادَه ابنُ حجر في ((فتح الباري)) (١٣/ ٥٠٣).

(٤) أخرجه الطبري في ((جامع البيان)) (١٣/ ٣٧٣).

وعن عَبْدِ الرَّحْمنِ بنِ زَيدٍ في قَوْله تَعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ قال: (ليس أَحَدٌ يَعبُدُ معَ اللهِ غَيْرَه إلَّا وهو مُؤمِنٌ باللهِ، ويَعرِفُ أنَّ اللهَ رَبُّه، وأنَّ اللهَ خالِقُه ورازِقُه، وهو يُشرِكُ به؛ أَلَا تَرى كيف قال إبْراهيمُ: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ * فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الشعراء: ٧٥ - ٧٧]؟! قد عَرَفَ أنَّهم يَعبُدونَ رَبَّ العالَمينَ معَ ما يَعبُدونَ، قال: فليس أَحَدٌ يُشرِكُ به إلَّا وهو مُؤمِنٌ به، أَلَا تَرى كيف كانَتِ العَرَبُ تُلَبِّي تَقولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لا شَريكَ لك، إلَّا شَريكٌ هو لك، تَملِكُه وما مَلَك(١)؟! المُشرِكونَ كانوا يَقولونَ هذا)(٢).

وقدْ تَقدَّمَ أنَّ بعضَ أعْلامِ الأشاعِرةِ أجازوا دُعاءَ غَيْرِ اللهِ، وألَّفَ بعضُهم كُتُبًا شَنيعةً في تَبْريرِ الشِّرْكِ أو الدِّفاعِ عن وسائِله أو الرَّدِّ على أهْلِ التَّوْحيدِ! وألَّفَ الفَخْرُ الرَّازيُّ -وهو أعظَمُ أئِمَّةِ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ- كِتابَ: «السِّرُّ المَكْتومِ في مُخاطَبةِ النُّجومِ»، وألَّفَ أيضًا كِتابَ «المَطالِب العالِية مِن العِلم الإلَهيِّ»، وفيه عَجائِبُ مِن عِلمِ السِّحْرِ والتَّنْجيمِ والطَّلاسِمِ والشِّرْكيَّاتِ!

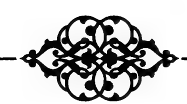
السَّبَبُ الثَّالِثُ: حَمْلُ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ الآياتِ الوارِدةَ في تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ على أنَّها في تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ، بلْ وأَنكَروا على مَن فَرَّقَ بَيْنَ تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ وتَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ كما تَقَدَّمَ، وأَنكَروا على مَن يَنْهى النَّاسَ عن دُعاءِ غَيْرِ اللهِ مِن الأنْبِياءِ

---

(١) عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال: ((كان المُشْرِكُونَ يقولونَ: لَبَّيْكَ لا شَريكَ لَكَ، قال: فيَقولُ رَسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: وَيْلَكُمْ! قدْ قَدْ، فيَقولونَ: إلَّا شَرِيكًا هو لَكَ، تَمْلِكُهُ وما مَلَكَ. يقولونَ هذا وَهُمْ يَطُوفُونَ بالبَيْتِ!)). أخرجه مسلم (١١٨٥).

ومعنى: ((قَدْ قَدْ)) أي: اكتَفوا بقَولِكُم بالتَّوْحيدِ واقْتَصِروا عليه، وَلا تَزيدُوا ما بَعْدَها مِن قَولِكم: (إلَّا شَرِيكًا هوَ لكَ، تَملِكُه وما ملَكَ)، ومُرادُهم بذلك الشَّريكِ أصْنامُهم.

(٢) أخرجه الطبري في ((جامع البيان)) (١٣/ ٣٧٦). واللفظ له، وابن أبي حاتم في ((التفسير)) (١٢٨٥٦).



والصَّالِحينَ، وأَنكَروا على مَن يَحكُمُ على مَن يَدْعو غَيْرَ اللهِ بأنَّه مُشرِكٌ، ومعَ وُضوحِ التَّوْحيدِ في كِتابِ اللهِ نَجِدُ أنَّ غُلاةَ الأشاعِرةِ جَوَّزوا الاسْتِغاثةَ بغَيْرِ اللهِ ودعاءِ غير الله، ومِن ذلك ما قاله يوسُفُ الدِّجْويُّ الأشْعَريُّ، مُفْتي مَجلَّةِ الأزْهَرِ:

في تقريظِه لرسالةِ «المقالات الوفية» في تَجْويزِ الاسْتِغاثةِ بغَيْرِ اللهِ: (المُسْتَغيثُ لا يَعْتَقِدُ أنَّ المُسْتغاثَ به مِن الخَلْقِ مُسْتَقِلٌّ في أمْرٍ مِن الأمورِ غَيْرُ مُسْتَمِدٍّ مِن اللهِ تَعالى أو راجِعٍ إليه، وذلك شيءٌ مَفْروغٌ مِنه، ولا فَرْقَ في ذلك بَيْنَ الأحْياءِ والأمْواتِ؛ فإنَّ اللهَ خالِقُ كلِّ شيءٍ، ولا تَأثيرَ عِنْدَنا لشيءٍ في شيءٍ بنَفْسِه، فهذا هو ما عليه جَماعةُ أهْلِ الحَقِّ)(١).

ويَكْفي في الرَّدِّ عليهم قَوْلُ الشَّوْكانيِّ: (مَن يَدْعو الأمْواتَ ويَهتِفُ بهم عنْدَ الشَّدائِدِ ويَطوفُ بقُبورِهم ويَطلُبُ مِنهم ما لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ عَزَّ وجَلَّ؛ لا يَصدُرُ مِنه ذلك إلَّا عن اعْتِقادٍ كاعْتِقادِ أهْلِ الجاهِليَّةِ في أصْنامِهم، هذا إن أرادَ مِن المَيِّتِ الَّذي يَعْتقِدُه ما كان تَطلُبُه الجاهِليَّةُ مِن أصْنامِهم مِن تَقْريبِهم إلى اللهِ، فلا فَرْقَ بَيْنَ الأمْرَينِ، وإن أرادَ اسْتِغلالَ مَن يَدْعوه مِن الأمْواتِ بأن يُعْطِيَه ما لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ عَزَّ وجَلَّ، فهذا أمْرٌ لم تَبلُغْ إليه الجاهِليَّةُ؛ فإنَّهم قالوا ما حَكاه اللهُ عنهم: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، ولم يَدَّعوا لأصْنامِهم أنَّهم يَسْتَقِلُّونَ بإيصالِهم إلى ما يَطلُبونَه دونَ اللهِ عَزَّ وجَلَّ، فهذا هو شِرْكُ الجاهِليَّةِ الَّذي بَعَثَ اللهُ لأجْلِه رُسُلَه، وأَنزَلَ فيه كُتُبَه، وقاتَلَتْهم الأنْبِياءُ عليه، وأمَّا الخَلْقُ والرِّزْقُ والمَوْتُ والحَياةُ ونَحْوُ ذلك فالجاهِليَّةُ يُقِرُّونَ في جاهِليَّتِهم وقَبْلَ بَعْثةِ الرُّسُلِ بأنَّ اللهَ سُبْحانَه هو المُسْتَقِلُّ بذلك: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ

---

(١) يُنظر: ((المقالات الوفية)) لحسن خزبك (ص: ١٦٦).

لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف: ٩] ... وبالجُمْلةِ فإخْلاصُ التَّوْحيدِ للهِ عَزَّ وجَلَّ، وقَطْعُ عَلائِقِ الشِّرْكِ كائِنةً ما كانَت، لا تَحْتاجُ إلى أن تُنْقَلَ فيه أقْوالُ الرِّجالِ أو يُستَدَلَّ عليه بالأدِلَّةِ؛ فإنَّه الأمْرُ الَّذي بَعَثَ اللهُ لأجْلِه رُسلَه، وأَنزَلَ فيه كُتُبَه، وفي هذا الإجْمالِ ما يُغْني عن التَّفْصيلِ، ومَن شَكَّ في هذا فعليه بالتَّفَكُّرِ في القُرْآنِ الكَريمِ؛ فإنَّه سيَجِدُه مِن أَعظَمِ مَقاصِدِه، وأَكثَرِ مَوارِدِه)[١].

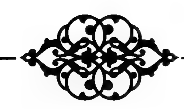
وقال أيضًا: (اعْلَمْ أنَّ الرَّزِيَّةَ كلَّ الرَّزِيَّةِ والبَلِيَّةَ كلَّ البَلِيَّةِ أمْرٌ غَيْرُ ما ذَكَرْناه مِن التَّوَسُّلِ المُجَرَّدِ، والتَّشَفُّعِ ممَّن له الشَّفاعةُ، وذلك ما صارَ يَعْتقِدُه كَثيرٌ مِن العَوامِّ، وبعضُ الخَواصِّ في أهْلِ القُبورِ، وفي المَعْروفينَ بالصَّلاحِ مِن الأحْياءِ مِن أنَّهم يَقدِرونَ على ما لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ جَلَّ جَلالُه، ويَفعلَونُ بهم ما لا يَفعَلُه إلَّا اللهُ عَزَّ وجَلَّ، حتَّى نَطَقَتْ ألْسِنتُهم بما انْطَوَتْ عليه قُلوبُهم، فصاروا يَدْعونَهم تارةً معَ اللهِ تَعالى، وتارةً اسْتِقْلالًا، ويُصَرِّحونَ بأسْمائِهم، ويُعَظِّمونَهم تَعْظيمَ مَن يَملِكُ الضُّرَّ والنَّفْعَ، ويَخْضَعونَ لهم خُضوعًا زائِدًا على خُضوعِهم عنْدَ وُقوفِهم بَيْنَ يَدَيْ رَبِّهم في الصَّلاةِ والدُّعاءِ، وهذا إذا لم يكُنْ شِرْكًا فلا نَدْري ما هو الشِّرْكُ، وإذا لم يكُنْ كُفْرًا فليس في الدُّنْيا كُفْرٌ)[٢].

السَّبَبُ الرَّابِعُ: اعتقادُهم أنَّ الأمْرَ بعِبادةِ اللهِ ليس أوَّلَ واجِبٍ على المُكَلَّفِ، وأنَّ أوَّلَ واجِبٍ على المُكَلَّفِ: المَعْرِفةُ، أو النَّظَرُ، أو القَصْدُ إلى النَّظَرِ المُؤَدِّي إلى إثْباتِ وُجودِ اللهِ تَعالى[٣]، ولذلك اشْتَغَلوا تَدْريسًا وتَصْنيفًا في تَحْقيقِ ما

(١) يُنظر: ((الفتح الرباني)) (١/ ١٨٦، ١٨٨).

(٢) يُنظر: المصدر السابق: (١/ ٣١٨، ٣٣٦ – ٣٤٠، ٣٤٥، ٣٤٩ – ٣٥١، ٣٥٤، ٣٥٧).

(٣) يُنظر: ((الإنصاف)) للباقلاني (ص: ٢١)، ((الإرشاد)) للجويني (ص: ٢٤)، ((تفسير الرازي)) (٣٢/ ٢١٧)، ((تحفة المريد)) للباجوري (ص: ٨٣). =



زَعَموا أنَّه أوَّلُ واجِبٍ على المُكَلَّفِ، ولم يَهْتَمُّوا كثيرًا بتَحْقيقِ التَّوْحيدِ، والتَّحْذيرِ مِن الشِّرْكِ ووَسائِله.

ولا يكادُ يَجِدُ الباحِثُ لهم تَصْنيفًا مُسْتَقِلًّا يُوَضِّحُ مَنهَجَهم في هذا التَّوْحيدِ. وهُمْ على مَراتِبَ:

المَرْتبةُ الأُولى: وهُمُ المُتَقَدِّمونَ، فإنَّه لا يُمكِنُ أن يُقالَ عنهم: إنَّهم خالَفوا في تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ. والأدِلَّةُ على هذا الأمْرِ إجْمالًا هي:

١- لم يُنقَلْ عن الأئِمَّةِ الأعْلامِ مِن أهْلِ السُّنَّةِ الرَّدُّ على الأشاعِرةِ في مَسائِلِ تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ؛ ممَّا يَدُلُّ على عَدَمِ وُجودِ مُخالَفةٍ منهم؛ إذ لو وُجِدَتْ لَما تأخَّرَ الأئِمَّةُ في الرَّدِّ عليهم.

٢- وُجودُ تَعْريفاتٍ لبعضِ عُلَماءِ الأشاعِرةِ المُتقدِّمينَ للتَّوْحيدِ تُفيدُ دُخولَ تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ فيه صَراحةً.

٣- إيرادُ الأئِمَّةِ لمُقَدِّماتٍ يُسَلِّمُ بها المُخالِفُ، خاصَّةً في مَسْألةِ كَلامِ اللهِ أنَّه غَيْرُ مَخْلوقٍ؛ حيثُ وَرَدَتِ الاسْتِعاذةُ بكَلِماتِ اللهِ -ومَعْلومٌ أنَّه لا يُسْتعاذُ بمَخْلوقٍ- فلا شَكَّ أنَّ الأشاعِرةَ يُسَلِّمونَ بِهذه الطَّريقةِ كما هو ظاهِرٌ مِن صَنيعِ البَيْهَقيِّ.

٤- تَنْصيصُ بعضِ عُلَماءِ الأشاعِرةِ على أنْواعٍ مِن العِباداتِ؛ كالدُّعاءِ، والرَّجاءِ، والخَوْفِ، والخَشْيةِ، وبيَّنوا أنَّها لا تكونُ إلَّا للهِ. وتَنْصيصُ بعضِهم على صُوَرِ

= مع التَّنبيه على أنَّ منهم مَن ذَهَب إلى خِلافِ ما عليه جَمهرتُهم، ومِن ذلك ما يدُلُّ عليه كلامُ الشَّهْرَستانيِّ في ((نهايةِ الإقدامِ)) (ص: ٧٥): (إنَّ الفِطَرَ السَّليمةَ الإنسانيَّةَ شَهِدَت بضرورةِ فِطرتِها وبَديهةِ فِكرتِها على صانعٍ حكيمٍ عالمٍ قديرٍ... ولهذا لم يَرِدِ التَّكليفُ بمعرفةِ وُجودِ الصَّانعِ، وإنَّما ورد بمعرفةِ التَّوحيدِ ونَفيِ الشَّريكِ).

اتِّخاذِ المُشرِكينَ للأَصْنامِ شُفَعاءَ؛ ممَّا يَدُلُّ على فَهْمِهم للشِّرْكِ في الأُلوهيَّةِ.

٥- إنْكارُ بعضِ عُلَماءِ الأشاعِرةِ ما وَقَعَ فيه النَّاسُ في أَزْمِنتِهم مِن التَّعَلُّقِ بالخَلْقِ، والتَّبَرُّكِ بالحيطانِ والأعْمِدةِ، وتَعْظيمِ قُبورِ الأكابِرِ، وبَيانُهم أنَّ ذلك مِن الشِّرْكِ.

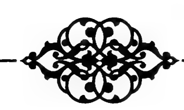
لكن يُؤخَذُ على أهلِ هذه المرتبةِ طَريقةُ اسْتِدْلالِهم بالآياتِ الوارِدةِ لتَقْريرِ الأُلوهيَّةِ على أنَّها للرُّبوبيَّةِ...، وتَفْسيرُهم للإلهِ بأنَّه القادرُ على الاخْتِراعِ مِن جِهةِ أنَّه مُخالِفٌ للحَقِّ، ولِما يُخْشى أن يكونَ فِعلُهم هذا سَبَبًا في جَهْلِ كَثيرٍ مِن المُتَأخِّرينَ لحَقيقةِ تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ، ووُقوعِهم فيما يُناقِضُه(١).

المَرْتَبةُ الثَّانيةُ: وهُمُ الَّذين أُثِرَ عنهم الوُقوعُ في بعضِ مَظاهِرِ الشِّرْكِ. وهؤلاء وإن لم يَنُصَّ الرَّازيُّ على أعْيانِهم في عَصْرِه، فإنَّه في عَصْرِ السُّبْكيِّ والهَيْتَميِّ يُمكِنُ نِسْبةُ هذا الأمْرِ إلى الأشاعِرةِ؛ حيثُ إنَّهما دافَعا عن بعضِ الشِّرْكِ ووَسائِلِه الَّتي وَقَعَ فيها العَوامُّ، ويَظهَرُ هذا الأمْرُ بجَلاءٍ ووُضوحٍ في عَصْرِ دَحْلانَ، وقَبْلَه بقَليلٍ إلى يَوْمِنا هذا، حيثُ الشِّرْكُ الصَّريحُ. واللهُ المُسْتعانُ.

المَرْتَبةُ الثَّالِثةُ: وهُمُ الَّذين لم يُؤثَرْ عنهم الوُقوعُ في الشِّرْكِ الصَّريحِ، لكن مَعَ بَقاءِ نِسْبتِهم إلى التَّصوُّفِ، فهؤلاء يُؤخَذُ عليهم سُكوتُهم عن بَيانِ الحَقِّ لأتْباعِهم، وانْتِسابُهم إلى التَّصوُّفِ.

والمَعْروفُ في الكِتابِ والسُّنَّةِ وإجْماعِ السَّلَفِ أنَّ أوَّلَ ما يَجِبُ على المُكَلَّفينَ هو عِبادةُ اللهِ تَعالى وَحْدَه لا شَريكَ له، كما قال اللهُ تَعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تَعالى: ﴿وَمَآ

(١) يُنظر: ((جامع البيان)) لابن جرير الطبري (١٣/ ٥٧٤)، ((الجامع لأحكام القرآن)) للقرطبي (٩/ ٣٣٣)، ((تفسير القرآن العظيم)) لابن كثير (٤/ ٤٧٢)، ((تيسير الكريم الرحمن)) للسعدي (ص: ٤٢٠).



أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وفي حَديثِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ الله عنهما أنَّ رَسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لَمَّا بَعَثَ مُعاذَ بنَ جَبَلٍ رَضِيَ اللهُ عنه إلى اليَمَنِ قال له: ((إنَّك تَأتي قَوْمًا مِن أهْلِ الكِتابِ، فادْعُهم إلى شَهادةِ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنِّي رَسولُ اللهِ))[١].

قال أبو المُظَفَّرِ السَّمْعانيُّ: (أَنكَرْنا طَريقةَ أهْلِ الكَلامِ على ما أَسَّسوا، فإنَّهم قالوا: أوَّلُ ما يَجِبُ على الإنْسانِ النَّظَرُ المُؤَدِّي إلى مَعْرفةِ الباري، وهذا قَوْلٌ مُختَرَعٌ لم يَسبِقْهم إليه أحَدٌ مِن السَّلَفِ، وأئِمَّةِ الدِّينِ، ولو أنَّك تَدَبَّرْتَ جَميعَ أقْوالِهم وكُتُبِهم لم تَجِدْ هذا في شيءٍ مِنها، لا مَنْقولًا مِن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ولا مِن الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عنه، وكذلك مِن التَّابعينَ بَعْدَهم. وكيف يَجوزُ أن يَخْفى عليهم أوَّلُ الفَرائِضِ وهُمْ صُدورُ هذه الأُمَّةِ، والسُّفَراءُ بَيْنَنا وبَيْنَ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؟! ولَئِنْ جازَ أن يَخفى الفَرْضُ الأوَّلُ على الصَّحابةِ والتَّابعينَ، حتَّى لم يُبَيِّنوا لأحَدٍ مِن هذه الأُمَّةِ معَ شِدَّةِ اهْتِمامِهم بأمْرِ الدِّينِ، وكَمالِ عِنايتِهم حتَّى اسْتَخْرَجَه هؤلاء بلَطيفِ فِطْنتِهم في زَعْمِهم، فلَعلَّه خَفِيَ عليهم فَرائِضُ أُخَرُ! ولَئِنْ كان هذا جائِزًا فلقد ذَهَبَ الدِّينُ وانْدَرَسَ؛ لأنَّا إنَّما نَبْني أقْوالَنا على أقْوالِهم، فإذا ذَهَبَ الأصْلُ فكيف يُمكِنُ البناءُ عليه؟! نَعوذُ باللهِ مِن قَوْلٍ يُؤَدِّي إلى هذه المَقالةِ الَّتي تُؤَدِّي إلى الانْسِلاخِ مِن الدِّينِ، وتَضْليلِ الأئِمَّةِ الماضِينَ! هذا وقدْ تَواتَرَتِ الأخْبارُ أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم كان يَدْعو الكُفَّارَ إلى الإسْلامِ والشَّهادتَينِ)[٢].

ومِمَّا تَقدَّمَ يَتَبَيَّنُ مُسمَّى التَّوْحيدِ عنْدَ الأشاعِرةِ، فمِن المَعْلومِ عنْدَ أهْلِ السُّنَّةِ

(١) أخرجه مطوَّلًا البخاري (١٣٩٥)، ومُسلِم (١٩) واللفظ له.

(٢) يُنظر: ((الحجة في بيان المحجة)) لقِوَام السُّنَّة الأصبهاني (٢/ ١٢٠).

والجَماعةِ أَنَّ تَوْحيدَ الأُلوهيَّةِ: هو إفْرادُ اللهِ بالعِبادةِ، وهو حَقيقةُ دينِ الإسْلامِ، وتَوْحيدَ الأُلوهيَّةِ يَتَضمَّنُ تَوْحيدَ الرُّبوبيَّةِ وتَوْحيدَ الأَسْماءِ والصِّفاتِ؛ فإنَّ مَن عَبَدَ اللهَ تَعالى وَحْدَه، لم يعبده إلَّا لأنَّه يَعْتقِدُ بأنَّه سُبْحانَه هو المُتَفرِّدُ بالخَلْقِ والرِّزْقِ والتَّدْبيرِ وغَيْرِ ذلك مِن خَصائِصِ الرُّبوبيَّةِ، وأنَّه سُبْحانَه له الأَسْماءُ الحُسْنى والصِّفاتُ العُلا، الَّتي تَدُلُّ على أنَّه المُسْتحِقُّ للعِبادةِ وَحْدَه لا شَريكَ له(١).

ذِكرُ بعضِ الآثارِ المترتِّبةِ على إهمالِ الأشاعرةِ توحيدَ الألوهيَّةِ:

ترتَّب على إهمالِ الأشعريَّةِ توحيدَ الألوهيَّةِ عدَّةُ أمورٍ؛ مِن أهمِّها:

١- إنكارُ دخولِ توحيدِ الألوهيَّةِ في حقيقةِ التَّوحيدِ.

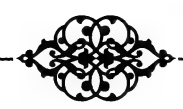
وقد سبق ذِكرُ أنَّ المتكلِّمين لم يذكُروا توحيدَ الألوهيَّةِ في أقسامِ التَّوحيدِ(٢)؛ فإنَّهم يرونَ أنَّ توحيدَ الألوهيَّةِ هو بعينِه توحيدُ الرُّبوبيَّةِ، حيثُ فسَّروا الإلهَ بالقادرِ على الاختراعِ!

ولقد أُتي القومُ من عدمِ إدراكِهم أنَّ لفظَي «الرَّبِّ» و«الإلهِ» يختلفُ معناهما حسَبَ التَّجريدِ أو الاقترانِ، فإذا افترقا اجتمعا، وإذا اجتمعا افترقا، فيأتي الرَّبُّ بمعنى المعبودِ المتألَّهِ، إذا أُفرِدَ عن «الإلهِ» كما في سؤالِ الملَكينِ في القبرِ: ((مَن ربُّك؟))(٣)، أي: من إلهُك، وكقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ﴾ [فصلت: ٣٠، الأحقاف: ١٣]، وكقولِه تعالى: ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ

(١) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (٣/ ٩٧ - ١٠١).

(٢) يُنظر ما تقدَّم (ص: ٩٢).

(٣) أخرجه مسلم (٢٨٧١) عن البراءِ بنِ عازبٍ، عن النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: ((﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]. قال: نزلت في عذابِ القبرِ. فيقالُ له: من ربُّك؟ فيقولُ: ربي اللهُ ...)).



بَلَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، فالرُّبوبيَّةُ هنا هي الألوهيَّةُ، ليست قسيمةً لها.

أمَّا عِندَ اجتماعِ اللَّفظينِ في سياقٍ واحدٍ فإنَّهما يفترقانِ في المعنى، ويصيرُ لكلٍّ واحدٍ منهما معنًى يخصُّه، كما في قولِه تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ * مَلِكِ ٱلنَّاسِ * إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ ﴾ [الناس: ١ - ٣]، وقولِه سُبحانَه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة: ٢]، فاللهُ هو الإلهُ المستحِقُّ للعبوديَّةِ، والرَّبُّ في الآيةِ الخالقُ المربِّي السَّيِّدُ.

ولَمَّا كان القرآنُ الكريمُ قد أكثرَ من ذمِّ المشركين الذين عبدوا غيرَ اللهِ تعالى، وجعَل حقيقةَ التَّوحيدِ إفرادَ اللهِ بالعبادةِ وحدَه، وجعَل الشِّركَ صَرفَ العبادةِ لغيرِه؛ فزَعِ المتكلِّمون إلى ادِّعاءِ أنَّ صرفَ شيءٍ من العبادةِ لغيرِ اللهِ تعالى لا يكونُ شِركًا إلَّا إذا تضَمَّن اعتقادَ الرُّبوبيَّةِ فيمن صُرِفت له العبادةُ!

قال القضاعيُّ: (إنَّ مسمَّى العبادةِ شرعًا لا يدخُلُ فيه شيءٌ من التَّوسُّلِ والاستغاثةِ وغيرِهما، بل لا يشتَبهُ بالعبادةِ أصلًا؛ فإنَّ كُلَّ ما يدُلُّ على التَّعظيمِ لا يكونُ من العبادةِ إلَّا إذا اقترن به اعتقادُ الرُّبوبيَّةِ لذلك المعظَّمِ، أو صفةٍ من صفاتِها الخاصَّةِ بها).

وقال أيضًا: (إنَّ الدُّعاءَ بمعنى النِّداءِ إن كان لمن لا يعتقدُه ربًّا فليس من العبادةِ في شيءٍ... وإن كان لمن يعتقِدُ ربوبيَّتَه أو استقلالَه بالنَّفعِ والضُّرِّ، أو شفاعتَه عِندَ اللهِ بغيرِ إذنِ اللهِ؛ فهو عبادةٌ لذلك المدعوِّ، وقد يُطلقُ الدُّعاءُ على العبادةِ. وقد عَلمتَ أنَّ معناها: الخضوعُ التَّامُّ لمن يعتقدُ فيه ربوبيَّةً، أو خاصَّةً من خواصِّها)[(١)].

٢- إخراجُ الشِّركِ العَمَليِّ من حقيقةِ الشِّركِ؛ حيثُ إنَّهم لا يعتبرون الاستغاثةَ والاستعانةَ بغيرِ اللهِ فيما لا يقدِرُ عليه إلَّا اللهُ، وكذا الذَّبحُ والنَّذرُ والطَّوافُ بالقُبورِ

---

(١) يُنظر: ((جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية)) للشمس الأفغاني (١/ ٢٩٠-٢٩٦).

شِركًا إلَّا إذا تضمَّن اعتقادَ ربوبيَّةِ مَن صُرِفَت له! فكُلُّ الأعمالِ القلبيَّةِ والظَّاهريَّةِ إذا صُرِفَت لغيرِ اللهِ تعالى لا تُعتبرُ عندَهم شِركًا إلَّا إذا تضمَّنَت اعتقادَ الرُّبوبيَّةِ لغيرِ اللهِ سُبحانَه.

ومنشَأُ ربطِ الشِّركِ باعتقادِ الرُّبوبيَّةِ لغيرِ اللهِ تعالى هو أنَّهم لا يعتبرون حقيقةَ التَّوحيدِ إلَّا توحيدَ الرُّبوبيَّةِ! ووقع في هذا الشَّرَكِ كثيرٌ من المعاصرينَ.

قال محمَّد عَلَوي المالِكيُّ الأشعريُّ: (ولا يَكفُرُ المستغيثُ إلَّا إذا اعتقَد الخلقَ والإيجادَ لغيرِ اللهِ)(١)!

مع أنَّ الشِّركَ عِلميٌّ وعَمَليٌّ، كما أنَّ التَّوحيدَ عِلميٌّ وعَمَليٌّ، والشِّركُ العَمَليُّ يكونُ في أعمالِ القلبِ وأعمالِ الجوارحِ.

عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عنه، قال: ((سألتُ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: أيُّ الذَّنبِ أعظمُ عِندَ اللهِ؟ قال: أن تجعَلَ للهِ نِدًّا وهو خلَقَك. قلتُ: إنَّ ذلك لعظيمٌ! قلتُ: ثمَّ أيٌّ؟ قال: وأن تقتُلَ ولَدَك تخافُ أن يَطعَمَ معك. قلتُ: ثمَّ أيٌّ؟ قال: أن تُزانيَ حليلةَ جارِك))(٢).

والنِّدُّ: المِثْلُ والشَّبيهُ، فمَن صرَف شيئًا من العباداتِ لغيرِ اللهِ تعالى فقد أشرَكَ به شِركًا يُبطِلُ التَّوحيدَ ويُنافيه.

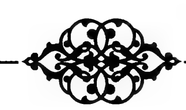
ومن أمثلةِ الشِّركِ العمَليِّ: دعاءُ غيرِ اللهِ فيما لا يقدِرُ عليه إلَّا اللهُ عزَّ وجَلَّ.

قال ابنُ تَيميَّةَ: (فمَن جعَل الملائكةَ والأنبياءَ وسائطَ يدعوهم ويتوكَّلُ عليهم ويسألُهم جَلبَ المنافعِ ودفعَ المضارِّ -مِثلَ أن يسألَهم غُفرانَ الذَّنبِ، وهدايةَ

---

(١) ((مفاهيم يجب أن تصحح)) (ص: ١٥).

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٧٧) واللفظ له، ومسلم (٨٦).



القلوبِ، وتفريجَ الكُروبِ، وسدَّ الفاقاتِ- فهو كافرٌ بإجماعِ المُسلمين)[(١)].

وقد قال اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ * إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣، ١٤].

وكما لا يكفي في ثبوتِ الإسلامِ مجرَّدُ الإقرارِ بتوحيدِ الرُّبوبيَّةِ وتوحيدِ الأسماءِ والصِّفاتِ حتى يحقِّقَ معهما توحيدَ الألوهيَّةِ، فكذلك الشِّركُ ليس محصورًا في إثباتِ شريكٍ مع اللهِ تعالى في ربوبيَّتِه وأسمائِه وصفاتِه، بل يدخُلُ فيه الشِّركُ في الألوهيَّةِ؛ فإنَّ العبادةَ لا تكونُ إلَّا لمن يستحقُّها، وهو اللهُ تعالى؛ فمَن ذبحَ أو نذَر أو سجَد أو ركعَ لغيرِ الله تعالى، فقد أشرَكَ به حتَّى لو كان محقِّقًا لتوحيدِ الأسماءِ والصِّفاتِ.

وقد حكى اللهُ عن المشركينَ قولَهم: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ * إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٧، ٩٨]. فهذه تسويةُ الخالقِ بالمخلوقِ في العبادةِ، لا في الخَلقِ والتَّدبيرِ، وهي التي قال اللهُ فيها: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١].

وصَرفُ العبادةِ لغيرِ اللهِ سُبحانَه شِركٌ حتَّى لو لم يعتقِدْ فيمَن صُرِفت له أنَّه قادرٌ على الخلقِ والإيجادِ.

فلقد أخطأ المتكَلِّمون في زعمِهم أنَّ الشِّركَ إنَّما يكونُ في توحيدِ الرُّبوبيَّةِ فقط، مع أنَّ الشِّركَ كما يكونُ في الرُّبوبيَّةِ يكونُ في الألوهيَّةِ، بل هو الغالبُ على أهلِ الإشراكِ من الشِّركِ في الرُّبوبيَّةِ، وقد أخبَرَ اللهُ تعالى عن المُشركين في

(١) ((مجموع الفتاوى)) (١/ ١٢٤).

آياتٍ كثيرةٍ أنَّهم كانوا مُقرِّين بتوحيدِ الرُّبوبيَّةِ، ولم يكُنْ إشراكُهم في الرُّبوبيَّةِ، وإنَّما كان في الألوهيَّةِ؛ حيثُ عبَدوا أصنامَهم مع اللهِ تعالى بحجَّةِ أنَّها تقرِّبُهم إلى اللهِ زُلفى، ومن أعظَمِ الآياتِ الدَّالَّةِ على أنَّ إشراكَهم كان في الألوهيَّةِ قولُ اللهِ تعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ [يوسف: ١٠٦].

قال المَقْريزيُّ: (شِركُ الأُمَمِ كُلُّه نوعانِ: شِركٌ في الإلهيَّةِ، وشِركٌ في الرُّبوبيَّةِ؛ فالشِّركُ في الإلهيَّةِ والعبادةِ هو الغالبُ على أهلِ الإشراكِ، وهو شِركُ عبَّادِ الأصنامِ، وعبَّادِ الملائكةِ، وعبَّادِ الجِنِّ، وعُبَّادِ المشايخِ والصَّالحينَ الأحياءِ والأمواتِ، الذين قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ [الزمر: ٣]، ويَشفَعوا لنا عندَه، وينالَنا بسببِ قُربِهم من اللهِ وكرامتِه لهم قُربٌ وكرامةٌ، كما هو المعهودُ في الدُّنيا من حصولِ الكرامةِ والزُّلفى لمن يخدُمُ أعوانَ السُّلطانِ وأقاربَه وخاصَّتَه.

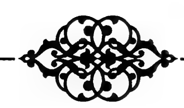
والكتُبُ الإلهيَّةِ كلُّها من أوَّلِها إلى آخِرِها تُبطِلُ هذا المذهَبَ وترُدُّه، وتُقَبِّحُ أهلَه، وتنصُّ على أنَّهم أعداءُ اللهِ تعالى، وجميعُ الرُّسُلِ صلواتُ اللهِ عليهم متَّفِقون على ذلك، من أوَّلِهم إلى آخِرِهم، وما أهلَك اللهُ تعالى مَن أهلَك من الأمَمِ إلَّا بسَبَبِ هذا الشِّركِ، ومِن أجْلِه)[١].

المبحثُ الثَّالثُ: مَنهَجُ الأشاعِرةِ في تَوْحيدِ الأسْماءِ والصِّفاتِ

المطلبُ الأوَّلُ: مَنهَجُ الأشاعِرةِ في أسْماءِ اللهِ الحُسنى

يُثبِتُ الأشاعِرةُ أسْماءَ اللهِ الحُسْنى، ويَشرَحونَ مَعانيَها، لكنَّهم لا يُثبِتونَ غالِبَ الصِّفاتِ الإلَهيَّةِ الَّتي تَضمَّنَتْها الأسْماءُ الحُسْنى، ويُؤَوِّلونَها ما عَدا الصِّفاتِ

(١) ((تجريدُ التَّوحيد المفيد)) (ص: ١٤). ويُنظر: ((حقيقةُ التَّوحيد بين أهل السُّنَّة والمتكلمين)) لعبد الرحيم السُّلَمي (ص: ٤٧٨ - ٥٢٨)، ((الشهادتان)) للمقدَّم (ص: ٤٨٩ - ٥٠٢).



السَّبْعَ المَعْروفةَ عنْدَهم بما يُوافِقُ مَذهَبَهم[١]؛ فمَثَلًا اسمُ اللهِ العَلِيُّ، والأَعْلى، والمُتَعالِ، يُثبتونها أسماءً لله، لكنْ يَقولون: إنَّها تَدُلُّ على مَعْنى عُلُوِّ القَدْرِ والقَهْرِ، ويَنْفونَ دَلالتَها على عُلُوِّ اللهِ على خَلْقِه بذاتِه، وأنَّه فَوْقَهم حَقيقةً كما يَليقُ بجَلالِه[٢].

وقدْ وافَقَ الأشاعِرةُ أهلَ السُّنَّةَ والجماعة في عِدَّةِ مَسائِلَ تَتَعلَّقُ بالأسْماءِ الحُسْنى؛ مِنها:

١- القَوْلُ بأنَّ أسْماءَ اللهِ تَعالى تَوْقيفيَّةٌ، وقدْ خالَفَ منهم في هذا الباقِلَّانيُّ، فذَهَبَ إلى أنَّها غَيْرُ تَوْقيفيَّةٍ، وأنَّ كلَّ لَفْظٍ دلَّ على مَعنًى ثابِتٍ للهِ تَعالى جازَ إطْلاقُه عليه بلا تَوْقيفٍ إذا لم يكُنْ إطْلاقُه موهِمًا لِما لا يَليقُ بكَبْريائِه[٣]، وهذا قَوْلٌ باطِلٌ بلا شَكٍّ.

٢- القَوْلُ بأنَّ أسْماءَ اللهِ الحُسْنى مُشْتَقَّةٌ، وليسَتْ جامِدةً؛ ولِذلك شَرَحَها العُلَماءُ، وبَيَّنوا مَعانيَها[٤].

٣- القَوْلُ بأنَّ أسْماءَ اللهِ الحُسْنى لا يُحصيها أحَدٌ مِن الخَلْقِ، وأنَّها تَزيدُ على تِسْعةٍ وتِسْعينَ اسْمًا[٥].

---

(١) قال الغزالي: (جملة الأسماء الحُسْنى ترجع إلى ذات وسبع صفات). ((مجموعة رسائل الإمام الغزالي)) (ص: ١٢٦).

وقال ابنُ العَرَبيِّ: (الأسماءُ الَّتي دلَّت عليها دلائِلُ التَّوحيدِ سَبعةٌ: الموجودُ، القادِرُ، العالِمُ، السَّميعُ، البَصيرُ، المُريدُ، الحَيُّ، المتكَلِّمُ). ((الأمد الأقصى)) (ص: ١٧٥). وسيأتي تفصيلُ الكلامِ فيها.

(٢) يُنظر: ((المقصد الأسنى)) للغزالي (ص: ١٠٦ - ١٠٩)، ((الأمد الأقصى)) لابن العربي (ص: ٣٨٠ - ٣٨٥).

(٣) يُنظر: ((شرح المواقف)) للجرجاني (٣/ ٣٠٦، ٣١٢)، ((تقريب البعيد)) للصفاقسي (ص: ٨٢)، ((حاشية الدسوقي على أم البراهين)) (ص: ٢).

(٤) يُنظر: ((تلخيص الأدِلَّة لقواعد التوحيد)) للصفار (ص: ٣٤٠، ٣٧٩).

(٥) يُنظر: ((المقصد الأسنى)) للغزالي (ص: ١٦٧)، ((الأمد الأقصى)) لابن العربي (ص: ١٩٥).

وخالَفوهم في مَسْألةِ: هلِ الاسْمُ هو المُسمَّى أو غَيْرُه؟ فالجَهْميَّةُ قَرَّروا أنَّ الاسْمَ غَيْرُ المُسمَّى؛ ليَسلَمَ لهم قَوْلُهم بخَلْقِ القُرْآنِ، فقابَلَهم بعضُ المُنْتَسِبينَ إلى السُّنَّةِ مِن الأشاعرةِ وغيرِهم فقالوا: بلِ الاسْمُ هو المُسمَّى، حتَّى لا يُقالَ: إنَّ أسْماءَ اللهِ غَيْرُ اللهِ(١).

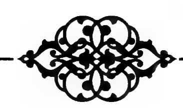
وقال ابنُ أبي العِزِّ: (قَوْلُهم: الاسْمُ عَيْنُ المُسمَّى أو غَيْرُه؟ طالَما غَلِطَ كَثيرٌ مِن النَّاسِ في ذلك، وجَهِلوا الصَّوابَ فيه، فالاسْمُ يُرادُ به المُسمَّى تارةً، ويُرادُ به اللَّفْظُ الدَّالُّ عليه أخرى، فإذا قُلْتَ: قال اللهُ كَذا، أو سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَه، ونَحْوَ ذلك، فهذا المُرادُ به المُسمَّى نَفْسُه، وإذا قُلْتَ: اللهُ اسْمٌ عَرَبيٌّ، والرَّحْمنُ اسْمٌ عَرَبيٌّ، والرَّحْمنُ مِن أسْماءِ اللهِ تَعالى، ونَحْوَ ذلك، فالاسْمُ هاهنا للمُسمَّى، ولا يُقالُ: غَيْرُه؛ لِما في لَفْظِ الغَيْرِ مِن الإجْمالِ؛ فإنْ أُريدَ بالمُغايَرةِ أنَّ اللَّفْظَ غَيْرُ المَعْنى فحَقٌّ، وإن أُريدَ أنَّ اللهَ سُبْحانَه كان ولا اسْمَ له، حتَّى خَلَقَ لنَفْسِه أسْماءً، أو حتَّى سَمَّاه خَلْقُه بأسْماءٍ مِن صُنْعِهم- فهذا مِن أَعظَمِ الضَّلالِ والإلْحادِ في أسْماءِ اللهِ تَعالى)(٢).

وما أحسَنَ قَولَ ابنِ جَريرٍ الطَّبَريِّ في هذه المسألةِ؛ حيثُ قال: (أمَّا القولُ في الاسمِ: أهو المُسمَّى أم غيرُ المُسمَّى؟ فإنَّه مِن الحماقاتِ الحادثةِ الَّتي لا أثَرَ فيها فيُتَّبَعَ، ولا قَولَ مِن إمامٍ فيُستمَعَ؛ فالخَوضُ فيه شَينٌ، والصَّمتُ عنه زَينٌ. وحَسْبُ امرئٍ من العِلمِ به والقولِ فيه أن يَنتهيَ إلى قولِ اللهِ عزَّ وجَلَّ ثناؤُه الصَّادقِ، وهو قَولُه:

---

(١) ((الإنصاف)) للباقلاني (ص: ٥٧)، ((تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل)) للباقلاني (ص: ٢٥٨ - ٢٦٤)، ((الأمد الأقصى)) لابن العربي (ص: ١٧٤)، ((الإشارة)) للرازي (ص: ٢٨٢ - ٢٨٥). ويُنظر أيضًا: ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (٦/ ١٨٥ - ٢٠٧) و (١٢/ ١٦٩).

(٢) ((شرح الطحاوية)) (١/ ١٠٢).



﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقَولُه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ويعلَمَ أنَّ رَبَّه هو الَّذي على العَرشِ استوى، ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَمَا تَحۡتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ [طه: ٦]، فمَن تجاوَز ذلك فقد خاب وخَسِر، وضلَّ وهلَك)[1]!

المطلبُ الثَّاني: مَنهَجُ الأشاعِرةِ في صفاتِ اللهِ العُلى

تمهيدٌ:

مَسائِلُ الصِّفاتِ مِن أَعظَمِ المَسائِلِ الَّتي خالَفَ فيها الأشاعِرةُ أهْلَ السُّنَّةِ والجَماعةِ، ومَنهَجُهم في هذا البابِ يَنْحَصِرُ إجْمالًا في إثْباتِ بعضِ الصِّفاتِ للهِ تَعالى إثْباتًا مُقارِبًا للسَّلَفِ مِن وَجْهٍ، ومُقارِبًا مِن وَجْهٍ آخَرَ للمُعْتَزِلةِ، وأمَّا في النَّفْيِ فقدْ سَلَكوا مَسلَكَ المُعْتَزِلةِ؛ حيث يُفَصِّلونَ في نَفْيِ صِفاتِ النَّقْصِ بأنَّه غَيْرُ جِسْمٍ ولا جَوْهَرٍ ولا مُتَحَيِّزٍ ولا مُرَكَّبٍ ولا قابِلٍ للتَّجْزِئةِ، ونَحْوِ ذلك مِن الألْفاظِ المُحْدَثةِ الَّتي لا يَجوزُ إطْلاقُها على اللهِ سُبْحانَه[2].

الفرعُ الأوَّلُ: مُجمَلُ اعتقادِ الأشاعرةِ في صفاتِ اللهِ

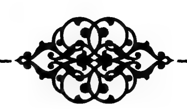
أَثبَتَ مُتَقَدِّمو الأشاعِرةِ كَثيرًا مِن الصِّفاتِ الذَّاتيَّةِ والفِعْليَّةِ؛ كالاسْتِواءِ، والوَجْهِ، واليَدَينِ، والرَّحْمةِ، والسَّخَطِ، ونَحْوِ ذلك[3]، وإن كان بَعضُهم يُثبِتُها

---

(١) ((صريح السنة)) (ص: ٢٦، ٢٧). ويُنظر: ((الأمد الأقصى)) لابن العربي (ص: ١٧٤).

(٢) يُنظر: ((قواعد العقائد)) للغزالي (ص: ١٥٨)، ((الإشارة)) للرازي (ص: ٩٤، ٩٦)، ((أبكار الأفكار)) للآمدي (٢/ ٧).

(٣) يُنظر: ((الإبانة)) لأبي الحسن الأشعري (ص: ١٢١ - ١٢٧)، ((رسالة إلى أهل الثغر)) لابن مجاهد تلميذ أبي الحسن الأشعري (ص: ١٢٧)، ((تمهيد الأوائل)) للباقلاني (ص: ٢٩٨)، ((الإرشاد)) للجويني (ص: ١٧٥)، ((الأسماء والصِّفات)) للبيهقي (٢/ ٣٠٤، ٣٠٨ - ٣١١)، ((غاية المرام)) للآمدي (ص: ١٣٥)، ((المواقف للإيجي مع شرح الجرجاني)) (٣/ ١٥٢).



معَ تَفْويضِ مَعانيها كما تَقدَّمَ، وليس كما يُثبِتُها السَّلَفُ الصَّالِحُ على حَقيقتِها اللَّائقةِ باللهِ سُبْحانَه، معَ تَفْويضِ كَيْفِيَّاتِها[1]، وأمَّا الأشاعِرةُ المُتأخِّرونَ فالمُعْتمَدُ عنْدَهم إثْباتُ سَبْعِ صِفاتٍ سَمَّوها صِفاتِ المَعاني؛ وهي: العِلمُ، والقُدْرةُ، والإرادةُ، والحَياةُ، والكَلامُ، والسَّمْعُ، والبَصَرُ، وبعضُهم يُثبِتُ صِفةَ الإدْراكِ[2].

والأشاعِرةُ لا يُثبِتون هذه الصِّفاتِ السَّبْعَ كما يُثبِتُها أهلُ السُّنَّةِ على حقيقتِها دونَ تأويلٍ، وكما هو اعتقادُ عوامِّ المُسلِمينَ الموافِقُ للفِطرةِ!

وقدْ قَرَّرَ الأشاعِرةُ أنَّ صِفاتِ المَعاني ليست عَيْنَ الذَّاتِ، ولا غَيْرَ الذَّاتِ[3].

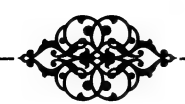
وقدْ أَقَرَّ الغَزاليُّ أنَّ هذه العِباراتِ لم تكنْ مَوْجودةً في عَهْدِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وأصْحابِه، وإن كانَ يَرى إباحتَها؛ لِضَرورةِ كَشْفِ شُبُهاتِ المُخالِفينَ، فقال: (لَيْتَ شِعْري متى نُقِلَ عن رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أو عن الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهم إحْضارُ أعْرابيٍّ أَسلَمَ وقَوْلُه له: الدَّليلُ على أنَّ العالَمَ حادِثٌ أنَّه لا يَخْلو عن الأعْراضِ، وما لا يَخْلو عن الحَوادِثِ حادِثٌ، وإنَّ اللهَ تَعالى عالِمٌ

---

(١) يُنظر: ((التمهيد)) لابن عبد البر (٧/ ١٣١)، ((شرح السنة)) للبغوي (١٥/ ٢٥٧)، ((مجموع الفتاوى)) لابن تيميَّة (٥/ ٣٤)، ((مدارج السالكين)) لابن القيم (٢/ ٨٤)، ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٥/ ١٩١).

(٢) يُنظر: ((التبصير في الدين)) لطاهر الأسْفَرايينيِّ (ص: ١٦٣)، ((أبكار الأفكار)) للآمدي (١/ ٢٦٥)، ((شرح المواقف)) للجرجاني (٣/ ١٤٧)، ((تقريب البعيد)) للصفاقسي (ص: ٦٧)، ((حاشية الدسوقي على أم البراهين)) (ص: ٩٦ - ١١٧)، ((حاشية الأمير على إتحاف المريد)) (ص: ١٤٣)، ((حواشٍ على شرح الكبرى للسنوسي)) للحامدي (ص: ٢١٣).

(٣) يُنظر: ((التبصير في الدين)) لطاهر الأسفراييني (ص: ١٦٥)، ((تلخيص الأدلَّة لقواعد التوحيد)) للصفار (ص: ٩٥)، ((تقريب البعيد)) للصفاقسي (ص: ٧٦)، ((شرح الصاوي على جوهرة التوحيد)) (ص: ١٩٤ - ١٩٧)، ((تحفة المريد)) للباجوري (ص: ١٤٠ - ١٤٢). ويُنظر أيضًا: ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (١٧/ ١٥٨ - ١٦٢).



بعِلمٍ وقادرٌ بقُدْرةٍ زائِدةٍ عن الذَّاتِ، لا هي هو، ولا هي غَيْرُه، إلى غَيْرِ ذلك مِن رُسومِ المُتكلِّمينَ؟!)[1].

وقدْ ذَهَبَ الأشاعِرةُ إلى نَفْيِ الأفْعالِ الاخْتِياريَّةِ القائمةِ بذاتِ الرَّبِّ تعالى؛ كالاسْتِواءِ، والمَجيءِ، والكَلامِ، والغَضَبِ، والرِّضا، وجَعَلوا الإرادةَ واحِدةً قَديمةً، وقالوا: كَلامُه كَلامٌ نَفْسيٌّ قَديمٌ، وليس بصَوْتٍ وحَرْفٍ، ولا يَتكلَّمُ متى شاءَ، وزَعَموا أنَّهم يُنَزِّهونَ اللهَ عن حُلولِ الحَوادِثِ[2]!

ونَفْيُ أفْعالِ اللهِ الاخْتِياريةِ أمْرٌ مُحدَثٌ مُخالِفٌ لأدِلَّةِ الشَّرْعِ والعَقْلِ، فاللهُ فَعَّالٌ لِما يُريدُ، ويَتَكلَّمُ متى شاءَ، وما شاءَ اللهُ كانَ، وما لم يَشَأْ لم يكُنْ؛ قال اللهُ سُبْحانَه: ﴿يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ ۞ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۞ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٢٩ - ٣١].

فالمُتَكلِّمونَ عُمومًا نَفَوُا الصِّفاتِ الفِعْليَّةَ عن اللهِ عَزَّ وجَلَّ، وذلك مِثلُ الكَلامِ والنُّزولِ والاسْتِواءِ والإتْيانِ والضَّحِكِ والرِّضا والغَضَبِ، وغَيْرِ ذلك مِن الصِّفاتِ المُتَعلِّقةِ بمَشيئةِ اللهِ وإرادتِه، وأنَّه يَفعَلُها عَزَّ وجَلَّ متى شاءَ، وحُجَّتُهم في ذلك أنَّ هذا يُؤَدِّي إلى حُلولِ الحَوادِثِ بمَعْنى أنَّه فَعَلَ فِعْلًا بَعْدَ فِعْلٍ، وهذا حُدوثٌ وتَغَيُّرٌ عنْدَهم، وكلُّ مُتَغيِّرٍ حادِثٌ، واللهُ مُنَزَّهٌ عن الحَوادِثِ، كما أنَّه مُؤَدٍّ إلى أنَّ اللهَ تَحُلُّ به الحَوادِثُ، واللهُ مُنَزَّهٌ عن ذلك، هكذا على العُمومِ زَعَموا!

---

(١) ((مجموعة رسائل الإمام الغزالي)) (ص: ٢٥٠).

(٢) يُنظر: ((التبصير في الدين)) لطاهر الأسفراييني (ص: ١٦٠)، ((الشامل)) للجويني (ص: ٥٢٩)، ((لمع الأدِلَّة)) للجويني (ص: ١٠٩)، ((قواعد العقائد)) للغزالي (ص: ١٤٥، ١٨٥)، ((معالم أصول الدين)) للرازي (ص: ٤٩)، ((الإشارة)) للرازي (ص: ٢٠٥)، ((أبكار الأفكار)) للآمدي (٢/ ٢٠). ويُنظر أيضًا: ((درء تعارض العقل والنقل)) (٤/ ٢٣ - ٢٥)، ((جامع الرسائل)) (٢/ ٥٧) كلاهما لابن تيميَّة.

والرَّدُّ عليهم يكونُ على النَّحْوِ التَّالي[1]:

١- دَعْوى أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ لا يَفعَلُ الشَّيءَ بَعْدَ الشَّيءِ أو لا يَفعَلُ متى شاءَ وهو ما يُسَمُّونَه نَفْيَ الحَوادِثِ: دَعْوى لا دَليلَ عليها مِن الكِتابِ والسُّنَّةِ، بلِ الأدِلَّةُ كلُّها على خِلافِها، وأمَّا اسْتِدْلالُ بعضِ المُتكلِّمينَ بقِصَّةِ إبْراهيمَ الخَليلِ عليه السَّلامُ، وقَوْلِه: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْـَٔافِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، وزَعْمِهم أنَّ الأُفُولَ مَعْناه: التَّغَيُّرُ والتَّحَرُّكُ، وهو مَنْفيٌّ عن اللهِ عَزَّ وجَلَّ بدَلالةِ هذه الآيةِ -فهو اسْتِدْلالٌ ظاهِرُ البُطْلانِ؛ لأنَّ الأُفولَ في اللُّغةِ الاحْتِجابُ والمَغيبُ، وليس التَّغَيُّرَ والحَرَكةَ، وإبْراهيمُ عليه السَّلامُ كان يُحاجُّهم في الأُلوهيَّةِ، وليس في صِفاتِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ ولا في وُجودِه.

٢- أنَّ دَعْوى المُتَكلِّمينَ نَفْيَ حُلولِ الحَوادِثِ هو عَيْنُ دَعْوى الفَلاسِفةِ في أنَّ اللهَ لا يَتَغَيَّرُ ولا يَتحرَّكُ، فأخَذَها المُتَكلِّمونَ مِنهم وسَمَّوْها: نَفْيَ حُلولِ الحَوادِثِ، وهي دَعْوى باطِلةٌ شَرْعًا، كما أنَّها باطِلةٌ عَقْلًا؛ إذ لازِمُها أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ جَمادٌ أو مَيتٌ؛ فإنَّ الجَمادَ والمَيتَ هو الَّذي لا يَتَأتَّى مِنه الفِعْلُ أو الحَرَكةُ.

٣- إثْباتُ أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ هو الخالِقُ والمُتَصرِّفُ في هذا الكَوْنِ يَنْفي تَمامًا هذه الدَّعْوى ويُبطِلُها؛ لأنَّ لازِمَ ذلك أنَّه يَفعَلُ ما يَشاءُ وَقْتَ ما يَشاءُ، وهذا حُدوثٌ، فمَن نَفى الأفْعالَ المُتَعلِّقةَ بالمَشيئةِ والاخْتِيارِ على اعْتِبارِ أنَّها حَوادِثُ فعليه أن يَنْفِيَ الخَلْقَ والتَّدْبيرَ، ومَن قال بذلك فقدْ كَفَرَ.

٤- أنَّ دَعْوى المُتَكلِّمينَ أنَّ حُدوثَ الحَوادِثِ تَغيُّرٌ، والتَّغَيُّرُ على اللهِ مُحالٌ- تَلاعُبٌ بالألْفاظِ غَيْرُ صَحيحٍ؛ لأنَّ التَّغَيُّرَ هو أن يَنْقَلِبَ حالُ الإنْسانِ مِن حالٍ

---

(١) يُنظر: ((أصول مسائل العقيدة)) لسعود الخلف (٢/ ٤١). ويُنظر أيضًا: ((جامع الرسائل)) لابن تيميَّة (٢/ ٥٠ - ٥٥)، ((درء تعارض العقل والنقل)) لابن تيميَّة (٤/ ٧١ - ٧٨).

إلى حالٍ، بأن يكونَ صَحيحًا فيُصبِحَ مَريضًا، أو يكونَ صالِحًا فيُصبِحَ عاصِيًا، أو يكونَ عاصِيًا فيُصبِحَ صالِحًا، هذا غالِبُ ما يُطلَقُ عليه التَّغَيُّرُ في اللُّغةِ والشَّرْعِ، أمَّا إذا كان الإنْسانُ مُصَلِّيًا فصلَّى الصُّبْحَ ثُمَّ صلَّى الظُّهرَ لا يُقالُ: تَغيُّرٌ، أو كان مُتكلِّمًا ثُمَّ سَكَتَ ثُمَّ تَكلَّمَ لا يُقالُ لِهذا: تَغيُّرٌ، فيَثبُتُ مِن هذا أنَّ دَعْوى المُتكلِّمينَ بأنَّ حُلولَ الحَوادِثِ تَغَيُّرٌ- كَلامٌ باطِلٌ، وتَحْميلٌ للألْفاظِ فَوْقَ ما تَحْتَمِلُ.

٥- أنَّ دَعْوى نَفْيِ الحَوادِثِ دَعْوى لم تَرِدْ في الكِتابِ ولا في السُّنَّةِ، فهي مُبْتَدَعةٌ، بلْ إنَّ الكِتابَ والسُّنَّةَ على خِلافِها، ومَن يَدَّعي نَفْيَ حُلولِ الحَوادِثِ عن اللهِ عَزَّ وجَلَّ يَنْفي عنه بذلك سائِرَ صِفاتِه الفِعليَّةِ الاخْتياريَّةِ، مِثْلُ الاسْتِواءِ والنُّزولِ والرِّضا والفَرَحِ والمَجيءِ ونَحْوِ ذلك، فكيف يَصِحُّ لمُسلِمٍ أن يَنْفيَ ما ثَبَتَ قَطْعًا في الكِتابِ والسُّنَّةِ بألْفاظٍ مُبْتَدَعةٍ؟!

الفرعُ الثَّاني: صِفةُ العُلُوِّ والفَوقيَّةِ للهِ تعالى

إنَّ مِن أعظَمِ المسائِلِ الَّتي خالف فيها الأشاعِرةُ مذهَبَ السَّلفِ صفةَ عُلوِّ اللهِ وصِفةَ استوائِه على عَرشِه كما يليقُ بجلالِه سُبحانَه، فإنَّهم ابتدعوا القولَ بأنَّه سُبحانَه لا داخِلَ العالَمِ ولا خارِجَه، ولا فوقَ ولا تحتَ[1].

وقال الباجوريُّ: (الحاصِلُ أنَّه إذا وَرَدَ في القُرْآنِ أو السُّنَّةِ ما يُشعِرُ بإثْباتِ الجِهةِ، أو الجِسْميَّةِ، أو الصُّورةِ، أو الجَوارِحِ، اتَّفَقَ أهْلُ الحَقِّ[2] وغَيْرُهم ما عَدا المُجَسِّمةَ

---

(١) يُنظر: ((الرسالة القُشَيْرية)) (١/ ١٤، ٣٢)، ((لطائف الإشارات)) للقشيري (٣/ ٦١٤)، ((تهافت الفلاسفة)) للغزالي (ص: ٢٥٢، ٢٩٣)، ((المطالب العالية من العلم الإلهي)) للرازي (٧/ ٥٠)، ((أبكار الأفكار)) للآمدي (٢/ ٤٥)، ((المواقف للإيجي مع شرح الجرجاني)) (١/ ٢٠٧) و(٣/ ٣٢، ٣٦، ١٤٤).

(٢) يعني بهم أصحابَه الأشاعرةَ.

والمُشَبِّهةَ[١] على تَأويلِ ذلك لوُجوبِ تَنْزيهِه تَعالى عمَّا دَلَّ عليه ما ذُكِرَ بحَسَبِ ظاهِره؛ فمِمَّا يوهِمُ الجهةَ قَوْلُه تَعالى: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل: ٥٠]، فالسَّلَفُ يَقولونَ: فَوْقيَّةٌ لا نَعلَمُها، والخَلَفُ يَقولونَ: المُرادُ بالفَوْقيَّةِ التَّعالي في العَظَمةِ، فالمَعْنى يَخافونَ، أي: المَلائكةُ، رَبَّهم مِن أجْلِ تَعاليه في العَظَمةِ، أي: ارْتِفاعِه فيها، ومِنه قَوْلُه تَعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥]؛ فالسَّلَفُ يَقولونَ: اسْتِواءً لا نَعلَمُه، والخَلَفُ يَقولونَ: المُرادُ به الاسْتِيلاءُ والمُلْكُ)[٢].

وقال أبو حَفصٍ الفاسيُّ: (لا شَكَّ أنَّ المعتَقَدَ هو أنَّ اللهَ تعالى سُبحانَه ليس في جهةٍ، وقد أوضَحَ الأئمَّةُ تقريرَه في الكُتُبِ الكلاميَّةِ بما لا مَزيدَ عنه؛ فهو سُبحانَه ليس داخِلَ العالَمِ ولا خارِجَه، ولا متَّصِلًا به ولا منفَصِلًا عنه)[٣].

وقال سعيد فودة: (كَذَب مَن قال: إنَّ اللهَ تعالى في جِهةِ الفَوقِ، مدَّعيًا أنَّ الفَوقَ أشرَفُ الجِهاتِ، وأنَّ اللهَ يجِبُ أن يكونَ فوقَ؛ فلا يوجَدُ تفضيلٌ لجِهةٍ عن جِهةٍ في نفْسِ الأمرِ... واللهُ تعالى موجودٌ لا في مكانٍ، فالمكانُ أصلًا مخلوقٌ من مخلوقاتِ اللهِ تعالى، فكيف ينحَصِرُ اللهُ تعالى أو يتحَدَّدُ بمكانٍ هو خَلَقَه؟ ولا يوجَدُ مكانٌ غيرُ مخلوقٍ، أو مكانٌ عَدَميٌّ، كما توهَّمَ بعضُ المُجَسِّمةِ، فقال: إنَّ اللهَ تعالى موجودٌ في مكانٍ عَدَميٍّ)[٤].

بل إنَّه ألَّف كتابًا بعنوان: «حُسْنُ المحاجَجَة في بيان أنَّ الله تعالى لا داخِلَ العالَم ولا خارِجَه»[٥]!

---

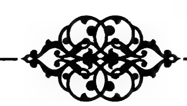
(١) يعني بهم أهلَ السُّنَّةِ والجماعة المتَّبِعين للسَّلف.

(٢) ((تحفة المريد)) (ص: ١٥٦).

(٣) ((طلائع البشرى)) (ص: ٣٤٢).

(٤) ((الشرح الكبير على العقيدة الطحاوية)) (ص: ٧٢٤).

(٥) لسعيد فُودة، من إصداراتِ دارِ الإمامِ النَّوَويِّ، وشِعارُ هذه الدَّارِ: (المكتبةُ التَّخصُّصيَّةُ في =



وممَّا يدُلُّ على أنَّ هذه المقولةَ أخذها الأشاعرةُ مِن الجَهميَّةِ؛ ما نَقَلَه المَلَطيُّ عن أبي عاصِمٍ خُشَيشِ بنِ أصرَمَ النَّسائيِّ[1] (ت: ٢٥٣هـ) في كتابِه «الاستقامة» أنَّه عِندَ حديثِه عن أصنافِ الجَهميَّةِ قال: (ومنهم صِنفٌ قالوا: لا نقولُ: إنَّ اللهَ بائِنٌ من الخَلقِ ولا غيرُ بائنٍ، ولا فَوقَهم ولا تحتَهم، ولا بَيْنَ أيمانِهم ولا عن شمائِلِهم، ولا هو أعظَمُ من بَعوضٍ ولا قُرادٍ، ولا أصغَرُ منها، ولا نقولُ هذا، ولا نقولُ: إنَّ اللهَ قَويٌّ ولا شديدٌ، ولا حيٌّ ولا ميِّتٌ، ولا يغضَبُ ولا يرضى ولا يَسخَطُ، ولا يحِبُّ ولا يَعجَبُ، ولا يَرحَمُ ولا يَفرَحُ، ولا يَسمَعُ ولا يُبصِرُ، ولا يَقبِضُ ولا يَبسُطُ، ولا يَضَعُ ولا يرفَعُ! تعالى اللهُ عمَّا يقولونَ عُلُوًّا كبيرًا)[2].

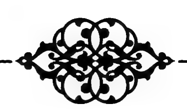
وما أحسَنَ قولَ الذَّهبيِّ: (فأمَّا القولُ الثَّالثُ المتوَلِّدُ أخيرًا مِن أنَّه تعالى ليس في الأمكنةِ ولا خارجًا عنها، ولا فوقَ عَرشِه، ولا هو متَّصِلٌ بالخَلقِ ولا بمنفصِلٍ عنهم، ولا ذاتُه المُقدَّسةُ متحيِّزةٌ، ولا بائنةٌ عن مخلوقاتِه، ولا في الجهاتِ ولا خارجًا عن الجهاتِ، فهذا شيءٌ لا يُعقَلُ ولا يُفهَمُ، مع ما فيه مِن مخالفةِ الآياتِ والأخبارِ، ففِرَّ بدينِك، وإيَّاك وآراءَ المتكلِّمينَ، وآمِنْ باللهِ وما جاء عن اللهِ على مرادِ اللهِ، وفوِّضْ أمرَك إلى اللهِ، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا باللهِ)[3]!

= الرَّدُّ على الوَهَّابيَّةِ)، وقد ردَّ على كتابه هذا محمد بن عبدالرحمن الخميس في رسالةٍ لطيفةٍ بعنوان: ((نقضُ قولِ من تبع الفلاسفة في دعواهم أنَّ الله لا داخل العالم ولا خارجه)).

(١) قال عنه الذَّهبيُّ في ((سير أعلام النبلاء)) (١٢/ ٢٥٠): (الإمامُ، الحافظُ، الحجَّةُ، مصنِّفُ كتابِ الاستقامةِ، أبو عاصمٍ النَّسائيُّ)، وعنوانُ كتابِه: ((الاستقامةُ في السُّنَّة والردُّ على أهلِ البِدَعِ والأهواءِ)).

(٢) يُنظر: ((التَّنبيهُ والرَّدُّ على أهل الأهواء والبدع)) (ص: ٩٧).

(٣) ((العلو للعلي الغفار)) (ص: ٢٦٨).



أمَّا أئمَّةُ السَّلَفِ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ فهذه أقوالُهم في صِفةِ العُلُوِّ والفَوقيَّةِ:

نقل عدَدٌ من الأئمَّةِ إجماعَ عُلَماءِ السَّلَفِ على عُلُوِّ اللهِ وفوقيَّتِه، وأنَّه سُبحانَه في السَّماءِ، ومن هؤلاءِ:

١- الأوزاعيُّ (ت: ١٥٧هـ) قال: (كنَّا والتَّابعون متوافِرون نقولُ: إنَّ اللهَ تعالى ذِكرُه فوقَ عَرشِه، ونؤمِنُ بما ورَدَت السُّنَّةُ به مِن صفاتِه جلَّ وعلا)[1].

٢- وقال زكريَّا السَّاجيُّ (ت: ٣٠٧هـ): (القولُ في السُّنَّةِ التي رأيتُ عليها أصحابَنا أهلَ الحديثِ الذين لقيناهم أنَّ اللهَ تعالى على عَرشِه في سمائِه، يَقرُبُ مِن خَلقِه كيف شاء)[2].

٣- وقال ابنُ بطَّةَ العُكبَريُّ (ت: ٣٧٨هـ): (بابُ الإيمانِ بأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ على عرشِه، بائنٌ مِن خَلقِه، وعِلمُه محيطٌ بخَلقِه: أجمع المُسلِمون من الصَّحابةِ والتَّابعين وجميعِ أهلِ العِلمِ من المُؤمنينَ أنَّ اللهَ تبارك وتعالى على عَرشِه فوقَ سمواتِه، بائنٌ مِن خَلقِه، وعِلمُه محيطٌ بجميعِ خَلقِه)[3].

٤- وقال أبو عُمَرَ الطَّلَمَنكيُّ الأندَلسيُّ (ت: ٤٢٩هـ) في كتاب «الوصول إلى معرفة الأصول»: (أجمع المُسلِمون من أهلِ السُّنَّةِ على أنَّ معنى قولِه: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ونحوِ ذلك من القُرآنِ: أنَّه عِلمُه، وأنَّ اللهَ تعالى فوق السَّمَواتِ بذاتِـه، مُستوٍ على عَرشِه كيف شاء)[4].

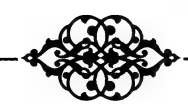
---

(١) يُنظر: ((الأسماء والصفات)) للبيهقي (٢/ ٣٠٤).

(٢) يُنظر: ((العلو للعلي الغفار)) للذهبي (ص: ٢٠٥)، ((اجتماع الجيوش الإسلامية)) لابن القيم (٢/ ٢٤٥).

(٣) يُنظر: ((الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة)) (٧/ ١٣٦).

(٤) يُنظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) (٦/ ٢٥٠، ٢٥١)، ((العلو للعلي الغفار)) للذهبي (ص: ٢٤٦).



٥- وقال أبو نُعَيم الأصبهانيُّ (ت:٤٣٠هـ) في كتابه «الاعتقاد»: (طريقتُنا طريقةُ السَّلَفِ المتَّبِعينَ للكِتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ الأمَّةِ، وممَّا اعتقدوه: ... وأنَّ الأحاديثَ التي ثبتت في العَرشِ واستواءِ اللهِ عليه يقولون بها ويُثبِتونها من غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ، وأنَّ اللهَ بائنٌ مِن خَلقِه، والخَلقُ بائنون منه، لا يَحُلُّ فيهم ولا يمتزِجُ بهم، وهو مستوٍ على عرشِه في سمائِه من دونِ أرضِه)[1].

٦- وقال أبو نصرٍ السِّجزيُّ (ت: ٤٤٤هـ) في كتابه «الإبانة»: (فأئمَّتُنا -كسفيانَ الثَّوريِّ، ومالكِ بنِ أنسٍ، وسفيانَ بنِ عُيَينةَ، وحمَّادِ بنِ سَلَمةَ، وحمَّادِ بنِ زيدٍ، وعبدِ اللهِ بنِ المبارَكِ، وفُضَيلِ بنِ عِياضٍ، وأحمدَ بنِ حَنبَلٍ، وإسحاقَ بنِ إبراهيمَ الحَنظليِّ- متَّفِقون على أنَّ اللهَ سُبحانَه بذاتِه فوقَ العرشِ، وأنَّ عِلمَه بكلِّ مكانٍ، وأنَّه يُرى يومَ القيامةِ بالأبصارِ فوقَ العرشِ، وأنَّه يَنزِلُ إلى سماءِ الدُّنيا، وأنَّه يغضَبُ ويرضى، ويتكَلَّمُ بما شاء؛ فمن خالف شيئًا من ذلك فهو منهم بريءٌ، وهم منه بُرآءُ)[2].

٧- قال أبو عُثمانَ الصَّابونيُّ (ت: ٤٤٩هـ): (ويعتَقِدُ أصحابُ الحديثِ ويَشهَدون أنَّ اللهَ سُبحانَه وتعالى فوقَ سَبعِ سمواتِه على عَرشِه، كما نطق به كتابُه... وعُلَماءُ الأمَّةِ وأعيانُ الأئمَّةِ من السَّلَفِ رحِمَهم الله لم يختَلِفوا في أنَّ اللهَ على عرشِه، وعرشُه فوقَ سمواتِه)[3].

٨- وقال ابنُ عبدِ البَرِّ (ت: ٤٦٣هـ) بعدَ ذِكرِ حديثِ النُّزولِ: (فيه دليلٌ على أنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ في السَّماءِ على العرشِ من فوقِ سَبعِ سَمواتٍ، كما قالت

---

(١) ((بيان تلبيس الجهمية)) لابن تيمية (٥/ ٦٣، ٦٤)، ((العلو للعلي الغفار)) للذهبي (ص: ٢٤٣).

(٢) يُنظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) لابن تيمية (٦/ ٢٥٠)، ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٧/ ٦٥٦).

(٣) ((عقيدة السلف وأصحاب الحديث)) (ص: ٤٤).

الجماعـةُ، وهو مِن حُجَّتِهم على المُعتزِلةِ والجهميَّةِ في قَولِهم: إنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ في كُلِّ مكانٍ وليس على العَرشِ)(١).

وهذه أقوالُ كبارِ أئمَّةِ الإسلامِ:

١- قال أبو مطيعٍ البَلخيُّ تلميذُ أبي حنيفةَ: (سألتُ أبا حنيفةَ رحمه اللهُ عمَّن يقولُ: لا أعرِفُ ربِّي في السَّماءِ أو في الأرضِ! قال: (فقد كَفَر؛ لأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وعَرشُه فوقَ سَبعِ سمواتٍ، قال: إنَّه يقولُ: على العَرشِ استوى، ولكِنَّه لا يدري العرشُ في الأرضِ أم في السَّماءِ؟ فقال: إذا أنكر أنَّه في السَّماءِ فقد كَفَر)(٢).

٢- و قال مالكُ بنُ أنَسٍ: (اللهُ عزَّ وجَلَّ في السَّماءِ، وعِلمُه في كُلِّ مكانٍ، لا يخلو من عِلمِه مكانٌ)(٣).

٣- وقال الشَّافِعيُّ: (القَولُ في السُّنَّةِ الَّتي أنا عليها، ورأيتُ أصحابَنا عليها أهلَ الحديثِ الذين رأيتُهم فأخذتُ عنهم؛ مِثلُ: سُفيانَ ومالكٍ وغَيرِهما: الإقرارُ بشَهادةِ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ محمَّدًا رَسولُ اللهِ، وأنَّ اللهَ على عَرْشِه في سمائِه يَقرُبُ مِن خَلْقِه كيف شاء، وأنَّ اللهَ تعالى ينزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا كيف شاء...)(٤).

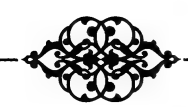
---

(١) ((التمهيد)) (٧/ ١٢٩).

(٢) ((شرح الفقه الأكبر)) للسمرقندي (ص: ٢٥)، ((شرح العقيدة الطحاوية)) لابن أبي العز (١/ ٣٨١).

(٣) ((السنة)) لعبد الله بن أحمد (١/ ١٠٧، ١٧٤، ٢٨٠)، ((الشريعة)) للآجري (٣/ ١٠٧٦، ١٠٧٧)، ((الإبانة الكبرى)) لابن بطة (٧/ ١٥٣، ١٥٤)، ((التمهيد)) لابن عبد البر (٧/ ١٣٨)، ((الانتقاء)) لابن عبد البر (ص: ٣٥)، ((إثبات صفة العلو)) لابن قدامة (ص: ١٦٦). ويُنظر: ((الرسالة)) للقيرواني (ص: ٥).

(٤) ((إثبات صفة العلو)) لابن قدامة (ص: ١٨٠، ١٨١)، ((العرش)) للذهبي (٢/ ٢٨٩، ٢٩٠)، ((العلو للعلي الغفار)) للذهبي (ص: ١٦٥).



وقال أيضًا: (معنى قَولِه في الكِتابِ: ﴿مَن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦، ١٧]، مَن فوقَ السَّماءِ على العرشِ، كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، الآية، وكُلُّ ما علا فهو سماءٌ، والعَرشُ أعلى السَّمواتِ؛ فهو على العَرشِ سُبحانَه وتعالى كما أخبَرَ بلا كيفٍ، بائنٌ مِن خَلقِه، غيرُ مماسٍّ مِن خَلقِه، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١])[(١)].

٤- وقال يوسُفُ بنُ موسى القَطَّانُ شَيخُ أبي بكرٍ الخَلَّالِ: (قيل لأبي عبدِ اللهِ[(٢)]: اللهُ تعالى فوقَ السَّماءِ السَّابعةِ على عَرشِه بائنٌ مِن خَلقِه، وقُدرتُه وعِلمُه بكُلِّ مكانٍ؟ قال: نعَمْ، هو على عَرشِه، ولا يخلو شيءٌ مِن عِلمِه)[(٣)].

٥- وقال عليُّ بنُ مُحَمَّدِ بنِ مَهْديٍّ الطَّبَريُّ تلميذُ أبي الحسَنِ الأشعريِّ: (اعْلَمْ -عَصَمَنا اللهُ وإيَّاكَ مِن الزَّيْغِ برَحْمتِه- أنَّ اللهَ سُبْحانَه في السَّماءِ فوقَ كلِّ شيءٍ، مُسْتَوٍ على عَرْشِه بمَعْنى: أنَّه عالٍ عليه، ومعنى الاستواءِ: الاعتلاءُ، كما يقولُ العربُ: استويتُ على ظَهرِ الدَّابَّةِ، واستويتُ على السَّطحِ، يعني: علَوْتُه، واستوَتِ الشَّمسُ على رأسي، واستوى الطَّيرُ على قِمَّةِ رأسي بمعنى: علا في الجو، فوجد فوقَ رأسي)[(٤)].

٦- وقال البُخاريُّ: (حَذَّرَ يَزيدُ بنُ هارونَ عن الجَهْميَّةِ، وقال: مَن زَعَمَ أنَّ الرَّحمنَ على العَرْشِ اسْتَوى على خِلافِ ما يَقِرُّ في قُلوبِ العامَّةِ فهو جَهْميٌّ. وقال سُلَيْمانُ التَّيْميُّ: لو سُئِلْتُ: أينَ اللهُ؟ لَقُلْتُ: في السَّماءِ، فإنْ قالَ: فأين

(١) ((مناقب الشافعي)) للبيهقي (١/ ٣٩٧-٣٩٨).

(٢) يعني أحمد بن حنبل.

(٣) ((الإبانة الكبرى)) لابن بطة (٧/ ١٥٩)، ((طبقات الحنابلة)) لابن أبي يعلى (١/ ٤٢١)، ((إثبات صفة العلو)) لابن قدامة (ص: ١٦٧).

(٤) ((تأويل الآيات المشكلة الموضحة)) (ص: ١٤٤).

كانَ عَرْشُه قَبْلَ السَّماءِ؟ لَقُلْتُ: على الماءِ، فإن قال: فأين كان عَرْشُه قَبْلَ الماءِ؟ لَقُلْتُ: لا أَعلَمُ. قال أبو عَبْدِ اللهِ: وذلك لِقَوْلِه تَعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، يَعْني: إلَّا بما بَيَّنَ)[١].

٧- وقال ابنُ عبدِ البَرِّ: (ومِن الحُجَّةِ أيضًا في أنَّه عزَّ وجلَّ على العرشِ فَوقَ السَّمَواتِ السَّبعِ أنَّ الموحِّدينَ أجمعينَ من العَرَبِ والعَجَمِ إذا كرَبَهم أمرٌ أو نزلت بهم شِدَّةٌ رفعوا وجوهَهم إلى السَّماءِ يستغيثونَ ربَّهم تبارك وتعالى، وهذا أشهَرُ وأعرَفُ عِندَ الخاصَّةِ والعامَّةِ من أن يُحتاجَ فيه إلى أكثَرَ من حكايتِه؛ لأنَّه اضطرارٌ لم يؤنِّبْهم عليه أحَدٌ، ولا أنكره عليهم مُسلِمٌ)[٢].

الفرعُ الثَّالثُ: صِفَتا السَّمْعِ والبَصَرِ

الأشاعِرةُ المُتَقَدِّمونَ يُثبِتونَ للهِ سُبْحانَه صِفتَيِ السَّمْعِ والبَصَرِ، ورَدُّوا على المُعْتَزِلةِ نَفْيَهم لهاتَينِ الصِّفتَينِ[٣].

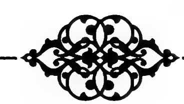
ولكنَّ الأشاعِرةَ المُتأَخِّرينَ لا يُثبِتونَ صِفةَ السَّمْعِ والبَصَرِ كما يُثبِتُها السَّلَفُ، ولا كما يُثبِتُها أئِمَّةُ الأشاعِرةِ المُتَقدِّمونَ، بلْ يَزعُمونَ أنَّهما صِفتانِ ذاتيَّتانِ أزَليَّتانِ، وهذا حَقٌّ، ولكنَّهم يُنكِرونَ أنَّهما أيضًا صِفتانِ فِعْليَّتانِ للهِ سُبْحانَه، ويُنكِرونَ أنَّه يَسمَعُ الأصْواتَ عنْدَ حُدوثِها، وأنَّه يَرى الأشْياءَ عنْدَ وُجودِها، وبعضُهم يَقولُ:

---

(١) ((خلق أفعال العباد)) (ص: ٣٦).

(٢) ((التمهيد)) (٧/ ١٣٤). ويُنظر: ((الغنية لطالبي طريق الحق)) لعبد القادر الجيلاني (١/ ١٢١، ١٢٤، ١٢٥)، ((الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار)) للعمراني الشافعي (٢/ ٦٠٩، ٦٢٠ - ٦٢٣).

(٣) يُنظر: ((الإبانة)) لأبي الحسن الأشعري (ص: ١٥٧ - ١٦٠)، ((رسالة إلى أهل الثغر)) لابن مجاهد الطائي (ص: ١١٨، ١٢٧)، ((الإنصاف)) للباقلاني (ص: ٣٥)، ((الفرق بين الفرق)) لعبد القاهر البغدادي (ص: ١٦٦)، ((الأمد الأقصى)) لابن العربي (ص: ٥٦٧ - ٥٧٠).



هما مِن الصِّفاتِ الفِعْليَّةِ بمَعْنى أنَّ اللهَ سَميعٌ أي: جَعَلَ خَلْقَه يَسمَعونَ! بَصيرٌ أي: جَعَلَ خَلْقَه يُبصِرونَ! وبعضُهم يَجعَلُ السَّمْعَ والبَصَرَ بمَعْنى العِلمِ، فاقْتَرَبوا بِهذا مِن مَذهَبِ المُعْتَزِلةِ، وبعضُهم لا يُفرِّقُ في المَعْنى بَيْنَ السَّمْعِ والبَصَرِ، فيَجعَلُهما بمَعْنى الإدْراكِ! ولهم كَلامٌ فَلْسَفيٌّ في إثْباتِ صِفةِ السَّمْعِ والبَصَرِ، وبعضُهم يُفَوِّضُ مَعْنى صِفةِ السَّمْعِ والبَصَرِ(١).

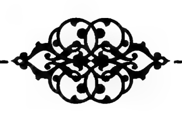
قال ابنُ تيميَّةَ: (دَلَّ الكِتابُ والسُّنَّةُ واتِّفاقُ سَلَفِ الأُمَّةِ ودَلائِلُ العَقْلِ على أنَّه سَميعٌ بَصيرٌ، والسَّمْعُ والبَصَرُ لا يَتَعلَّقُ بالمَعْدومِ، فإذا خَلَقَ الأشْياءَ رآها سُبْحانَه، وإذا دَعاه عِبادُه سَمِعَ دُعاءَهم وسَمِعَ نَجْواهم، كما قال تَعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾ [المجادلة: ١] أي: تَشْتكي إليه، وهو يَسمَعُ التَّحاوُرَ، والتَّحاوُرُ تَراجُعُ الكَلامِ بَيْنَها وبَيْنَ الرَّسولِ، قالَتْ عائِشةُ: (سُبْحانَ الَّذي وَسِعَ سَمْعُه الأصْواتَ! لقد كانَتِ المُجادِلةُ تَشْتَكي إلى النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في جانِبِ البَيْتِ، وإنَّه لَيَخْفى علَيَّ بَعْضُ كَلامِها، فأَنزَلَ اللهُ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾ [المجادلة: ١])(٢)، وكما قال تَعالى لموسى وهارونَ: ﴿قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، وقال: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ

---

(١) يُنظر: ((حاشية الدسوقي على أم البراهين)) (ص: ٨٥)، ((حاشية الباجوري على كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام للفضالي)) (ص: ١٢١)، ((تحفة المريد)) للباجوري (ص: ١٣١، ١٣٢، ١٤٨)، ((شرح الصاوي على جوهرة التوحيد)) (ص: ١٨٦).

(٢) أخرجه البخاريُّ مُعَلَّقًا بصيغةِ الجزم مختصَرًا قبل حديث (٧٣٨٦)، وأخرجه موصولًا النسائيُّ (٣٤٦٠)، وابنُ ماجه (١٨٨)، وأحمدُ (٢٤١٩٥).

صحَّحه ابنُ عساكر في ((معجم الشيوخ)) (١/ ١٦٣)، وابنُ حجر في ((تغليق التعليق)) (٥/ ٣٣٩)، وقال ابنُ تيميَّةَ في ((تلبيس الجهمية)) (١/ ٢٨٠): (إسناده ثابتٌ).



وَنَجْوَنٰهُمۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾ [الزخرف: ٨٠])[١].

بل إنَّ بعضَ الأشاعرةِ يَنفي صِفتَيِ السَّمعِ والبصرِ ويَرجعُهما إلى العِلمِ، قال سعيد فُودَة: (بعضُ أهلِ السُّنَّة[٢] قالوا: إنَّ عِلمَ اللهِ بالمسموعاتِ يُسَمَّى سمعًا، وعِلمَ اللهِ بالمُبصَراتِ يُسمَّى بصَرًا، فأرجَعوا السَّمعَ والبصَرَ إلى العِلمِ، ولم يعتَقِدوها صِفاتٍ زائدةً على العِلمِ، وهو قولٌ له وجاهتُه كما لا يخفى! وقد ورد عن الإمامِ الأشعَريِّ أَحَدُ قولينِ بإرجاعِ السَّمعِ والبصَرِ إلى العِلمِ كما قُلْنا، وهو ما اختاره بعضُ مُحقِّقي الماتُريديَّةِ، ولا يستَلزِمُ نقصًا ولا نفْيَ كمالٍ عن اللهِ تعالى، وبه تُحَلُّ كثيرٌ من الإشكالاتِ الواردةِ في هذا المقامِ؛ فافهَمْ)[٣].

الفرعُ الرَّابعُ: صِفةُ العِلمِ

أثبَت الأشاعِرةُ المُتقَدِّمونَ صِفةَ العِلمِ للهِ سُبْحانَه، وأنكَروا على المُعْتَزِلةِ قَوْلَهم: إنَّ اللهَ عالِمٌ بلا عِلمٍ[٤]!

ونَجِدُ بعضَ الأشاعِرةِ المُتأخِّرينَ يَذكُرُ في صِفةِ العِلمِ كَلامًا مُتكَلَّفًا لم يُؤثَرْ عن السَّلَفِ الصَّالِحِ ولا عن الأشاعرةِ المتقدِّمينَ، ومنه كَلامٌ صَحيحٌ يَليقُ بعَظَمةِ اللهِ سُبْحانَه، وكَلامًا مُجمَلًا يَحتاجُ إلى اسْتِفْصالٍ وتَفْصيلٍ، وكَلامًا غَيْرَ مَفهومٍ نَتوَقَّفُ في إثباتِه أو نَفْيِه، ووَصَلَ بِهم الأمْرُ إلى ذِكْرِ مَذاهِبِ الفَلاسِفةِ والمُتَكلِّمينَ في صِفةِ العِلمِ، معَ تَطْويلِهم بذِكْرِ شُبُهاتِهم وإبْطالِها بالأدِلَّةِ العَقْليَّةِ[٥].

---

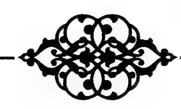
(١) ((الرد على المنطقيين)) (ص: ٤٦٥).

(٢) يعني بهم: أصحابَه الأشاعرةَ.

(٣) هامش ((شرح صغرى الصغرى في علم التوحيد)) للسنوسي بتحقيق سعيد فودة (ص: ٨٠).

(٤) يُنظر: ((الإبانة)) لأبي الحسن الأشعري (ص: ١٤١، ١٤٣ – ١٤٥)، ((الإنصاف)) للباقلاني (ص: ١٤)، ((تمهيد الأوائل)) للباقلاني (ص: ٢٣٣).

(٥) يُنظر مثَلًا: ((المطالب العالية)) للرازي (٣/ ١٠١ – ١٧١)، فقد أطال الرَّازيُّ الكلامَ في ذِكْرِ =



ولابنِ تيميَّةَ في كتابه «الرد على المنطقيين»[١] كلامًا طويلًا نفيسًا بيَّن فيه ضَلالَ الفَلاسِفةِ ومَن اتَّبَعَهم في مَسْألةِ عِلمِ اللهِ سُبْحانَه.

الفرعُ الخامسُ: صِفةُ كَلامِ اللهِ

تَفرَّدَ الأشاعِرةُ بإثْباتِ الكَلامِ النَّفْسيِّ للهِ سُبْحانَه، وقالوا: إنَّ كَلامَ اللهِ أَزَليٌّ، وكلُّه واحِدٌ، فالأمْرُ والنَّهْيُ والخَبَرُ كلُّه كَلامٌ واحِدٌ، ولا يُثبِتونَ ما أثْبَتَه أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ مِن أنَّ اللهَ يَتَكلَّمُ متى شاءَ بحَرْفٍ وصَوْتٍ، بلْ كَلامُه سُبْحانَه عنْدَ الأشاعرةِ صِفةٌ قَديمةٌ لا تَجَدُّدَ لها، في حينِ أنَّ أهْلَ السُّنَّةِ يَقولونَ: كَلامُ اللهِ قَديمُ النَّوْعِ، حادِثُ الآحادِ.

وأَثبَتَ الأشاعِرةُ أنَّ كَلامَ اللهِ صِفةٌ له سُبْحانَه، وأنَّه غَيْرُ مَخْلوقٍ، ورَدُّوا على المُعْتَزلةِ في قَوْلِهم بخَلْقِ القُرْآنِ[٢]، وإنْ كان بعضُ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ قد

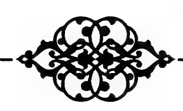
= صِفةِ العِلمِ، والأدِلَّةِ العقليَّةِ على إثْباتِها، وذِكْرِ مَذاهِبِ المتكَلِّمينَ والفلاسِفةِ فيها، وذِكْرِ شُبُهاتِهم وإبطالِها. ويُنظر أيضًا: ((المقصد الأسنى)) للغزالي (ص: ٥٦، ٨٦)، ((أبكار الأفكار)) للآمدي (١/ ٣٢٢ - ٣٢٤)، ((المواقف)) للإيجي (ص: ٢٨٧، ٢٨٨)، ((شرح المواقف)) للجرجاني (٣/ ٨٧)، ((الأسرار العقلية في الكلمات النبوية)) للمقترح (١/ ١٠٤).

(١) (ص: ٤٦٢ - ٤٦٧). ويُنظر: ((العواصم من القواصم)) لابن العربي (ص: ٩٨، ١٠٤).

(٢) يُنظر: ((الإبانة)) لأبي الحسن الأشعري (ص: ٢٣ - ٢٧)، ((الإنصاف)) للباقلاني (ص: ٢٥ - ٢٧، ٩١، ٩٤، ١٠١، ١٠٢)، ((مُشْكِل الحديث وبيانه)) لابن فورك (ص: ٢٢٦، ٤٤٦، ٤٤٩)، ((الفَرْق بين الفِرَق)) لعبد القاهر البغدادي (ص: ٣٢٥)، ((الاقتصاد في الاعتقاد)) للغزالي (ص: ٦٨)، ((الإشارة)) للرازي (ص: ٢٠٥)، ((أبكار الأفكار)) للآمدي (١/ ٣٥٣، ٣٦٧)، ((غاية المرام)) (ص: ١١٠ - ١١٢)، ((شرح العقائد النسفية)) للتفتازاني (ص: ٤٦)، ((المواقف للإيجي مع شرح الجرجاني)) (٣/ ١٤١)، ((حاشية الدسوقي على أم البراهين)) (ص: ١١٣، ١١٤)، ((تحفة المريد)) للباجوري (ص: ١٢٩ - ١٣١، ١٦٠)، ((الكاشف الصغير)) لسعيد فوده (ص: ٣٠٩، ٣٤٢)، ((الشرح الكبير على العقيدة الطحاوية)) لسعيد فودة (ص: ٥٥٣، ٥٥٧). وبعضُ ما فيها يشتملُ على حقٍّ وباطلٍ.

جَعَلَ خِلافَهم معَ المُعْتَزِلةِ في هذه المَسْألةِ خِلافًا لَفْظيًّا!

قال أبو نَصرٍ السِّجْزيُّ: (اعلَموا -أرشَدَنا اللهُ وإيَّاكم- أنَّه لم يكُنْ خِلافٌ بَينَ الخَلقِ على اختِلافِ نِحَلِهم مِن أوَّلِ الزَّمانِ إلى الوَقتِ الَّذي ظهَر فيه ابنُ كُلَّابٍ والقَلانِسيُّ والأشعَريُّ وأقرانُهم في أنَّ الكلامَ لا يكونُ إلَّا حرفًا وصوتًا ذا تأليفٍ واتِّساقٍ، وإن اختلفَت به اللُّغاتُ... فالإجماعُ مُنعَقِدٌ بَينَ العُقلاءِ على كَونِ الكلامِ حَرفًا وصَوتًا، فلمَّا نبَغ ابنُ كُلَّابٍ وأضرابُه وحاولوا الرَّدَّ على المُعتَزِلةِ مِن طريقِ مجَرَّدِ العقلِ -وهم لا يَخبُرونَ أُصولَ السُّنَّةِ، ولا ما كان السَّلَفُ عليه، ولا يحتجُّونَ بالأخبارِ الواردةِ في ذلك زعمًا منهم أنَّها أخبارُ آحادٍ، وهي لا توجِبُ عِلمًا- وألزمَتْهم المُعتَزِلةُ أنَّ الاتِّفاقَ حاصِلٌ على أنَّ الكلامَ حرفٌ وصوتٌ، ويَدخُلُه التَّعاقُبُ والتَّأليفُ، وذلك لا يوجَدُ في الشَّاهِدِ إلَّا بحركةٍ وسكونٍ، ولا بُدَّ له مِن أن يكونَ ذا أجزاءٍ وأبعاضٍ، وما كان بهذه المثابةِ لا يجوزُ أن يكونَ مِن صفاتِ ذاتِ اللهِ؛ لأنَّ ذاتَ اللهِ سُبحانَه لا تُوصَفُ بالاجتماعِ والافتراقِ، والكُلِّ والبعضِ، والحَركةِ والسُّكونِ، وحُكمُ الصِّفةِ الذَّاتيَّةِ حُكمُ الذَّاتِ، قالوا: فعُلِم بهذه الجملةِ أنَّ الكلامَ المضافَ إلى اللهِ سُبحانَه خلْقٌ له، أحدَثَه وأضافَه إلى نفْسِه، كما تقولُ: عبدُ اللهِ، وخَلقُ اللهِ، وفِعلُ اللهِ؛ فضاق بابنِ كُلَّابٍ وأضرابِه النَّفَسُ عندَ هذا الإلزامِ؛ لقِلَّةِ معرفتِهم بالسُّنَنِ، وتركِهم قبولَها، وتسليمِهم العِنانَ إلى مجرَّدِ العقلِ، فالتَزموا ما قالته المُعتَزِلةُ، وركِبوا مُكابَرةَ العِيانِ، وخرَقوا الإجماعَ المنعَقِدَ بَينَ الكافَّةِ المُسلِمِ والكافرِ، وقالوا للمُعتَزِلةِ: الَّذي ذكَرْتُموه ليس بحقيقةِ الكلامِ، وإنَّما يُسمَّى ذلك كلامًا على المجازِ؛ لكَونِه حكايةً أو عبارةً عنه، وحقيقةُ الكلامِ: معنًى قائمٌ بذاتِ المُتكَلِّمِ... ثمَّ خرجوا مِن هذا إلى أنَّ إثباتَ الحَرفِ والصَّوتِ في كلامِ اللهِ سُبحانَه تجسيمٌ، وإثباتَ اللُّغةِ



فيه تشبيهٌ!)[١].

وقال الجوينيُّ مُصَرِّحًا بأنَّ خِلافَ الأشاعِرةِ مع المُعْتَزِلةِ في صِفةِ الكَلامِ خِلافٌ لَفْظيٌّ: (اعْلَموا أنَّ الكَلامَ مع المُعْتَزِلةِ وسائِرِ المُخالِفينَ في هذه المَسْألةِ يَتعلَّقُ بالنَّفْيِ والإثْباتِ، فإنَّ ما أَثبَتوه وقَدَّروه كَلامًا فهو في نَفْسِه ثابتٌ، وقَوْلُهم: «إنَّه كَلامُ اللهِ تَعالى» إذ رُدَّ إلى التَّحْصيلِ آلَ الكَلامُ إلى اللُّغاتِ والتَّسْميات؛ فإنَّ مَعْنى قَوْلِهم: «هذه العِباراتُ كَلامُ اللهِ» أنَّها خَلْقُه، ونحن لا نُنكِرُ أنَّها خَلْقُ اللهِ، ولكن نَمْتَنِعُ مِن تَسْميةِ خالِقِ الكَلامِ مُتَكلِّمًا به؛ فقدْ أَطبَقْنا على المَعْنى، وتَنازَعْنا بَعْدَ الاتِّفاقِ في تَسْميتِه)[٢].

أمَّا أئمَّةُ السَّلَفِ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ فهذه أقوالُهم في صِفةِ الكَلامِ:

١- عن مُعاويةَ بنِ عَمَّارٍ الدُّهْنيِّ، قال: (قُلْتُ لجَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ [الصَّادق]: إنَّهم يَسْألونَ عن القُرْآنِ مَخْلوقٌ هو؟ قال: ليس بخالِقٍ ولا مَخْلوقٍ، ولكنَّه كَلامُ اللهِ)[٣].

٢- وقال وَكيعُ بنُ الجَرَّاحِ: (مَن زَعَمَ أنَّ القُرْآنَ مَخْلوقٌ فقدْ زَعَمَ أنَّ شَيئًا مِن اللهِ مَخْلوقٌ. فقيلَ له: مِن أين قُلْتَ هذا؟ قال: لأنَّ اللهَ تبارك وتعالى يَقولُ: ﴿وَلَٰكِنۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣]، ولا يكونُ مِن اللهِ شيءٌ مَخْلوقٌ)[٤].

٣- وقال سُفْيانُ بنُ عُيَيْنةَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بنَ دينارٍ يَقولُ: (أَدْرَكْتُ مَشايِخَنا

---

(١) يُنظر: ((رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت)) (ص: ١١٥ - ١١٩).

(٢) ((الإرشاد)) (ص: ١٣٦). ويُنظر: ((شرح المواقف)) للجرجاني (٣/ ١٣٥، ٢٠٣).

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في ((كتاب السنة)) (١٣٢) وابن بطة في ((الإبانة الكبرى)) (٥٢)، والبيهقي في ((الأسماء والصفات)) (٥٣٧).

(٤) يُنظر: ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) للالَكائي (٢/ ٢٤٥).

مُنْذُ سَبْعينَ سَنَةً يَقولونَ: القُرْآنُ كَلامُ اللهِ، مِنه بَدَأَ، وإليه يَعودُ)[١].

٤- قال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ: (سألتُ أبي رحِمَه اللهُ عن قَومٍ يَقولونَ: لَمَّا كلَّم اللهُ عزَّ وجَلَّ موسى، لم يتكلَّمْ بصَوتٍ، فقال أبي: بلى، إنَّ رَبَّك عزَّ وجَلَّ تكلَّم بصَوتٍ، هذه الأحاديثُ نَرويها كما جاءت)[٢].

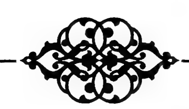
٥- وقال ابنُ جَريرٍ الطَّبَريُّ: (القُرْآنُ كَلامُ اللهِ وتَنْزيلُه؛ إذ كانَ مِن مَعاني تَوْحيدِه، فالصَّوابُ مِنَ القَوْلِ في ذلك عنْدَنا أنَّه كَلامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلوقٍ كيف كُتِبَ وحيثُ تُلِيَ وفي أيِّ مَوضِعٍ قُرِئ؛ في السَّماءِ وُجِدَ، وفي الأرْضِ حيثُ حُفِظَ، في اللَّوْحِ المَحفوظِ كان مَكْتوبًا، وفي ألْواحِ صِبْيانِ الكَتاتيبِ مَرْسومًا، في حَجَرٍ نُقِشَ، أو في وَرَقٍ خُطَّ، أو في القَلْبِ حُفِظَ، وبِلِسانٍ لُفِظَ، فمَن قال غَيْرَ ذلك أو ادَّعى أنَّ قُرْآنًا في الأرْضِ أو في السَّماءِ سِوى القُرْآنِ الَّذي نَتْلوه بألْسِنَتِنا ونَكتُبُه في مَصاحِفِنا، أو اعْتَقَدَ غَيْرَ ذلك بقَلْبِه، أو أضمَرَه في نَفْسِه، أو قالَه بلِسانِه دائنًا به؛ فهو باللهِ كافِرٌ، حَلالُ الدَّمِ، بَريءٌ مِن اللهِ، واللهُ مِنه بَريءٌ، بقَوْلِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ * فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢]، وقال -وقَوْلُه الحَقُّ- عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فأَخبَرَ جَلَّ ثَناؤُه أنَّه في اللَّوْحِ المَحفوظِ مَكْتوبٌ، وأنَّه مِن لِسانِ مُحَمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم مَسْموعٌ، وهو قُرْآنٌ واحِدٌ مِن مُحَمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم مَسْموعٌ، في اللَّوْحِ المَحْفوظِ مَكْتوبٌ، وكذلك هو في الصُّدورِ مَحْفوظٌ، وبألْسُنِ الشُّيوخِ والشَّبابِ مَتْلُوٌّ)[٣].

---

(١) أخرجه الطبري في ((صريح السنة)) (١٦)، وابن بطة في ((الإبانة الكبرى)) (١٨٤)، واللالكائي في ((شرح أصول الاعتقاد)) (٣٨١).

(٢) يُنظر: ((السنة)) (١/ ٢٨٠، ٢٨١)، ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (١٢/ ٣٦٨).

(٣) ((صريح السنة)) (ص: ١٨).



٦- وقال أبو جعفرٍ الطَّحاويُّ في ذِكْرِ بيانِ عقيدةِ أهْلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، على مَذهبِ فُقهاءِ المِلَّةِ: أبي حَنيفةَ النُّعمانِ بنِ ثابتٍ الكوفيِّ، وأبي يوسفَ يعقوبَ ابنِ إبراهيمَ الأنصاريِّ، وأبي عبدِ اللهِ محمَّدِ بنِ الحَسَنِ الشَّيْبانيِّ، وما يَعتَقِدونَ مِن أُصولِ الدِّينِ، ويَدينونَ به رَبَّ العالَمينَ: (إنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ منه بَدَا بلا كَيفيَّةٍ قَوْلًا، وأنزَلَه على رسولِه وَحْيًا، وصَدَّقَه المؤمِنون على ذلكَ حَقًّا. وأَيْقَنوا أنَّه كلامُ اللهِ تعالى بالحقيقةِ، ليس بمَخلوقٍ ككَلامِ البَرِيَّةِ)[1].

٧- وقال أبو بكرٍ الآجُرِّيُّ: (بابُ ذِكرِ الإيمانِ بأنَّ القُرآنَ كَلامُ اللهِ عَزَّ وجَلَّ، وأنَّ كَلامَه جَلَّ وعلا ليس بمخلوقٍ، ومن زعم أنَّ القرآنَ مخلوقٌ فقد كَفَر. اعلَموا -رَحِمَنا اللهُ وإيَّاكم- أنَّ قَولَ المُسلِمين الَّذين لم تَزِغْ قُلوبُهم عن الحَقِّ، ووُفِّقوا للرَّشادِ قديمًا وحديثًا: إنَّ القُرآنَ كَلامُ اللهِ عَزَّ وجَلَّ ليس بمخلوقٍ؛ لأنَّ القرآنَ مِن عِلمِ اللهِ، وعِلمُ اللهِ لا يكونُ مخلوقًا، تعالى اللهُ عن ذلك، دَلَّ على ذلك القرآنُ والسُّنَّة وقَولُ الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهم، وقَولُ أئمَّةِ المُسلمين، لا يُنكِرُ هذا إلَّا جَهميٌّ خَبيثٌ)[2].

٨- عَدَّد اللَّالَكائيُّ أسْماءَ أكثَرَ مِن خَمْسِمِئةِ عالِمٍ مِن عُلَماءِ المُسلِمينَ في مُختَلِفِ الأعْصارِ ومِن عِدَّةِ أمْصارٍ ممَّن يَقولُ: إنَّ القُرْآنَ كَلامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلوقٍ، وقال في آخِرِ كَلامِه: (فهؤلاء خَمْسُمِئةٍ وخَمْسونَ نَفْسًا أو أكثَرُ مِن التَّابِعينَ وأتْباعِ التَّابِعينَ، والأئمَّةِ المَرْضِيِّينَ، سِوى الصَّحابةِ الخَيِّرينَ، على اخْتِلافِ الأعْصارِ، ومُضِيِّ السِّنينَ والأعْوامِ، وفيهم نَحْوٌ مِن مِئةِ إمامٍ ممَّن أخَذَ النَّاسُ بقَوْلِهم، وتَدَيَّنوا بمَذاهِبِهم، ولو اشْتَغَلْتُ بنَقْلِ قَوْلِ المُحْدَثينَ لَبَلَغَتْ أسْماؤُهم

(١) ((العقيدة الطحاوية)) (ص: ١٢، ١٣).
(٢) ((الشريعة)) (١/ ٤٨٩).

أُلوفًا كَثيرةً، لكنِّي اخْتَصَرْتُ وحَذَفْتُ الأسانيدَ للاخْتِصارِ، ونَقَلْتُ عن هؤلاء عَصْرًا بَعْدَ عَصْرٍ، لا يُنكِرُ عليهم مُنكِرٌ، ومَن أَنكَرَ قَوْلَهم اسْتَتابوه أو أمَروا بقَتْلِه أو نَفْيِه أو صَلْبِه، ولا خِلافَ بَيْنَ الأمَّةِ أنَّ أوَّلَ مَن قال: القُرْآنُ مَخْلوقٌ، جَعْدُ بنُ دِرْهَمٍ في سِنِي نَيِّفٍ وعِشْرينَ ومِئةٍ، ثُمَّ جَهْمُ بنُ صَفْوانَ)(١).

٩- وقال ابنُ عُثَيمين: (الأشعريَّةُ قالوا: كلامُ اللهِ معنًى قائِمٌ بنَفْسِه لا يتعَلَّقُ بمشيئتِه، وهذه الحروفُ والأصواتُ المسموعةُ مخلوقةٌ للتَّعبيرِ عن المعنى القائِمِ بنفْسِ اللهِ!

ونَرُدُّ عليهم بما يلي:

١- أنَّه خلافُ إجماعِ السَّلَفِ.

٢- خِلافُ الأدِلَّةِ؛ لأنَّها تدُلُّ على أنَّ كلامَ اللهِ يُسمَعُ، ولا يُسمَعُ إلَّا الصَّوتُ، لا يُسمَعُ المعنى القائمُ بالنَّفْسِ.

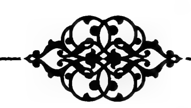
٣- خِلافُ المعهودِ؛ لأنَّ الكلامَ المعهودَ هو ما ينطِقُ به المتكَلِّمُ، لا ما يُضمِرُه في نفْسِه.

والدَّليلُ على أنَّه حروفٌ: قَولُه تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ * إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [طه: ١١، ١٢]؛ فإنَّ هذه الكَلِماتِ حُروفٌ، وهي كلامُ اللهِ.

والدَّليلُ على أنَّه بصَوتٍ قَولُه تعالى: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا﴾ [مريم: ٥٢]، والنِّداءُ والمناجاةُ لا تكونُ إلَّا بصوتٍ.

---

(١) ((شرح أصول اعتقاد أهْل السُّنَّة والجَماعة)) (٢/ ٢٥٣ - ٣٤٤). ويُنظر: ((الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار)) لابن أبي الخير العمراني (٢/ ٥٥٤- ٥٥٦)، ((صيد الخاطر)) لابن الجوزي (ص: ١٩٧)، ((المناظرة في القرآن)) لابن قدامة (ص: ١٧، ١٨).



وروى عبدُ اللهِ بنُ أُنَيسٍ عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أنَّه قال: «يَحشُرُ اللهُ الخلائِقَ فيُناديهم بصَوتٍ يَسمَعُه مَن بَعُدَ كما يَسمَعُه مَن قَرُبَ: أنا المَلِكُ، أنا الدَّيَّانُ»(١)...

وكلامُ اللهِ تعالى قديمُ النَّوعِ حادثُ الآحادِ، ومعنى قديمِ النَّوعِ: أنَّ اللهَ لم يَزَلْ ولا يَزالُ مُتَكَلِّمًا، ليس الكلامُ حادِثًا منه بعدَ أنْ لم يكُنْ، ومعنى حادِثِ الآحادِ: أنَّ آحادَ كلامِه -أي: الكلامَ المُعَيَّنَ المخصوصَ- حادِثٌ؛ لأنَّه متعَلِّقٌ بمشيئتِه، متى شاء تكَلَّم بما شاء كيف شاء)(٢).

وبِهذا يَتَبيَّنُ بوُضوحٍ أنَّ اللهَ سُبْحانَه مُتَّصِفٌ بصِفةِ الكَلامِ أزَلًا وأبَدًا، لا بِدايةَ لكَلامِه ولا نِهايةَ له، وصِفةُ الكَلامِ صِفةٌ للهِ سُبْحانَه ذاتيَّةٌ فِعْليَّةٌ؛ فهي ذاتيَّةٌ باعْتبارِ أنَّه لا بِدايةَ للاتِّصافِ بها، وفِعْليَّةٌ بكَوْنِها تَتعلَّقُ بالمَشيئةِ والإرادةِ، فكَلامُ اللهِ مُتَعلِّقٌ بمَشيئتِه، يَتكلَّمُ متى شاءَ، كيف شاءَ، وكَلامُ اللهِ قَديمُ النَّوْعِ، حادِثُ الآحادِ، فقدْ كَلَّمَ موسى عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ في زَمانِه، وكَلَّمَ نَبيَّنا مُحَمَّدًا صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لَيْلةَ المِعْراجِ، ويُكلِّمُ النَّاسَ يَوْمَ القِيامةِ، ويُكلِّمُ أهْلَ الجَنَّةِ إذا دَخَلوا الجَنَّةَ، وكَلامُ اللهِ سُبْحانَه ليس ككَلامِ المَخْلوقينَ، ولا نَعلَمُ كَيْفيَّتَه، ويَجِبُ الإيمانُ بأنَّ اللهَ يَتكلَّمُ متى شاءَ بما شاءَ، وقدْ تكلَّمَ اللهُ سُبْحانَه بالقُرْآنِ بحُروفِه ومَعانيه، وسَمِعَه مِنه جِبْريلُ عليه السَّلامُ، وأَسمَعَه جِبْريلُ مُحَمَّدًا صلَّى

(١) أخرجه البخاري معلَّقًا بصيغة التَّضعيف قبلَ حديث (٧٤٨١) واللَّفظُ له، وأخرجه موصولًا أحمدُ (١٦٠٤٢)، والطَّبَرانيُّ (١٤/ ٢٧٥) (١٤٩١٤).

حسَّنه ابنُ القيِّم كما في ((مختصر الصواعق المرسلة)) (ص: ٤٨٩)، وصحَّح إسنادَه الحاكمُ في ((المستدرك)) (٣٦٣٨)، وحسَّنه المُنْذِريُّ في ((الترغيب والترهيب)) (٤/ ٣٠٣)، وابنُ حجر في ((فتح الباري)) (١/ ٢٠٩).

(٢) ((تعليق مختصر على لمعة الاعتقاد)) (ص: ٧٣، ٧٤).

اللهُ عليه وسلَّم، وأَسمَعَه مُحَمَّدٌ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أُمَّتَه، وليس لِجِبْريلَ ولا لمُحَمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إلَّا التَّبْليغُ، فهو كَلامُ اللهِ على الحَقيقةِ لا كَلامُ غَيْرِه، وهو مُنزَّلٌ غَيْرُ مَخْلوقٍ، ومَذهَبُ الأشاعِرةِ في كَلامِ اللهِ أَقرَبُ إلى مَذهَبِ المُعْتَزِلةِ، وقدْ تَأَثَّروا في مَذهَبِهم بالجَهْميَّةِ والفَلاسِفةِ، فوَصَفوا اللهَ بالكَلامِ النَّفْسيِّ الَّذي ابْتَدَعوا القَوْلَ به، وأَنكَروا أن يَكونَ اللهُ يَتكلَّمُ متى شاءَ بما شاءَ، وقالوا: ليس في المُصْحَفِ كَلامُ اللهِ، بلْ فيه الدَّلالةُ على كَلامِ اللهِ، وليس هو كَلامَ اللهِ! فخالَفوا أدِلَّةَ القُرْآنِ والسُّنَّةِ، وما كان عليه السَّلَفُ الصَّالِحُ، الَّذين كانوا يَقولونَ: القُرْآنُ كَلامُ اللهِ، ولا يُطلِقونَ القَوْلَ بأنَّ كَلامَ اللهِ قَديمٌ، ولا أنَّ القُرْآنَ قَديمٌ، بلْ يَقولونَ: إنَّ اللهَ لم يَزَلْ يَتكلَّمُ متى شاءَ بما شاءَ، وأنَّ المَكْتوبَ في المَصاحِفِ والمَحْفوظَ في الصُّدورِ هو كَلامُ اللهِ رَبِّ العالَمينَ.

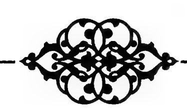
كما قال اللهُ تَعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ فِي ٱلۡبُقۡعَةِ ٱلۡمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [القصص: ٣٠].

وقال اللهُ سُبْحانَه: ﴿ وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبۡتُمُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ [القصص: ٦٥].

وقال اللهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗ﴾ [البقرة: ٣٠].

وقال اللهُ تَعالى: ﴿ وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ [لقمان: ٢٧].

وعن زَيدِ بنِ خالِدٍ الجُهَنيِّ رَضيَ اللهُ عنه، قال: ((صلَّى بنا النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم صَلاةَ الصُّبحِ بالحُدَيْبيَةِ، ثُمَّ قال: أَتَدْرونَ ماذا قال رَبُّكم اللَّيْلةَ؟، قالوا: اللهُ ورَسولُه أَعلَمُ، قال: أَصبَحَ من عِبادي مُؤمِنٌ بي، وكافِرٌ؛ فأمَّا مَن قال:



مُطِرْنا بفَضْلِ اللهِ ورَحْمتِه، فذلك مُؤمِنٌ بي كافِرٌ بالكَوْكَبِ، وأمَّا مَن قال: مُطِرْنا بنَوْءِ كَذا وكَذا، فذلك كافِرٌ بي، مُؤمِنٌ بالكَوْكَبِ))(١).

وعن أبي هُرَيْرةَ رَضِيَ اللهُ عنه، قال: قال رَسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: ((إذا قَضى اللهُ الأمْرَ في السَّماءِ، ضَرَبَتِ المَلائِكةُ بأجْنِحَتِها خُضْعانًا لقَوْلِه، كأنَّه سِلْسِلةٌ على صَفْوانٍ، فإذا فُزِّعَ عن قُلوبِهم قالوا: ماذا قالَ رَبُّكم؟ قالوا للَّذي قالَ: الحَقَّ، وهو العلِيُّ الكَبيرُ))(٢).

وإذا أردْتَ أن تعرِفَ الفَرقَ بيْنَ قَولِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ السَّهلِ الفِطريِّ المُيَسَّرِ، وقولِ أهلِ الكلامِ -كالأشاعِرةِ، والماتُريديَّةِ- المُعقَّدِ الفَلسَفيِّ؛ فانظُرْ في معتَقَدِ كُلٍّ منها في كلامِ اللهِ تعالى.

قال أهلُ السُّنَّةِ: (اللهُ يَتكلَّمُ متى شاءَ بما شاءَ كيف شاءَ)، وهذا كلامُهم منذُ أكثرَ مِن ألْفِ عامٍ إلى الآنَ.

أمَّا الأشاعرةُ فيُلخِّصُ سعيد فُودة مذهبَهم في كلامِ الله فيقولُ: (يمكِنُ أن يُقالَ بناءً على مَذهَبِ الأشاعِرةِ: إنَّ اللهَ يقدرُ على الكلامِ بما شاء بِناءً على الكلامِ اللَّفْظيِّ الحادثِ أو غيرِ اللَّفظيِّ كما ذكَرْناه، وهذا الكلامُ دالٌّ على كلامِه النَّفْسيِّ، وغيرُ قائمٍ بذاتِه لحُدوثِه. ويُطلَقُ عليه أنَّه كلامٌ للهِ؛ لأنَّه دالٌّ على كلامِ اللهِ، ولأنَّه صادِرٌ مِن اللهِ بالخَلقِ المباشِرِ ليَدُلَّ المخلوقاتِ على كلامِه النَّفْسيِّ الأزَليِّ)(٣)!

الفرعُ السَّادسُ: صِفةُ الإرادةِ

يُثبِتُ الأشاعِرةُ للهِ سُبْحانَه صِفةَ الإرادةِ، ووافَقوا في إثْباتِها السَّلَفَ الصَّالِحَ

(١) أخرجه البخاريُّ (١٠٣٨) واللَّفظُ له، ومُسلِم (٧١).

(٢) أخرجه البخاريُّ (٤٨٠٠) مطوَّلًا.

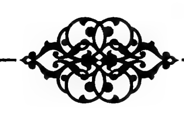
(٣) ((الكاشف الصغير)) (ص: ٤٥١، ٤٥٢).

مِن حيثُ الجُمْلةُ، ويرجِعُ الأشاعِرةُ كَثيرًا مِن الصِّفاتِ إلى صِفةِ الإرادةِ، مِثْلُ الرَّحْمةِ، والمَحَبَّةِ، والرِّضا، والغَضَبِ، وأَنْكَروا على أهْلِ البِدَعِ الَّذين نَفَوا عن اللهِ سُبْحانَه صِفةَ الإرادةِ، وخاضوا فيما خاضَ فيه أهْلُ عِلمِ الكَلامِ فيما يَتَعلَّقُ بتلك الصِّفةِ، وذَكَروا في كُتُبِهم أقْوالَ المُعْتَزِلةِ والفَلاسِفةِ في شَأنِها، وتَكَلَّفوا في الرَّدِّ عليهم بعُقولِهم مُجاراةً لهم، وقدْ تأثَّروا بتلك المَباحِثِ الكَلاميَّةِ والفَلْسَفيَّةِ الَّتي فيها تَنَطُّعٌ وخَوْضٌ فيما لا يَجوزُ الخَوْضُ فيه، حتَّى إنَّ بعضَ أئِمَّةِ الأشاعِرةِ صَرَّحَ بأنَّ الإرادةَ في حَقِّ اللهِ غَيْرُ مَعْقولةٍ، كما أنَّ الأشاعِرةَ لا يفرِّقون بَيْنَ الإرادةِ الشَّرْعيَّةِ والإرادةِ الكَوْنيَّةِ، ويَنْفي الأشاعِرةُ أن يكونَ اللهُ يُريدُ ما شاءَ متى شاءَ، بلْ يُثبتونَ إرادةً أزَلِيَّةً؛ ولِذلك فهُمْ في الحَقيقةِ لا يُثبتونَ صِفةَ الإرادةِ كما يُثبِتُها السَّلَفُ للهِ سُبْحانَه بما يَليقُ بعَظَمةِ اللهِ وكَمالِه، مِن غَيْرِ تَكْييفٍ ولا تَمْثيلٍ، ومِن غَيْرِ تَحْريفٍ ولا تَعْطيلٍ[1].

قال ابنُ تيميَّةَ: (يَنْبَغي أن يُعرَفَ أنَّ الإرادةَ في كِتابِ اللهِ على نَوْعَينِ؛ أحَدُهما: الإرادةُ الكَوْنيَّةُ، وهي الإرادةُ المُسْتَلْزِمةُ لوُقوعِ المُرادِ الَّتي يُقالُ فيها: ما شاءَ اللهُ كانَ، وما لم يَشَأْ لم يَكُنْ، وهذه الإرادةُ في مِثْلِ قَوْلِه: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]...، وأمَّا النَّوْعُ الثَّاني: فهو الإرادةُ الدِّينيَّةُ الشَّرْعيَّةُ، وهي مَحَبَّةُ المُرادِ ورِضاه، ومَحَبَّةُ أهْلِه والرِّضا عنهم، وجَزاؤُهم بالحُسْنى، كما قال تَعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]...، فهذه الإرادةُ لا تَسْتَلْزِمُ وُقوعَ

---

(١) يُنظر: ((تمهيد الأوائل)) للباقلاني (ص: ٤٧)، ((الإنصاف)) للباقلاني (ص: ٣٦)، ((الإرشاد)) للجويني (ص: ١١٤)، ((قواعد العقائد)) للغزالي (ص: ١٨٨)، ((الكاشف الصغير)) (ص: ٣٠٣، ٣١٩)، ((الشرح الكبير على العقيدة الطحاوية)) (ص: ١٨٣) كِلاهما لسعيد فودة.



المُرادِ إلَّا أن يَتَعلَّقَ به النَّوْعُ الأوَّلُ مِن الإرادةِ)(١).

وقال ابنُ القَيِّمِ: (قال كَثيرٌ مِن الأشْعَريَّةِ، بلْ جُمْهورُهم ومَن اتَّبَعَهم: إنَّ الرِّضا والمَحَبَّةَ والإرادةَ في حَقِّ الرَّبِّ تَعالى بمَعنًى واحِدٍ، وإنَّ كلَّ ما شاءَه وأرادَه فقدْ أَحَبَّه ورَضِيَه، ثُمَّ أوْرَدوا على أنْفُسِهم هذا السُّؤالَ، وأجابوا بأنَّه لا يَمْتنِعُ أن يُقالَ: إنَّه يَرْضى بها [أي: المَعاصي]، ولكنْ لا على وَجْهِ التَّخْصيصِ، بلْ يُقالُ: يَرْضى بكلِّ ما خَلَقَه وقَضاه وقَدَّرَه، ولا نُفرِدُ مِن ذلك الأُمورَ المَذْمومةَ، كما يُقالُ: هو رَبُّ كلِّ شيءٍ، ولا يُقالُ: رَبُّ كَذا وكَذا للأشْياءِ الحَقيرةِ الخَسيسةِ، وهذا تَصْريحٌ مِنهم بأنَّه راضٍ بها في نَفْسِ الأمْرِ، وإنَّما امْتَنَعَ الإطْلاقُ أدَبًا واحْتِرامًا فقط، فلمَّا أُوردَ عليهم قَوْلُه: ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَ﴾ [الزمر: ٧] أجابوا عنه بجَوابَينِ؛ أحَدُهما: مِمَّن لم يَقَعْ مِنه، وأمَّا مَن وَقَعَ مِنه فهو يَرْضاه؛ إذ هو بمَشيئتِه وإرادتِه، والثَّاني: لا يَرْضاه لهم دِينًا، أي: لا يَشْرَعُه لهم، ولا يَأمُرُهم به، ويَرْضاه مِنهم كَوْنًا، وعلى قَوْلِهم فيَكونُ مَعْنى الآيةِ: ولا يَرْضى لعِبادِه الكُفْرَ حيثُ لم يوجَدْ مِنهم، فلو وُجِدَ مِنهم أَحَبَّه ورَضِيَه! وهذا في البُطْلانِ والفَسادِ كما تَراه، وقدْ أَخبرَ سُبْحانَه أنَّه لا يَرْضى ما وُجِدَ مِن ذلك، وإن وَقَعَ بمَشيئتِه، كما قال تَعالى: ﴿وَهُوَ مَعَهُمۡ إِذۡ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرۡضَىٰ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ﴾ [النساء: ١٠٨]، فهذا قَوْلٌ واقِعٌ بمَشيئتِه وتَقْديرِه، وقدْ أَخبرَ سُبْحانَه أنَّه لا يَرْضاه، وكذلك قَوْلُه سُبْحانَه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، فهو سُبْحانَه لا يُحِبُّه كَوْنًا ولا دِينًا، وإن وَقَعَ بتَقْديرِه، كما لا يُحبُّ إبْليسَ وجُنودَه وفِرْعونَ وحِزْبَه، وهو رَبُّهم وخالِقُهم، فمَن جَعَلَ المَحَبَّةَ والرِّضا بمَعْنى الإرادةِ والمَشيئةِ لَزِمَه أن يكونَ اللهُ سُبْحانَه مُحبًّا لإبْليسَ وجُنودِه، وفِرْعونَ وهامانَ وقارونَ، وجَميعِ الكُفَّارِ وكُفْرِهم، والظَّلَمةِ وفِعْلِهم!

---

(١) ((مجموع الفتاوى)) (٨/ ١٨٧). ويُنظر منه: (٨/ ٣٤٠ - ٣٤٤).

وهذا كما أنَّه خِلافُ القُرْآنِ والسُّنَّةِ والإجْماعِ المَعْلوم بالضَّرورةِ فهو خِلافُ ما عليه فِطَرُ العالَمينَ الَّتي لم تُغَيَّرْ بالتَّواطُؤِ والتَّواصي بالأقْوالِ الباطِلةِ)(١).

الفرعُ السَّابعُ: صِفةُ القُدْرةِ

يُثبِتُ الأشاعِرةُ للهِ سُبْحانَه وتعالى صِفةَ القُدْرةِ(٢)، ووافَقوا في إثْباتِها السَّلَفَ مِن حيثُ الجُمْلةُ، وأنْكَروا على أهْلِ البِدَعِ الَّذين نَفَوا عن اللهِ سُبْحانَه صِفةَ القُدْرةِ، لكنَّهم خاضوا فيما خاضَ فيه أهْلُ الكَلامِ فيما يَتعلَّقُ بشَأنِها، وذَكَر متأخِّرُوهم في كُتُبِهم أقْوالَ المُعْتَزِلةِ والفَلاسِفةِ، وتَكلَّفوا في الرَّدِّ عليهم بعُقولِهم مُجاراةً لهم، وقدْ تَأثَّروا بتلك المَباحِثِ الكَلاميَّةِ والفَلْسَفيَّةِ الَّتي فيها تَنَطُّعٌ وخَوْضٌ فيما لا يَجوزُ الخَوْضُ فيه، وقدْ ذَهَبَ الأشاعِرةُ إلى نَفْيِ تَأثيرِ الأسْبابِ، وادَّعَوا أنَّهم بذلك يُحَقِّقونَ إثْباتَ صِفةِ القُدْرةِ للهِ سُبْحانَه(٣)!

والأشاعرةُ يرجِعونَ صفاتِ الأفعال لله كلِّها إلى صِفةِ القُدرةِ، قال سعيد فُودَة: (الحقُّ هو رُجوعُ جميعِ صِفاتِ الأفعالِ إلى القُدرةِ... هذا ما ذكره أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ(٤)، وهو أنَّ أصولَ الصِّفاتِ معدودةٌ، وباقي الأوصافِ والأسماءِ راجعةٌ إليها، لا أنَّ كُلَّ اسمٍ له صفةٌ خاصَّةٌ، فكَوْنُ اللهِ مُصَوِّرًا، أي: أنَّه قادرٌ على التَّصويرِ، يُنشِئُ الصُّوَرَ بقُدرتِه وإرادتِه، لا أنَّ هناك صفةً للهِ تعالى اسمُها المصوِّريَّةَ)(٥).

---

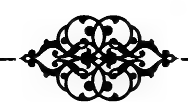
(١) ((شفاء العليل)) (ص: ٢٧٩).

(٢) يُنظر: ((الإبانة)) لأبي الحسن الأشعري (ص: ١٤٣)، ((الإنصاف)) للباقلاني (ص: ٣٤).

(٣) يُنظر: ((الإرشاد)) للجويني (ص: ٢٣٩، ٢٥٠)، ((الاقتصاد في الاعتقاد)) للغزالي (ص: ٥١)، ((غاية المرام)) للآمدي (ص: ٨٥)، ((شرح المواقف)) للجرجاني (٢/ ٣١)، ((تقريب البعيد)) للصفاقسي (ص: ٦٣، ٦٨)، ((شرح الصاوي على جوهرة التوحيد)) (ص: ١٦٩ - ١٧١، ٢٥٢)، ((تحفة المريد)) للباجوري (ص: ١٦٧).

(٤) يعني بهم أصحابه من الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ!

(٥) ((الشرح الكبير على العقيدة الطحاوية)) (ص: ٣٣٣).



قال ابنُ تيميَّةَ: (الرَّبُّ تَعالى ما شاءَ كانَ، وما لم يَشَأْ لم يكنْ، وهو يُخبرُ في غَيْرِ مَوضِعٍ أنَّه لو شاءَ لفَعَلَ أُمورًا لم يَفعَلْها، كما قال: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [السجدة: ١٣]، ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [هود: ١١٨]، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا﴾ [البقرة: ٢٥٣]، فبَيَّنَ أنَّه لو شاءَ ذلك لَكانَ قادرًا عليه، لكنَّه لا يَفعَلُه؛ لأنَّه لم يَشَأْه؛ إذْ كان عَدَمُ مَشيئتِه أَرجَحَ في الحِكْمةِ معَ كَوْنِه قادرًا عليه لو شاءَه. ومِن هؤلاء مَن يَقولُ: إنَّما يَقدِرُ على الأُمورِ المُبايِنةِ له دونَ الأفْعالِ القائِمةِ بنَفْسِه، كما يَقولُ ذلك المُعْتَزِلةُ والجَهْميَّةُ ومَن وافَقَهم مِن الأشْعَريَّةِ وغَيْرِهم. ومِنهم مَن يَقولُ: بلْ يَقدِرُ على ما يَقومُ به مِن الأفْعالِ وعلى ما هو بايِنٌ عنه، كما يُحْكى عن الكَرَّاميَّةِ. والصَّوابُ الَّذي دَلَّ عليه القُرْآنُ والعَقْلُ أنَّه يَقدِرُ على هذا وهذا؛ قال تَعالى: ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ [القيامة: ٤]، وقال: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١٨]، وهذا كَثيرٌ في القُرْآنِ أَكثَرَ مِن النَّوْعِ الآخَرِ، فإنَّ ما قالَه الكَرَّاميَّةُ والهِشاميَّةُ أَقرَبُ إلى العَقْلِ والنَّقْلِ ممَّا قالَتِ الجَهْميَّةُ ومَن وافَقَهم، وإن كانَ فيما حَكَوه عنهم خَطَأٌ مِن جِهةِ نَفْيِهم القُدْرةَ على الأُمورِ المُبايِنةِ، واللهُ تَعالى قد أَخبَرَ أنَّه على كلِّ شيءٍ قَديرٌ)[1].

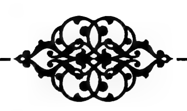
الفرعُ الثَّامنُ: صِفةُ الحَياةِ

يُثبتُ الأشاعِرةُ للهِ سُبْحانَه صِفةَ الحَياةِ، ووافَقوا في إثْباتِها السَّلَفَ الصَّالِحَ مِن حيثُ الجُمْلةُ[2]، وأَنْكَروا على أَهْلِ البِدَعِ الَّذين نَفَوا عن اللهِ سُبْحانَه صِفةَ الحَياةِ، لكنَّهم خاضوا فيما خاضَ فيه أَهْلُ عِلمِ الكَلامِ فيما يَتعلَّقُ بشَأنِها، وذَكَروا في

---

(١) ((مجموع الفتاوى)) (١٦/ ٤٥٩).

(٢) يُنظر: ((رسالة إلى أهل الثغر)) لابن مجاهد الطائي (ص: ١٢١، ١٢٢)، ((الإنصاف)) للباقلاني (ص: ٢٣، ٣٣).



كُتُبِهم أقْوالَ المُعْتَزِلةِ والفَلاسِفةِ في هذه الصِّفةِ، وتَكَلَّفوا في الرَّدِّ عليهم بعُقولِهم مُجاراةً لهم[١]، ومن أقوالهم في ذلك:

١- قولُ البَيْضاويِّ: (اتَّفَقَ الجُمْهورُ على أنَّه تَعالى حَيٌّ، لكنَّهم اخْتَلَفوا في المَعْنى؛ فذَهَبَ الحُكَماءُ وأبو الحُسَيْنِ إلى أنَّ حياتَه عِبارةٌ عن صِحَّةِ اتِّصافِه بالعِلمِ والقُدْرةِ، وذَهَبَ الباقونَ إلى أنَّها عِبارةٌ عن صِفةٍ تَقْتَضي هذه الصِّحَّةَ، ويَدُلُّ عليها أنَّها لو لم تَكُنْ كذلك لَكانَ اخْتِصاصُه تَعالى بهذه الصِّحَّةِ تَرْجيحًا بلا مُرَجِّحٍ، ويَنْتَقِضُ باتِّصافِه تَعالى بتلك الصِّفةِ، ويَنْدَفِعُ بأنَّ ذاتَه المَخْصوصَ كافٍ في التَّخْصيصِ والاقْتِضاءِ)[٢].

٢- وقولُ ابنِ أبي شَريفٍ المَقْدِسيُّ: (ليس مَعْنى الحَياةِ في حَقِّه تَعالى ما يَقولُه الطَّبيعيُّ مِن قُوَّةِ الحِسِّ، ولا قُوَّةِ التَّغْذيةِ، ولا القُوَّةِ التَّابِعةِ للاعْتِدالِ النَّوْعيِّ الَّتي تَفيضُ عنها سائِرُ القُوى الحَيَوانيَّةِ، ولا ما يَقولُه الحُكَماءُ وأبو الحُسَيْنِ البَصْريُّ مِن أنَّ مَعْنى حَياتِه تَعالى كَوْنُه يَصِحُّ أن يَعلَمَ ويَقدِرَ، بلْ هي صِفةٌ حَقيقيَّةٌ قائِمةٌ بالذَّاتِ، تَقْتَضي صِحَّةَ العِلمِ والقُدْرةِ)[٣].

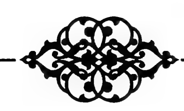
وهذه الطريقةُ في الإثبات خِلافُ ما عليه السَّلَفُ؛ فعُلَماءُ أهْلِ السُّنَّةِ المُتَّبِعونَ

---

(١) يُنظر: ((قواعد العقائد)) (ص: ١٧٩)، ((إحياء علوم الدين)) (١/ ١٠٨)، ((الاقتصاد في الاعتقاد)) (ص: ٦١) ثلاثتها للغزالي، ((الإشارة)) للرازي (ص: ١١٠ - ١١٢)، ((المطالب العالية)) للرازي (٣/ ٢١٧)، ((أبكار الأفكار)) للآمدي (١/ ٤٣٦)، ((طوالع الأنوار من مطالع الأنظار)) للبيضاوي (ص: ١٨٥)، ((المسامرة في شرح المسايرة في علم الكلام)) لابن أبي شريف المقدسي (ص: ٥٨)، ((شرح المواقف)) للجرجاني (٣/ ١١٥)، ((تقريب البعيد)) للصفاقسي (ص: ٧٢)، ((شرح أم البراهين)) للسنوسي (ص: ١٦٥)، ((تحفة المريد)) للباجوري (ص: ١٥٠).

(٢) ((طوالع الأنوار من مطالع الأنظار)) (ص: ١٨٥).

(٣) ((المسامرة في شرح المسايرة في علم الكلام)) (ص: ٥٨).



للسَّلَفِ يَتَجَنَّبونَ الخَوْضَ فيما خاضَ فيه الفَلاسِفةُ والمُعْتَزِلةُ ومَن تأثَّرَ بِهم وجاراهم مِن المُتكلِّفينَ في المَباحِثِ العَقَديَّةِ.

ومِن خلالِ النُّقولاتِ الآتيةِ يَتبيَّنُ مَذهبُ السَّلَفِ في صِفةِ الحَياةِ بلا تَكَلُّفٍ ولا تَنَطُّعٍ:

١- قال أبو جعفرٍ الطَّحاويُّ: (نَقولُ في تَوحيدِ اللهِ، مُعتَقِدينَ بتوفيقِ اللهِ: إنَّ اللهَ واحِدٌ لا شَريكَ لَه، ولا شَيْءَ مِثْلُه، ولا شَيْءَ يُعْجِزُه، ولا إلهَ غَيْرُه. قديمٌ بلا ابتِداء، دائِمٌ بلا انتِهاء. لا يَفنَى ولا يَبيدُ، ولا يَكونُ إلَّا ما يُريدُ. لا تَبْلُغُه الأَوهامُ، ولا تُدْرِكُه الأَفهامُ، ولا يُشبِهُهُ الأَنامُ. حَيٌّ لا يَموتُ، قَيُّومٌ لا يَنامُ. خالِقٌ بلا حاجة، رازِقٌ بلا مُؤْنة. مُميتٌ بلا مَخافة، باعِثٌ بلا مَشَقَّة. ما زالَ بصِفاتِه قَديمًا قَبْلَ خَلْقِه، لَمْ يَزْدَدْ بكَوْنِهم شَيئًا لَمْ يكنْ قَبْلَهُم مِن صِفَتِه. وكما كان بصِفاتِه أزَليًّا، كذلكَ لا يَزالُ عليها أَبَديًّا)[1].

٢- وقال البَغَويُّ: (على العبدِ أن يعتَقِدَ أنَّ اللَّهَ سُبحانَه وتعالى عظيمٌ له عَظَمةٌ، كبيرٌ له كِبرياءُ، عزيزٌ له عِزَّةٌ، حَيٌّ له حياةٌ، باقٍ له بقاءٌ، عالمٌ وله عِلمٌ، ومتكَلِّمٌ وله كلامٌ، قويٌّ له قُوَّةٌ، وقادِرٌ وله قُدرةٌ، وسميعٌ وله سَمعٌ، بصيرٌ له بَصَرٌ...

وقال اللهُ سُبحانَه وتعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَيُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٥]، ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ﴾ [طه: ١١١].

وقال اللهُ سُبحانَه وتعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقال اللهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]...)[2].

---

(١) ((العقيدة الطحاوية)) (ص: ٨، ٩).

(٢) يُنظر: ((شرح السُّنَّة)) (١/ ١٧٧-١٨٠).

٣- وقال ابنُ تيميَّةَ: (لا رَيْبَ أنَّ اللهَ حَيٌّ كما نَطَقَتْ بذلك كُتُبُه المُنزَّلةُ، الَّتي هي آياتُه القَوْليَّةُ، ودَلَّتْ على ذلك آياتُه كمَخْلوقاتِه، الَّتي هي آياتُه الفِعْليَّةُ...، وقال تَعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]. والدَّلائِلُ على حَياتِه كَثيرةٌ:

مِنها: أنَّه قد ثَبَتَ أنَّه عالِمٌ، والعِلمُ لا يَقومُ إلَّا بحَيٍّ، وثَبَتَ أنَّه قادِرٌ، مُخْتارٌ، يَفعَلُ بمَشيئتِه، والقادِرُ المُخْتارُ لا يكونُ إلَّا حيًّا.

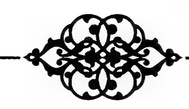
ومِنها: أنَّه خالِقُ الأحْياءِ وغَيْرِهم، والخالِقُ أكمَلُ مِن المَخْلوقِ، فكلُّ كَمالٍ ثَبَتَ للمَخْلوقِ فهو مِن الخالِقِ، فيَمْتنعُ أن يكونَ المَخْلوقُ أكمَلَ مِن خالِقِه، وكَمالُه أكمَلَ مِنه.

والمُتَفَلْسِفةُ القائلونَ بالموجِبِ بالذَّاتِ يُسَلِّمونَ هذا، ويَقولونَ: كَمالُ المَعْلولِ مُسْتَفادٌ مِن عِلَّتِه، فإذا كانَ خالِقًا للأحْياءِ كانَ حَيًّا بطَريقِ الأَوْلى والأَحْرى.

ومِنها: أنَّ الحَيَّ أكمَلُ مِن غَيْرِ الحَيِّ، كما قال تَعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ٢٢]، فلو كانَ الخالِقُ غَيْرَ حَيٍّ لَزِمَ أن يكونَ المُمكِنُ المُحدَثُ المَخْلوقُ أكمَلَ مِن الواجِبِ القَديمِ الخالِقِ، فيكونَ أنقَصُ المَوْجودينَ أكمَلَ مِن أكمَلِها...! اللهُ مَوْصوفٌ بصِفاتِ الكَمالِ الثُّبوتيَّةِ؛ كالحَياةِ والعِلمِ والقُدْرةِ، فيَلزَمُ مِن ثُبوتِها سَلْبُ صِفاتِ النَّقْصِ، وهو سُبْحانَه لا يُمدَحُ بالصِّفاتِ السَّلْبيَّةِ إلَّا لتَضَمُّنِها المَعانيَ الثُّبوتيَّةَ؛ فإنَّ العَدَمَ المَحْضَ والسَّلْبَ الصِّرْفَ لا مَدْحَ فيه ولا كَمالَ؛ إذ كانَ المَعْدومُ يُوصَفُ بالعَدَمِ المَحْضِ، والعَدَمُ نَفْيٌ مَحْضٌ لا كَمالَ فيه، إنَّما الكَمالُ في الوُجودِ)[1].

---

(١) يُنظر: ((الجواب الصَّحيح لمن بدل دين المسيح)) (٣/ ٢٠٧ - ٢٠٩).



الفرعُ التَّاسعُ: صِفةُ البَقاءِ

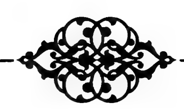
اخْتَلَفَ الأشاعِرةُ في إثْباتِ صِفةِ البَقاءِ للهِ سُبْحانَه، معَ أنَّ الأمْرَ واضِحٌ في إثْباتِ هذه الصِّفةِ ولا يدعو إلى الخلافِ أو النِّزاعِ، ولكنْ بسَبَبِ خَوْضِهم في عِلمِ الكَلامِ تَكَلَّفوا حتَّى اخْتَلَفوا وردَّ بعضُهم على بعضٍ، بل ردَّ بعضُهم -كالرَّازيِّ والآمِديِّ والإيجيِّ والتَّفْتازانيِّ وغيرِهم- على شيخِهم أبي الحسَنِ الأشعريِّ(١)!

قال الرَّازيُّ: (مَذهَبُ شَيْخِنا أبي الحَسَنِ رَحِمَه اللهُ تَعالى والأكْثَرينَ مِن أصْحابِه أنَّ البَقاءَ صِفةٌ زائِدةٌ على الذَّاتِ، شاهِدًا كانَ أو غائِبًا، ومَذهَبُ القاضي وإمامِ الحَرَمَينِ والأكْثَرينَ مِن المُعْتَزِلةِ: أنَّ الباقيَ باقٍ لنَفْسِه، شاهِدًا كانَ أو غائِبًا، ومَذهَبُ الكَعْبيِّ ومُتَّبِعيه إثْباتُه شاهِدًا ونَفْيُه غائِبًا، وهو اخْتيارُ الإمامِ والِدي رَحِمَه اللهُ تَعالى)(٢).

وقال التَّفْتازانيُّ: (مِن الصِّفاتِ المُخْتلَفِ فيها البَقاءُ؛ أثْبَتَه الشَّيْخُ الأشْعَريُّ وأشْياعُه مِن أهْلِ السُّنَّةِ؛ لأنَّ الواجِبَ باقٍ بالضَّرورةِ، فلا بُدَّ أن يَقومَ به مَعنًى هو البَقاءُ كما في العالِمِ والقادِرِ؛ لأنَّ البَقاءَ ليس مِن السُّلوبِ والإضافاتِ، وهو ظاهِرٌ، وليس أيضًا عِبارةً عن الوُجودِ، بلْ زائِدًا عليه؛ لأنَّ الشَّيءَ قد يوجَدُ

(١) يُنظر: ((الإنصاف)) للباقلاني (ص: ٢٣، ٣٦)، ((تمهيد الأوائل)) للباقلاني (ص: ٢٩٩)، ((العقيدة النظامية)) للجويني (ص: ١٦٤)، ((الإرشاد)) للجويني (ص: ١٥٨)، ((المقصد الأسنى)) للغزالي (ص: ١٤٨)، ((قواعد العقائد)) للغزالي (ص: ١٥٧)، ((الإشارة)) للرازي (ص: ٢٤٥)، ((معالم أصول الدين)) للرازي (ص: ٦٨)، ((الأمد الأقصى)) لابن العربي (ص: ٤٨٨)، ((أبكار الأفكار)) للآمدي (١/ ٤٤٠)، ((غاية المرام)) للآمدي (ص: ١٣٦)، ((شرح المواقف للإيجي)) للجرجاني (٨/ ١٠٦)، ((شرح المقاصد)) للتفتازاني (٢/ ١٠٦)، ((تقريب البعيد)) للصفاقسي (ص: ٥٩)، ((حواشٍ على شرح الكبرى للسنوسي)) للحامدي (ص: ١٥٣-١٥٦).

(٢) ((الإشارة)) (ص: ٢٤٥).



ولا يَبْقى كالأعْراضِ، سيَّما السَّيَّالةِ. وذَهَبَ الأكثَرونَ إلى أنَّه ليس صِفةً زائِدةً على الوُجودِ)[1].

وأهْلُ السُّنَّةِ والجماعة عافاهم اللهُ مِن التَّنَطُّعِ والتَّكَلُّفِ الَّذي عافى اللهُ مِنه الصَّحابةَ والتَّابِعينَ وأتْباعَهم؛ فهُمْ يُثبِتونَ للهِ سُبْحانَه صِفةَ البَقاءِ كما دَلَّ على ذلك القُرْآنُ الكَريمُ، وكما هو مَعْلومٌ في فِطْرةِ المُسلِمينَ؛ قال اللهُ تَعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]، وقال جلَّ ثناؤُه: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقال سُبْحانَه: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨].

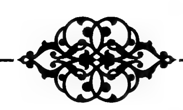
قال قِوَامُ السُّنَّةِ الأصْبَهانيُّ: (مَعْنى الباقي: الدَّائِمُ المَوْصوفُ بالبَقاءِ الَّذي لا يَسْتَوْلي عليه الفَناءُ، وليستْ صِفةُ بَقائِه ودَوامِه كبَقاءِ الجَنَّةِ والنَّارِ ودَوامِهما؛ وذلك أنَّ بَقاءَه أبَديٌّ أزَليٌّ، وبَقاءَ الجَنَّةِ والنَّارِ أبَديٌّ غَيْرُ أزَليٍّ، فالأزَليُّ ما لم يَزَلْ، والأبَديُّ ما لا يَزالُ، والجَنَّةُ والنَّارُ كائِنَتانِ بَعْدَ أن لم تَكونا، قالَ بعضُ العُلَماءِ في قَوْلِه: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]: الأوَّلُ الَّذي لا قَبْلَ له، والآخِرُ الَّذي لا بَعْدَ له، فقَبْلُ وبَعْدُ نِهايَتانِ، واللهُ تَعالى هو الأوَّلُ قَبْلَ كلِّ شيءٍ، والآخِرُ بَعْدَ كلِّ شيءٍ)[2].

وقال البَغَويُّ: (على العبدِ أن يعتَقِدَ أنَّ اللهَ سُبحانَه وتعالى عظيمٌ له عَظَمةٌ، كبيرٌ له كِبرياءُ، عزيزٌ له عِزَّةٌ، حَيٌّ له حياةٌ، باقٍ له بقاءٌ، عالمٌ وله عِلمٌ، ومتكَلِّمٌ وله كلامٌ، قويٌّ له قُوَّةٌ، وقادِرٌ وله قُدرةٌ، وسميعٌ وله سَمعٌ، بصيرٌ له بَصَرٌ...)[3].

(١) ((شرح المقاصد)) (٢/ ١٠٦).

(٢) ((الحُجَّة في بيان المَحَجَّة)) (١/ ١٤٠).

(٣) ((شرح السُّنَّة)) (١/ ١٧٧-١٨٠).



المبحثُ الرَّابعُ: مَفْهومُ الإيمانِ والكُفْرِ عنْدَ الأشاعِرةِ

المطلبُ الأوَّلُ: مَفْهومُ الإيمانِ عنْدَ الأشاعِرةِ

الفرعُ الأوَّلُ: تعريفُ الإيمانِ عند الأشاعِرةِ

مِن المسائلِ الَّتي اختَلَفَتْ فيها الأقوالُ عن أبي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ مَسْألةُ الإيمانِ؛ ففي كِتابِه «الإبانة» التَّصْريحُ بأنَّ الإيمانَ قَوْلٌ وعَمَلٌ، اتِّباعًا لمَذهَبِ السَّلَفِ، ونقَلَ عنه أتْباعُه وغَيْرُهم القَوْلَ بأنَّ الإيمانَ هو التَّصْديقُ، ونَقَلَ بعضُهم أنَّ لأبي الحَسَنِ في الإيمانِ قَوْلَينِ، فالظَّاهِرُ أنَّ قَوْلَه الأخيرَ هو الَّذي رَجَعَ فيه إلى مَذهَبِ أهْلِ السُّنَّةِ؛ فإنَّ كِتابَه «الإبانة» مِن آخِرِ تَآليفِه، ومعَ هذا فإنَّ المَشْهورَ في مَذهَبِ الأشاعِرةِ أنَّ الإيمانَ هو التَّصْديقُ[١].

١- قال الشَّهْرَسْتانيُّ: (الإيمانُ هو التَّصْديقُ بالجَنانِ. وأمَّا القَوْلُ باللِّسانِ والعَمَلُ بالأرْكانِ ففُروعُه، فمَن صَدَّقَ بالقَلْبِ، أي: أقَرَّ بوَحْدانيَّةِ اللهِ تَعالى، واعْترَفَ بالرُّسُلِ تَصْديقًا لهم فيما جاؤوا به مِن عنْدِ اللهِ تَعالى بالقَلْبِ؛ صَحَّ إيمانُه حتَّى لو ماتَ عليه في الحالِ كانَ مُؤمِنًا ناجِيًا، ولا يَخرُجُ مِن الإيمانِ إلَّا بإنْكارِ شيءٍ مِن ذلك)[٢].

٢- وقال الغَزاليُّ: (الإيمانُ هو التَّصْديقُ المَحْضُ، واللِّسانُ تُرْجمانُ الإيمانِ)[٣].

(١) يُنظر: ((الإنصاف)) للباقلاني (ص: ٢٢)، ((تمهيد الأوائل)) للباقلاني (ص: ٣٨٩)، ((الإرشاد)) للجويني (ص: ٤١٥)، ((المِلَل والنِّحَل)) للشهرستاني (١/ ١٠١)، ((قواعد العقائد)) للغزالي (ص: ٢٤٨، ٢٤٩)، ((تفسير الرَّازي)) (٢/ ٢٧١)، ((أبكار الأفكار)) للآمدي (٥/ ٩، ١٨)، ((المواقف مع شرح الجُرْجاني)) للإيجي (٣/ ٥٢٧)، ((الشرح الكبير على العقيدة الطحاوية)) لسعيد فودة (ص: ٩٦٨).

(٢) ((المِلَل والنِّحَل)) (١/ ١٠١).

(٣) ((قواعد العقائد)) (ص: ٢٤٩).

وهذا الَّذي ذَهَبوا إليه مخالِفٌ لإجماعِ السَّلَفِ:

١- قال يحيى بنُ سَعيدٍ القَطَّانُ: (كُلُّ مَن أدركتُ مِن الأئِمَّةِ كانوا يقولون: الإيمان قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ)(١).

٢- وقال أبو عُبَيدٍ القاسِمُ بنُ سَلَّامٍ: (هذه تَسميَةُ مَن كان يقولُ: الإيمانُ قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ... -فسَمَّى أكثَرَ مِن مائةٍ وثلاثين رجلًا من أهلِ العِلمِ مِن الصَّحابةِ وغيرِهم، ثم قال: هؤلاء كلُّهم يقولون: الإيمانُ قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ، وهو قَولُ أهلِ السُّنَّة، والمعمولُ به عِندَنا)(٢).

٣- وقال أحمَدُ بنُ حَنبلٍ -في ذِكرِ جُمَلٍ مِن اعتقادِه-: (الإيمانُ قَولٌ وعَمَلٌ يَزيدُ ويَنقُصُ. وذكَرَ أمورًا ثم قال: هذا ما اجتمع عليه السَّلَفُ من العُلَماءِ في الآفاقِ)(٣).

٤- وقال البُخاريُّ: (لقيتُ أكثَرَ من ألْفِ رجُلٍ مِن العُلَماءِ بالأمصارِ، فما رأيتُ أحدًا يختَلِفُ في أنَّ الإيمانُ قَولٌ وعَمَلٌ، ويَزيدُ ويَنقُصُ)(٤).

٥- وقال يعقوبُ الفَسَويُّ: (الإيمانُ عندَنا -أهلَ السُّنَّةِ- الإخلاصُ للهِ بالقُلوبِ والألسِنَةِ والجوارحِ، وهو قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ، على ذلك وجَدْنا كُلَّ مَن أدرَكْنا مِن عَصْرِنا، بمكَّةَ والمدينةِ والشَّامِ والبَصرةِ والكُوفةِ، ثمَّ ذكر منهم بضعًا وثلاثين)(٥).

---

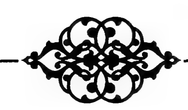
(١) يُنظر: ((سير أعلام النبلاء)) للذهبيِّ (٩/ ١٧٩).

(٢) أخرجه ابن بطة في ((الإبانة الكبرى)) (١١١٧).

(٣) يُنظر: ((مناقب الإمام أحمد)) لابن الجوزي (ص: ٢٢٢-٢٢٤).

(٤) يُنظر: ((فتح الباري)) لابن حجر (١/ ٤٧)، ((إتحاف السادة المتقين)) للزَّبيديِّ (٢/ ٢٥٦).

(٥) يُنظر: ((شرح اعتقاد أهل السنة)) للالكائيِّ (١٧٥٣).



٦- وقال ابنُ جَريرٍ: (أمَّا القولُ في الإيمانِ هل قَولٌ وعَمَلٌ يَزيدُ ويَنقُصُ، أم لا زيادةَ فيه ولا نُقصانَ؟ فإنَّ الصَّوابَ فيه قَولُ مَن قال: هو قَولٌ وعَمَلٌ يَزيدُ ويَنقُصُ، وبه جاء الخَبَرُ عن جماعةٍ مِن أصحابِ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وعليه مضى أهلُ الدِّينِ والفَضلِ)[١].

٧- وقال أبو نَصرٍ السِّجْزيُّ: (وعندَ أهلِ الأثَرِ أنَّ الإيمانَ قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ، وعُلَماءُ الآفاقِ المتَّبَعون كُلُّهم على هذا القَولِ)[٢].

٨- وقال ابنُ بطَّالٍ: (مَذهَبُ جماعةِ أهلِ السُّنَّةِ مِن سَلَفِ الأمَّةِ وخَلَفِها أنَّ الإيمانَ قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ)[٣].

٩- وقال ابنُ عبدِ البَرِّ: (أجمَعَ أهلُ الفِقهِ والحديثِ على أنَّ الإيمانَ قَولٌ وعَمَلٌ، ولا عَمَلَ إلَّا بنِيَّةٍ، والإيمانُ عندَهم يَزيدُ بالطَّاعةِ، ويَنقُصُ بالمعصيةِ)[٤].

١٠- وقال البَغَويُّ: (اتَّفَقت الصَّحابةُ والتَّابعون فمَن بعدَهم من عُلماءِ السُّنَّةِ على أنَّ الأعمالَ من الإيمانِ؛ لقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ إلى قولِه: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الأنفال: ٢ - ٣]، فجَعَل الأعمالَ كلَّها إيمانًا، وكما نطَق به حديثُ أبي هُريرةَ.

وقالوا: إنَّ الإيمانَ قولٌ، وعَمَلٌ، وعقيدةٌ، يزيدُ بالطَّاعةِ، ويَنقُصُ بالمعصيةِ)[٥].

(١) يُنظر: ((صريح السنة)) (ص:٢٥).
(٢) يُنظر: ((رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت)) (ص: ٢٧٤).
(٣) ((شرح صحيح البخاري)) (١/ ٥٦)، ونقله عنه النووي في شرحه لـ((صحيح مسلم)) (١/ ١٤٦) والكرماني في شرحه لـ((صحيح البخاري)) (١/ ٧٦).
(٤) ((التمهيد)) (٩/ ٢٣٨)، ونقله عنه ابن تيميَّةَ. يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) (٧/ ٣٣٠).
(٥) ((شرح السنة)) (١/ ٣٨، ٣٩).

١١ - وقال ابنُ تيميَّةَ: (أجمعَ السَّلَفُ أنَّ الإيمانَ قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ)(١).

هذا مُعتَقَدُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في الإيمانِ، وهو ما أجمعَ عليه السَّلَفُ ومَن تبِعَهم. أمَّا الَّذي اسْتَقَرَّ عليه المَذهَبُ الأَشْعَرِيُّ ودَوَّنَه المُتَأخِّرونَ من الأشاعِرةِ في كُتُبِهم: فهو أنَّ الإيمانَ هو التَّصْديقُ بالقَلْبِ، وأنَّ قَوْلَ اللِّسانِ شَرْطٌ لإجْراءِ الأحْكامِ في الدُّنْيا، وأنَّ عَمَلَ الجَوارِحِ شَرْطُ كَمالٍ في الإيمانِ(٢). وهذا يُناقضُ إجماعَ السَّلف بل ويُناقض معْتقدَ شيخهم أبي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ، حيث قال: (نُؤمِنُ أنَّ الإيمانَ قَوْلٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ)(٣).

ويَنْبَغي التَّنْبيهُ على أنَّ الأشاعِرةَ وإن وافَقوا الجَهْميَّةَ في جَعْلِ الإيمانِ مُجَرَّدَ التَّصْديقِ، فَهُم يُعَظِّمونَ الأعْمالَ الصَّالحةَ، ويَجعَلونَها شَرْطًا لكَمالِ الإيمانِ، ويَجعَلونَ الأعْمالَ السَّيِّئةَ سَبَبًا لدُخولِ النَّارِ، فهُمْ -وإن خالَفوا السَّلَفَ الصَّالِحَ الَّذين يَجعَلونَ الأعْمالَ جُزءًا من الإيمانِ- لا يُهمِلونَ الأعْمالَ الصَّالحةَ(٤)، بل قد وافَقَ بعضُ الأشاعِرةِ السَّلَفَ في مُسمَّى الإيمانِ؛ كأبي عَبْدِ اللهِ بنِ مُجاهِدٍ، وأبي مَنْصورٍ البَغْداديِّ، وأبي القاسِمِ القُشَيْريِّ(٥).

الفرعُ الثَّاني: خِلافُ الأشاعِرةِ في زِيادةِ الإيمانِ ونُقْصانِه

النَّاظِرُ في كُتُبِ الأشاعِرةِ يَجِدُ خِلافًا بيْن أئِمَّتِهم في مَسألةِ زِيادةِ الإيمانِ

---

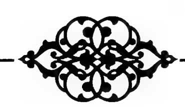
(١) ((مجموع الفتاوى)) (٧/ ٦٧٢).

(٢) يُنظر: ((حاشية ابن الأمير على إتحاف المريد)) (ص: ٩٢ - ٩٥)، ((شرح الصاوي على جوهرة التوحيد)) (ص: ١٣٣ - ١٣٦)، ((تحفة المريد)) للباجوري (ص: ٩٢).

(٣) ((الإبانة)) (ص: ٢٧)، ونقل كلامَه هذا ابنُ عساكِر في كتابه ((تبيين كذب المفتري)) (ص: ١٦٠).

(٤) يُنظر: ((تقريب البعيد)) للصفاقسي (ص: ٤٨)، ((الإيمان بين السلف والمتكلمين)) للغامدي (ص: ١٥٢).

(٥) يُنظر: ((الإيمان)) لابن تيمية (ص: ٩٩)، ((طبقات الشافعية)) للسبكي (١/ ١٣٠).



ونُقْصانِه؛ فمِنهم مَن أَثبَتَ الزِّيادةَ والنُّقْصانَ في الإيمانِ، ومِنهم مَن لم يُثبِتْ ذلك، ومِنهم مَن فَصَّلَ في المَسْألةِ، ومِنهم مَن جَعَلَ الخِلافَ لَفْظيًّا(١).

وتعجَبُ عندَما تَرى متقدِّمي علماء المذهَبِ الأشعريِّ يَنقُلُون الإجماعَ في المسألةِ، ثمَّ تجِدُ أتْباعَهم يُخالِفونَهم ويخالِفونَ الإجماعَ الَّذي نقَلوه! وهذا كُلُّه بسَبَبِ خَوضِهم في عِلمِ الكلامِ المذمومِ، وتوغُّلِهم فيه.

قال ابنُ مُجاهِد تلميذُ أبي الحسَنِ الأشعريِّ: (أَجمَعوا على أنَّ الإيمانَ يَزيدُ بالطَّاعةِ ويَنقُصُ بالمَعْصيةِ، وليس نُقْصانُه عنْدَنا شَكًّا فيما أُمِرْنا بالتَّصْديقِ به، ولا جَهْلًا به؛ لأنَّ ذلك كُفْرٌ، وإنَّما هو نُقْصانٌ في مَرْتَبةِ العِلم وزِيادةِ البَيانِ، كما يَخْتلِفُ وَزْنُ طاعتِنا وطاعةِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وإن كنَّا جَميعًا مُؤَدِّينَ للواجِبِ علينا)(٢).

والمُعْتَمَدُ عنْدَ مُتَأخِّري الأشاعِرةِ أنَّ الإيمانَ يَزيدُ ويَنقُصُ كما هو قَوْلُ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ(٣). وقد تَقدَّم نقْلُ إجماعِ السَّلفِ على زيادةِ الإيمانِ ونُقصَانِه(٤).

الفرعُ الثَّالثُ: خِلافُ الأشاعِرةِ في مَسْألةِ الاسْتِثْناءِ في الإيمانِ

للأشاعِرةِ فيما يَتَعلَّقُ بهذه المَسْألةِ قَوْلٌ غَريبٌ مُحْدَثٌ لم يَسْبِقْهم إليه أحدٌ مِن السَّلَفِ، وهو أنَّ الإيمانَ هو ما وافى به العَبْدُ رَبَّه عنْدَ مَوْتِه، وأنَّ مَن كان في

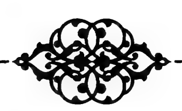
---

(١) يُنظر: ((الإنصاف)) للباقلاني (ص: ٥٣ - ٥٥)، ((الإرشاد)) للجويني (ص: ٤١٨)، ((الاقتصاد في الاعتقاد)) للغزالي (ص: ١٢٢)، ((المواقف مع شرح الجُرْجاني)) للإيجي (٣/ ٥٤٢).

(٢) ((رسالة إلى أهل الثغر)) (ص: ١٥٥).

(٣) يُنظر: ((تقريب البعيد)) للصفاقسي (ص: ٥٣)، ((حاشية ابن الأمير على إتحاف المريد)) (ص: ١٠٥)، ((شرح الصاوي على جوهرة التوحيد)) (ص: ١٣٧ - ١٤١)، ((تحفة المريد)) للباجوري (ص: ١٠٣).

(٤) يُنظر: (ص: ١٤٧ - ١٤٩).



عِلمِ اللهِ أنَّه يَموتُ مُؤمِنًا فاللهُ راضٍ عنه في حالِ كُفْرِه، ومَن كان في عِلمِ اللهِ أنَّه يَموتُ كافِرًا فاللهُ ساخِطٌ عليه في حالِ إيمانِه، وهذا بناءً على قَوْلِهم في مَنْعِ حُلولِ الحَوادِثِ، وأنَّ غَضَبَ اللهِ أو رِضاه أزَليٌّ، وكذلك إرادتُه ومَحَبَّتُه، فقَرَّروا أنَّ سَخَطَ اللهِ وبُغْضَه للكافِرِ، أو رِضاه ومَحَبَّتَه للمُؤمِنِ، كلُّها أزَليَّةٌ، ولا يُمكِنُ أن تَقَعَ في المُسْتقبَلِ عنْدَ وُقوعِ سَبَبِها[1]!

قال الباقِلَّانيُّ: (الاعتِبارُ في ذلك كُلِّه بالمآلِ لا بالحالِ؛ فمَن رَضِيَ سبحانَه عنه لم يَزَلْ راضيًا عنه، لا يَسخَطُ عليه أبدًا، وإن كان في الحالِ عاصيًا. ومَن سَخِط عليه فلا يَزالُ ساخِطًا عليه ولا يَرضى عنه أبدًا، وإن كان في الحالِ مُطيعًا. ومِثالُ ذلك: أنَّه سُبحانَه وتعالى لم يَزَلْ راضيًا عن سَحَرةِ فِرعَونَ، وإن كانوا في حالِ طاعةِ فِرعَونَ على الكُفرِ والضَّلالِ، لكنْ لَمَّا آمَنوا في المآلِ بانَ بأنَّه تعالى لم يزَلْ راضيًا عنهم، وكذلك الصِّدِّيقُ والفاروقُ رَضِيَ اللهُ عنهما، لم يزَلْ راضيًا عنهما في حالِ عبادةِ الأصنامِ؛ لِعلمِه بمآلِ أمرِهما وما يَصيرُ إليه مِن التَّوحيدِ ونصرِ الرَّسولِ، والجهادِ في سبيلِ اللهِ تعالى. وكذلك لم يزَلْ ساخِطًا على إبليسَ وبَلْعَمَ وبَرْصِيصَ في حالِ عبادتِهم؛ لِعلمِه بمآلِهم وما يصيرُ إليه حالُهم)[2].

ونَسَبَ عبدُ القاهِرِ البَغداديُّ للأشاعِرةِ قولَهم: (إنَّ اللهَ تعالى لم يَزَلْ مواليًا لِمَن عَلِم أنَّه يكونُ وَليًّا له إذا وُجِد، ومُعاديًا لِمَن عَلِم أنَّه إذا وُجِد كَفرَ وماتَ على كُفرِه، يكونُ معاديًا له قبْلَ كُفرِه، وفي حالِ كُفرِه، وبعدَ مَوتِه)[3].

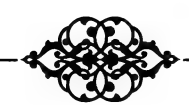
قال ابنُ حَزْمٍ: (اخْتَلَفَ المُتكلِّمونَ في مَعنًى عَبَّروا عنه بلَفْظِ المُوافاةِ، وهو

---

(١) يُنظر: ((الإنصاف)) للباقلاني (ص: ٤٣)، ((الفَرْق بين الفِرَق)) لعبد القاهر البغدادي (ص١٤٢).

(٢) يُنظر: ((الإنصاف)) (ص: ٤٣).

(٣) يُنظر: ((الفرق بين الفرق)) (ص١٤٢).



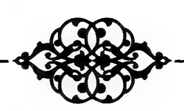
أنَّهم قالوا في إنْسانٍ مُؤمِنٍ صالحٍ مُجْتهِدٍ في العِبادةِ ثُمَّ ماتَ مُرْتَدًّا كافِرًا، وآخَرَ كافِرٍ مُتَمَرِّدٍ وفاسِقٍ ثُمَّ ماتَ مُسلِمًا تائبًا: كيف كانَ حُكْمُ كلٍّ واحِدٍ منهما قَبْلَ أن يَنْتقِلَ إلى ما ماتَ عليه عنْدَ اللهِ تَعالى؟ فذَهَبَ هِشامُ بنُ عَمْرو الفُوَطيُّ وجَميعُ الأَشْعَريَّةِ إلى أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ لم يَزَلْ راضِيًا عن الَّذي ماتَ مُسلِمًا تائبًا، ولم يَزَلْ ساخِطًا على الَّذي ماتَ كافِرًا أو فاسِقًا، واحْتَجُّوا في ذلك بأنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ لا يَتغيَّرُ عِلمُه، ولا يَرْضى ما سَخِطَ، ولا يَسخَطُ ما رَضيَ. وقالَتِ الأشْعَريَّةُ: الرِّضا مِن اللهِ عَزَّ وجَلَّ لا يَتَغيَّرُ...، وذَهَبَ سائرُ المُسلِمينَ إلى أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ كان ساخِطًا على الكافِرِ والفاسِقِ، ثُمَّ رَضيَ اللهُ عنهما إذا أَسلَمَ الكافِرُ وتابَ الفاسِقُ، وأنَّه كانَ تَعالى راضِيًا عن المُسلِمِ وعن الصَّالِحِ، ثُمَّ سَخِطَ عليهما إذا كَفَرَ المُسلِمُ وفَسَقَ الصَّالِحُ)[1].

وهذه المَسْألةُ مِن المَسائِلِ الَّتي خالَفَ فيها الماتُريديَّةُ الأَشْعريَّةَ، وشَنَّعوا عليهم فيها، معَ أنَّ كُلًّا مِنهم يَرى أنَّ الإيمانَ هو التَّصْديقُ.

قال أبو المُعينِ النَّسَفيُّ الماتُريديُّ: (إذا عَرَفْتَ أنَّ الإيمانَ هو التَّصْديقُ، وهو أمْرٌ حَقيقيٌّ لا يَتَبيَّنُ بانْعدامِه وتَبَدُّلِه بما يُضادُّه أنَّه ما كانَ مَوْجودًا، كمَن كانَ قائِمًا ثُمَّ قَعَدَ، أو كانَ شابًّا ثُمَّ شاخَ، لم يَتَبيَّنْ أنَّه ما كانَ قائمًا ولا شابًّا، وعُرِفَ بهذا بُطْلانُ قَوْلِ الأَشْعَريَّةِ ومَن ساعَدَهم في المُوافاةِ، وهو القَوْلُ: إنَّ العِبْرةَ للخَتْمِ، فمَن خُتِمَ له بالإيمانِ تَبيَّنَ أنَّه كانَ مِن الابْتِداءِ مُؤمِنًا، وحينَ كانَ خَرَّ ساجِدًا بَيْنَ يَدَي الصَّنَمِ مُعْتقِدًا للشِّرْكِ والأديانِ الباطِلةِ كانَ مُؤمِنًا مُصدِّقًا للهِ تَعالى ورَسولِه، مُؤمِنًا مُخلِصًا آتِيًا بالعِباداتِ وإن كانَ كافِرًا مِن الابْتِداءِ! وهذا ظاهِرُ الفَسادِ، وقَضيَّةُ هذا أنَّ مَن شاخَ يَتَبيَّنُ أنَّه كانَ شَيْخًا في حالِ عُنْفوانِ شَبابِه، بل حينَ كانَ

---

(١) ((الفَصْل في المِلَل والأهواء والنِّحَل)) (٤/ ٤٨).



طِفْلًا رَضيعًا في المَهْدِ، بل حينَ كانَ في بَطْنِ الأُمِّ! والقَوْلُ به إنْكارٌ للحَقائِقِ، وبهذا يُعرَفُ أيضًا بُطْلانُ قَوْلِهم: إنَّا مُؤمِنونَ إن شاءَ اللهُ؛ لأنَّ ذلك كشابٍّ يَقولُ: أنا شابٌّ إن شاءَ اللهُ تَعالى، وكطَويلٍ يقولُ: أنا طَويلٌ إن شاءَ اللهُ تَعالى، وذلك كلُّه هَذَيانٌ، فكَذا هذا، واللهُ المُوفِّقُ)[1].

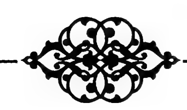
أقوالُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في هذه المَسْألةِ:

١- قال الآجُرِّيُّ: (مِن صِفةِ أهلِ الحَقِّ -ممَّن ذكَرْنا مِن أهلِ العِلمِ- الاستثناءُ في الإيمانِ، لا على جهةِ الشَّكِّ، نعوذُ باللهِ مِنَ الشَّكِّ في الإيمانِ، ولكِنْ خَوفَ التزكيةِ لأنْفُسِهم مِن الاستِكمالِ للإيمانِ، لا يدري أهو ممَّن يستحِقُّ حقيقةَ الإيمانِ أم لا؟ وذلك أنَّ أهلَ العِلمِ مِن أهلِ الحَقِّ إذا سُئِلوا: أمُؤمِنٌ أنت؟ قال: آمنتُ باللهِ وملائكتِه وكُتُبِه ورُسُلِه واليَومِ الآخِرِ والجنَّةِ والنَّارِ، وأشباهِ هذا، والنَّاطِقُ بهذا والمصَدِّقُ به بقَلْبِه: مُؤمِنٌ، وإنَّما الاستثناءُ في الإيمانِ، لا يدري: أهو ممَّن يستوجِبُ ما نَعَت اللهُ عزَّ وجَلَّ به المُؤمِنين مِن حقيقةِ الإيمانِ أم لا؟ هذا، وطريقُ الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهم والتَّابعينَ لهم بإحسانٍ عندَهم أنَّ الاستثناءَ في الأعمالِ لا يكونُ في القَولِ والتَّصديقِ بالقَلْبِ، وإنَّما الاستثناءُ في الأعمالِ الموجِبةِ لحقيقةِ الإيمانِ، والنَّاسُ عندَهم على الظَّاهِرِ مُؤمِنون، به يتوارَثون، وبه يتناكَحون، وبه تجري أحكامُ مِلَّةِ الإسلامِ، ولكِنَّ الاستثناءَ منهم على حَسَبِ ما بَيَّنَّاه لك، وبَيَّنَه العُلَماءُ مِن قَبْلِنا، رُوِيَ في هذا سُنَنٌ كثيرةٌ، وآثارٌ تَدُلُّ على ما قُلْنا... وهذا مَذهَبُ كثيرٍ من العُلَماءِ، وهو مَذهَبُ أحمدَ بنِ حَنبَلٍ)[2].

٢- وقال البَغَويُّ: (وكَرِهوا أن يقولَ الرَّجُلَ: أنا مُؤمِنٌ حَقًّا، بل يقولُ: أنا مُؤمِنٌ،

(١) ((التمهيد في أصول الدين)) (ص: ١٥٢).

(٢) ((الشريعة)) (٢/ ٦٥٦-٦٥٨).



ويجوزُ أن يقولَ: أنا مُؤمِنٌ إن شاء اللهُ. لا على معنى الشَّكِّ في إيمانِه واعتقادِه مِن حيثُ عِلمُه بنَفْسِه؛ فإنَّه فيه على يقينٍ وبصيرةٍ، بل على معنى الخَوفِ مِن سُوءِ العاقبةِ، وخفاءِ عِلمِ اللهِ تعالى فيه عليه؛ فإنَّ أمرَ السَّعادةِ والشَّقاوةِ يَبْتَني على ما يَعلَمُ اللهُ مِن عَبدِه، ويَختِمُ عليه أمرَه، لا على ما يَعلَمُه العبدُ مِن نَفْسِه، والاستِثناءُ يكونُ في المستقبَلِ، وفيما خَفيَ عليه أمرُه، لا فيما مضى وظَهَر؛ فإنَّه لا يسوغُ في اللُّغةِ لمن تيقَّن أنَّه قد أكَل وشَرِب أن يقولَ: أكَلتُ إن شاء اللهُ، وشَرِبتُ إن شاء اللهُ، ويصِحُّ أن يقولَ: آكُلُ وأشرَبُ إن شاء اللهُ.

ولو قال: أنا مُؤمِنٌ مِن غيرِ استثناءٍ، يجوزُ؛ لأنَّه مُؤمِنٌ باللهِ وملائِكَتِه وكُتُبه ورُسُلِه، مُقِرٌّ بها مِن غيرِ شَكٍّ)[١].

المطلبُ الثَّاني: مَفْهومُ الكُفْرِ عنْدَ الأشاعِرةِ

ذهَبَ الأشاعِرةُ إلى أنَّ الكُفْرَ هو تكْذيبُ القَلْبِ أو جَهْلُه، ولا يَرَوْنَ أيَّ عَمَلٍ أو قَوْلٍ كُفْرًا بذاتِه، حتَّى السُّجودَ للصَّنَم، وإلْقاءَ المُصْحَفِ في القاذوراتِ، أو سَبَّ اللهِ سُبْحانَه، وسَبَّ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم! وإنَّما يَجعَلونَ مِثلَ تلك الأعْمالِ والأقْوالِ عَلامةً على الكُفْرِ الَّذي هو التَّكْذيبُ، وقَرَّروا أنَّ مَن حُكِمَ بكُفْرِه فلِعَدَم تَصْديقِ قَلْبِه، وخالَفوا مُعْتَقَدَ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ الَّذين يَجعَلونَ الكُفْرَ بالاعْتِقادِ، أو القَوْلِ، أو العَمَلِ، أو الشَّكِّ، أو التَّرْكِ، سواءٌ كانَ ذلك اعْتِقادًا أو عِنادًا معَ التَّصْديقِ أو اسْتِهْزاءً ولَعِبًا[٢]!

---

(١) ((شرح السُّنَّة)) (١/ ٤١-٤٣). ويُنظر: ((الحجة في بيان المحجة)) لِقوام السُّنَّة الأصبهاني (١/ ٤٤٣-٤٤٥).

(٢) يُنظر: ((تمهيد الأوائل)) للباقلاني (ص: ٣٩٢، ٣٩٤)، ((أصول الدين)) لعبد القاهر البغدادي (ص: ٢٤٨، ٢٦٦)، ((شرح العقائد النسفية)) للتفتازاني (ص: ٧٢).

١- قال الباقِلَّانيُّ: (بابُ القَوْلِ في مَعْنى الكُفْرِ. إن قالَ قائِلٌ: وما الكُفْرُ عِنْدَكم؟ قيلَ له: هو ضِدُّ الإيمانِ، وهو الجَهْلُ باللهِ عَزَّ وجَلَّ، والتَّكْذيبُ به السَّاتِرُ لقَلْبِ الإنْسانِ عن العِلمِ به، فهو كالمُغَطِّي للقَلْبِ عن مَعْرِفةِ الحَقِّ...، وقد يكونُ الكُفْرُ بمَعْنى التَّكْذيبِ والجَحْدِ والإنْكارِ، وليس في المَعاصي كُفْرٌ غَيْرَ ما ذَكَرْناه، وإن جازَ أن يُسمَّى أحْيانًا ما جُعِلَ عَلَمًا على الكُفْرِ كُفْرًا، نَحْوُ عِبادةِ الأفْلاكِ والنِّيرانِ، واسْتِحْلالِ المُحرَّماتِ، وقَتْلِ الأَنْبياءِ، وما جَرى مَجْرى ذلك ممَّا وَرَدَ به التَّوْقيفُ، وصَحَّ الإجْماعُ على أنَّه لا يَقَعُ إلَّا مِن كافِرٍ باللهِ، مُكَذِّبٍ له، وجاحِدٍ له)[١].

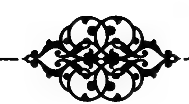
٢- وقال التَّفْتازانيُّ: (حَقيقةُ الإيمانِ هو التَّصْديقُ القَلْبيُّ، فلا يَخرُجُ المُؤمِنُ عن الاتِّصافِ به إلَّا بما يُنافيه، ومُجَرَّدُ الإقْدامِ على الكَبيرةِ لِغَلَبةِ شَهْوةٍ أو حَمِيَّةٍ أو أَنَفةٍ أو كَسَلٍ، خُصوصًا إذا اقْتَرَنَ به خَوْفُ العِقابِ ورَجاءُ العَفْوِ والعَزْمُ على التَّوبةِ- لا يُنافيه، نَعمْ، إذا كانَ بطَريقِ الاسْتِحْلالِ والاسْتِخْفافِ كانَ كُفْرًا؛ لكَوْنه عَلامةً للتَّكْذيبِ، ولا نِزاعَ في أنَّ مِن المَعاصي ما جَعَلَه الشَّارِعُ أمارةً للتَّكْذيبِ، وعُلِمَ كَوْنُه كذلك بالأدِلَّةِ الشَّرْعيَّةِ؛ كسُجودٍ للصَّنَمِ، وإلْقاءِ المُصْحَفِ في القاذوراتِ، والتَّلَفُّظِ بكَلِماتِ الكُفْرِ، ونَحْوِ ذلك ممَّا يَثبُتُ بالأَدِلَّةِ أنَّه كُفْرٌ، وبِهذا يَنحَلُّ ما قيلَ: إنَّ الإيمانَ إذا كانَ عِبارةً عن التَّصْديقِ والإقْرارِ يَنْبَغي ألَّا يَصيرَ المُقِرُّ المُصدِّقُ كافِرًا بشَيءٍ مِن أفْعالِ الكُفْرِ وأَلْفاظِه، ما لم يَتَحقَّقْ مِنه التَّكْذيبُ أو الشَّكُّ)[٢].

وقد أنْكَر أهْلُ العِلمِ على الأشاعِرةِ قولهم هذا، ومِن ذلك ما قالَه ابنُ حَزْم: (نَقولُ للجَهْميَّةِ والأَشْعَريَّةِ في قَوْلِهم: إنَّ جَحْدَ اللهِ تَعالى، وشَتْمَه، وجَحْدَ

---

(١) يُنظر: ((تمهيد الأوائل)) (ص: ٣٩٢، ٣٩٤).

(٢) يُنظر: ((شرح العقائد النسفية)) (ص: ٧٢).



الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، إذا كانَ كلُّ ذلك باللِّسانِ، فإنَّه ليس كُفْرًا، لكنَّه دَليلٌ على أنَّ في القَلْبِ كُفْرًا! أَخْبِرونا عن هذا الدَّليلِ الَّذي ذَكَرْتُم: أَتَقْطَعونَ به فتُثبِتونَه يَقينًا ولا تَشُكُّونَ في أنَّ في قَلْبِه جَحْدًا للرُّبوبيَّةِ وللنُّبُوَّةِ؟ أم هو دَليلٌ يَجوزُ ويَدخُلُه الشَّكُّ، ويُمكِنُ ألَّا يكونَ في قَلْبِه كُفْرٌ؟ ولا بُدَّ مِن أحَدِهما، فإن قالوا: إنَّه دَليلٌ لا نَقطَعُ به قَطْعًا، ولا نُثبِتُه يَقينًا، قُلْنا لهم: فما بالُكم تَحْتَجُّونَ بالظَّنِّ الَّذي قالَ تَعالى فيه: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم:٢٨]؟... وإن قالوا: بل يَثبُتُ بهذا الدَّليلِ، ونقطَعُ به ونوقِنُ أنَّ كُلَّ من أعلن بما يوجِبُ إطلاقَ اسمِ الكُفرِ عليه في الشَّريعةِ، فإنَّه جاحِدٌ بقَلبِه. قُلْنا لهم -وباللهِ تعالى التَّوفيقُ-: هذا باطِلٌ من وجوهٍ؛ أوَّلُها: أنَّه دعوى بلا برهانٍ، وثانيها: أنَّه عِلمُ غَيبٍ لا يَعلَمُه إلَّا اللهُ عزَّ وجَلَّ، والذي يضمِرُه، وقد قال رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «إنِّي لم أُبعَثْ لأشُقَّ عن قُلوبِ النَّاسِ»(١)، فمُدَّعي هذا مُدَّعي عِلمِ غَيبٍ، ومُدَّعي عِلمِ الغيبِ كاذِبٌ...)(٢)، ثمَّ ذكَر أوجُهًا أُخرى.

وقال أيضًا: (أمَّا قَوْلُهم: إنَّ شَتْمَ اللهِ تَعالى ليس كُفْرًا، وكذلك شَتْمُ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فهو دَعْوى؛ لأنَّ اللهَ تَعالى قال: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة:٧٤]، فنَصَّ تَعالى على أنَّ مِن الكَلامِ ما هو كُفْرٌ، وقال تَعالى: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ﴾ [النساء:١٤٠]، فنَصَّ تَعالى أنَّ مِن الكَلامِ في آياتِ اللهِ تَعالى ما هو كُفْرٌ بعَيْنِه مَسْموعٌ، وقال تَعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ

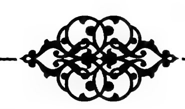
(١) أخرجه البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعًا بلفظ: ((إنِّي لَمْ أُومَرْ أنْ أنْقُبَ عن قُلُوبِ النَّاسِ ولَا أشُقَّ بُطُونَهُمْ)).

(٢) يُنظر: ((الفَصْل في المِلَل والأهواء والنِّحَل)) (٣/ ١٢٠).

نُعَذِّبْ طَآبِفَةً﴾ [التوبة: ٦٦]، فنَصَّ تَعالى على أنَّ الاسْتِهْزاءَ باللهِ تَعالى أو بآياتِه أو برَسولٍ مِن رُسُلِه كُفْرٌ مُخرِجٌ عن الإيمانِ، ولم يَقُلْ تَعالى في ذلك: إنِّي عَلِمْتُ أنَّ في قُلوبِكم كُفْرًا، بل جَعَلَهم كُفَّارًا بنَفْسِ الاسْتِهزاءِ، ومَن ادَّعى غَيْرَ هذا فقد قَوَّلَ اللهَ تَعالى ما لم يَقُلْ، وكَذَبَ على اللهِ تَعالى)[1].

وقال ابنُ تَيْمِيَّةَ: (يَمْتنِعُ أن يكونَ الإنْسانُ مُحِبًّا للهِ ورَسولِه، مُريدًا لِما يُحبُّه اللهُ ورَسولُه إرادةً جازِمةً، معَ قُدْرتِه على ذلك وهو لا يَفعَلُه، فإذا لم يَتَكلَّمِ الإنْسانُ بالإيمانِ معَ قُدْرتِه دَلَّ على أنَّه ليس في قَلْبِه الإيمانُ الواجِبُ الَّذي فَرَضَه اللهُ عليه، ومِن هنا يَظهَرُ خَطَأُ قَوْلِ جَهْمِ بنِ صَفْوانَ ومَن اتَّبَعَه؛ حيثُ ظَنُّوا أنَّ الإيمانَ مُجَرَّدُ تَصْديقِ القَلْبِ وعِلْمِه، لم يَجعَلوا أعْمالَ القَلْبِ مِن الإيمانِ، وظَنُّوا أنَّه قد يكونُ الإنْسانُ مُؤمِنًا كامِلَ الإيمانِ بقَلْبِه، وهو معَ هذا يَسُبُّ اللهَ ورَسولَه، ويُعادي اللهَ ورَسولَه، ويُعادي أوْلِياءَ اللهِ، ويُوالي أعْداءَ اللهِ، ويَقتُلُ الأَنْبياءَ، ويَهدِمُ المَساجِدَ، ويُهينُ المَصاحِفَ، ويُكرِمُ الكُفَّارَ غايةَ الكَرامةِ، ويُهينُ المُؤمِنينَ غايةَ الإهانةِ! قالوا: وهذه كلُّها مَعاصٍ لا تُنافي الإيمانَ الَّذي في قَلْبِه، بل يَفعَلُ هذا وهو في الباطِنِ عنْدَ اللهِ مُؤمِنٌ! قالوا: وإنَّما ثَبَتَ له في الدُّنْيا أحْكامُ الكُفَّارِ؛ لأنَّ هذه الأقْوالَ أمارةٌ على الكُفْرِ لِيُحكَمَ بالظَّاهِرِ كما يُحكَمُ بالإقْرارِ والشُّهودِ، وإن كانَ في الباطِنِ قد يَكونُ بخِلافِ ما أَقَرَّ به، وبخِلافِ ما شَهِدَ به الشُّهودُ! فإذا أُورِدَ عليهم الكِتابُ والسُّنَّةُ والإجْماعُ على أنَّ الواحِدَ مِن هؤلاء كافِرٌ في نفْسِ الأمْرِ مُعذَّبٌ في الآخِرةِ، قالوا: فهذا دَليلٌ على انْتِفاءِ التَّصْديقِ والعِلمِ مِن قَلْبِه! فالكُفْرُ عنْدَهم شيءٌ واحِدٌ وهو الجَهْلُ، والإيمانُ شيءٌ واحِدٌ وهو العِلمُ، أو تَكْذيبُ القَلْبِ وتَصْديقُه، فإنَّهم مُتنازِعونَ: هلْ تَصْديقُ القَلْبِ شيءٌ غَيْرُ العِلمِ أو هو

(١) يُنظر: ((الفَصْل في المِلَل والأهواء والنِّحَل)) (٣/ ١١٤).



هو؟ وهذا القَوْلُ معَ أنَّه أَفسَدُ قَوْلٍ قيلَ في الإيمانِ، فقد ذَهَبَ إليه كَثيرٌ مِن أهْلِ الكَلامِ المُرْجِئةِ!)[١].

المطلبُ الثَّالثُ: حكمُ إيمانُ المقلِّدِ

ذَهَبَ بعضُ الأشاعِرةِ إلى عَدَمِ صِحَّةِ إيمانِ المُقلِّدِ، بل ذَهَبَ بعضُهم إلى عَدَمِ صِحَّةِ إيمانِ العامِّيِّ المُقلِّدِ!

قال الدُّسوقيُّ: (قد أَنكَرَ القَوْلَ بعَدَمِ إيمانِ المُقلِّدِ بعضُهم، وهذا خِلافُ ما صَحَّحَه في شَرْحِ الكُبْرى مِن كُفْرِه، وادُّعِيَ الإجْماعُ عليه، وقدْ عَلِمْتَ ما هو المُعْتَمَدُ مِن تلك الأقْوالِ. واعْلَمْ أنَّ الخِلافَ في المُقلِّدِ في كُفْرِه وعَدَمِ كُفرِه إنَّما هو بالنِّسْبةِ لنَجاتِه وعَدَمِها في الآخِرةِ؛ لأنَّه في الدُّنْيا لا قائِلَ بأنَّه يُعامَلُ مُعامَلةَ الكافِرِ، بلْ يُعامَلُ مُعامَلةَ المُسلِمينَ فيها اتِّفاقًا، قال الشَّاويُّ: وهذا الخِلافُ الَّذي في المُقلِّدِ بعَكْسِ الخِلافِ الَّذي في المُعْتَزِلةِ في أنَّهم كُفَّارٌ أو مُؤمِنونَ عُصاةٌ، فإنَّه بالنَّظَرِ لحالِ الدُّنْيا أي: هلْ تَجْري عليهم أحْكامُ الكُفَّارِ في الدُّنْيا أم لا؟ وأمَّا في الآخِرةِ فلا خِلافَ أنَّهم يُخَلَّدونَ في النَّارِ، وتَأمَّلْه)[٢].

وقال أيضًا: (والحاصِلُ أنَّ مَن اخْتَرَمَتْهُ المَنيَّةُ قَبْلَ أن يَنظُرَ أو عَجَزَ عن النَّظَرِ لبَلادةٍ، فهو مُؤمِنٌ، وإن تَمَكَّنَ مِن النَّظَرِ بأن وَسِعَ الزَّمَنُ النَّظَرَ ولم يَنظُرْ ولم يُختَرَمْ، فهو مُؤمِنٌ عاصٍ عنْدَ الأُسْتاذِ، وكافِرٌ عنْدَ ابنِ العَرَبيِّ)[٣].

---

(١) ((الإيمان)) (ص: ١٥٠، ١٥١). ويُنظر: ((الصارم المسلول على شاتم الرَّسول)) لابن تيمية (ص: ٥١٨ - ٥٢١).

(٢) ((حاشية الدسوقي على أم البراهين)) (ص: ٥٦، ٢١٨).

(٣) ((حاشية الدسوقي على أم البراهين)) (ص: ٦٢). ويُنظر: ((العقيدة الوسطى وشرحها)) للسنوسي (ص: ٢٥٠)، ((حواشٍ على شرح الكبرى للسنوسي)) (ص: ١٨٣، ١٨٤). ويُنظَرُ في الرَّدِّ على مَن لا يقولُ بصِحَّةِ إيمانِ المقَلِّدِ: ((فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة)) للغزالي =

وقدْ شَنَّعَ عليهم العُلَماءُ بِذلك؛ فقال الهَرَويُّ: (وأَبطَلوا التَّقْليدَ، فكَفَّروا آباءَهم وأُمَّهاتِهم وأزْواجَهم وعَوامَّ المُسلِمينَ، وأَوجَبوا النَّظَرَ في الكَلامِ...، فكَفَّروا السَّلَفَ!)[1].

وقد ردَّ العُلَماءُ عليهم وبَيَّنوا صِحَّةَ إيمانِ المُقَلِّدِ، وهذه بعضُ أقوالِهم:

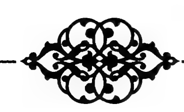
١- قال ابنُ حزمٍ: (... ونحن لا نُنكِرُ الاستدلالَ، بل هو فِعلٌ حَسَنٌ مندوبٌ إليه محضوضٌ عليه كُلُّ من أطاقه؛ لأنَّه تزوُّدٌ من الخيرِ، وهو فَرضٌ على كُلِّ مَن لم تَسكُنْ نفسُه إلى التَّصديقِ -نعوذُ باللهِ عزَّ وجَلَّ من البلاءِ-، وإنَّما نُنكِرُ كونَه فرضًا على كُلِّ أحدٍ، لا يصِحُّ إسلامُ أحدٍ دونَه! هذا هو الباطِلُ المحْضُ)[2].

٢- وقال أبو المُظَفَّرِ السَّمعانيُّ: (ومِن قَبيحِ ما يَلزَمُهم في اعتقادِهم أنَّا إذا بَنَينا الحَقَّ على ما قالوا وأوجَبْنا طَلَبَ الدِّينِ بالطَّريقِ الَّذي ذكَروه، وجب من ذلك تكفيرُ العوامِّ بأجمَعِهم؛ لأنَّهم لا يَعرِفون إلَّا الاتِّباعَ المجرَّدَ، ولو عُرِض عليهم طريقُ المتكَلِّمين في معرفةِ اللهِ تعالى ما فَهِمَه أكثَرُهم فضلًا من أن يصيرَ فيه صاحِبُ استدلالٍ وحِجاجٍ ونَظَرٍ! وإنَّما غايةُ توحيدِهم التِزامُ ما وجدوا عليه سَلَفَهم وأئمتَّهم في عقائِدِ الدِّينِ، والعَضُّ عليها بالنَّواجِذِ، والمواظَبةُ على وظائِفِ العباداتِ، ومُلازمةُ الأذكارِ بقُلوبٍ سَليمةٍ طاهرةٍ عن الشُّبُهاتِ والشُّكوكِ، تراهم لا يحيدون عمَّا اعتقدوه وإن قُطِّعوا إرْبًا إرْبًا، فهنيئًا لهم هذا

= (ص: ٧٠ - ٧٥)، ((صيانة صحيح مسلم)) لابن الصلاح (ص: ١٤٣)، ((فتح الباري)) لابن حَجَر (١/ ٧١)، ((لوامع الأنوار البهية)) للسَّفَّاريني (١/ ٢٦٧ - ٢٧٠)، ((الدرر السنية في الأجوبة النجدية)) (١٠/ ٤٠٩).

(١) ((بيان تلبيس الجهميَّة)) لابن تيميَّة (٤/ ٤١٤).

(٢) ((الفصل في الملل والأهواء والنحل)) (٤/ ٣٣). ويُنظر: ((الدرة فيما يجب اعتقاده)) (ص: ٣٩٠، ٣٩١).



اليقينُ، وطوبى لهم هذه السَّلامةُ! فإذا كفَّروا هؤلاء النَّاسَ وهم السَّوادُ الأعظَمُ وجُمهورُ الأمَّةِ، فما هذا إلَّا طَيُّ بِساطِ الإسلامِ، وهَدمُ مَنارِ الدِّينِ وأركانِ الشَّريعةِ وأعلامِ الإسلامِ، وإلحاقُ هذه الدَّارِ -أعني دارَ الإسلامِ- بدارِ الكُفرِ، وجَعْلُ أهليهما بمنزلةٍ واحِدةٍ)(١).

٣- وقال النَّوويُّ في شرحِ حديثِ: ((أُمِرْتُ أن أقاتِلَ النَّاسَ حتَّى يشهَدوا أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، ويُؤمنوا بي وبما جئتُ به))(٢): (فيه دَلالةٌ ظاهِرةٌ لمذهَبِ المحَقِّقينَ والجماهيرِ مِنَ السَّلَفِ والخَلَفِ أنَّ الإنسانَ إذا اعتقد دينَ الإسلام اعتِقادًا جازمًا لا ترَدُّدَ فيه، كفاه ذلك، وهو مؤمِنٌ مِن المُوَحِّدينَ، ولا يجِبُ عليه تعَلُّمُ أدِلَّةِ المتكَلِّمينَ ومَعرفةُ الله تعالى بها، خِلافًا لمن أوجَبَ ذلك، وجعَلَه شَرْطًا في كَونِه مِن أهلِ القِبلةِ، وزَعَم أنَّه لا يكونُ له حُكمُ المسلِمينَ إلَّا به، وهذا المذهَبُ هو قَولُ كثيرٍ مِن المعتَزِلةِ، وبَعضِ أصحابنا المتكَلِّمينَ، وهو خَطَأٌ ظاهِرٌ؛ فإنَّ المرادَ التَّصديقُ الجازِمُ، وقد حَصَل، ولأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم اكتفى بالتَّصديقِ بما جاء به صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ولم يشتَرِطِ المعرفةَ بالدَّليلِ؛ فقد تظاهَرَت بهذا أحاديثُ في الصَّحيحينِ يحصُلُ بمَجموعِها التَّواتُرُ بأصلِها، والعِلْمُ القَطْعيُّ)(٣).

٤- وقال ابنُ تيميَّةَ: (الَّذين أوجَبوا النَّظَرَ مِن الطَّوائِفِ العامَّةِ نَوعان؛ أحَدُهما: مَن يقولُ: إنَّ أكثَرَ العامَّةِ تارِكوه، وهؤلاء على قولينِ: فغُلاتُهم يقولون: إنَّ إيمانَهم لا يَصِحُّ، وأكثَرُهم يقولون: يصِحُّ إيمانُهم تقليدًا، مع كَونِهم عُصاةً بتَرْكِ

(١) ((الحجة في بيان المحجة)) لقوام السنة الأصبهاني (٢/ ١٥١). ويُنظر: ((قواطع الأدلة في الأصول)) للسمعاني (٢/ ٣٤٦، ٣٤٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢١) من حديث أبي هُريرةَ رضي الله عنه.

(٣) ((شرح مسلم)) (١/ ٢١٠، ٢١١).

النَّظَرِ، وهذا قَولُ جُمهورِهم، قد ذَكَر هذا طوائِفُ مِن الحَنَفيَّةِ وغيرِهم، كما ذَكَر مَن ذَكَر مِن الحنَفيَّةِ في شَرحِ «الفِقهِ الأكبَرِ»، فقالوا: قال أبو حنيفةَ وسُفيانُ ومالِكٌ والأوزاعيُّ وعامَّةُ الفُقَهاءِ وأهلُ الحَديثِ بصِحَّةِ إيمانِ المقَلِّدِ، ولكِنَّه عاصٍ بتركِ الاستدلالِ،... والنَّوعُ الثَّاني مِن مُوجِبي النَّظَرِ -وهم جمهورُهم- يقولون: إنَّه متيسِّرٌ على العامَّةِ، كما يقولُه القاضي أبو بكرٍ والقاضي أبو يَعْلى وغَيرُهما ممَّن يقولُ ذلك)[1].

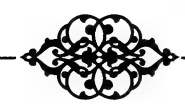
فوُجوبُ الإيمانِ باللهِ وملائِكَتِه وكُتُبِه ورُسُلِه واليومِ الآخِرِ لا يُشتَرَطُ فيه أن يكونَ عن نَظَرٍ واستدلالٍ، بل يكفي اعتقادٌ جازمٌ بذلك، فالمختارُ الَّذي عليه السَّلَفُ، وأئِمَّةُ الفتوى مِن الخَلَفِ، وعامَّةُ الفُقَهاءِ: صِحَّةُ إيمانِ المقَلِّدِ؛ فإنَّ الصَّحابةَ رِضوانُ اللهِ عليهم أجمعينَ فَتَحوا أكثَرَ بلادِ العَجَمِ، وقَبِلوا إيمانَ عَوامِّهم، كأجلافِ العَرَبِ، وإن كان تحتَ السَّيفِ، أو تبعًا لكبيرٍ منهم أسلَمَ، ولم يأمروا أحدًا منهم بترديدِ نَظَرٍ، ولا سألوه عن دليلِ تصديقِه، ولا أرجَؤوا أمْرَه حتَّى ينظُرَ، والعَقلُ يجزِمُ في نحوِ هذا بعَدَمِ وُقوعِ الاستِدلالِ منهم؛ لاستِحالتِه حينَئذٍ، فكان ما أطبَقوا عليه دليلًا على إيمانِ المقَلِّدِ[2].

المبحثُ الخامسُ: مفهومُ القَدَرِ وما يَتعلَّقُ به عندَ الأشاعرةِ

المطلبُ الأوَّلُ: إثباتُ الأشاعرةِ للقَدَرِ

القَدَرُ هو تقديرُ اللهِ تعالى للأشياءِ في القِدَمِ، وعِلمُه سُبحانَه أنَّها ستقَعُ في أوقاتٍ معلومةٍ وعلى صِفاتٍ مخصوصةٍ، وكتابتُه لذلك، ومشيئَتُه له، ووُقوعُها على حسَبِ ما قدَّرها وخلَقَه لها، فهو عِلمُ اللهِ بالأشياءِ، وكِتابتُه، ومَشيئَتُه، وخَلْقُه

(١) ((درء تعارض العقل والنقل)) (٤/ ٩٣). ويُنظر: ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (٢٠/ ١٥).
(٢) يُنظر: ((لوامع الأنوار البهية)) للسَّفَّاريني (١/ ٢٧٠).



لها، وهذه مراتِبُ القَدَرِ الأربَعُ الَّتي يُثبتُها أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ(١)، والأشاعرةُ يُثبتونَ القَدَرَ مِن حيثُ الجملةُ كأهلِ السُّنَّةِ(٢)، لكِنْ لهم مخالفاتٌ في مسائلَ تتعلَّقُ بالقَدَرِ سيأتي بيانُها في مباحِثِ هذا الفَصلِ إن شاء اللهُ.

المطلبُ الثَّاني: مذهَبُ الأشاعرةِ في أفعالِ اللهِ تعالى وإرادتِه وحِكمتِه، والرَّدُّ عليه

الفرعُ الأوَّلُ: مذهَبُ الأشاعرةِ في أفعالِ اللهِ تعالى وإرادتِه وحِكمتِه

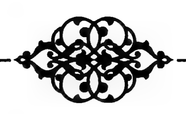
مِن العقائِدِ الَّتي قرَّرها اللهُ عزَّ وجلَّ في كتابِه أنَّه سُبحانَه خالِقُ كلِّ شيءٍ، وأنَّه يَفعلُ ما يَشاءُ، وأنَّه إذا أراد شيئًا كَوْنًا فلا رادَّ لإرادتِه، وأنَّه أحكمُ الحاكِمينَ؛ قال الله سُبحانَه: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [الحج: ١٨]، وقال تبارك وتعالى: ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، وقال العليمُ الحكيمُ: ﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَحۡكَمِ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾ [التين: ٨].

وبَعْدَ ظُهورِ البِدَعِ، وتأثُّرِ أهلِ الكلامِ بالفَلسفةِ وقَعَ الخِلافُ في مسألةِ تعليلِ أفعالِ اللهِ؛ فذهب كثيرٌ من الأشاعِرةِ إلى إنكارِ التَّعليلِ، وقالوا: إنَّ اللهَ تعالى خلَقَ المخلوقاتِ وأمَرَ بالمأموراتِ لِمَحْضِ المشيئةِ، وليس ذلك لغرَضٍ أو عِلَّةٍ، بل إنَّ بعضَهم نفى الحِكمةَ!

---

(١) يُنظر: ((شرح النووي على مسلم)) (١/ ١٥٤)، ((شفاء العليل)) لابن القيم (ص: ٢٩)، ((فتح الباري)) لابن حجر (١/ ١١٨)، ((لوامع الأنوار البهية)) للسفاريني (١/ ٣٥٩)، ((القول المفيد)) لابن عثيمين (٢/ ٤٠٣ - ٤٠٨)، ((مصطلحات في كتب العقائد)) للحمد (ص: ١٧٤).

(٢) يُنظر: ((رسالة إلى أهل الثغر)) لابن مجاهد (ص: ١٤٠، ١٥١)، ((الأربعين في أصول الدين)) للغزالي (ص: ٨)، ((مجموعة رسائل الإمام الغزالي)) (ص: ١٠٩)، ((المواقف مع شرح الجرجاني)) (٣/ ٢١٤)، ((شرح الصاوي على جوهرة التوحيد)) (ص: ٢٥٤)، ((تحقيق المقام)) للباجوري (ص: ١٥٩). ويُنظر أيضًا: ((الإيمان)) لابن تيمية (ص: ٧٥)، ((الاستغاثة في الرد على البكري)) لابن تيمية (ص: ١٢٧، ١٢٨)، ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (١٢/ ١٣٥).



ومِن الإنصافِ القَولُ: إنَّ الأشاعِرةَ ليسوا على مسافةٍ واحِدةٍ مِن موضوعِ التَّعليلِ؛ فإنَّ منهم مَن نفى التَّعليلَ عن الأفعالِ والأحكامِ مُطلقًا، ومنهم مَن نفاه عن الأفعالِ وأثبَتَه في الأحكامِ، ومنهم مَن أثبَتَه في الأمْرَينِ كِلَيْهما[1].

قال الجُرْجانيُّ في شرحِه على «المواقف» للعَضُدِ الإيجيِّ: (لا تُعلَّلُ أفعالُه بالأغراضِ والعِلَلِ؛ لأنَّ ثُبوتَ الغرَضِ للفاعِلِ من فِعلٍ يَستلزِمُ استِكمالَه بغيرِه، وثُبوتَ عِلَّةٍ لفِعلِه يَستلزِمُ نُقصانَه في فاعليَّتِه، وليس يلزَمُ مِن ذلك عَبَثٌ في أفعالِه تعالى؛ لأنَّها مُشتمِلةٌ على حِكَمٍ ومَصالِحَ لا تُحصى، إلَّا أنَّها ليست عِلَلًا لأفعالِه، ولا أغراضًا له منها)[2].

وقال الباجوريُّ: (اعلَمْ أنَّ أفعالَه تعالى وأحكامَه وإن كانت منزَّهةً عن الغَرَضِ، لكنْ لا تخلو عن حكمةٍ وإن لم تَصِلْ إليها عقولُنا؛ لأنَّها لو لم تكُنْ لحكمةٍ لكانت عبَثًا، وهو محالٌ عليه تعالى. والفَرْقُ بَيْنَ الغرَضِ والحِكمةِ: أنَّ الغَرَضَ يكونُ مقصودًا من الفِعلِ أو الحُكمِ، بحيثُ يكونُ باعثًا وحاملًا عليه، والحِكمةُ لا تكونُ كذلك)[3].

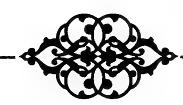
وعلَّق أحمد الأجهوريُّ في حاشيتِه على عبارةِ الباجويِّ الأخيرةِ: (والحِكمةُ لا تكونُ كذلك) فقال: (مثَّلوها تقريبًا بما لو غَرَس شَجَرةً لثَمَرِها، فثَمَرُها غَرَضٌ باعثٌ على الغَرسِ، وظِلُّها يُعَدُّ حِكمةً، أي: مَصلحةً مترتِّبةً على الفِعلِ مِن غيرِ

---

(١) يُنظر: ((رسالة إلى أهل الثغر)) لابن مجاهد (ص: ١٣٦)، ((تمهيد الأوائل)) للباقلاني (ص: ٥٠)، ((الملل والنحل)) للشهرستاني (٢/ ٨٦)، ((الأربعين في أصول الدين)) للرازي (١/ ٣٥٠)، ((طوالع الأنوار من مطالع الأنظار)) للبيضاوي (ص: ٢٠٢)، ((أبكار الأفكار)) للآمدي (٢/ ١٥١، ١٥٧).

(٢) ((المواقف مع شرح الجرجاني)) (١/ ١٢).

(٣) ((حاشية الباجوري على أم البراهين)) (ص: ١٢٧).



أن تكونَ باعثةً عليه، فحُكمُ اللهِ تعالى بالنِّسبةِ لأفعالِه وأحكامِه كالظِّلِّ بالنِّسبةِ للغَرسِ)[1].

وقال مُبَيِّنًا ما يُنزَّهُ اللهُ سُبحانَه عنه: (أو يتَّصِفُ بالأغراضِ في الأفعالِ أو الأحكامِ، فليس فِعلُه كإيجادِ زَيدٍ لغَرَضٍ مِن الأغراضِ، أي: مَصلحةٍ تبعثُه على ذلك الفِعلِ، فلا يُنافي أنَّه لحِكمةٍ، وإلَّا لَكان عبَثًا، وهو مُستحيلٌ في حقِّه تعالى، وليس حُكمُه كإيجابِه الصَّلاةَ علينا لغَرَضٍ مِن الأغراضِ، أي: مصلحةٍ تبعَثُه على ذلك الحُكمِ، فلا يُنافي أنَّه لحِكمةٍ)[2].

لكن نازَع التَّفْتازانيُّ في نَفيِ تعليلِ أفعالِ اللهِ، فأثبت تعليلَ بعضِها.

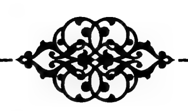
فقال: (الحقُّ أنَّ تعليلَ بعضِ الأفعالِ -سِيَّما شرعيَّةَ الأحكامِ بالحِكَمِ والمصالحِ- ظاهِرٌ، كإيجابِ الحُدودِ والكَفَّاراتِ، وتحريمِ المُسكِراتِ، وما أشبَهَ ذلك، والنُّصوصُ أيضًا شاهِدةٌ بذلك، كقَولِه تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦][3]، ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [المائدة: ٣٢] الآيةَ[4]... ولهذا كان القياسُ حُجَّةً إلَّا عِندَ شِرْذِمةٍ لا يُعتَدُّ بهم،

(١) ((حاشية الباجوري على أم البراهين)) (ص: ١٢٧).

(٢) ((تحفة المريد)) (ص: ١٦٤). ويُنظر: ((طالع البشرى)) للمارغني (ص: ٩٧).

(٣) قال الرازيُّ في تفسيرِ هذه الآيةِ: (فِعلُ اللهِ تعالى ليس لغرَضٍ، وإلَّا لَكان بالغرَضِ مُستكمِلًا، وهو في نفْسِه كامِلٌ، فكيف يُفهَمُ لأمرِ اللهِ الغَرَضُ والعِلَّةُ؟ نقولُ: المعتزلةُ تمسَّكوا به، وقالوا: أفعالُ اللهِ تعالى لأغراضٍ، وبالَغوا في الإنكارِ على مُنكِري ذلك، ونحن نقولُ: فيه وُجوهٌ: ... الثَّاني: هو أنَّ ذلك تقديرٌ كالتَّمنِّي والتَّرجِّي في كلامِ اللهِ تعالى، وكأنَّه يقولُ: العبادةُ عندَ الخَلقِ شيءٌ، لو كان ذلك مِن أفعالِكم لَقُلْتُم: إنَّه لها). ((تفسير الرازي)) (٢٨/ ١٩٢).

(٤) قال الرَّازي في تفسيرِ هذه الآيةِ: (قال أصحابُنا: القولُ بتعليلِ أحكامِ اللهِ تعالى مُحالٌ؛ لوُجوهٍ: أحدُها: أنَّ العلَّةَ إن كانت قديمةً لَزِمَ قِدَمُ المعلولِ، وإن كانت مُحْدَثةً وجَب تعليلُها بعلَّةٍ =



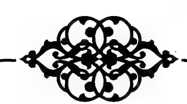
وأمَّا تعميمُ ذلك بأن لا يخلوَ فِعلٌ مِن أفعالِه عن غَرَضٍ فمَحَلُّ بَحثٍ)[1].

الفرعُ الثَّاني: الرَّدُّ على مذهبِ الأشاعرةِ في أفعالِ اللهِ وإرادتِه وحِكمتِه

أصاب الأشاعِرةُ في كثيرٍ مِن رُدودِهم على المُعتَزِلةِ الَّذين أوجَبوا على اللهِ سُبحانَه وتعالى فِعلَ الأصلَحِ ومُراعاتِه، ولكنَّهم خلَطوا في ثلاثةِ مُصطَلحاتٍ؛ وهي: (الغرَضُ، والعِلَّةُ، والحِكمةُ)، ومَن يقرَأْ كلامَهم في هذه المُصطَلَحاتِ يَجِدْ تناقُضًا واختِلافًا بيْنَهم، أمَّا الغَرَضُ بمعنى الأمرِ الباعِثِ على الفِعلِ قبْلَ حُصولِه؛ ونفيُ هذا محلُّ اتِّفاقٍ بيْنَهم؛ لأنَّه هو الَّذي يدفَعُ ويُهَيِّجُ للفِعلِ. فهذا في حَقِّ اللهِ مُحالٌ؛ فهو مُنَزَّهٌ عن الحاجاتِ، وغنيٌّ عن كُلِّ ما سِواه، وعندَهم أنَّ اللهَ تعالى مُنَزَّهٌ عن الغَرَضِ حتَّى في حقِّ الخَلقِ، على اعتبارِ أنَّ اللهَ تعالى لا يجِبُ عليه رعايةُ الصَّلاحِ والأصلَحِ، فلا يجِبُ على اللهِ تعالى لعِبادِه جَلْبُ مصلحةٍ ولا دَفْعُ مَضَرَّةٍ. فالغَرَضُ عِندَ الأشاعِرةِ في كُلِّ حالٍ مُحالٌ، لكِنَّهم خَلَطوا واختلفوا في العِلَّةِ والحِكمةِ؛ فتارةً يُغايِرون بيْنَهما فيُثْبِتون الحِكمةَ ويَنفون العِلَّةَ، وتارةً يُعَبِّرون عن العِلَّةِ بالحِكمةِ فيَنفونَها، والمُثبِتون منهم الحِكمةَ يقولون: إنَّها تأتي

= أُخرى، ولزِم التَّسلسُلُ، وثانيها: لو كان معلَّلًا بعلَّةٍ فوُجودُ تلك العلَّةِ وعدَمُها بالنِّسبةِ إلى اللهِ تعالى إن كان على السَّويَّةِ امتنع كَوْنُه علَّةً، وإن لم يكُنْ على السَّويَّةِ فأحدُهما به أَولى، وذلك يَقتضي كَوْنَه مستفيدًا تلك الأَولويَّةَ مِن ذلك الفِعلِ، فيكونُ ناقصًا لذاته مُستكمِلًا بغيره، وهو مُحالٌ. وثالثُها: أنَّه قد ثبت توقُّفُ الفعلِ على الدَّواعي، ويمتنعُ وُقوعُ التَّسلسُلِ في الدَّواعي، بل يجِبُ انتهاؤها إلى الدَّاعيةِ الأولى الَّتي حدثت في العبدِ لا مِن العبدِ، بل من اللهِ، وثبت أنَّ عندَ حُدوثِ الدَّاعيةِ يجِبُ الفعلُ، وعلى هذا التَّقديرِ فالكُلُّ من اللهِ، وهذا يمنَعُ مِن تعليلِ أفعالِ اللهِ تعالى وأحكامِه؛ فثبت أنَّ ظاهِرَ هذه الآيةِ مِن المُتشابِهاتِ، لا مِن المُحْكَماتِ). ((تفسير الرازي)) (١١/ ٣٤٣).

(١) ((شرح المقاصد)) (٢/ ١٥٧). ويُنظَر: ((فتح الإله الماجد)) لزكريا الأنصاري (ص: ٤٢٦)، ((حواش على شرح الكبرى)) للسنوسي (ص: ٤٢٢).



بعْدَ الفِعلِ لا قَبْلَه، فهي مُترتِّبةٌ عليه، والفِعلُ نفْسُه حِكمةٌ، ويترَتَّبُ عليه حِكمةٌ. وهُم بهذا المعنى يُثبِتون حِكمةً غيرَ مقصودةٍ. فأمَّا إنِ استُخدِمَت لَفظةُ الحِكمةِ أو العِلَّةِ بمعنى الغَرَضِ، فهنا تأخُذُ الحِكمةُ معنى الغَرَضِ وحُكْمَه عندَهم؛ فمَن أثبَتَ الحِكمةَ منهم في مَوضِعٍ ونفاها في موضعٍ فبهذا الاعتبارِ، أي: لنَفيِ الغَرَضِ عنه تعالى والباعِثِ الَّذي يَبعثُه على فِعلِ الشَّيءِ.

فأفعالُ اللهِ عِندَ الأشاعرة لا تُعلَّلُ بالأغراضِ والغاياتِ، وإنَّما يفعَلُ بمحضِ المشيئةِ والإرادةِ دونَ أن يتوقَّفَ فِعلُه على الحِكَمِ والتَّعليلِ؛ وإنَّما يترَتَّبُ على فِعلِه حِكَمٌ[1].

ولعَلَّ خَلْطَ هذه المُصطَلَحاتِ (العلَّة، والغرَض، والحِكمة) في كلامِ بعضِهم أدَّى إلى هذا الاختلافِ بيْنَهم، واللهُ تعالى أعلَمُ.

قال ابنُ القيِّمِ في سياقِ الحديثِ عن الحكمةِ في إيلامِ الحيواناتِ غيرِ المُكَلَّفةِ: (هذه مسألةٌ تكَلَّم النَّاسُ فيها قديمًا وحديثًا، وتبايَنَتْ طُرُقُهم في الجوابِ عنها؛ فالجاحِدونَ للفاعِلِ المختارِ الَّذي يفعَلُ بمَشيئتِه وقُدرتِه يُحيلونَ ذلك على الطَّبيعةِ المجَرَّدةِ، وأنَّ ذلك مِن لَوازِمِها ومُقتَضياتِها، ليس بفِعلِ فاعِلٍ، ولا قُدرةِ قادِرٍ، ولا إرادةِ مُريدٍ! ومُنكِرو الحِكمةِ والتَّعليلِ يَرُدُّونَ ذلك إلى مَحْضِ المشيئةِ وصِرْفِ الإرادةِ [الَّتي] تُخصِّصُ مِثلًا على مِثلٍ بلا مُوجِبٍ ولا غايةٍ ولا حِكمةٍ مطلوبةٍ، ولا سَبَبٍ أصلًا، وظَنُّوا أنَّهم بذلك يتخلَّصون مِن

---

(١) يُنظر: ((المواقف)) للإيجي (٨/ ٢٠٢)، ((نهاية الإقدام)) للشهرستاني (ص: ٣٩٧)، ((غاية المرام)) للآمدي (ص: ٢٢٤)، ((الأربعين)) للرازي (١/ ٣٥٠)، ((حاشية الباجوري على أم البراهين)) (ص: ١٢٧)، ((طالع البشرى)) للمارغني (ص: ٩٧)، ((موقف العقل)) لمصطفى صبري (٣/ ٥، ٦).

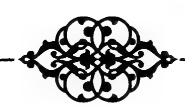
السُّؤالِ، ويَسُدُّون على نُفوسِهم بابَ المُطالَبةِ، وإنَّما سَدُّوا على نُفوسِهم بابَ معرفةِ الرَّبِّ وكمالِه، وكمالِ أسمائِه وأوصافِه وأفعالِه، فعطَّلوا حِكمَتَه وحقيقةَ إلَهيَّتِه وحمْدَه، وكانوا كالمُستَجيرينَ مِن الرَّمْضاءِ بالنَّارِ! وأمَّا مَن أثبَتَ حِكمةً وتعليلًا لا يَعودانِ إلى الخالِقِ، بل إلى المخلوقِ، سلَكوا طريقةَ التَّعويضِ على تلك الآلامِ في حَقِّ مَن يُبعَثُ للثَّوابِ والعِقابِ، وقالوا: قد يكونُ في ذلك إثابةٌ لإثابتِهم بصبرِهم وتألُّمِهم، وإثابةٌ لهم وتعويضٌ في القيامةِ بما نالَهم مِن تلك الآلامِ. وأمَّا المُثبِتون لحقائِقِ أسماءِ الرَّبِّ وصِفاتِه وحِكمتِه الَّتي هي وَصفُه، ولأجْلِها تَسمَّى بالحكيمِ، وعنها صدَر خَلْقُه وأمْرُه؛ فهُم أعلَمُ الفِرَقِ بهذا الشَّأنِ، ومَسلَكُهم فيه أصَحُّ المسالِكِ وأسلَمُ من التَّناقُضِ والاضطرابِ؛ فإنَّهم جمَعوا بيْنَ إثباتِ القُدرةِ والمشيئةِ العامَّةِ والحِكمةِ الشَّامِلةِ الَّتي هي غايةُ الفِعلِ، ورَبَطوا ذلك بالأسماءِ والصِّفاتِ، فتَصادَقَ عندَهم السَّمعُ والعَقلُ والشَّرعُ والفِطرةُ، وعَلِموا أنَّ ذلك مُقتضى الحِكمةِ البالغةِ، وأنَّه مِن لوازِمِها، وأنَّ لازِمَ الحَقِّ حقٌّ، ولازِمَ العَدلِ عَدلٌ، ولَوازِمَ الحِكمةِ مِن الحِكمةِ)[1].

وقد نقدَ الطَّاهِرُ بنُ عاشورٍ[2] أصحابَه الأشاعرةَ، فقال: (من العجائِبِ أنَّهم يُسَلِّمون أنَّ أفعالَ اللهِ تعالى لا تخلو عن الثَّمَرةِ والحِكمةِ، ويمنعون أن تكونَ تلك الحِكَمُ عِلَلًا وأغراضًا، مع أنَّ ثَمَرةَ فِعلِ الفاعِلِ العالِمِ بكُلِّ شَيءٍ لا تخلو من أن تكونَ غَرَضًا؛ لأنَّها تكونُ داعيًا للفِعلِ ضَرورةَ تحَقُّقِ عِلمِ الفاعِلِ وإرادتِه.

---

(١) ((شفاء العليل)) (ص: ٢٤٨ - ٢٥١). ويُنظر: ((منهاج السنة النبوية)) لابن تيمية (١/ ١٤١ - ١٤٧، ٤٦٥)، ((مجموع الفتاوى)) لابن تيميَّة (٨/ ٨١)، ((شفاء العليل)) لابن القيِّم (ص: ١٩٠).

(٢) هو محمَّدٌ الطَّاهِرُ بنُ عاشورٍ: رئيسُ المُفتين المالكيِّين بتونُسَ، وشيخُ جامعِ الزَّيتونةِ وفُروعِه بتونُسَ، مولِدُه ووفاتُه ودراستُه بها. ومن مُصنَّفاتِه المطبوعةِ: ((التحرير والتنوير)) في تفسير القرآن الكريم. يُنظر: ((الأعلام)) للزِّرِكْلي (٦/ ١٧٤).



ولم أدْرِ أيُّ حَرَجٍ نظَروا إليه حينَ منَعوا تعليلَ أفعالِ اللهِ تعالى وأغراضِها؟!

ويترجَّحُ عندي أنَّ هاتِه المسألةَ اقتضاها طردُ الأُصولِ في المناظَرةِ؛ فإنَّ الأشاعرةَ لَمَّا أنكَروا وجوبَ فِعلِ الصَّلاحِ والأصلَحِ، أورد عليهم المعتَزِلةُ أو قدَّروا هم في أنفُسِهم أن يورَدَ عليهم أنَّ اللهَ تعالى لا يفعَلُ شَيئًا إلَّا لغَرَضٍ وحِكمةٍ، ولا تكونُ الأغراضُ إلَّا لمصالِحَ، فالتَزموا أنَّ أفعالَ اللهِ تعالى لا تُناطُ بالأغراضِ ولا يُعَبَّرُ عنها بالعِلَلِ، ويُنبئُ عن هذا أنَّهم لمَّا ذكَروا هذه المسألةَ ذَكَروا في أدِلَّتِهم الإحسانَ للغَيرِ ورَعْيَ المصلحةِ.

وهنالك سَبَبٌ آخَرُ لفَرضِ المسألةِ، وهو التَّنزُّهُ عن وَصفِ أفعالِ اللهِ تعالى بما يُوهِمُ المنفعةَ له أو لغَيرِه، وكِلاهما باطِلٌ؛ لأنَّه لا ينتَفِعُ بأفعالِه، ولأنَّ الغيرَ قد لا يكونُ فِعلُ اللهِ بالنِّسبةِ إليه مَنفعةً.

هذا، وقد نقل أبو إسحاقَ الشَّاطبيُّ في «الموافَقاتِ» عن جمهورِ الفُقَهاءِ والمتكَلِّمين أنَّ أحكامَ اللهِ تعالى مُعَلَّلةٌ بالمصالِحِ ودَرءِ المفاسِدِ، وقد جمع الأقوالَ ابنُ عَرَفةَ في «تفسيرِه» فقال: «هذا هو تعليلُ أفعالِ اللهِ تعالى، وفيه خِلافٌ، وأمَّا أحكامُه فمُعَلَّلةٌ»)[1].

المطلبُ الثَّالثُ: مذهَبُ الأشاعِرةِ في أفعالِ العِبادِ، والرَّدُّ عليه

الفرعُ الأوَّلُ: مذهَبُ الأشاعِرةِ في أفعالِ العِبادِ

يتَّفِقُ الأشاعِرةُ مع أهلِ السُّنَّةِ في كَوْنِ أفعالِ العِبادِ مخلوقةً، وخالَفوا أهلَ السُّنَّةِ في كَوْنِ العبدِ فاعِلًا لفِعلِه حقيقةً أو لا؟ وبيْنَ أئمَّةِ الأشاعِرةِ خِلافٌ في تقريرِ ذلك[2]، وقد اخترع الأشاعِرةُ القَولَ بالكَسبِ، واختَلفوا في تفسيرِه، وظَنُّوا

(١) ((التحرير والتنوير)) (١/ ٣٨٠، ٣٨١).

(٢) يُنظر: ((الإنصاف)) للباقلاني (ص: ٤٣)، ((الإرشاد)) للجويني (ص: ٢٢٩)، ((العقيدة =

أنَّهم به توسَّطوا بيْنَ القَدَريَّةِ والجَبْريَّةِ، والمشهورُ عِندَهم تفسيرُ الكَسبِ بما يُبقيهم في مذهَبِ الجَبْريَّةِ؛ فالإنسانُ عِندَهم مُضطَرٌّ في صورةِ مختارٍ.

قال الفَخرُ الرَّازيُّ: (الإنسانُ مُضطَرٌّ في صورةِ مختارٍ)(١).

وقال الإيجي: (العَبدُ مجبورٌ في أفعالِه)(٢).

وقال التَّفْتازانيُّ: (ذهب المحقِّقونَ إلى أنَّ المآلَ هو الجَبرُ، وإن كان في الحالِ الاختيارُ، وأنَّ الإنسانَ مُضطَرٌّ في صورةِ مختارٍ)(٣).

وقال أيضًا: (الحَقُّ ما قال بعضُ أئمَّةِ الدِّينِ أنَّه لا جَبرَ ولا تفويضَ، ولكِنْ أمْرٌ بيْنَ أمْرَينِ؛ وذلك لأنَّ مبنى المبادي القريبةِ لأفعالِ العِبادِ على قُدرتِه واختيارِه، والمبادي البعيدةِ على عَجزِه واضطِرارِه؛ فإنَّ الإنسانَ مُضطَرٌّ في صورةِ مختارٍ، كالقَلَمِ في يدِ الكاتِبِ، والوَتَدِ في شَقِّ الحائِطِ، وفي كلامِ العُقَلاءِ: قال الحائِطُ للوَتَدِ: لِمَ تَشُقُّني؟ فقال: سَلْ مَن يَدُقُّني!)(٤).

وقال الحامِديُّ: (قولُ الأشعريِّ ومَن تابعَه، وهو الَّذي دلَّ عليه الكِتابُ والسُّنَّةُ، وأجمَع عليه سَلَفُ الأمَّةِ: إنَّ قُدرةَ العبدِ لا تأثيرَ لها البتَّةَ، وإنَّما هي مُقارِنةٌ لمقدورِها فقط)(٥).

وقال أيضًا: (تفسيرُ الكَسبِ الَّذي قال به أهلُ السُّنَّةِ رَضِيَ اللهُ عنهم، وهو

= النظامية)) للجويني (ص: ١٩٢ - ١٩٤).

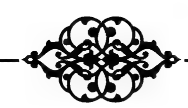
(١) ((المطالب العالية من العلم الإلهي)) (٣/ ٦٠) و (٩/ ٢٥، ٢٥٨).

(٢) ((المواقف مع شرح الجرجاني)) (٣/ ٢٦٣).

(٣) ((شرح المقاصد)) (٢/ ١٢٩).

(٤) المصدر السابق: (٢/ ١٤٢).

(٥) يُنظر: ((حواش على شرح الكبرى للسنوسي)) (ص: ٣٤٠).



درجةٌ وُسْطى بيْنَ مذهَبَي الجَبريَّةِ والقَدَريَّةِ، وكثيرًا ما يَتوهَّمُ مَن لا عِلمَ عِندَه أنَّ معنى الكَسبِ كَوْنُ القُدرةِ الحادِثةِ لها تأثيرٌ ما، وهذا التَّأثيرُ الَّذي يُفسِّرُ به الجاهِلُ معنى الكَسبِ إن أراد أنَّ القُدرةَ الحادِثةَ تُؤثِّرُ في الفِعلِ كما يُحكى عن القاضي والأستاذِ، فقد تقدَّم فسادُ هذا القولِ، وعدَمُ جَريانِه على السُّنَّةِ،... وإن أراد أنَّها تُؤثِّرُ في وُجودِ المقدورِ، لكِنْ بمشيئةِ اللهِ تعالى لا على الاستقلالِ، كما يُحكى عن إمامِ الحرَمينِ في آخرِ أمرِه، فقد تقدَّم أيضًا فسادُ هذا القولِ، وتشعُّبُه مِن مذهَبِ القَدَريَّةِ مَجوسِ هذه الأمَّةِ)[1].

الفرعُ الثَّاني: الرَّدُّ على مَذهَبِ الأشاعِرةِ في أفعالِ العِبادِ

إنَّ مُعتقَدَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في أفعالِ العبادِ أنَّها مخلوقةٌ للهِ تعالى، وأنَّ العبدَ فاعِلٌ لفِعلِه حقيقةً، وهو فاعِلُه باختيارِه ومشيئتِه.

وقد بَيَّن ابنُ تيميَّةَ الخِلافَ في هذه المسألةِ، وذكر مذهَبَ السَّلفِ، وردَّ على المخالِفينَ لهم، فقال: (طائفةٌ مِن أهلِ الكلام -المُثبِتينَ للقَدَرِ- ظنُّوا أنَّ الفِعلَ هو المفعولُ، والخَلقَ هو المخلوقُ، فلمَّا اعتقَدوا أنَّ أفعالَ العِبادِ مخلوقةٌ مفعولةٌ للهِ، قالوا: فهي فِعلُه. فقيل لهم مع ذلك: أهيَ فِعلُ العبدِ؟ فاضطَربوا؛ فمنهم مَن قال: هي كَسْبُه لا فِعلُه، ولم يُفرِّقوا بيْنَ الكَسبِ والفعلِ بفَرقٍ محقَّقٍ. ومنهم مَن قال: بل هي فِعلٌ بيْنَ فاعِلَينِ. ومنهم مَن قال: بل الرَّبُّ فَعَل ذاتَ الفِعلِ، والعَبدُ فَعَل صِفاتِه. والتَّحقيقُ ما عليه أئمَّةُ السُّنَّةِ وجمهورُ الأمَّةِ مِن الفَرقِ بيْنَ الفِعلِ والمفعولِ، والخَلقِ والمخلوقِ؛ فأفعالُ العِبادِ هي كغيرِها مِن المُحْدَثاتِ مخلوقةٌ مفعولةٌ للهِ، كما أنَّ نفْسَ العبدِ وسائِرَ صِفاتِه مخلوقةٌ مفعولةٌ للهِ، وليس ذلك نَفْسَ خَلقِه وفِعلِه، بل هي مخلوقةٌ ومفعولةٌ، وهذه الأفعالُ هي

---

(١) يُنظر: ((حواش على شرح الكبرى للسنوسي)) (ص: ٣٤٨).

فِعلُ العبدِ القائِمُ به، ليست قائمةً بالله، ولا يتَّصِفُ بها؛ فإنَّه لا يتَّصِفُ بمخلوقاتِه ومفعولاتِه، وإنَّما يتَّصِفُ بخَلقِه وفِعلِه، كما يتَّصِفُ بسائرِ ما يقومُ بذاتِه، والعبدُ فاعلٌ لهذه الأفعال، وهو المتَّصِفُ بها، وله عليها قُدرةٌ، وهو فاعِلُها باختيارِه ومشيئتِه، وذلك كُلُّه مخلوقٌ لله، فهي فِعلُ العبدِ، ومفعولةٌ للرَّبِّ، لكِنْ هذه الصِّفاتُ لم يخلُقْها اللهُ بتوسُّطِ قدرةِ العبدِ ومشيئتِه؛ بخِلافِ أفعالِه الاختياريَّةِ؛ فإنَّه خلقَها بتوسُّطِ خَلقِه لمشيئةِ العبدِ وقُدرتِه، كما خلَق غيرَ ذلك مِن المُسَبَّباتِ بواسطةِ أسبابٍ أُخَرَ)[1].

المبحثُ السَّادسُ: مَذهَبُ الأشاعِرةِ في مسألةِ التَّحسينِ والتَّقبيحِ، والرَّدُّ عليه

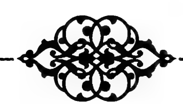
المطلبُ الأوَّلُ: مَذهَبُ الأشاعِرةِ في مسألةِ التَّحسينِ والتَّقبيحِ

تنازَع المُعتَزِلةُ والأشاعِرةُ في مسألةِ التَّحسينِ والتَّقبيحِ كلٌّ في طرَفٍ؛ فقالت المُعتَزِلةُ بالتَّحسينِ والتَّقبيحِ العَقليَّينِ، وقرَّروا أنَّ اللهَ يُعذِّبُ النَّاسَ قبْلَ وُرودِ الشَّرعِ، وخالَفوا قَولَ اللهِ سُبحانَه: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، ونفَتِ الأشاعِرةُ حُسنَ الأشياءِ وقُبحَها بالعَقلِ، وقالوا: الأفعالُ قبْلَ وُرودِ الشَّرعِ سواءٌ في الحُسنِ والقُبحِ، وإنَّما يُعرَفُ حُسنُها وقُبحُها بالشَّرعِ وحْدَه، وأجازوا أن يأمُرَ اللهُ سُبحانَه بالشِّركِ والظُّلمِ والزِّنا والفَواحِشِ، وإنَّما كانت هذه مُحرَّمةً لوُرودِ الشَّرعِ بالنَّهيِ عنها، فدَلَّ الشَّرعُ على قُبحِها، أمَّا العَقلُ وَحْدَه فلا يدُلُّ على قُبحِها، وخالَفوا قَولَ اللهِ سُبحانَه: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، وقَولَه عزَّ وجلَّ: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وتكَلَّم الأشاعِرةُ في جوازِ أن يُكلِّفَ اللهُ العِبادَ ما لا يُطيقونَ فِعلَه.

وهدى اللهُ أهلَ السُّنَّةِ لِما اختلَفوا فيه مِن الحَقِّ بإذْنِه؛ وقالوا إنَّ في الأفعال

---

(١) ((مجموع الفتاوى)) (٢/ ١١٩). ويُنظَر: ((الحجة في بيان المحجة)) لقِوام السُّنَّة (٢/ ٦٢-٦٨).



ما يمكنُ أنْ يُدرَكَ حُسْنُه وقُبحُه بالعقل كما يُدرَكُ بالشَّرعِ، وقرَّروا أنَّ التَّكليفَ والعِقابَ لا يكونُ إلَّا بَعْدَ وُرودِ الشَّرعِ، فلا يترتَّبُ ثَوابٌ ولا عقابٌ إلَّا بالأمرِ والنَّهيِ، فالفِعلُ القبيحُ كالشِّركِ والظُّلمِ والزِّنا هو قبيحٌ في نفْسِه، ولا يمكِنُ أن يأمُرَ اللهُ به، وقَبلَ وُرودِ الأمرِ والنَّهيِ لا يكونُ مُوجِبًا للعقابِ؛ فاللهُ لا يعاقِبُ النَّاسَ على فِعلِ القبائحِ إلَّا بَعدَ إرسالِ الرُّسُلِ.

قال الآمِديُّ: (مذهَبُ أهلِ الحَقِّ مِن الأشاعِرةِ وغَيرِهم: أنَّ الحُسنَ والقُبحَ ليس وصفًا ذاتيًّا للحَسَنِ والقبيحِ، ولا أنَّ ذلك ممَّا يُدرَكُ بضرورةِ العَقلِ أو نَظَرِه، بل إطلاقُ لَفظِ الحَسَنِ والقبيحِ عِندَهم باعتباراتٍ غيرِ حقيقيَّةٍ، بل إضافيَّةٌ يمكِنُ تغيُّرُها وتبدُّلُها بالنَّظَرِ إلى الأشخاصِ والأزمانِ والأحوالِ)[1].

وقال الإيجي: (تكليفُ ما لا يُطاقُ جائزٌ عِندَنا؛ لِما قدَّمنا آنِفًا مِن أنَّه لا يجبُ عليه شيءٌ، ولا يقبُحُ منه شيءٌ؛ إذ يفعَلُ ما يَشاءُ، ويَحكُمُ ما يُريدُ، لا مُعقِّبَ لحُكمِه، ومنَعَه المُعتَزِلةُ لقُبحِه عقلًا، فإنَّ مَن كلَّف الأعمى نَقْطَ المصاحِفِ، والزَّمِنَ المشيَ إلى أقاصي البلادِ، وعبْدَه الطَّيرانَ إلى السَّماءِ؛ عُدَّ سفيهًا، وقَبُح ذلك في بَدائِه العقولِ، وكان كأمرِ الجمادِ.

واعلَمْ أنَّ ما لا يُطاقُ على مَراتبَ؛ أدناها: أن يمتنعَ الفِعلُ لعِلمِ اللهِ بعَدَمِ وُقوعِه أو إرادتِه أو إخبارِه، فإنَّ مِثلَه لا تتعلَّقُ به القُدرةُ الحادثةُ؛ لأنَّ القُدرةَ مع الفِعلِ، ولا تتعلَّقُ بالضِّدَّينِ، والتَّكليفُ بهذا جائزٌ بل واقعٌ إجماعًا، وإلَّا لم يكُنِ العاصي بكُفرِه وفِسقِه مُكَلَّفًا.

---

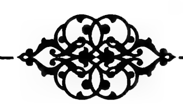
(١) ((أبكار الأفكار)) (٢/ ١٢١). ويُنظر: ((رسالة إلى أهل الثغر)) لابن مجاهد (ص: ١٣٧)، ((الإرشاد)) للجويني (ص: ٢٧٨)، ((نهاية الإقدام)) للشهرستاني (ص: ٢٠٨).

وأقصاها أن يمتَنِعَ لنَفْسِ مفهومِه كجَمعِ الضِّدَّين، وقَلبِ الحقائِقِ، وجوازُ التَّكليفِ به فرعُ تصَوُّرِه، فمِنَّا مَن قال: لو لم يُتصوَّرْ لَامتنَع الحُكمُ بامتِناعِ تصَوُّرِه وطلَبِه، ومنهم مَن قال: طلَبُه يتوقَّفُ على تصوُّرِه واقعًا، وهو مُنتَفٍ هاهنا؛ فإنَّه إنَّما يُتصوَّرُ إمَّا منفيًّا بمعنى أنَّه ليس لنا شيءٌ مَوهومٌ أو محقَّقٌ هو اجتِماعُ الضِّدَّينِ، أو بالتَّشبيهِ بمعنى أن يُتصوَّرَ اجتماعُ المتخالِفَينِ كالسَّوادِ والحلاوةِ، ثمَّ يُحكَمَ بأنَّ مِثلَه لا يكونُ بيْنَ الضِّدَّينِ، وذلك غيرُ تصَوُّرِ وُقوعِه، ولا مُستلزِمٌ له، صرَّح ابنُ سينا به، ولعلَّه معنى قولِ أبي هاشمٍ: العِلمُ بالمُستحيلِ عِلمٌ لا معلومَ له، ومرادُ مَن قال: المُستحيلُ لا يعلَمُ.

المرتبةُ الوُسْطى: ألَّا يتعلَّقَ به القُدرةُ الحادثةُ عادةً، سواءٌ امتَنع تعلُّقُها به لا لنَفْسِ مفهومِه، كخَلقِ الأجسامِ، أمْ لا، كحَملِ الجبَلِ والطَّيرانِ إلى السَّماءِ، فهذا نُجَوِّزُه، وإن لم يقَعْ بالاستقراءِ)[1].

وقال الجُرجانيُّ: (القبيحُ عِندَنا ما نُهيَ عنه شرعًا نَهْيَ تحريمٍ أو تنزيهٍ، والحَسَنُ بخلافِه، أي ما لم يُنْهَ عنه شرعًا، كالواجِبِ والمندوبِ والمباحِ... ولا حُكمَ للعَقلِ في حُسنِ الأشياءِ وقُبحِها، وليس ذلك -أي: حُسنُ الأشياءِ وقُبحُها- عائدًا إلى أمرٍ حقيقيٍّ حاصلٍ في الفعلِ قبْلَ الشَّرعِ يكشِفُ عنه الشَّرعُ كما تزعمُه المُعتَزِلةُ، بل الشَّرعُ هو المُثبِتُ له والمُبيِّنُ، فلا حُسنَ ولا قُبحَ للأفعالِ قبْلَ وُرودِ الشَّرعِ، ولو عَكَس الشَّارعُ القضيَّةَ فحَسَّن ما قبَّحه، وقبَّح ما حَسَّنه، لم يكُنْ ممتَنِعًا، وانقَلَب الأمرُ فصار القبيحُ حَسَنًا، والحَسَنُ قبيحًا، كما

(١) ((المواقف)) (٣/ ٢٩٠).



في النَّسْخِ مِن الحُرمةِ إلى الوُجوبِ، ومِن الوُجوبِ إلى الحُرمةِ)(١).

المطلبُ الثَّاني: الرَّدُّ على مذهَبِ الأشاعِرةِ في مسألةِ التَّحسينِ والتَّقبيحِ

قال ابنُ تيميَّةَ: (تحقيقُ الأمرِ أنَّ الأحكامَ للأفعالِ ليست مِن الصِّفاتِ اللَّازِمةِ، بل هي مِن العارضةِ للأفعالِ بحسَبِ مُلاءمتِها ومُنافرتِها، فالحُسنُ والقُبحُ بمعنى كَونِ الشَّيءِ محبوبًا ومكروهًا ونافعًا وضارًّا، ومُلائِمًا ومُنافِرًا، وهذه صفةٌ ثبوتيَّةٌ للمَوصوفِ، لكنَّها تتنوَّعُ بتنوُّعِ أحوالِه، فليست لازِمةً له، ومَن قال: إنَّ الأفعالَ ليس فيها صِفاتٌ تقتضي الحُسنَ والقُبحَ، فهو بمنزلةِ قَولِه: ليس في الأجسامِ صِفاتٌ تقتضي التَّسخينَ والتَّبريدَ والإشباعَ والإرواءَ! فسَلْبُ صفاتِ الأعيانِ المُقتَضيةِ للآثارِ كسَلبِ صِفاتِ الأفعالِ المُقتَضيةِ للآثارِ)(٢).

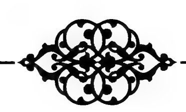
وقال ابنُ القيِّمِ: (الأفعالُ في نَفْسِها حَسَنةٌ وقبيحةٌ، كما أنَّها نافِعةٌ وضارَّةٌ، والفَرقُ بيْنَهما كالفَرقِ بَيْنَ المطعوماتِ والمشموماتِ والمَرئيَّاتِ، ولكِنْ لا يترتَّبُ عليهما ثوابٌ ولا عِقابٌ إلَّا بالأمرِ والنَّهيِ، وقبْلَ وُرودِ الأمرِ والنَّهيِ لا يكونُ قبيحًا مُوجِبًا للعِقابِ مع قُبحِه في نَفْسِه، بل هو في غايةِ القُبحِ، واللهُ لا يعاقِبُ عليه إلَّا بَعْدَ إرسالِ الرُّسُلِ؛ فالسُّجودُ للشَّيطانِ والأوثانِ، والكَذِبُ والزِّنا، والظُّلمُ والفواحِشُ، كُلُّها قبيحةٌ في ذاتِها، والعِقابُ عليها مشروطٌ بالشَّرعِ. فالنُّفاةُ يقولونَ: ليست في ذاتِها قبيحةً، وقُبْحُها والعِقابُ عليها إنَّما ينشَأُ بالشَّرعِ، والمُعتَزِلةُ تقولُ: قُبحُها والعِقابُ عليها ثابتانِ بالعَقلِ)(٣).

---

(١) ((المواقف مع شرح الجرجاني)) (٣/ ٢٦٨).

(٢) يُنظر: ((منهاج السنة النبوية)) (٣/ ١٧٨). ويُنظر: ((مجموع الفتاوى)) (٨/ ٣٠٩).

(٣) ((مدارج السالكين)) (١/ ٢٤٧). ويُنظر: ((مفتاح دار السعادة)) لابن القيم (٢/ ٧)، ((الاعتصام)) للشاطبي (١/ ١٤٤).



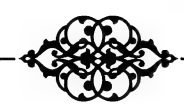
المبحثُ السَّابعُ: مذهَبُ الأشاعِرةِ في مسألةِ العادةِ والأسبابِ، والرَّدُّ عليه

المطلبُ الأوَّلُ: مذهَبُ الأشاعِرةِ في مسألةِ العادةِ والأسبابِ

ذهب الأشاعِرةُ إلى أنَّ أخَصَّ وَصفٍ للإلهِ هو القُدرةُ على الاختراعِ، فأرادوا أن يُحافِظوا على أخصِّ وَصفٍ للَّهِ تعالى، فلم يَنسُبوا لغيرِه صفةَ الفاعليَّةِ ولا الإحداثِ؛ لأنَّ كُلَّ ذلك لا يليقُ إلَّا باللهِ سُبحانَه، فبالَغوا في ذلك حتَّى أنكَروا الأسبابَ الَّتي خلَقَها اللهُ تعالى بمشيئتِه وقُدرتِه، وقرَّروا أنَّه لا أثَرَ لشَيءٍ في شَيءٍ أبدًا، وذهبوا إلى أنَّ مَن قال: الأشياء بطَبعِها تفعَلُ، كَفَر، ومَن قال: بقُوَّةٍ جعَلَها اللهُ فيها، كان مُبتدِعًا.

قال السَّنوسيُّ: (قال ابنُ دَهَّاقٍ[1] في «شَرحِ الإرشادِ» حينَ تعرَّض لأصنافِ الشِّركِ:... الثَّاني: ما أُضيفَ مِن أفعالِ بَعضٍ إلى بعضٍ، مِن أنَّ النارَ تُحرِقُ، والطَّعامَ يُشبِعُ، والثَّوبَ يَستُرُ، إلى غيرِ ذلك مِن رَبطِ المُعتاداتِ حتَّى ظنُّوها واجبةً، وتلك ضلالةٌ تَبِع الفيلسوفيَّ فيها كثيرٌ مِن عامَّةِ المُسلِمينَ. قُلتُ: بل وكثيرٌ مِن المُتفقِّهينَ المُشتغِلينَ بما لا يَعنيهم مِن العُلومِ، وعن مَراشِدِهم عَمِينَ، قال: وهم فيها على اعتقاداتٍ؛ فمَن قال: بطَبعِها تفعَلُ، فلا خِلافَ في كُفرِه، ومَن قال: بقُوَّةٍ جعَلَها اللهُ فيها، كان مُبتدِعًا، وقد اختلَف النَّاسُ في كُفرِه. قُلتُ: وهذا القِسمُ هو اعتقادُ أكثَرِ عامَّةِ المُتفقِّهةِ في زمانِنا، ومَن في معناهم مِن جَهَلةِ المُقَلِّدينَ. قال: ومَن قال: إنَّ الأكلَ دليلٌ عقليٌّ على الشِّبَعِ دونَ أن يكونَ مُعتادًا، كان جاهِلًا بمعنى الدَّلالةِ العقليَّةِ. ومَن عَلِم أنَّ اللهَ سُبحانَه وتعالى ربَط بعضَ أفعالِه ببعضٍ، وكُلَّما فَعَل هذا فَعَل هذا باختيارِه، وإذا شاء خَرْقَ هذه العادةِ فَعَل؛

(١) هو إبراهيمُ بنُ يوسفَ بنِ دَهَّاق المالَقيُّ. (ت: ٦١١ هـ). «لسان الميزان» لابن حجر (١/ ٣٩٠).



فهذا هو المؤمِنُ الَّذي سَلِم مِن هذه الآفةِ بفَضلِه سُبحانَه وتعالى)[١].

وقال الباجوريُّ: (مَن اعتَقد أنَّ الأسبابَ العاديَّةَ -كالنَّارِ والسِّكِّينِ، والأكلِ والشُّربِ- تُؤثِّرُ في مُسَبَّباتِها -كالحَرقِ والقَطعِ، والشِّبَعِ والرِّيِّ- بطَبعِها وذاتِها، فهو كافِرٌ بالإجماعِ، أو بقُوَّةٍ خَلقَها اللهُ فيها، ففي كُفرِه قَولانِ، والأصَحُّ أنَّه ليس بكافِرٍ، بل فاسِقٌ مُبتَدِعٌ)[٢].

المطلبُ الثَّاني: الرَّدُّ على مذهَبِ الأشاعِرةِ في مسألةِ العادةِ والأسبابِ

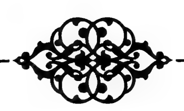
كَثُرت رُدودُ العُلماءِ على الأشاعِرةِ في نفيِهم تأثيرَ الأسبابِ مُطلقًا، وإنكارِهم أن يكونَ اللهُ جَعَل الأسبابَ تُؤثِّرُ في مُسَبَّباتِها بإذْنِه، وهذه بعضُ أقوالِهم:

١- قال ابنُ حزمٍ: (قال الأشاعِرةُ: مَن قال: إنَّ النَّارَ تُحرِقُ أو تَلفَحُ، أو أنَّ الأرضَ تهتَزُّ أو تُنبِتُ شيئًا، أو أنَّ الخَمرَ يُسكِرُ، أو أنَّ الخُبزَ يُشبِعُ، أو أنَّ الماءَ يَروي- فقد ألحدَ وافترى! وقال الباقِلَّانيُّ: نحن نُنكِرُ فِعلَ النَّارِ للتَّسخينِ والإحراقِ، ونُنكِرُ فِعلَ الثَّلجِ للتَّبريدِ، وفِعلَ الطَّعامِ والشَّرابِ للشِّبَعِ والرِّيِّ، والخَمرِ للإسكارِ، كُلُّ هذا عِندَنا باطِلٌ مُحالٌ نُنكِرُه أشَدَّ الإنكارِ... وهذا تكذيبٌ منهم للهِ عزَّ وجلَّ إذ يقولُ: ﴿تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [المؤمنون: ١٠٤]، ولقَولِه تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾ [ق: ٩]، وقَولِه تعالى: ﴿أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ

---

(١) ((حواش على شرح الكبرى للسنوسي)) (ص: ١٨٣). ويُنظر: ((تهافت الفلاسفة)) للغزالي (ص: ٢٣٦ - ٢٣٨)، ((أصول الدين)) للبغدادي (ص: ١٣٨)، ((الإشارة)) للرازي (ص: ٢٧٢)، ((حاشية الدسوقي على أم البراهين)) (ص: ٤٠).

(٢) ((تحفة المريد)) (ص: ١٦٧).

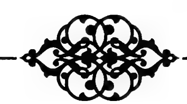


أَنْعَٰمُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ ﴾ [السجدة: ٢٧]، وقَولِه تعالى ﴿فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ﴾ [الحج: ٥]، وقد صككْتُ بهذا وَجْهَ بَعضِ مقَدَّمِيهم في المُناظَرةِ فدَهِش وبَلُدَ، وهو أيضًا تكذيبٌ لقَولِ رَسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ إذ يقولُ: «كُلُّ مُسكِرٍ حرامٌ، وكُلُّ شرابٍ أسكَرَ حرامٌ»(١)، مع مُخالَفتِهم لكُلِّ لُغةٍ، ولكُلِّ ذي حِسٍّ مِن مُسلِمٍ وكافرٍ، ومُكابرةِ العِيانِ، وإبطالِ المُشاهَدةِ)(٢).

٢- وقال ابنُ تيميَّةَ: (اللهُ سُبحانَه خلَقَ الأسبابَ والمُسَبَّباتِ، وجعَل هذا سببًا لهذا، فإذا قال القائِلُ: إن كان هذا مُقدَّرًا حصَل بدونِ السَّبَبِ وإلَّا لم يحصُلْ. جوابُه: أنَّه مُقدَّرٌ بالسَّبَبِ، وليس مُقدَّرًا بدونِ السَّبَبِ)(٣).

وقال أيضًا: (الَّذي عليه السَّلَفُ وأتْباعُهم وأئمَّةُ أهلِ السُّنَّةِ وجمهورُ أهلِ الإسلامِ المُثبِتون للقَدَرِ المُخالِفون للمُعتزِلةِ: إثباتُ الأسبابِ، وأنَّ قُدرةَ العَبدِ مع فِعلِه لها تأثيرٌ كتأثيرِ سائِرِ الأسبابِ في مُسَبَّباتِها، واللهُ تعالى خلَقَ الأسبابَ والمُسَبَّباتِ، والأسبابُ ليست مُستقِلَّةً بالمُسَبَّباتِ، بل لا بُدَّ لها مِن أسبابٍ أُخَرَ تُعاوِنُها، ولها مع ذلك أضْدادٌ تُمانِعُها، والمسبَّبُ لا يكونُ حتَّى يَخلُقَ اللهُ جميعَ أسبابِه، ويدفَعَ

(١) أخرجه البخاريُّ (٤٣٤٣)، ومسلمٌ (١٧٣٣) من حديثِ أبي موسى الأشعريِّ رضي اللهُ عنه، بلفظ: ((كُلُّ مُسْكِرٍ حرامٌ)).
وأخرجه البخاريُّ (٥٥٨٥)، ومسلمٌ (٢٠٠١) مِن حديثِ عائشةَ رضي اللهُ عنها، بلفظِ: ((كُلُّ شرابٍ أسكَرَ فهو حرامٌ)).
وأخرجه مسلمٌ (٢٠٠٣) من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رضي اللهُ عنهما، بلفظِ: ((كُلُّ مُسكِرٍ خمرٌ، وكُلُّ مُسكِرٍ حرامٌ)).
(٢) ((الفَصْلُ في المِلَلِ والأهواءِ والنِّحَلِ)) (٤/ ١٦٤). ويُنظر منه: (٥/ ١١).
(٣) ((مجموع الفتاوى)) (٨/ ١٣٩).

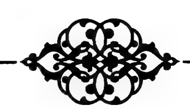


عنه أضْدادَه المُعارِضةَ له، وهو سُبحانَه يخلُقُ جميعَ ذلك بمشيئتِه وقُدرتِه)[(١)].

٣- قال ابنُ القيِّمِ: (لو تتبَّعْنا ما يفيدُ إثباتَ الأسبابِ مِن القُرآنِ والسُّنَّةِ لَزادَ على عَشَرةِ آلافِ مَوضِعٍ، ولم نَقُلْ ذلك مُبالغةً، بل حقيقةً، ويكفي شَهادةُ الحِسِّ والعَقلِ والفِطَرِ؛ ولهذا قال مَن قال مِن أهلِ العلم: تكَلَّم قومٌ في إنكارِ الأسبابِ فأضحكوا ذوي العُقولِ على عقولِهم، وظنُّوا أنَّهم بذلك يَنصُرونَ التَّوحيدَ، فشابَهوا المُعطِّلةَ الَّذين أنكَروا صِفاتِ الرَّبِّ ونُعوتَ كمالِه، وعُلُوَّه على خَلقِه، واستواءَه على عرشِه، وتكَلُّمَه بكُتُبِه، وتكليمَه لملائكتِه وعِبادِه، وظنُّوا أنَّهم بذلك يَنصُرونَ التَّوحيدَ، فما أفادهم إلَّا تكذيبَ اللهِ ورُسُلِه، وتنزيهَه عن كلِّ كمالٍ، ووَصْفَه بصفاتِ المعدومِ والمُستحيلِ، ونظيرُه مَن نزَّه اللهَ في أفعالِه وأن يقومَ به فِعلٌ البتَّةَ، وظَنَّ أنَّه يَنصُرُ بذلك حُدوثَ العالَمِ، وكَوْنَه مخلوقًا بَعْدَ أن لم يكُنْ، وقد أنكر أصلَ الفِعلِ والخَلقِ جُملةً، ثمَّ مِن أعظَمِ الجِنايةِ على الشَّرائعِ والنُّبُوَّاتِ والتَّوحيدِ إيهامُ النَّاسِ أنَّ التَّوحيدَ لا يَتِمُّ إلَّا بإنكارِ الأسبابِ، فإذا رأى العُقلاءُ أنَّه لا يمكِنُ إثباتُ توحيدِ الرَّبِّ سُبحانَه إلَّا بإبطالِ الأسبابِ ساءت ظُنونُهم بالتَّوحيدِ، وبمَن جاء به، وأنت لا تجدُ كِتابًا مِن الكُتُبِ أعظَمَ إثباتًا للأسبابِ مِن القُرآنِ. ويا للهِ للعَجَبِ إذا كان اللهُ خالِقَ السَّبَبِ والمُسبَّبِ، وهو الَّذي جعَل هذا سببًا لهذا، والأسبابُ والمُسبَّباتُ طَوعُ مَشيئتِه وقُدرتِه، مُنقادةٌ لحُكمِه، إن شاء أن يُبطِلَ سَببيَّةَ الشَّيءِ أبطَلها كما أبطَل إحراقَ النَّارِ على خليلِه إبراهيمَ، وإغراقَ الماءِ على كليمِه وقومِه، وإن شاء أقام لتلك الأسبابِ مَوانعَ تمنَعُ تأثيرَها مع بقاءِ قُواها، وإن شاء خلَّى بيْنَها وبيْنَ اقتضائِه لآثارِها؛

---

(١) ((مجموع الفتاوى)) (٨/ ٤٨٧). ويُنظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) (٩/ ٣١)، ((مجموع الفتاوى)) (٨/ ١٣٦).



فهو سُبحانَه يفعَلُ هذا وهذا وهذا، فأيُّ قَدحٍ يُوجِبُ ذلك في التَّوحيدِ؟! وأيُّ شِركٍ يترتَّبُ على ذلك بوَجهٍ مِن الوُجوهِ؟! ولكِنْ ضُعفاءُ العُقولِ إذا سمِعوا أنَّ النَّارَ لا تُحرِقُ، والماءَ لا يُغرِقُ، والخُبزَ لا يُشبِعُ، والسَّيفَ لا يَقطَعُ، ولا تأثيرَ لشيءٍ مِن ذلك البتَّةَ، ولا هو سَبَبٌ لهذا الأثَرِ، وليس فيه قُوَّةٌ، وإنَّما الخالِقُ المُختارُ يَشاءُ حُصولَ كلِّ أثَرٍ مِن هذه الآثارِ عِندَ مُلاقاةِ كذا لكذا؛ قالت: هذا هو التَّوحيدُ، وإفرادُ الرَّبِّ بالخَلقِ والتَّأثيرِ. ولم يَدرِ هذا القائِلُ أنَّ هذا إساءةُ ظَنٍّ بالتَّوحيدِ، وتسليطٌ لأعداءِ الرُّسُلِ على ما جاؤوا به)[١].

المبحثُ الثَّامنُ: مذهَبُ الأشاعِرةِ في الخوارِقِ والمُعجِزاتِ، والرَّدُّ عليه

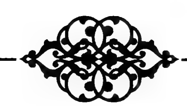
المطلبُ الأوَّلُ: مذهَبُ الأشاعِرةِ في الخوارِقِ والمُعجِزاتِ

تأثَّر الأشاعِرةُ في نَظرتِهم إلى حقيقةِ الإعجازِ بسَببِ إنكارِهم الأسبابَ والسُّنَنَ الكونيَّةَ وخصائِصَ الأشياءِ، فحصَر أكثَرُ الأشاعِرةِ دلائِلَ النُّبُوَّةِ في المُعجِزاتِ فحَسْبُ، وعرَّفوا المُعجِزةَ بأنَّها أمرٌ خارِقٌ للعادةِ، مَقرونٌ بالتَّحدِّي، يظهَرُ على يدِ نبيٍّ، سالمٌ مِن المعارَضةِ، ولم يُفرِّقوا بيْنَ المُعجِزاتِ والسِّحرِ إلَّا بأن يتحدَّى الرَّسولُ الكُفَّارَ أن يأتوا بمِثلِ مُعجِزتِه، وحينَ سوَّوا بيْنَ المُعجِزةِ والسِّحرِ التَزموا أنَّ السَّاحِرَ إذا ادَّعى النُّبُوَّةَ أو عارَض نبيًّا، فلا بُدَّ أن يُسلَبَ القُدرةَ على السِّحرِ، أو لا يحصُلُ مع سِحرِه ما كان يحصُلُ قبْلَ ذلك؛ تحقيقًا لسلامةِ دليلِ النُّبوَّةِ مِن المعارَضةِ[٢].

---

(١) ((شفاء العليل)) (ص: ١٨٩). ويُنظر: ((مدارج السالكين)) (٣/ ٤٥٩).

(٢) يُنظر: ((الإنصاف)) للباقلاني (ص: ٥٨)، ((الإرشاد)) للجويني (ص: ٣٥١، ٣٣٩)، ((مجموعة رسائل الإمام الغزالي)) (ص: ٤٩٣)، ((نهاية الإقدام)) للشهرستاني (ص: ٢٧٧)، ((الإشارة)) للرازي (ص: ٣٠٣، ٣٢٠).



قال السَّنوسيُّ: (يجوزُ على القَولِ بأنَّ دَلالةَ المُعجزةِ عاديَّةٌ أن تظهَرَ المُعجزةُ على أيدي الكذَّابين، ولا يكونُ العِلمُ حينَئذٍ حاصِلًا بنُبُوَّتِهم، وإلَّا انقلَب العِلمُ جَهلًا، إلَّا أنَّه سُبحانَه تفضَّل بعَدَمِ خَرقِ العادةِ في هذا الأمرِ، فلم يُظهِرِ المُعجِزةَ قَطُّ على يدِ كذَّابٍ، بل عادتُه أن يفضَحَ كُلَّ مَن أراد أن يَبرُزَ بمَنصِبِ النُّبُوَّةِ وليس مِن أهلِها، هذا فيما عُلِم بالاستقراءِ مِن عادتِه تعالى فيما مضى، وأمَّا في المُستقبَلِ فقد كفانا اللهُ هذه المُؤنةَ بحُصولِ العِلمِ القَطعيِّ بأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم خاتَمُ النَّبيِّينَ، فكُلُّ مَن ادَّعى بَعْدَه مَنصِبَ النُّبُوَّةِ فليس إلَّا الإسلامُ أو السَّيفُ، ولا يُلتفَتُ إلى قَولِه، ولا إلى الخارِقِ الَّذي يَظهَرُ على يَدِه)[1].

المطلبُ الثَّاني: الرَّدُّ على مذهَبِ الأشاعِرةِ في الخوارِقِ والمُعجِزاتِ

١- قال ابنُ تيميَّةَ: (قالت طائفةُ الأشاعِرةِ: خَرقُ العادةِ جائزٌ مُطلَقًا، وكُلُّ ما خُرِق لنبيٍّ من العاداتِ يجوزُ أن يُخرَقَ لغيرِه من الصَّالحينَ، بل ومِن السَّحَرةِ والكُهَّانِ، لكِنَّ الفَرقَ أنَّ هذه تقترِنُ بها دعوى النُّبُوَّةِ، وهو التَّحدِّي. وقد يقولونَ: إنَّه لا يمكِنُ أحدًا أن يعارِضَها، بخِلافِ تلك، وهذا قَولُ من اتَّبَع جَهْمًا على أصلِه في أفعالِ الرَّبِّ من الجَهميَّةِ وغيرِهم؛ حيث جوَّزوا أن يفعَلَ كُلَّ ممكِنٍ، فلَزِمَهم جوازُ خَرقِ العاداتِ مُطلقًا على يدِ كُلِّ أحَدٍ، واحتاجوا مع ذلك إلى الفَرقِ بَينَ النَّبيِّ وغيرِه، فلم يأتوا بفَرقٍ مَعقولٍ، بل قالوا: هذا يقتَرِنُ به التحدِّي، فمَن ادَّعى النُّبُوَّةَ وهو كاذِبٌ لم يَجُزْ أن يَخرِقَ اللهُ له العادةَ، أو يخرِقَها له ولا تكونُ دليلًا على صِدقِه لِما يقترِنُ بها ممَّا يناقِضُ ذلك؛ فإنَّ هذين قولانِ لهم، فقيل لهم: لِمَ أوجَبتُم هذا في هذا الموضِعِ دونَ غَيرِه، وأنتم لا تُوجِبونَ على اللهِ شيئًا؟! فقالوا: لأنَّ المُعجِزةَ عَلَمُ الصِّدقِ؛ فيمتَنِعُ أن يكونَ لغيرِ صادِقٍ.

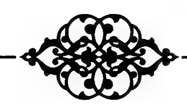
(١) يُنظر: ((حواش على شرح الكبرى للسنوسي)) (ص: ٤٦٤).

فقُلْنا: المجموعُ هو الممتَنِعُ، وهو خارِقُ العادةِ، ودعوى النُّبُوَّةِ، أو هذانِ مع السَّلامةِ عن المعارِضِ. فقيلَ لهم: ولِمَ قُلتُم: إنَّه عَلَمُ الصِّدقِ على قَولِكم؟ فقالوا: إمَّا لأنَّه يُفضي مَنْعُ ذلك إلى عَجزِه، وإمَّا لأنَّه عَلَمٌ دلالتُه على الصِّدقِ بالضَّرورةِ. فقيل لهم: إنَّما يلزَمُ العَجزُ أنْ لو كان التَّصديقُ على قولِكم مُمكِنًا، وكَونُ دَلالتِها معلومةً بالضَّرورةِ هو مُسَلَّمٌ، لكِنَّه يُناقِضُ أصولَكم، ويوجِبُ أن يكونَ أحَدُ الشَّيئينِ معلومًا بالضَّرورةِ دونَ نظيرِه. وهذا مُمتنِعٌ؛ فإنَّكم تقولونَ: يجوزُ أن يُخلَقَ على يَدِ مُدَّعي النُّبوَّةِ والسَّاحِرِ والصَّالِحِ، لكِنْ إن ادَّعى النُّبوَّةَ دَلَّت على صِدقِه، وإنْ لم يَدَّعِ النُّبوَّةَ لم يدُلَّ على شيءٍ، مع أنَّه لا فَرقَ عِندَ اللهِ بَينَ أن يخلُقَها على يدِ مُدَّعي النُّبوَّةِ وغَيرِ مُدَّعي النُّبوَّةِ، بل كِلاهما جائزٌ فيه. فإذا كان هذا مِثلَ هذا لِمَ كان أحدُهما دليلًا دونَ الآخَرِ؟ ولِمَ اقترَنَ العلمُ بأحدِ المُتماثِلَينِ دونَ الآخَرِ؟ ومِن أينَ علمتُم أنَّ الرَّبَّ لا يخرِقُها مع دعوى النُّبوَّةِ إلَّا على يدِ صادِقٍ، وأنتم تُجَوِّزون على أصلِكم كلَّ فِعلٍ مقدورٍ، وخَلْقُها على يدِ الكذَّابِ مقدورٌ؟!

ثمَّ هؤلاء جوَّزوا كراماتِ الصَّالحينَ، ولم يذكُروا بَينَ جِنسِها وجِنسِ كراماتِ الأنبياءِ فَرقًا، بل صرَّح أئمَّتُهم أنَّ كُلَّ ما خُرِقَ لنبيٍّ يجوزُ أن يُخرَقَ للأولياءِ، حتَّى مِعراجَ محمَّدٍ، وفَرْقَ البَحرِ لموسى، وناقةَ صالحٍ، وغيرَ ذلك! ولم يذكُروا بَينَ المُعجِزةِ والسِّحرِ فَرقًا معقولًا، بل قد يُجَوِّزونَ أن يأتيَ السَّاحِرُ بمِثلِ ذلك، لكِنْ بينهما فَرقٌ دعوى النُّبوَّةِ، وبَينَ الصَّالحِ والسَّاحِرِ، والبَرِّ والفاجرِ)(١).

٢- وقال ابنُ أبي العِزِّ الحنفيُّ: (الطَّريقةُ المشهورةُ عِندَ أهلِ الكلامِ والنَّظَرِ تقريرُ نبوَّةِ الأنبياءِ بالمُعجِزاتِ، لكِنْ كثيرٌ منهم لا يَعرِفُ نُبوَّةَ الأنبياءِ إلَّا بالمُعجِزاتِ،

(١) يُنظر: «النبوات» (١/ ١٣٣ - ١٣٧).



وقرَّروا ذلك بطُرُقٍ مُضطَرِبةٍ، والتَزم كثيرٌ منهم إنكارَ خَرقِ العاداتِ لغيرِ الأنبياءِ، حتَّى أنكَروا كراماتِ الأولياءِ والسِّحرَ، ونحوَ ذلك. ولا رَيبَ أنَّ المُعجِزاتِ دليلٌ صَحيحٌ، لكنَّ الدَّليلَ غيرُ محصورٍ في المُعجِزاتِ؛ فإنَّ النُّبوَّةَ إنَّما يدَّعيها أصدَقُ الصَّادِقينَ أو أكذَبُ الكاذِبينَ، ولا يلتَبِسُ هذا بهذا إلَّا على أجهَلِ الجاهِلينَ، بل قرائِنُ أحوالِهما تُعرِبُ عنهما، وتُعرِّفُ بهما، والتَّمييزُ بَينَ الصَّادِقِ والكاذِبِ له طُرُقٌ كثيرةٌ فيما دونَ دعوى النُّبوَّةِ، فكيف بدعوى النُّبوَّةِ؟))[١].

المبحثُ التَّاسعُ: عَلاقةُ الأشاعِرةِ بالتَّصوُّفِ

عَلاقةُ الأشاعِرةِ بالتَّصوُّفِ عَلاقةٌ قديمةٌ؛ فقد ثبتَ أنَّ أشهَرَ الأشاعِرةِ القُدامى كان لهم صلةٌ بالتَّصوُّفِ، وقد ادَّعى بعضُ الأشاعِرةِ كالسُّبْكيِّ وغيرُه أنَّ أبا الحسنِ الأشعَريَّ (ت: ٣٢٤هـ) مُؤسِّسَ المَذهَبِ الأشعَريِّ الْتقى بالجُنَيدِ شيخِ الصُّوفيَّةِ (ت: ٢٩٨هـ)، وزعَم هؤلاء أنَّه أوَّلُ ارتباطٍ بيْنَ الأشاعِرةِ والصُّوفيَّةِ، وهذا بعيدٌ، لا دليلَ عليه[٢].

ومِن أقدمِ أعلامِ الأشاعِرةِ الَّذين كان لهم صِلةٌ بالتَّصوُّفِ: أبو الحسينِ الشِّيرازيُّ بُنْدار (ت: ٣٥٣ هـ)[٣]، وأبو عبدِ اللهِ بنُ خَفيفٍ الشِّيرازيُّ (ت: ٣٧١هـ)، وهو مِن تلاميذِ أبي الحسنِ الأشعَريِّ[٤]، وأبو منصورٍ عبدُ القاهرِ البَغداديُّ (ت: ٤٢٩هـ)[٥]، وأبو القاسمِ القُشَيريُّ (ت: ٤٦٥هـ)[٦].

---

(١) ((شرح الطحاوية)) (١/ ١٤٠).

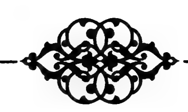
(٢) يُنظر: ((المدراس الأشعرية دراسة مقارنة)) للشهري (ص: ٢٧٨).

(٣) يُنظر: ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٧/ ٦٨٧)، ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٣/ ٢٢٤).

(٤) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري)) لابن عساكر (ص: ١٩٠)، ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٣/ ١٥٠).

(٥) يُنظر: ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٨/ ٢٣٧)، ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٣/ ٢٢٢).

(٦) يُنظر: ((الرسالة القشيرية)) (١/ ٣٤-١٤٩)، ((تبيين كذب المفتري)) لابن عساكر (ص: ١٠٩ =



ومنهم كذلك: أبو حامدٍ الغَزاليُّ (ت: ٥٠٥هـ)(١)، وهو إمامٌ مَشهورٌ مِن أئمَّةِ المَذهَبِ الأشعَريِّ، وإمامٌ مَشهورٌ مِن أئمَّةِ التَّصوُّفِ، وله كلامٌ كثيرٌ في العقائِدِ الأشعَريَّةِ، وفي التَّصوُّفِ، وأشهَرُ كُتبِه «إحياءُ علومِ الدِّينِ» دعا فيه إلى عقيدةِ الأشاعِرةِ، وإلى التَّصوُّفِ؛ فقدْ عقَدَ فيه كتابًا أسماه قواعدَ العقائِدِ(٢)، قرَّر فيه عقائِدَ الأشاعِرةِ، فالغَزاليُّ وكتابُه الإحياءُ مِن أهمِّ الأسبابِ التي ربطَتْ بَينَ التَّصوُّفِ والمَذهَبِ الأشعَريِّ، فلا تكادُ تجدُ صوفيًّا ممَّن يعظِّمُ الغَزاليَّ ويعظِّمُ كتابَه إحياءَ علومِ الدِّينِ إلَّا وهو أشعَريُّ المَذهَبِ!

وهكذا امتَزجَ التَّصوُّفُ بالمَذهَبِ الأشعَريِّ، وارتَبطَ به ارتِباطًا قويًّا؛ فكثيرٌ ممَّن جاء بَعدَ أبي حامدٍ الغَزاليِّ مِن أعلامِ الأشاعِرةِ الدُّعاةِ إليه تَجِدُهم أيضًا مِن الدُّعاةِ إلى التَّصوُّفِ، فهُم معَ تَقريرِهم عقائِدَ الأشاعِرةِ يدْعونَ إلى التَّصوُّفِ(٣).

ومنهم: فخرُ الدِّينِ الرَّازيُّ (ت: ٦٠٦هـ)(٤)، وعزُّ الدِّينِ بنُ عبدِ السَّلامِ (ت: ٦٦٠هـ)(٥)، وتَقيُّ الدِّينِ السُّبْكيُّ (ت: ٧٥٦هـ)(٦)، وابنُه تاجُ الدِّينِ السُّبْكيُّ

= - ١١٣، ٢٢٦، ٢٧٢)، ((لوامع الأنوار البهية)) للسفاريني (١/ ٢٦٩)، ((المدراس الأشعرية دراسة مقارنة)) للشهري (ص: ٣٢٨ - ٣٣٢، ٣٥٣ - ٣٥٥).

(١) يُنظر: ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٦/ ٢٠٩)، ((المدارس الأشعرية)) للشهري (ص: ٦٨٠ -٦٨٦).

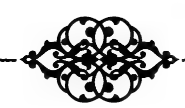
(٢) يُنظر: ((إحياء علوم الدين)) (١/ ٨٩ - ١٢٥).

(٣) يُنظر: ((المدارس الأشعرية)) للشهري (ص: ٤٦٢ - ٤٧٣، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٣، ٧٠٧ - ٧٠٩، ٧١٤، ٧١٥).

(٤) يُنظر: ((مفتاح السعادة ومصباح السيادة)) لطاش كبرى زاده (٢/ ١٠٣، ١٠٧).

(٥) يُنظر: ((حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة)) للسيوطي (١/ ٣١٥).

(٦) يُنظر: ((طبقات الشافعية)) للسبكي (١٠/ ١٤٦).



(ت: ٧٧١هـ)[١]، وزكريَّا الأنصاريُّ (ت: ٩٢٦هـ)[٢]، وعبدُ الوهَّابِ الشَّعرانيُّ (ت: ٩٧٣هـ)[٣]، وابنُ حَجَرٍ الهَيْتَميُّ (ت: ٩٧٤هـ)[٤].

ثُمَّ في القرونِ الأربعةِ الأخيرةِ انتَشر التَّصوُّفُ انتِشارًا غَيرَ مَسبوقٍ، ولا سيَّما في عَهدِ الدَّولةِ العُثمانيَّةِ الَّتي كانت ترعاه، وتَبنَّاه علماءُ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ، ودعَوا إليه.

أمَّا في القرنَينِ الأخيرَينِ فقد التَحمَتِ الصُّوفيَّةُ معَ الأشعَريَّةِ في مدرسةٍ واحدةٍ، وتجمَّع الأشاعِرةُ في محاضِنِ الصُّوفيَّةِ، وانتَشر التَّصوُّفُ بَينَ علماءِ الأزهَرِ بمِصرَ، وعلماءِ الشَّامِ وحَضْرَموتَ، وعلماءِ المَغرِبِ وما جاوَرَها، وعلماءِ الهِندِ، وعلماءِ تُركيا والشِّيشانِ وطاجَكِستانَ وغيرِها مِن البُلدانِ، فلا تكادُ تَجِدُ صوفيًّا إلَّا وهو أشعَريٌّ أو ماتُريديُّ المُعتقَدِ، وجميعُ مُؤسَّساتِ الصُّوفيَّةِ ومراكِزِها في العالَمِ تدرِّسُ العقيدةَ الأشعَريَّةَ أو الماتُريديَّةَ.

---

(١) يُنظر: ((معيد النعم ومبيد النقم)) للسبكي (ص: ٧١، ٩٦)، ((طبقات الشافعية)) للسبكي (١/ ١١٧) و(٢/ ٢٦٠) و(٣/ ٤٨) و(٤/ ١٨).

(٢) يُنظر: ((غاية الوصول في شرح لب الأصول)) لزكريا الأنصاري (ص: ١٧٣)، ((الضوء اللامع لأهل القرن التاسع)) للسخاوي (٣/ ٢٣٥ - ٢٣٧).

(٣) يُنظر: ((القواعد الكشفية الموضحة لمعاني الصفات الإلهية)) للشعراني (ص: ٣٨، ٣٩).

من عجائب الشعراني قوله في أوَّلِ كتابه ((موازين القاصرين من شيوخ ومريدين)) (ص: ٢٥): (ولَعَمْري، الكامِلُ في هذا الزَّمانِ مَن حصَّل وَصْفَ الإسلامِ فقط من غيرِ زيادةٍ، فإنَّ سلْبَ الإيمانِ قد كَثُر في هذا الزَّمانِ، وهو عامُ ثلاثةٍ وثلاثين وتِسعِمائةٍ، وقد اطَّلع أهلُ الكَشفِ من أولياءِ هذا الزَّمانِ رَضِيَ اللهُ عنهم أنَّه مات في هذا العام من أمَّةِ محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وآلِه وسلَّم مائةٌ وخمسون ألفًا، فوَجَدوا فيهم عشرةَ أنفُسٍ ماتوا على الإسلامِ، والباقي على الكُفرِ! نسألُ اللهَ العافيةَ، فإذا كان هذا الحالَ، وأنَّ رُتبةَ الإسلامِ عزيزةٌ، فكيف برُتبةِ الإيمانِ؟ فكيف برُتبةِ الوَلايةِ؟!).

(٤) يُنظر: ((الفتاوى الحديثية)) للهيتمي (ص: ٥٩).

الفَصلُ الثّامنُ
أقوالُ العُلَماءِ في مخالفةِ الأشاعِرةِ للسَّلَفِ، وبيانُ مخالفتِهم لأئمَّتِهم، وذمُّ فُقَهاءِ المذاهِبِ لهم

المبحثُ الأوَّلُ: أقوالُ العُلَماءِ في مخالَفةِ الأشاعِرةِ للسَّلَفِ

تبيَّن مِن عَرضِ المذهَبِ الأشعَريِّ وردودِ أهلِ العِلمِ عليه: أنَّ المذهبَ الأشعَريَّ مذهَبٌ مُحدَثٌ، وتبيَّن بالأدِلَّةِ الواضحةِ تأثُّرُ المذهَبِ الأشعريِّ بالجهميَّةِ والمُعتَزِلةِ، وأنَّه حصَل له تطوُّرٌ كبيرٌ بواسطةِ بعضِ أعلامِه الَّذين تأثَّروا بعلمِ الكلامِ والفلسفةِ وغيرِهما، حتَّى وصل الأمرُ إلى أن يعرِفَ الواحدُ منهم منهجَ السَّلفِ ويُقرِّرُه ثمَّ يُخالِفُه!

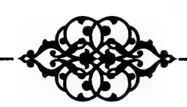
قال أبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ أحمدَ القُرطبيُّ المُفسِّرُ (ت: ٦٧١هـ): (كان السَّلَفُ الأُوَلُ رَضِيَ اللهُ عنهم لا يقولون بنَفيِ الجهةِ ولا ينطِقون بذلك، بل نطَقوا هم والكافَّةُ بإثباتِها للهِ تعالى كما نطَق كتابُه وأخبَرَت رسُلُه، ولم يُنكِرْ أحدٌ من السَّلَفِ الصَّالحِ أنَّه استوى على عرشِه حقيقةً. وخُصَّ العرشُ بذلك؛ لأنَّه أعظمُ مخلوقاتِه، وإنَّما جَهِلوا كيفيَّةَ الاستواءِ؛ فإنَّه لا تُعلَمُ حقيقتُه...)(١).

وقال: (وأظهَرُ هذه الأقوالِ -وإن كنتُ لا أقولُ به ولا أختارُه- ما تظاهرت عليه الآيُ والأخبارُ أنَّ اللهَ سُبحانه على عرشِه -كما أخبَر في كتابِه وعلى لسانِ نبيِّه- بلا كيفٍ، بائنٌ من جميعِ خَلقِه، هذا جملةُ مَذهَبِ السَّلَفِ الصَّالحِ فيما نَقَل عنهم الثِّقاتُ)(٢).

---

(١) ((الجامع لأحكام القرآن)) (٧/ ٢١٩).

(٢) ((الأسنى شرح أسماء الله الحسنى)) (٢/ ١٣٢).



فانظر كيف يَنقُلُ كلامَ السَّلَفِ بل شِبهَ إجماعِهم، ويعترِفُ بتضافُرِ الآيِ والأحاديثِ في المسألةِ، ثمَّ لا يختارُ القولَ رضاءً بقولِ المتكلِّمين! عفا الله عنه.

ولذلك صرَّح غيرُ واحدٍ من العُلَماءِ بمخالَفةِ الأشاعِرةِ لِما عليه السَّلَفُ، وليس كما يزعُمُ الأشاعِرةُ المعاصِرون أنَّ أوَّلَ مَن خطَّأ الأشاعِرةَ وبدَّع العقيدةَ الأشعَريَّةَ هو ابنُ تيميَّةَ، ثمَّ جاء بعده تلاميذُه ومن سار على دَربِه، فهذا تدليسٌ وتلبيسٌ على العامَّةِ؛ فما أكثَرَ العُلَماءَ الذين صرَّحوا بمخالفةِ المعتَقَدِ الأشعَريِّ للسَّلَفِ! ومن هؤلاء:

١ - **مُحمَّدُ بنُ إسْحاقَ بنِ خُزَيْمةَ (ت: ٣١١هـ)**، قالَ له أبو عليٍّ الثَّقفيُّ: (ما الَّذي أنكَرْتَ أيُّها الأسْتاذُ مِن مَذاهِبِنا حتَّى نَرجِعَ عنه؟ قالَ: مَيْلُكم إلى مَذهَبِ الكُلَّابيَّةِ، فقد كانَ أحمَدُ بنُ حَنْبَلٍ مِن أشَدِّ النَّاسِ على عَبْدِ اللهِ بنِ سَعيدِ بنِ كُلَّابٍ وعلى أصْحابِه، مِثلُ الحارِثِ وغَيْرِه)[1].

٢ - **مُحمَّدُ بنُ خُوَيْز مَنْدادَ المِصْريُّ المالِكيُّ (ت: ٣٩٠هـ)**، قالَ: (أهْلُ الأهْواءِ عنْدَ مالِكٍ وسائِرِ أصْحابِنا هُمْ أهْلُ الكَلامِ، فكلُّ مُتَكلِّمٍ فهو مِن أهْلِ الأهْواءِ والبِدَعِ، أشْعَريًّا كانَ أو غَيْرَ أشْعَرِيٍّ)[2].

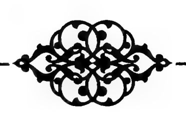
٣ - **أبو نَصْرٍ عُبَيدُ اللهِ بنُ سَعيدٍ السِّجْزيُّ (ت: ٤٤٤هـ)**، قال: (يَنْبَغي أن يُتَأمَّلَ قَوْلُ الكُلَّابيَّةِ والأشْعَريَّةِ في الصِّفاتِ؛ ليُعلَمَ أنَّهم غَيْرُ مُثبِتينَ إلَهًا في الحَقيقةِ، وأنَّهم يَتَخيَّرونَ مِن النُّصوصِ ما أرادوه، ويَترُكونَ سائِرَها ويُخالِفونَه)[3].

---

(١) يُنظر: ((سير أعلام النبلاء)) للذهبيِّ (١٤/ ٣٨٠).

(٢) يُنظر: ((جامع بيان العلم وفضله)) لابن عبد البر (٢/ ٩٤٢).

(٣) ((رسالة السجزي إلى أهل زبيد)) (ص: ١٦٣).



٤- يَحْيى بنُ أبي الخَيْرِ العِمْرانيُّ[١] (ت: ٥٥٨هـ)، قال: (القُرْآنُ والسُّنَّةُ والإجْماعُ دَلَّ كلُّ واحِدٍ منهما أنَّ القُرْآنَ هو هذه السُّوَرُ والآياتُ دونَ ما تَدَّعي الأَشْعَريَّةُ بعُقولِهم وتَأويلِهم الَّذي يُؤَدِّي إلى خِلافِ ذلك)[٢].

وقال أيضًا: (قالَتِ الأَشْعَريَّةُ: لا يَجوزُ وَصْفُه بأنَّه على العَرْشِ ولا في السَّماءِ...، قالوا: إذا قُلْتُم: إنَّه على العَرْشِ، أَفْضى إلى أنَّه يكونُ مَحْدودًا، أو أنَّه يَفْتَقِرُ إلى مَكانٍ وجِهةٍ تُحيطُ به، وتَعالى اللهُ عن ذلك، والجَوابُ: أنَّا وإن قُلْنا إنَّه على العَرْشِ كما أَخبَرَ بكِتابِه وأَخبَرَ به نَبيُّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فلا نَقولُ: إنَّه مَحْدودٌ، ولا إنَّه يَفْتَقِرُ إلى مَكانٍ، ولا تُحيطُ به جِهةٌ ولا مَكانٌ، بل كانَ ولا مَكانَ ولا زَمانَ، ثُمَّ خَلَقَ المَكانَ والزَّمانَ، واسْتَوى على العَرْشِ بلا كَيْفيَّةٍ، ولم يَخلُقِ العَرْشَ لحاجةٍ)[٣].

٥- عَبْدُ القادِرِ الجيلانيُّ (ت: ٥٦١هـ)، قال: (هذه الآياتُ والأَخْبارُ تَدُلُّ على أنَّ كَلامَ اللهِ صَوْتٌ لا كصَوْتِ الآدَميِّينَ، كما أنَّ عِلمَه وقُدْرتَه وبَقيَّةَ صِفاتِه لا تُشبِهُ صِفاتِ الآدَميِّينَ، كذلك صَوْتُه. وقد نَصَّ الإمامُ أَحمَدُ رَحِمَه اللهُ على إثْباتِ الصَّوْتِ في رِوايةِ جَماعةٍ مِن الأَصْحابِ رِضْوانُ اللهِ عليهم أَجْمَعينَ، خِلافَ ما قالَتِ الأَشْعَريَّةِ مِن أنَّ كَلامَ اللهِ مَعْنى قائِمٌ بنفْسِه، واللهُ حَسيبُ كلِّ مُبْتَدِعٍ ضالٍّ مُضِلٍّ!)[٤].

٦- ابنُ قُدامةَ المَقْدِسيُّ (ت: ٦٢٠هـ)، قال: (مِن السُّنَّةِ: هِجْرانُ أَهْلِ البِدَعِ

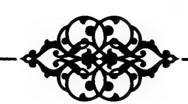
---

(١) كان من كِبار فقهاء الشَّافعيَّة في زمانه.

(٢) ((الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار)) (٢/ ٥٩٩).

(٣) يُنظر: المصدر السَّابق: (٢/ ٦٠٩، ٦٢٠ - ٦٢٣).

(٤) ((الغُنْية لطالبي طريق الحق عز وجل)) (١/ ١٣١).



ومُباينتُهم، وتَرْكُ الجِدالِ والخُصوماتِ في الدِّينِ، وتَرْكُ النَّظَرِ في كُتُبِ المُبْتدِعةِ والإصْغاءِ إلى كَلامِهم، وكلُّ مُحدَثةٍ في الدِّينِ بِدْعةٌ، وكلُّ مُتَسَمٍّ بغَيْرِ الإسْلامِ والسُّنَّةِ مُبْتدِعٌ، كالرَّافِضةِ، والجَهْميَّةِ، والخَوارِجِ، والقَدَريَّةِ، والمُرْجِئةِ، والمُعْتَزِلةِ، والكَرَّاميَّةِ، والكُلَّابيَّةِ، ونَظائِرِهم، فهذه فِرَقُ الضَّلالِ، وطَوائِفُ البِدَعِ، أعاذَنا اللهُ مِنها)[1].

فهؤلاء ستَّةٌ من عُلَماءِ الإسلامِ قَبْلَ زَمَنِ ابنِ تيميَّةَ بعَشَراتٍ بل مئاتِ السِّنينَ، نَصُّوا على مخالفةِ الأشاعِرةِ لأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ وسَلَفِ هذه الأمَّةِ.

المبحثُ الثَّاني: مُخالَفةُ الأشاعِرةِ لأئمتهم: أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ ومالكٍ والشَّافعيِّ

المطلب الأول: مُخالَفةُ الأشاعِرةِ لأبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ

مَنْ وازَنَ بَيْنَ كُتُبِ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ وبَيْنَ كُتُبِ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ وتلميذِه ابن مجاهد الَّتي نَصَرَا فيها مَذهَبَ السَّلَفِ سيَجِدُ مُخالَفةَ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ لهما في كَثيرٍ مِن المَسائِلِ، ومِن ذلك: الحَثُّ على الاعْتِمادِ على الأحاديثِ النَّبَويَّةِ مِن غَيْرِ تَفْريقٍ بَيْنَ المُتَواتِرِ والآحادِ، وعلى تَقْديمِ الاسْتِدْلالِ بأَدِلَّةِ القُرْآنِ والسُّنَّةِ على دَليلِ الأعْراضِ الَّذي يَسْتدِلُّ به الفَلاسِفةُ ومَن اتَّبَعَهم مِن المُعْتَزِلةِ ومُتأخِّري الأشاعِرةِ.

وقد تَقدَّمَ أنَّ الأشاعِرةَ يعظِّمونَ الدَّليلَ الكلاميَّ، ويعتمدون المقاييسَ العقليَّة، ويمنعون مِن الاسْتِدْلالِ بأحاديثِ الآحادِ في العَقائِدِ، ويقرِّرون أنَّ أَدِلَّةَ الكِتابِ والسُّنَّةِ لا تُفيدُ اليَقينَ إلَّا بَعْدَ العِلمِ بعَدَمِ المُعارِضِ العَقْليِّ!

وفي كِتابِ أبي الحَسَنِ «الإبانة عن أُصولِ الدِّيانةِ» وكِتابِ «مَقالاتِ الإسْلاميِّينَ

---

(١) ((لمعة الاعتقاد)) (ص: ٤٠ - ٤٢).

واخْتِلاف المُصَلِّينَ» التَّصْريحُ بإِثْباتِ الصِّفاتِ، والأشاعِرةُ المُتَأَخِّرونَ يُخالِفونَ أبا الحَسَنِ الأَشْعَرِيَّ فيما أَثْبَتَه مِن الصِّفاتِ الإلَهيَّةِ.

ومِن كَلامِ أبي الحَسَنِ في الصِّفاتِ:

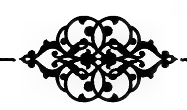
قال أبو الحَسَنِ: (جُمْلةُ قَوْلِنا: أنَّا نُقِرُّ باللهِ، ومَلائِكتِه، وكُتُبِه، ورُسُلِه، وبما جاؤوا به مِن عنْدِ اللهِ، وما رَواه الثِّقاتُ عن رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، لا نَرُدُّ مِن ذلك شَيئًا...، وأنَّ له سُبْحانَه وَجْهًا بلا كَيْفٍ، كما قالَ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأنَّ له سُبْحانَه يَدَينِ بلا كَيْفٍ، كما قالَ سُبْحانَه: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وكما قالَ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]. وأنَّ له سُبْحانَه عَيْنَينِ بلا كَيْفٍ، كما قالَ سُبْحانَه: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]...، ونُصدِّقُ بجَميعِ الرِّواياتِ الَّتي يُثبِتُها أَهْلُ النَّقْلِ عن النُّزولِ إلى سَماءِ الدُّنْيا، وأنَّ الرَّبَّ عَزَّ وجَلَّ يقولُ: هلْ مِن سائِلٍ؟ هلْ مِن مُسْتغفِرٍ[1]؟ وسائِرِ ما نَقَلوه وأَثبَتوه خِلافًا لِما قالَه أَهْلُ الزَّيْغِ والتَّضْليلِ...، ونقولُ: إنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ يَجيءُ يَوْمَ القِيامةِ، كما قالَ سُبْحانَه: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢])[2].

وقال مُبَيِّنًا مَذهَبَ السَّلَفِ في أحاديثِ الصِّفاتِ: (يُصَدِّقونَ بالأحاديثِ الَّتي جاءت عن رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ أنَّ اللهَ سُبْحانَه يَنزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنْيا فيقولُ: هلْ مِن مُسْتغفِرٍ؟ كما جاءَ الحَديثُ عن رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه

---

(١) أخرجه البخاريُّ (١١٤٥) بنحوِه، ومسلِمٌ (٧٥٨) من حديثِ أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللهُ عنه، ولَفظُ مسلِمٍ: ((... هل من سائِلٍ يُعْطى، هل مِن داعٍ يُستجابُ له، هل مِن مُستغفِرٍ يُغفَرُ له؟ ...)).

(٢) ((الإبانة)) (ص: ٢١، ٢٩).



وسلَّم[١]، ويَأخُذونَ بالكِتابِ والسُّنَّةِ كما قالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، ويَرَوْنَ اتِّباعَ مَن سَلَفَ مِن أئمَّةِ الدِّينِ، وأنْ لا يَبْتَدِعوا في دينِهم ما لم يَأذَنْ به اللهُ، ويُقِرُّونَ أنَّ اللهَ سُبْحانَه يَجيءُ يَوْمَ القِيامةِ كما قالَ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر: ٢٢]، وأنَّ اللهَ يَقْرُبُ مِن خَلْقِه كيف يَشاءُ كما قالَ: ﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦])[٢].

وقال أيضًا: (وأنَّه يَنزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا كما جاء في الحديثِ...)[٣]، ثمَّ خَتَم بيانَه لمذْهَب السَّلف فقال: (فهذه جملةُ ما يأمُرون به ويستعمِلونه ويرونَه، وبكُلِّ ما ذكَرْنا من قولِهم نقولُ، وإليه نذهَبُ، وما توفيقُنا إلَّا باللهِ، وهو حَسْبُنا ونِعمَ الوكيلُ، وبه نستعينُ، وعليه نتوكَّلُ، وإليه المصيرُ)[٤].

وقال أيضًا: (ونَدينُ اللهَ عزَّ وجَلَّ بأنَّه يُقَلِّبُ القُلوبَ بينَ أصبَعَينِ من أصابعِه، وأنَّه سُبحانَه يَضَعُ السَّمواتِ على أصبَعٍ، والأرَضينَ على أصبَعٍ، كما جاءت الرِّوايةُ عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، مِن غيرِ تكييفٍ)[٥].

المطلبُ الثَّاني: مخالَفةُ الأشاعرةِ لإمَامَيْهم مالكٍ والشَّافِعيِّ

تمهيدٌ:

ينتَسِبُ المتأخِّرون من الأشاعرةِ في الفقهِ إلى أحَدِ الإمامينِ العظيمَينِ: مالكِ

---

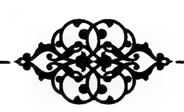
(١) أخرجه البُخاريُّ (١١٤٥) بنحوه، ومسلمٌ (٧٥٨) مِن حديثِ أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللهُ عنه، ولَفْظُ مُسلم: ((إذا مضى شَطْرُ اللَّيلِ أو ثُلُثاه يَنزِلُ اللهُ تبارك وتَعالى إلى السَّماءِ الدُّنيا، فيقولُ: هل مِن سائلٍ يُعْطى، هل مِن داعٍ يُستجابُ له، هل مِن مُستغفِرٍ يُغفَرُ له؟ حتى ينفَجِرَ الصُّبحُ)).

(٢) ((مقالات الإسلاميين)) (١/ ٢٢٨).

(٣) المصدر السابق: (١/ ١٦٨).

(٤) المصدر السابق: (١/ ٢٢٩).

(٥) ((الإبانة)) (ص: ٢٧).



ابنِ أنسٍ، ومحمَّدِ بنِ إدريسَ الشَّافعيِّ، ويدقِّقون في نقلِ أقوالِهما، ويُقَلِّدونهما، ويجعلونهما حُجَّةً بَيْنَهما وبينَ اللهِ، ويردُّون على من خالفهما، وفي الوقتِ عينِه يخالفُ جمهورُ متأخِّري الأشاعرةِ الإمامينِ في كثيرٍ من أبوابِ الاعتقادِ، مع أنَّ للإمامينِ نصوصًا صريحةً فيها!

حتَّى قال قائلُهم: (مَن كان في الفُروعِ على مَذهَبِ الشَّافِعيِّ، وفي الأُصولِ على اعْتِقادِ الأشْعَرِيِّ، فهو مَعْلَمُ الطَّريقِ، وهو على الحَقِّ المُبينِ)[1].

فاعجَبْ لهم؛ يُقلِّدون في الفروعِ، ويخالِفون في الأصولِ!

قال أبو المظفَّرِ السَّمعانيُّ الحنَفيُّ ثمَّ الشَّافعيُّ (ت: ٤٨٩هـ) بعدَ أن ذَكَر كلامَ الشَّافعيِّ في ذمِّ الكلامِ والحَثِّ على السُّنَّةِ: (لا ينبغي لأحَدٍ أن ينصُرَ مذهَبَه في الفُروعِ، ثمَّ يَرغَبَ عن طريقتِه في الأُصولِ!)[2].

وقال أبو الحَسَنِ الكَرَجيُّ أحدُ أئمَّةِ الشَّافعيَّةِ: (من قال: أنا شافعيُّ الشَّرعِ أشعَريُّ الاعتقادِ، قُلْنا له: هذا من الأضدادِ، لا بل من الارتدادِ؛ إذ لم يكُنِ الشَّافعيُّ أشعريَّ الاعتقادِ. ... وقد افتتَن أيضًا خَلقٌ من المالكيَّةِ بمذاهِبِ الأشعريَّةِ، وهذه واللهِ سُبَّةٌ وعارٌ وفلتةٌ تعودُ بالوبالِ والنَّكالِ وسوءِ الدَّارِ على منتَحِلِ مذاهِبِ

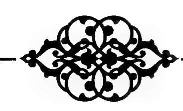
---

(١) وهو أبو إسْحاقَ الشِّيرازيُّ (ت: ٤٧٦هـ) الفَقيهُ الشَّافِعيُّ المَشْهورُ، يُنظر: ((الإشارة إلى مذهب أهل الحقِّ)) له (ص: ٤٠٥).

وقد اختَلَف الباحثون في عَقيدةِ أبي إسحاقَ الشِّيرازيِّ: هل كان أشْعَريًّا أو لا؟ فهذا النَّقْلُ من كِتابِه يَدُلُّ على أنَّه أشْعَريٌّ، وتوجَدُ نُقولٌ عنه أُخرى تدُلُّ على أنَّه ليس أشْعَريًّا. فاللهُ أعلَمُ.

يُنظر: مقدِّمة محقِّق كتاب ((النُّكت في المسائل المختلف فيها بين الشَّافعيِّ وأبي حنيفةَ للشيرازي)) (ص: ٣١ - ٣٣).

(٢) يُنظر: ((صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام)) للسيوطي (ص: ٢٠١).



هؤلاء الأئمَّةِ الكِبارِ)[١].

وقال ابنُ تَيميَّةَ بعدَ كلامٍ له: (...الشَّافعيُّ من أعظَمِ النَّاسِ ذَمًّا لأهلِ الكلامِ ولأهلِ التَّغييرِ، ونهيًا عن ذلك، وجعلًا له من البِدعةِ الخارجةِ عن السُّنَّةِ.

ثمَّ إنَّ كثيرًا من أصحابِه عكَسوا الأمرَ حتى جعَلوا الكلامَ الذي ذمَّه الشَّافعيُّ هو السُّنَّةَ وأصولَ الدِّينِ الذي يجِبُ اعتقادُه وموالاةُ أهلِه، وجعلوا موجِبَ الكتابِ والسُّنَّةِ الذي مدحَه الشَّافعيُّ هو البدعةَ التي يعاقَبُ أهلُها)[٢].

وإذا حكى الأشاعرةُ المتأخِّرون في أبوابِ الاعتقادِ كلامًا ونسبُوه للأصحابِ، فإنَّما يعنُون بهم من خاض فيما خاضوا فيه، وإمامُ المذهَبِ وقدماءُ أصحابِه ممَّا يَحكُون بُرآءُ.

قال ابنُ تَيميَّةَ: (الواحدُ من هؤلاء إذا انتسب إلى إمامٍ من أئمَّةِ العلمِ، كمالكٍ، وأبي حنيفةَ، والشَّافعيِّ، وأحمدَ، وصنَّف كتابًا في هذا البابِ، يقولُ فيه: «قال أصحابُنا» و«اختلف أصحابُنا»، فإنَّما يعني بذلك أصحابَه الخائضين في هذا الكلامِ، وليسوا من هذا الوجهِ من أصحابِ ذلك الإمامِ؛ فإنَّ أصحابَه الذين شاركوه في مذهَبِ ذلك الإمامِ إنَّما بَيْنَهم وبين أصحابِه المشارِكين له في ذلك الكلامِ عُمومٌ وخُصوصٌ، فقد يكونُ الرَّجُلُ من هؤلاء دونَ هؤلاء، وبالعَكسِ، وقد يجتمِعُ فيه الوصفانِ)[٣].

وفيما يلي نورِدُ بعضَ أقوالِ الإمامينِ مالكٍ والشَّافعيِّ في أبوابِ الاعتقادِ ممَّا قد خالف فيه الأشاعِرةُ الإمامَينِ!

---

(١) ((القطوف من الفصول في الأصول)) (ص: ١٧، ١٨).

(٢) ((الاستقامة)) (١/ ١٤، ١٥).

(٣) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) (٤/ ١٧٥-١٧٧).

الفرعُ الأوَّلُ: مخالفةُ الأشاعرةِ المالكيَّةِ لإمامِهم مالِكِ بنِ أنَسٍ

أوَّلًا: كلامُ الإمامِ مالكٍ في ذَمِّ الكلامِ الذي خاض فيه الأشاعِرةُ ومدَحوه

١- عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ مَهديٍّ قال: (دخلتُ على مالكٍ وعنده رجلٌ يسألُه عن القرآنِ، فقال: لعلَّك من أصحابِ عَمرِو بنِ عُبَيدٍ! لعَنَ اللهُ عَمْرًا؛ فإنَّه ابتدع هذه البِدَعَ من الكلامِ، ولو كان الكلامُ عِلمًا لتكلَّمَ فيه الصَّحابةُ والتَّابعون كما تكلَّموا في الأحكامِ والشَّرائعِ، ولكِنَّه باطلٌ يدُلُّ على باطلٍ!)[1].

٢- عن أشهَبَ بنِ عبدِ العزيزِ، قال: سمِعتُ مالِكَ بنَ أنسٍ يقولُ: (إيَّاكم والبِدَعَ. قيل: يا أبا عبدِ اللهِ، وما البِدَعُ؟ قال: أهلُ البِدَعِ الذين يتكلَّمون في أسماءِ اللهِ وصفاتِه وكلامِه وعِلمِه وقدرتِه، ولا يسكتون عما سكت عنه الصَّحابةُ والتَّابعون لهم بإحسانٍ)[2].

٣- قال أبو طالبٍ المكِّيُّ: (كان مالكٌ أبعَدَ النَّاسِ من مذاهِبِ المتكَلِّمين، وأشَدَّهم بغضًا للعراقيِّين[3]، وألزَمَهم لسُنَّةِ السَّالِفين من الصَّحابةِ والتَّابعين)[4].

ثانيًا: كلامُ الإمامِ مالكٍ في رَدِّ التَّأويلِ وصَرفِ النُّصوصِ عن ظواهِرِها

١- عن أبي حَفصٍ قال: (سمعتُ مالِكَ بنَ أنسٍ يقولُ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣] قومٌ يقولونَ: إلى ثوابِه! قال مالِكٌ: كذَبوا! فأين

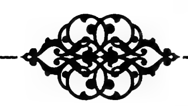
---

(١) ((أحاديث في ذم الكلام وأهله)) لأبي الفضل المقرئ (ص: ٩٦، ٩٧)، ((ذم الكلام وأهله)) لأبي إسماعيل الهروي (٥/ ٧٢، ٧٣)، ((شرح السنة)) للبغوي (١/ ٢١٧).

(٢) ((ذم الكلام وأهله)) لأبي إسماعيل الهروي (٥/ ٧٠).

(٣) يعني الذين خاضوا في الفِتَنِ والكلامِ.

(٤) ((ترتيب المدارك وتقريب المسالك)) للقاضي عياض (٢/ ٣٩). ويُنظر: ((جامع بيان العلم وفضله)) لابن عبد البر (٢/ ٩٣٨).



هم عن قولِ اللهِ تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين: ١٥])[١].

٢- عن الوليدِ بنِ مُسلِمٍ، قال: (سألتُ الأوزاعيَّ وسفيانَ الثَّوريَّ ومالِكَ بنَ أنسٍ واللَّيثَ بنَ سَعدٍ عن هذه الأحاديثِ في الصِّفاتِ والرُّؤيةِ، فقالوا: أَمِرُّوها كما جاءت بلا كيفٍ)[٢].

ثالثًا: كلامُ الإمامِ مالكٍ في أنَّ الإيمانَ قَولٌ وعَمَلٌ، يزيدُ ويَنقُصُ

١- عن عبدِ اللهِ بنِ نافعٍ، قال: (كان مالكٌ يقولُ: الإيمانُ قولٌ وعمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ)[٣].

٢- قال ابنُ القاسِمِ: (قلنا لمالِكٍ: فالإيمان قَولٌ وعَمَلٌ، أو قَولٌ بلا عَمَلٍ؟ قال مالِكٌ: بل قَولٌ وعَمَلٌ)[٤].

٣- عن إسحاقَ الفَرويِّ، قال: (جئتُ عِندَ مالكٍ قال: الإيمانُ يَزيدُ ويَنقُصُ؛ قال اللهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ﴾ [الفتح: ٤]، وقال إبراهيمُ: ﴿ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ﴾ [البقرة: ٢٦٠]،

---

(١) ((حلية الأولياء)) لأبي نعيم (٦/ ٣٢٦).

(٢) يُنظر: ((الشريعة)) للآجري (٣/ ١١٤٦)، ((الصفات)) للدارقطني (ص: ٤٤)، ((الإبانة الكبرى)) لابن بطة (٧/ ٢٤٢)، ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) للالكائي (٣/ ٥٥٨، ٥٨٢)، ((الأسماء والصفات)) للبيهقي (٢/ ٣٧٧)، ((جامع بيان العلم وفضله)) لابن عبد البر (٢/ ٩٤٣)، ((الانتقاء)) لابن عبد البر (ص: ٣٦)، ((الاستذكار)) لابن عبد البر (٢/ ٥١٣)، ((شرح السنة)) للبغوي (١/ ١٧١).

(٣) يُنظر: ((السنة)) لعبد الله بن أحمد (١/ ١٧٤)، ((الشريعة)) للآجري (٢/ ٦٠٨)، ((حلية الأولياء)) لأبي نعيم (٦/ ٣٢٧)، ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) للالكائي (٥/ ١٠٣٠)، ((الانتقاء)) لابن عبد البر (ص: ٣٦).

(٤) ((البيان والتحصيل)) لابن رشد الجد (١٨/ ٥٨٥).

قال: فطُمَأنينةُ قَلبه زيادةٌ في إيمانِه)(١).

رابعًا: كلامُ الإمامِ مالكٍ في الاستثناءِ في الإيمانِ

عن الوليدِ بنِ مُسلِمٍ قال: (سمِعتُ أبا عمرٍو -يعني: الأوزاعيَّ-، ومالِكَ بنَ أنَسٍ، وسعيدَ بنَ عبدِ العزيزِ، يُنكِرون أن يقولَ: أنا مُؤمِنٌ، ويأذنون في الاستثناءِ؛ أن يقولَ: أنا مُؤمِنٌ إن شاء اللهُ)(٢).

خامسًا: كلامُ الإمامِ مالِكٍ في إثباتِ الصِّفاتِ

١- عن عبدِ اللهِ بنِ نافعٍ، قال: قال مالكُ بنُ أنَسٍ رحمه اللهُ: (اللهُ عزَّ وجَلَّ في السَّماءِ، وعِلمُه في كُلِّ مكانٍ، لا يخلو من عِلمِه مكانٌ)(٣).

٢- عن عبدِ اللهِ بنِ نافعٍ، قال: كان مالِكُ بنُ أنَسٍ يقولُ: (كَلَّم اللهُ موسى بنَ عِمرانَ)(٤).

٣- عن عبدِ اللهِ بنِ وَهبٍ، قال: قال مالكُ بنُ أنَسٍ: (النَّاسُ يَنظُرون اللهَ عزَّ وجَلَّ يومَ القيامةِ بأعيُنِهم)(٥).

---

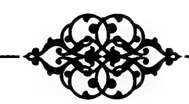
(١) ((شعار أصحاب الحديث)) لأبي أحمد الحاكم (ص: ٢٩). ويُنظر: ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) للالكائي (٥/ ١٠٣١).

(٢) يُنظر: ((السنة)) لعبد اللهِ بن أحمد (١/ ٣٤٧)، ((الإبانة الكبرى)) لابن بطة (٢/ ٨٧٣).

(٣) ((السنة)) لعبد الله بن أحمد (١/ ١٠٧، ١٧٤، ٢٨٠)، ((الشريعة)) للآجري (٣/ ١٠٧٦، ١٠٧٧)، ((الإبانة الكبرى)) لابن بطة (٧/ ١٥٣، ١٥٤)، ((التمهيد)) لابن عبد البر (٧/ ١٣٨)، ((الانتقاء)) لابن عبد البر (ص: ٣٥)، ((إثبات صفة العلو)) لابن قدامة (ص: ١٦٦). ويُنظر: ((الرسالة)) للقيرواني (ص: ٥).

(٤) ((سيرة الإمام أحمد بن حنبل)) لصالح بن أحمد (ص: ٦٦)، ((السنة)) لعبد اللهِ بن أحمد (١/ ٢٨٠)، ((الإبانة الكبرى)) لابن بطة (٦/ ٣١٩).

(٥) ((الشريعة)) للآجري (٢/ ٩٨٤)، ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) للالكائي (٣/ =



٤- وقال مالكٌ: (لا ينبغي لأحَدٍ أن يَصِفَ اللهَ إلَّا بما وصف به نفسَه في القرآنِ، ولا يُشَبِّهَ يديه بشيءٍ، ولا وَجهَه تبارك وتعالى بشيءٍ، ولكِنَّه يقولُ: له يدانِ كما وصف به نفسَه، وله وجهٌ كما وصف نفسَه، تقِفُ عند ما وصَفَ به نفسَه في الكتابِ؛ فإنَّه تبارك وتعالى لا مِثلَ له ولا شَبيهَ ولا نظيرَ...)[١].

الفرعُ الثَّاني: مخالفةُ الأشاعرةِ الشَّافعيَّةِ لإمامِهم محمَّدِ بنِ إدريسَ الشَّافعيِّ

أوَّلًا: كلامُ الشَّافعيِّ في ذَمِّ الكلامِ

١- عن أبي ثَورٍ، قال: سمعتُ الشَّافعيَّ يقولُ: (ما تردَّى أحدٌ بالكلامِ فأفلَحَ)[٢].

٢- وعن يونُسَ بنِ عبدِ الأعلى، عن الشَّافعيِّ قال: (لأن يُبتلى المرءُ بجميعِ ما نهى اللهُ عنه خلا الشِّركَ باللهِ خيرٌ من أن يبتليَه اللهُ بالكلامِ)[٣].

٣- عن محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الحكَمِ، قال: سمعتُ الشَّافعيَّ يقولُ: (لو عَلِم النَّاسُ ما في الكلامِ والأهواءِ لفرُّوا منه كما يفرُّون من الأسدِ)[٤].

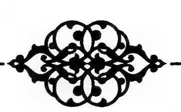
= ٥٥٥)، ((حلية الأولياء)) لأبي نعيم (٦/ ٣٢٦). ويُنظر: ((شرح السنة)) للبغوي (١٥/ ٢٣٠).

(١) ((البيان والتحصيل)) لابن رشد الجد (١٦/ ٤٠٠).

(٢) ((آداب الشافعي ومناقبه)) لابن أبي حاتم (ص: ١٤٢، ١٤٣)، ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) للالكائي (١/ ١٦٥، ١٦٦)، ((حلية الأولياء)) لأبي نعيم (٩/ ١١١)، ((أحاديث في ذم الكلام وأهله)) لأبي الفضل المقرئ (ص: ١٠٢، ١٠٣)، ((شرح السنة)) للبغوي (١/ ٢١٧).

(٣) ((آداب الشافعي ومناقبه)) لابن أبي حاتم (ص: ١٣٧)، ((أحاديث في ذم الكلام وأهله)) لأبي الفضل المقرئ (ص: ٨١)، ((مناقب الشافعي)) للبيهقي (١/ ٤٥٣، ٤٥٤)، ((الانتقاء)) لابن عبد البر (ص: ٧٨)، ((شرح السنة)) للبغوي (١/ ٢١٧).

(٤) ((حلية الأولياء)) لأبي نعيم (٩/ ١١١)، ((الانتقاء)) لابن عبد البر (ص: ٧٩).



ثانيًا: كلامُ الشَّافعيِّ في وجوبِ التَّسليمِ للنُّصوصِ، وعَدَمِ تقديمِ العقلِ على النَّقلِ

١- قال الشَّافعيُّ: (وليس في سُنَّةِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إلَّا اتِّباعُها بفَرضِ اللهِ عزَّ وجَلَّ، والمسألةُ بكيفَ في شيءٍ قد ثبتت فيه السُّنَّةُ ما لا يسَعُ عالِمًا، واللهُ أعلَمُ)(١).

٢- وقال: (إنَّ للعقلِ حَدًّا ينتهي إليه، كما أنَّ للبصَرِ حَدًّا ينتهي إليه)(٢).

٣- عن سعيدِ بنِ أسَدٍ، قال: قلتُ للشَّافعيِّ: ما تقولُ في حديثِ الرُّؤيةِ؟ فقال لي: (يا ابنَ أسَدٍ، اقضِ عَلَيَّ، حَيِيتُ أو مُتُّ: إنَّ كُلَّ حديثٍ يصِحُّ عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فإني أقولُ به، وإن لم يبلُغْني)(٣).

ثالثًا: كلامُ الشَّافعيِّ في ردِّ التَّأويلِ وصَرفِ النُّصوصِ عن ظواهِرِها دونَ حُجَّةٍ

١- قال الشَّافعيُّ: (القرآنُ على ظاهرِه حتَّى تأتيَ دَلالةٌ منه أو سُنَّةٌ أو إجماعٌ بأنَّه على باطِنٍ دونَ ظاهرٍ)(٤).

٢- ومن قولِ الشَّافعيِّ كذلك: (الحديثُ على عمومِه وظهورِه وإن احتَمَل معنًى غيرَ العامِّ والظَّاهِرِ، حتَّى تأتيَ دَلالةٌ على أنَّه خاصٌّ دونَ عامٍّ، وباطنٌ دونَ

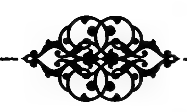
(١) ((الأم)) (٢/ ١٢٥)، ويُنظر: ((الشريعة)) للآجري (٣/ ١١٢٧)، ((الإبانة الكبرى)) لابن بطة (٧/ ٢٤٠، ٢٤١).

وروى أبو نُعَيمٍ في ((حلية الأولياء)) (٩/ ١٤١) عن إبراهيمَ بنِ محمَّدٍ الشَّافعيِّ، قال: سَمِعتُ ابنَ إدريسَ الشَّافعيَّ يقولُ: (قال ابنُ عبَّاسٍ لرجُلٍ: أيُّ شيءٍ هذا؟ فأخبره، قال: ثمَّ أراه شيئًا أبعَدَ منه، فقال: أيُّ شيءٍ هذا؟ قال: انقطَعَ الطَّرْفُ دونَه! قال: فكما جُعِل لطَرْفِك حدٌّ ينتهي إليه، كذلك جُعِل لعقلِك حَدٌّ ينتهي إليه!).

(٢) ((آداب الشافعي ومناقبه)) لابن أبي حاتم (ص: ٢٠٧)، ((مناقب الشافعي)) للبيهقي (٢/ ١٨٧).

(٣) ((مناقب الشافعي)) للبيهقي (١/ ٤٢١).

(٤) ((الرسالة)) (١/ ٥٨٠).



ظاهِرٍ)[١].

٣- وقال: (الأصلُ قرآنٌ أو سُنَّةٌ، فإن لم يكُنْ فقياسٌ عليهما، وإذا اتَّصل الحديثُ عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وصحَّ الإسنادُ به، فهو سُنَّةٌ. والإجماعُ: أكبَرُ من الخبرِ المنفَرِد. والحديثُ على ظاهِرِه، وإذا احتمل الحديثُ المعانيَ فما أشبَهَ منها ظاهِرَ الأحاديثِ أولاها به، وإذا تكافأت الأحاديثُ فأصحُّها إسنادًا أَولاها)[٢].

رابعًا: كلامُ الشَّافعيِّ في الأخذِ بخبرِ الآحادِ

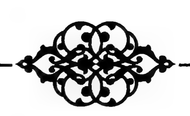
كلامُ الشَّافعيِّ في هذا البابِ كثيرٌ جِدًّا، فلنقتَصِرْ منه على الآتي:

١- قال الشَّافعيُّ: (تثبيتُ خبرِ الواحِدِ أقوى من أن أحتاجَ إلى أن أمثِّلَه بغيره، بل هو أصلٌ في نفسِه... فإن قال قائلٌ: اذْكُرِ الحُجَّةَ في تَثْبيتِ خَبَرِ الواحِدِ بنَصِّ خَبَرٍ، أو دَلالةٍ فيه، أو إجْماعٍ، قُلتُ له: أخبَرَنا سُفيانُ عن عَبدِ المَلِكِ بنِ عُمَيرٍ عن عَبدِ الرَّحمنِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ عن أبيه: أنَّ النَّبيَّ قال: «نَضَّرَ اللهُ عَبدًا سَمِعَ مَقالتي فحَفِظَها ووَعاها وأدَّاها، فرُبَّ حامِلِ فِقهٍ غَيرُ فقيهٍ، ورُبَّ حامِلِ فِقهٍ إلى مَن هو أفقَهُ منه»[٣]...، فلمَّا نَدَبَ رَسولُ اللهِ إلى استِماعِ مَقالتِه وحِفظِها وأدائِها امرَأً يُؤَدِّيها، والمَرءُ واحِدٌ، دَلَّ على أنَّه لا يأمُرُ أن يُؤَدَّى عنه إلَّا ما تقومُ به الحُجَّةُ على من أدَّى إليه؛ لأنَّه إنَّما يُؤَدَّى عنه حَلالٌ، وحَرامٌ يُجتَنَبُ، وحَدٌّ يُقامُ، ومالٌ

(١) ((الأم)) (٥/ ١٧٤).

(٢) ((آداب الشافعي ومناقبه)) لابن أبي حاتم (ص: ١٧٧، ١٧٨)، ((مناقب الشافعي)) للبيهقي (٢/ ٣٠).

(٣) أخرجه مطولًا الترمذي (٢٦٥٨)، والشافعي في ((المسند)) (١٨٠٦) واللفظ له، والحميدي (٨٨). صححه ابن حجر في ((موافقة الخبر الخبر)) (١/ ٣٦٤)، والألباني في ((صحيح سنن الترمذي)) (٢٦٥٨)، وصحح إسناده شعيب الأرناؤوط في تخريج ((شرح السنة)) (١١٢).



يُؤخَذُ ويُعطى، ونَصيحةٌ في دينٍ ودُنْيا)[١].

٢- وقال بعدَ أن ذكَر أحاديثَ في هذا البابِ: (وفي تثبيتِ خبرِ الواحِدِ أحاديثُ، يكفي بعضُ هذا منها، ولم يَزَلْ سبيلُ سَلَفِنا والقُرونِ بعدَهم إلى مَن شاهَدْنا هذا السَّبيلَ، وكذلك حُكي لنا عمَّن حُكي لنا عنه من أهلِ العِلمِ بالبُلدانِ)، ثمَّ عدَّد أسماءَ جملةٍ من الصَّحابةِ والتَّابعين ومحَدِّثي النَّاسِ، وأعلامِهم بالأمصارِ، قال: (كُلُّهم يُحفَظُ عنه تثبيتُ خَبَرِ الواحِدِ عن رسولِ اللهِ، والانتهاءُ إليه، والإفتاءُ به، ويَقبَلُه كُلُّ واحدٍ منهم عمَّن فوقَه، ويَقبَلُه عنه مَن تحتَه.

ولو جاز لأحَدٍ من النَّاسِ أن يقولَ في عِلمِ الخاصَّةِ: أجمع المُسلِمون قديمًا وحديثًا على تثبيت خَبَرِ الواحِدِ، والانتهاءِ إليه، بأنَّه لم يُعلَمْ من فقهاءِ المسلِمين أحدٌ إلَّا وقد ثبَّته، جاز لي.

ولكِنْ أقولُ: لم أحفَظْ عن فُقَهاءِ المسلِمين أنَّهم اختلفوا في تثبيتِ خبَرِ الواحِدِ بما وصَفتُ من أنَّ ذلك موجودٌ على كُلِّهم)[٢].

خامسًا: كلامُ الشَّافعيِّ في أنَّ الإيمانَ قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ

عن الرَّبيعِ بنِ سُلَيمانَ، قال: سمعتُ الشَّافعيَّ يقولُ: (الإيمانُ قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ)[٣].

سادسًا: كلامُ الشَّافعيِّ في إثباتِ الصِّفاتِ

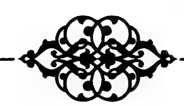
١- قال الشَّافعيُّ: (القولُ في السُّنَّةِ التي أنا عليها، ورأيتُ أصحابَنا عليها،

---

(١) ((الرسالة)) (ص: ٣٨٤، ٤٠١ - ٤٠٣).

(٢) المصدر السابق: (ص: ٤٥٣ - ٤٥٨).

(٣) ((معرفة السنن والآثار)) للبيهقي (١/ ١٩٢)، ((مناقب الشافعي)) للبيهقي (١/ ٣٨٥)، ((الانتقاء)) لابن عبد البر (ص: ٨١). ويُنظر: ((حلية الأولياء)) لأبي نعيم (٩/ ١١٠).



أهلَ الحديثِ الذين رأيتُهم فأخذتُ عنهم؛ مِثلُ سُفيانَ، ومالكٍ، وغيرِهما: الإقرارُ بشَهادةِ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ محمَّدًا رَسولُ اللهِ، وأنَّ اللهَ على عَرْشِه في سمائِه يَقرُبُ مِن خَلْقِه كيف شاء، وأنَّ اللهَ تعالى ينزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا كيف شاء...)(١).

وذكَر سائِرَ الاعتقادِ.

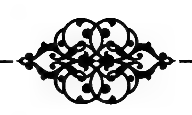
٢- عن يونُسَ بنِ عبدِ الأعلى، قال: سمِعتُ أبا عبدِ اللهِ محمَّدَ بنَ إدريسَ الشَّافعيَّ رَضِيَ اللهُ عنه يقولُ، وقد سُئِل عن صفاتِ اللهِ تعالى وما يؤمِنُ به، فقال: (للهِ تعالى أسماءٌ وصِفاتٌ جاء بها كتابُه وأخبر بها نبيُّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أمَّتَه، لا يَسَعُ أحَدًا مِن خَلقِ اللهِ تعالى قامت عليه الحُجَّةُ رَدُّها؛ لأنَّ القرآنَ نَزَل بها، وصَحَّ عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم القولُ بها فيما روى عنه العُدولُ، فإن خالف ذلك بعدَ ثبوتِ الحُجَّةِ عليه فهو كافِرٌ، فأمَّا قبلَ ثُبوتِ الحُجَّةِ فمعذورٌ بالجَهلِ؛ لأنَّ عِلمَ ذلك لا يُدرَكُ بالعقلِ ولا بالرُّؤيةِ والفِكرِ، ولا نُكَفِّرُ بالجهلِ بها أحدًا إلَّا بعدَ انتهاءِ الخبرِ إليه بها، ونُثبِتُ هذه الصِّفاتِ، وننفي عنها التَّشبيهَ، كما نفى التَّشبيهَ عن نفسِه، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١])(٢).

٣- وقال الشَّافعيُّ: (معنى قَولِه في الكِتابِ: ﴿مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦، ١٧]، مَن فوقَ السَّماءِ على العرشِ، كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، الآية، وكُلُّ ما علا فهو سماءٌ، والعَرشُ أعلى السَّمواتِ؛ فهو على العَرشِ سُبحانَه وتعالى كما أخبَرَ بلا كيفٍ، بائنٌ مِن خَلقِه، غيرُ مماسٍّ مِن خَلقِه، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ

---

(١) ((إثبات صفة العلو)) لابن قدامة (ص: ١٨٠، ١٨١)، ((العرش)) للذهبي (٢/ ٢٨٩، ٢٩٠)، ((العلو للعلي الغفار)) للذهبي (ص: ١٦٥).

(٢) ((إثبات صفة العلو)) لابن قدامة (ص: ١٨١)، ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٠/ ٧٩، ٨٠).



شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١])[1].

المبحثُ الثَّالثُ: ذَمُّ فُقَهاءِ الحنَفيَّةِ والمالكيَّةِ والشَّافعيَّةِ للأشَاعرةِ ومذهبِهم

١- قال الحَسَنُ بنُ أبي بكرٍ النَّيسابوريُّ الحَنَفيُّ: (كُنْ شافعيًّا ولا تكُنْ أشعريًّا، وكُنْ حنفيًّا ولا تكُنْ مُعتزليًّا[2]، وكُنْ حَنبليًّا ولا تكُنْ مُشَبِّهًا)[3].

٢- قال ابنُ خُوَيْز مَنْدادَ المالكيُّ (ت٣٩٠هـ): (أهلُ الأهواءِ عندَ مالكٍ وسائِرِ أصحابِنا: هم أهلُ الكلامِ؛ فكُلُّ متكَلِّمٍ فهو من أهلِ الأهواءِ والبِدَعِ، أشعريًّا كان أو غيرَ أشعريٍّ، ولا تُقبَلُ له شهادةٌ في الإسلامِ، ويُهجَرُ ويؤدَّبُ على بدعتِه، فإن تمادى عليها استُتيبَ منها)[4].

٣- قال أبو العبَّاسِ بنُ سُرَيجٍ البغداديُّ إمامُ الشَّافعيَّةِ في وقته (ت ٣٠٦هـ)، وكان يجيبُ عن سؤالٍ عن مذهَبِ السَّلَفِ في صفاتِ اللهِ: (وأن يُجمِعَ على ما أجمعوا عليه، وأن يمسِكَ عمَّا أمسكوا عنه، وأن يُسلِّمَ الخبَرَ لظاهِرِه، والآيةَ لظاهِرِ تنزيلِها، وأن يجتَنِبَ في صفاتِ اللهِ سُبحانَه وتعالى تأويلَ المعتَزِلةِ والأشعريَّةِ، والمُلحِدةِ والمجَسِّمةِ، والمُشَبِّهةِ والكَرَّاميَّةِ والمُكَيِّفةِ)[5].

٤- أبو حامِدٍ الأسْفَرايينيُّ (ت: ٤٠٦هـ)، إمامُ الشَّافِعيَّةِ في زَمانِه، قال أبو الحَسَنِ الكَرَجيُّ الشَّافِعيُّ: (كان الشَّيْخُ أبو حامِدٍ الأسْفَرايينيُّ شَديدَ الإنْكارِ على الباقِلَّانيِّ

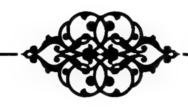
(١) ((مناقب الشافعي)) للبيهقي (١/ ٣٩٧-٣٩٨).

(٢) ونحنُ نقول: كن حنفيًّا ولا تكن ماتُريديًّا.

(٣) ((المنتظم)) لابن الجوزي (١٨/ ٣١)، وعلَّق ابنُ الجوزيِّ قائلًا: (ما رأيتُ أعجَبَ من أصحابِ الشَّافعيِّ، يتركون الأصلَ ويتعَلَّقون بالفَرعِ!).

(٤) ((جامع بيان العلم وفضله)) لابن عبد البر (١/ ١٣١).

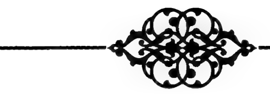
(٥) ((جزء فيه أجوبة في أصول الدين)) (٤٠-٤٢).



وأصْحابِ الكَلامِ)[١].

٥- قال أبو الحَسَنِ الكَرَجيُّ الشَّافعيُّ (ت ٥٣٢هـ): (لم يَزَلِ الأئمَّةُ الشَّافعيَّةُ يأنَفون ويستنكِفون أن يُنسَبوا إلى الأشعريِّ، ويتبرَّؤون ممَّا بنى الأشعريُّ مذهَبَه عليه، وينهَون أصحابَهم وأحبابَهم عن الحَومِ حوالَيه)[٢].

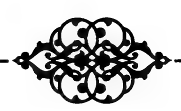
٦- قال يحيى بنُ أبي الخيرِ العمرانيُّ الشَّافعيُّ (ت ٥٥٨هـ): (والأشعريَّةُ قدَّموا رِجلًا إلى الاعتزالِ، ووضَعوها حيثُ وَضَعت المُعتَزِلةُ أرجُلَهم، وأمُّوا بالرِّجلِ الأُخرى إلى حيثُ وَضَع أهلُ الحديثِ أرجُلَهم!)[٣].



(١) يُنظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) لابن تيميَّة (٢/ ٩٦).

(٢) يُنظر: ((الفتاوى الكبرى)) (٦/ ٦٠٠) و((شرح الأصفهانية)) (ص: ٧٦) كلاهما لابن تيمية.

(٣) ((الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار)) للعمراني (٢/ ٥٩٥).



الفصلُ التَّاسعُ
تفاوُتُ الأشاعِرةِ في الوُقوعِ في البِدعةِ والبُعدِ عن السُّنَّةِ

يجِبُ التَّفريقُ بَيْنَ مُتقدِّمي الأشاعِرةِ كأبي الحسَنِ الأشعريِّ والباقِلَّانيِّ، وبيْنَ المتأخِّرينَ من الأشاعِرةِ الَّذين طوَّروا المذهَبَ الأشعريَّ حتَّى أبعَدوه عن مذهَبِ السَّلفِ، وقرَّبوه من مذاهِبِ المُعتَزِلةِ والجَهميَّةِ، كعبدِ القاهِرِ البغداديِّ، وأبي المعالي الجُوَينيِّ، أو خلَطوه بعِلمِ الكلامِ والتصَوُّفِ والفلسفةِ، كأبي حامدٍ الغَزاليِّ، والفَخرِ الرَّازيِّ؛ فأبو الحسَنِ الأشعَريُّ والباقِلَّانيُّ ونحوُهما من المتأثِّرينَ بعبدِ اللهِ بنِ سَعيدِ بنِ كُلَّابٍ كانا يُعظِّمانِ نُصوصَ القُرآنِ والسُّنَّةِ، ويُكثِرانِ من الاستدلالِ بهما، وينتَسِبانِ إلى السَّلَفِ الصَّالحِ، وإن كان لهما آراءٌ مُحدَثةٌ، وأقوالٌ مخالِفةٌ لِما كان عليه السَّلَفُ الصَّالحُ؛ بسَبَبِ عَدَمِ خِبرتِهما بالسُّنَّةِ النَّبويَّةِ المُفصَّلةِ، وأقوالِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ وأئمَّةِ السُّنَّةِ، وتأثُّرِهما بعِلمِ الكلامِ الذي كان يذُمُّه السَّلَفُ الصَّالحُ، أمَّا مُعتَزِلةُ الأشاعِرةِ أو فلاسفةُ الأشاعِرةِ فهم مُخالِفونَ لمذهَبِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في أصولٍ كثيرةٍ(١).

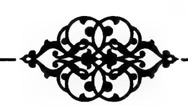
وهذا تقريرٌ من عالمينِ أشعريَّينِ معاصرَين:

قال حسن الشَّافِعيِّ(٢): (لقد بدأ الأشاعِرةُ يَستخدِمون سلاحَ التَّأويلِ، ويقتربون من المعتَزِلةِ بوضوحٍ في هذا الصَّدَدِ بعدَ الباقِلَّانيِّ، وكان للجُوَينيِّ دَورٌ بارزٌ في

---

(١) يُنظر: ((منهاج السنة النبوية)) (٥/ ٢٧٥ - ٢٧٩)، ((مجموع الفتاوى)) (٧/ ١٢٠)، ((بيان تلبيس الجهميَّة)) (٤/ ٣٠٠) كلها لابن تيمية، ((المدارس الأشعرية)) للشهري (ص: ٢٤ - ٣٥، ١٢٥ - ١٢٨، ١٣٨ - ١٤١، ١٤٣ - ١٤٧، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٠٧ - ٧٢٠).

(٢) من كبارِ علماءِ الأزهر، وأحَدُ شيوخِ الأشاعِرةِ المعاصرين.



هذا الشَّأنِ، استمَرَّ على يَدِ تلميذِه الغزاليِّ. حتَّى جاء الرَّازيُّ وألَّف «تأسيس التَّقديس» -الذي اعتبَره ابنُ تيميَّةَ «تقديسَ الجَهميَّةِ»- فضاقت مسافةُ الخُلفِ بينَ الأشاعِرةِ والمعتَزِلةِ إلى حَدٍّ كبيرٍ)[1].

وقال محمَّد صالح الغُرسيُّ[2]: (مُعظَمُ متأخِّري الأشاعرةِ قد غَلَوا في التَّأويلِ، وساروا فيه على طريقةِ المعتَزِلةِ من التَّأويلِ في المفرَدِ، وأنَّهم قد أخذوا كثيرًا من تأويلاتِهم أو مُعظَمَها من المعتَزِلةِ، وقد صارت هذه التَّأويلاتُ هي السِّمةَ البارزةَ لهم، انتَشَرت في كتُبِهم ومؤلَّفاتِهم في مختَلِفِ الفنونِ، ولا سيَّما التَّفسيريَّةِ منها)[3].

وقال أيضاً: (ممَّا لا ينبغي أن يختَلِفَ فيه اثنانِ أنَّ الكثيرَ من المتأخِّرين من الأشاعِرةِ قد غَلَوا في بابِ التَّأويلِ، ووافقوا في بعضِ تأويلاتِهم المعتَزِلةَ)[4].

وبعضُ النَّاسِ يُشكِلُ عليه أنَّ كثيرًا من العُلَماءِ المشهورينَ ينتَسِبون إلى المذهَبِ الأشعريِّ، ويُؤَوِّلون الصِّفاتِ! فهنا يجبُ التَّفريقُ أيضًا بَينَ مُتكلِّمي الأشاعِرةِ، كعبدِ القاهِرِ البغداديِّ، وأبي المعالي الجُوَينيِّ، وأبي حامِدٍ الغَزاليِّ، والشَّهْرَستانيِّ، والفَخرِ الرَّازيِّ، والآمِديِّ، والإيجي، ونحوِهم؛ وبَينَ كبارِ عُلَمائهم الذين لهم معرفةٌ بالحديثِ ولم ينخرِطوا في الكلامِ المذْمومِ، كالبيهَقِيِّ، والنَّوويِّ، وابنِ حَجَرٍ العَسْقلانيِّ والشَّاطبيِّ وغيرِهم، فهؤلاء كانوا أهلَ تعظيمٍ للسُّنَّةِ والأثرِ، غير أنَّ نشأتَهم كانت على المذهبِ الأشعريِّ، فلذلك أخطؤوا فيما أخطؤوا

(١) ((الآمدي وآراؤه الكلامية)) (ص: ٢٣٨).

(٢) أشعريٌّ معاصر، تركيٌّ من أصولٍ عربيَّة.

(٣) ((عقيدة الإمام الأشعري، أين هي من عقائد السلف)) (ص: ١٨٩).

(٤) ((منهج الأشاعرة في العقيدة بين الحقائق والأوهام)) (ص: ٤٦).

فيه اجتهادًا منهم أو متابعةً خاطئةً، وظنًّا منهم أنَّ مذهَبَ السَّلَفِ هو تفويضُ المعنى، وأنَّ مذهَبَ الخَلَفِ هو التَّأويلُ، وأنَّ الأمرَ واسِعٌ لمن اختار إحدى الطَّريقتَينِ، وفاتهم مَعرفةُ أنَّ منهَجَ السَّلفِ في الصِّفاتِ هو تفويضُ الكَيفِ لا المعنى، ولا شَكَّ أنَّهم في تأويلِهم لبعضِ نُصوصِ الصِّفاتِ مخطِئون لكنَّهم لا يَقصِدونَ بتأويلِها إلَّا تنزيهَ اللهِ سُبحانَه؛ لظنِّهم أنَّ ظاهِرَها يحتاجُ إلى تأويلٍ ولم يخوضوا كما خاضَ غيرُهم في الفلسفَةِ وعلمِ الكلامِ، فهؤلاء المعروفونَ بتعظيمِ الشَّريعةِ، والتمَسُّكِ بالكتابِ والسُّنَّةِ: إعذارُهم واجِبٌ، وإن وقَع منهم تأوُّلٌ لبعضِ نُصوصِ الصِّفاتِ، كما أنَّهم وإن وافقوا الأشاعِرةَ في تأويلِ بعضِ الصِّفاتِ فإنَّهم يخالِفون مُتكَلِّميهم وفلاسفتَهم في كثيرٍ ممَّا خاضوا فيه وأخطَؤوا، كبعضِ مسائِلِ الإيمانِ والكُفرِ، وتوحيدِ الرُّبوبيَّةِ والأُلوهيَّةِ، ومَسائِلِ الحِكمةِ والتَّعليلِ، والتَّحسينِ والتَّقبيحِ العَقليَّينِ، وغَيرِها؛ فانتسابُهم للأشاعِرةِ انتِسابٌ ناقِصٌ.

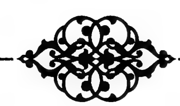
ومِثالٌ لهؤلاءِ الأشاعرةِ ابنُ حَجَرٍ العَسقَلانيُّ صاحِبُ كتابِ: «فتح الباري»؛ فهو وإنْ وافَقَ الأشاعرةَ في بعضِ أخطائهم العَقَديَّة فإنَّه وافَقَ السَّلَفَ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ مخالِفًا للأشاعِرةِ في هذا الكتابِ في عددٍ من مسائِلِ الاعتقادِ، ومِن ذلك[1]:

١ - وافَقَ السَّلَفَ على تقديمِ النَّقلِ على العَقلِ عند توهُّمِ التعارُضِ، وأنَّ العَقلَ الصَّريحَ لا يعارِضُ النَّقلَ الصَّحيحَ، بل يوافِقُه.

٢ - وافَقَ السَّلَفَ في تقسيمِ التَّوحيدِ إلى توحيدِ الرُّبوبيَّةِ، والألوهيَّةِ، والأسماءِ والصِّفاتِ.

---

(١) يُنظر: كتاب ((منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة من خلال كتابه فتح الباري)) لمحمد إسحاق كندو.



٣- وافَقَ السَّلَفَ على أنَّ مَعرِفةَ اللهِ في الأصلِ فِطريَّةٌ في البَشَرِ.

٤- وافَقَ السَّلَفَ في صِحَّةِ إيمانِ المُقَلِّدِ إذا سَلِم من الشُّبُهاتِ والتَّزلزُلِ.

٥- رَدَّ على المتكَلِّمين في إيجابِهم النَّظَرَ على العبيدِ.

٦- وافَقَ السَّلَفَ أهلَ السُّنَّةِ والجَماعةِ في تعريفِ القَدَرِ، وفي مراتِبِه الأربَعِ.

٧- وافَقَ السَّلَفَ في خَلقِ أفعالِ العِبادِ.

٨- وافَقَ السَّلَفَ أهلَ السُّنَّةِ والجَماعةِ في إثباتِ الحِكمةِ والتَّعليلِ في أفعالِ اللهِ تعالى.

٩- وافَقَ السَّلَفَ أهلَ السُّنَّةِ في عَدَمِ وُجوبِ شَيءٍ على اللهِ تعالى، إلَّا ما أوجبه اللهُ على نفسِه.

١٠- وافَقَ السَّلَفَ -في الجُملة- في إثباتِ أنَّ للهِ صِفاتٍ كما دَلَّ عليه الكِتابُ والسُّنَّةُ، وأنَّها توقيفيَّةٌ، فلا يُوصَفُ اللهُ تعالى إلَّا بما ثبت نصًّا وَصْفُه به في الكِتابِ أو في السُّنَّةِ.

١١- وافَقَ السَّلَفَ على أنَّ صِفاتِ اللهِ تعالى تحذو حَذْوَ الذَّاتِ؛ فكما أنَّ ذاتَ اللهِ تعالى لا تُشبِهُ الذَّواتِ، فكذلك صِفاتُه لا تُشبِهُ الصِّفاتِ.

١٢- قرَّر أنَّ العبادةَ حَقٌّ للهِ تعالى وَحْدَه لا شريكَ له، فلا يجوزُ صَرفُ شيءٍ منها لغيرِ اللهِ تعالى أيًّا كان.

١٣- وافَقَ السَّلَفَ في تعريفِ الإيمانِ وأنَّه: قولٌ باللِّسانِ، واعتِقادٌ بالقَلبِ، وعَمَلٌ بالجوارِحِ، خلافًا للأشاعرة، وأنَّه يَزيدُ ويَنقُصُ.

١٤- خالف الأشاعِرةَ المتكَلِّمين في مسألةِ الجَوهَرِ والعَرَضِ[١].

فكما ترى فابنُ حَجرٍ لم يكُنْ من الأشاعِرةِ المتكَلِّمينَ، وإنَّما وافقَهم في مسائلَ، وخالفهم في مسائلَ أُخرى تُعدُّ من أصولِ مذهَبِهم.

وقد كان ذابًّا عن السُّنَّةِ، محبًّا للسَّلفِ، ذامًّا للبدعةِ، مُبغضًا للمبتدِعةِ، محذِّرًا من مذهبِ أهلِ الكلامِ، وله في كلِّ ذلك كلامٌ صريحٌ واضحٌ.

كما أنَّه كان منصفًا فعندَ ترجمتِه لفَخرِ الدِّينِ الرَّازيِّ وهو من كِبَار أئمة الأشاعِرةِ قال عنه: (وكان يعابُ بإيرادِ الشُّبَهِ الشَّديدةِ، ويُقَصِّرُ في حَلِّها، حتَّى قال بعضُ المغاربةِ: يُورِدُ الشُّبَهَ نقدًا، ويحُلُّها نسيئةً!)[٢].

وقال عنه أيضًا: (وأوصى بوصيَّةٍ تدُلُّ على أنهَّ حَسُن اعتقادُه!)[٣]، يعني أنَّه كان على ضلالٍ.

فلا يشكُّ أحدٌ يعرفُ شيئًا من العلمِ، ويطَّلعُ على أقوالِ العلماءِ، أنَّ ابنَ حجَرٍ معدودٌ في أفاضلِ علماءِ الإسلامِ الذين خدموا السُّنَّةَ النَّبَويَّةَ، وذادوا عنها بأقلامِهم، وأنَّ اللهَ تعالى كتَب لمصنَّفاتِه القَبولَ لدى عامَّةِ المسلِمين من جميعِ الطَّوائفِ، وأنَّ أقوالَ أهلِ العلمِ من لدُنْ عصرِه إلى عصرِنا هذا مجمِعةٌ على امتداحِه والثَّناءِ عليه، والشَّهادةِ له بالفضلِ والدِّيانةِ، ولمصنَّفاتِه بالتفوُّقِ والفائدةِ، مع ردِّ أخطائه.

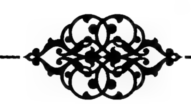
قال ابنُ تيميَّةَ: (المُتأَوِّلُ الَّذي قصْدُه متابعةُ الرَّسولِ لا يُكفَّرُ، بل ولا يُفَسَّقُ

---

(١) يُنظر: ((فتح الباري)) (١٣/ ٥٠٧).

(٢) ((لسان الميزان)) (٦/ ٣١٩).

(٣) المصدر السابق: (٦/ ٣٢١).



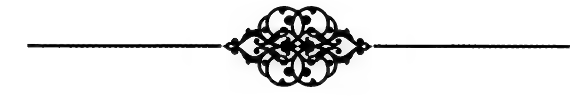
إذا اجتهد فأخطَأ، وهذا مشهورٌ عِندَ النَّاسِ في المسائِلِ العَمَليَّةِ، وأمَّا مسائِلُ العقائِدِ فكثيرٌ من النَّاسِ كفَّر المُخطِئينَ فيها، وهذا القَولُ لا يُعرَفُ عن أحَدٍ من الصَّحابةِ والتَّابعينَ لهم بإحسانٍ، ولا عن أحَدٍ من أئمَّةِ المُسلِمينَ، وإنَّما هو في الأصلِ من أقوالِ أهلِ البِدَعِ، الذين يبتَدِعون بدعةً ويُكَفِّرون من خالَفهم، كالخوارجِ والمُعتَزلةِ والجَهميَّةِ، ووقَع ذلك في كثيرٍ من أتباعِ الأئمَّةِ، كبَعضِ أصحابِ مالِكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ وغَيرِهم... وإذا لم يكونوا في نفسِ الأمرِ كُفَّارًا لم يكونوا مُنافِقينَ، فيكونونَ من المؤمِنينَ، فيُستغفَرُ لهم ويُترحَّمُ عليهم. وإذا قال المؤمِنُ: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠] يقصِدُ كُلَّ من سبَقه من قُرونِ الأمَّةِ بالإيمانِ، وإن كان قد أخطَأ في تأويلٍ تأوَّله فخالَف السُّنَّةَ، أو أذنب ذنبًا؛ فإنَّه من إخوانِه الذين سبَقوه بالإيمانِ، فيدخُلُ في العُمومِ، وإن كان من الثِّنتَينِ والسَّبعينَ فِرقةً، فإنَّه ما من فِرقةٍ إلَّا وفيها خَلقٌ كثيرٌ ليسوا كُفَّارًا، بل مُؤمِنينَ فيهم ضَلالٌ وذنبٌ يَستحِقُّونَ به الوعيدَ، كما يستحِقُّه عُصاةُ المؤمِنينَ. والنَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لم يُخرِجْهم من الإسلامِ، بل جعَلهم من أمَّتِه، ولم يقُلْ: إنَّهم يُخلَّدونَ في النَّارِ، فهذا أصلٌ عظيمٌ ينبغي مراعاتُه؛ فإنَّ كثيرًا من المُنتَسِبينَ إلى السُّنَّةِ فيهم بِدعةٌ)[1].

وقال ابنُ القَيِّمِ: (مَن له عِلمٌ بالشَّرعِ والواقِعِ يَعلَمُ قَطعًا أنَّ الرَّجُلَ الجليلَ الذي له في الإسلامِ قَدَمٌ صالحٌ وآثارٌ حَسَنةٌ، وهو من الإسلامِ وأهلِه بمَكانٍ: قد تكونُ منه الهَفوةُ والزَّلَّةُ هو فيها مَعذورٌ بل ومأجورٌ لاجتهادِه؛ فلا يجوزُ أن يُتَّبَعَ

(١) ((منهاج السنة النبوية)) (٥/ ٢٣٩ - ٢٤١).

فيها، ولا يجوزُ أن تُهدَرَ مَكانَتُه وإمامَتُه ومَنزِلَتُه في قُلوبِ المُسلِمينَ)[١].

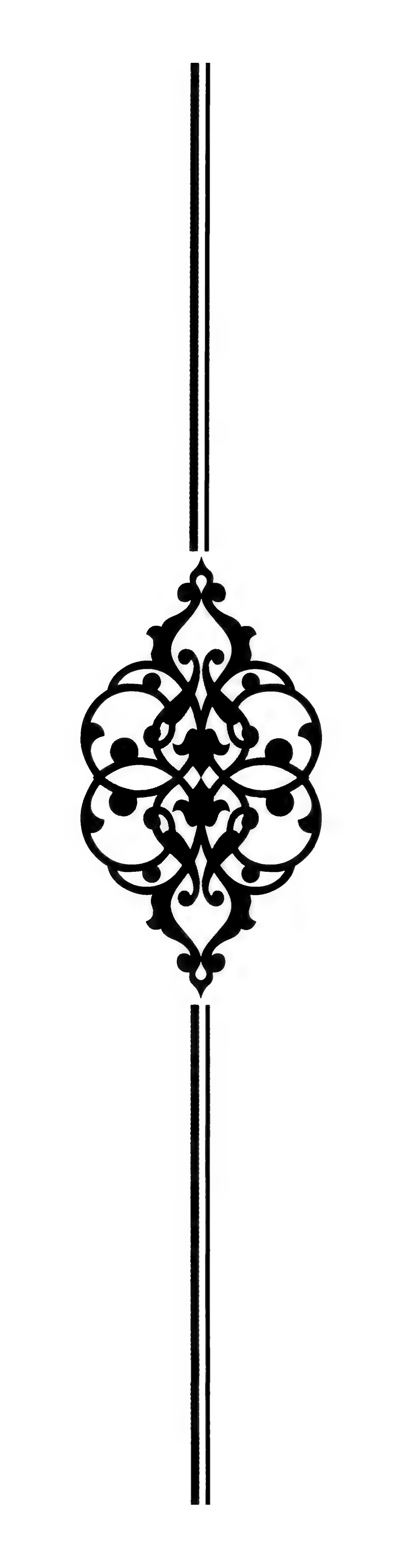
وقال ابنُ عُثَيمين: (أمَّا مَوقِفُنا مِن العُلَماءِ المُؤَوِّلينَ، فنقولُ: من عُرِف منهم بحُسنِ النيَّةِ، وكان لهم قَدَمُ صِدقٍ في الدِّينِ واتِّباعِ السُّنَّةِ؛ فهو معذورٌ بتأويلِه السَّائغِ، ولكِنَّ عُذرَه في ذلك لا يمنَعُ مِن تخطئةِ طَريقتِه المخالِفةِ لِما كان عليه السَّلفُ الصَّالحُ مِن إجراءِ النُّصوصِ على ظاهِرِها، واعتقادِ ما دلَّ عليه ذلك الظَّاهِرُ مِن غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ؛ فإنَّه يجبُ التَّفريقُ بيْنَ حُكمِ القولِ وقائِلِه، والفِعلِ وفاعِلِه؛ فالقَولُ الخطَأُ إذا كان صادِرًا عن اجتهادٍ وحُسنِ قَصدٍ لا يُذَمُّ عليه قائِلُه، بل يكونُ له أجرٌ على اجتهادِه؛ لقَولِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «إذا حكَمَ الحاكِمُ فاجتَهَد ثمَّ أصاب فله أجرانِ، وإذا حكَمَ فاجتَهَد ثمَّ أخطَأَ فله أجرٌ»[٢] متَّفَقٌ عليه، وأمَّا وَصفُه بالضَّلالِ، فإن أُريدَ بالضَّلالِ الضَّلالُ المُطلَقُ الذي يُذَمُّ به الموصوفُ، ويُمقَتُ عليه، فهذا لا يتوجَّهُ في مِثلِ هذا المجتَهِدِ الذي عُلِم منه حُسنُ النيَّةِ، وكان له قَدَمُ صِدقٍ في الدِّينِ واتِّباعِ السُّنَّةِ، وإن أُريدَ بالضَّلالِ مُخالفةُ قَولِه للصَّوابِ من غيرِ إشعارٍ بذَمِّ القائِلِ، فلا بأسَ بذلك؛ لأنَّ مِثلَ هذا ليس ضلالًا مُطلَقًا؛ لأنَّه مِن حيثُ الوسيلةُ صوابٌ؛ حيث بذَل جُهدَه في الوُصولِ إلى الحَقِّ، لكِنَّه باعتبارِ النَّتيجةِ ضلالٌ؛ حيث كان خلافَ الحَقِّ، وبهذا التَّفصيلِ يزولُ الإشكالُ والتَّهويلُ، واللهُ المُستعانُ)[٣].

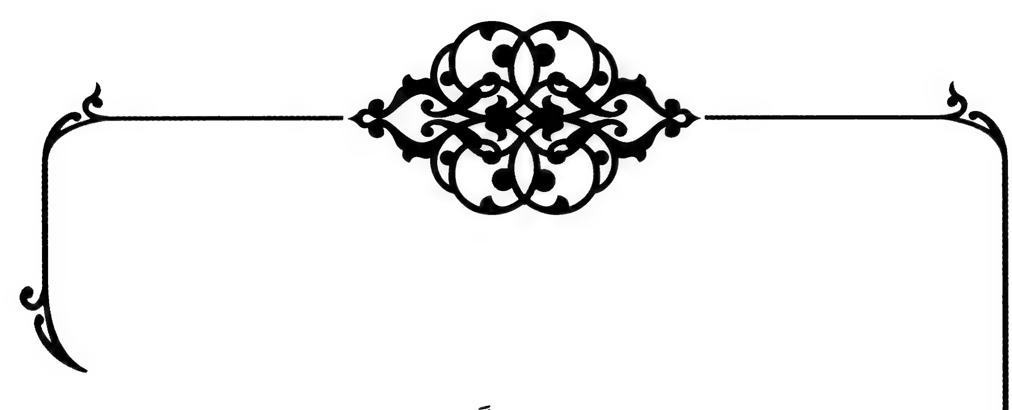


(١) ((أعلام الموقعين)) (٥/ ٢٣٥).

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) من حديثِ عمرِو بنِ العاصِ رضيَ اللهُ عنه.

(٣) ((مجموع فتاوى ورسائل العثيمين)) (١/ ١٢٠).





البابُ الثَّاني

الماتُريديَّةُ

وفيه خمسةُ فُصولٍ:

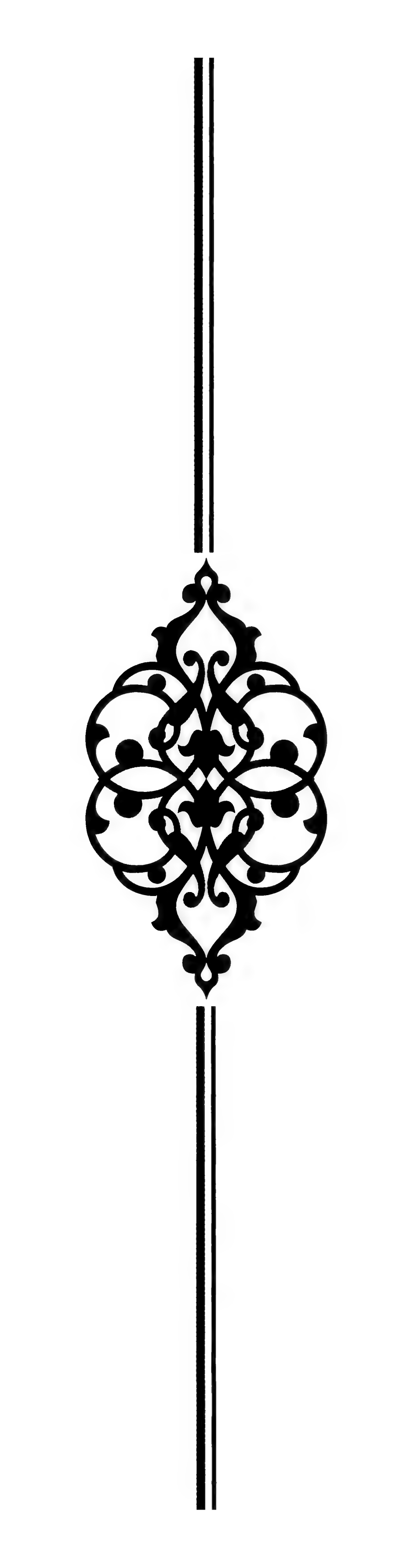
الفصلُ الأوَّلُ: التَّعريفُ بالماتُريديَّةِ ومُؤسِّسِها

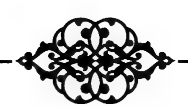
الفصلُ الثَّاني: نشأةُ الماتُريديَّةِ وأسبابُ انتشارِها وأبرزُ أعلامِها

الفصلُ الثَّالثُ: أُسُسُ وقواعِدُ تقريرِ العقيدةِ عندَ الماتُريديَّةِ

الفصلُ الرَّابعُ: عقيدةُ الماتُريديَّةِ

الفصلُ الخامسُ: مخالفةُ الماتُريديَّةِ إمامَهم أبا حنيفةَ النُّعمانَ





الفصلُ الأوَّلُ

التَّعريفُ بالماتُريديَّةِ ومُؤسِّسِها

المبحثُ الأوَّلُ: التَّعريفُ بالماتُريديَّةِ[١]

الماتُريديَّةُ فِرقةٌ تُنسَبُ إلى أبي منصورٍ محمَّدِ بنِ محمَّدٍ الماتُريديِّ السَّمَرْقَنْديِّ، المتوفَّى سنةَ (٣٣٣هـ)، وقد ظهرَتْ هذه الفِرقةُ في بلادِ ما وراءَ النَّهرِ[٢]، وكانت في أوَّلِ أمرِها مغمورةً لا يكادُ يعرفُها مُعظَمُ العُلَماءِ المشهورينَ في القرنِ الرَّابعِ والخامِسِ والسَّادسِ، وأوَّلُ مَن ذكر الماتُريديَّ مِن الأشاعرةِ -فيما يُعلَمُ- الفخرُ الرَّازيُّ (ت: ٦٠٦هـ)[٣].

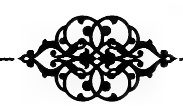
ولعلَّ أوَّلَ مَن أشهَرَ مَذهَبَ الماتُريديِّ: أبو اليُسْرِ البَزْدَويُّ النَّسَفيُّ (ت: ٤٩٣هـ) شيخُ الحنفيَّةِ فيما وراءَ النَّهرِ.

ولَمَّا كان أبو منصورٍ الماتُريديُّ حَنَفيًّا، وكان أئمَّةُ مذهبِ الماتُريديَّةِ على المذهَبِ الحنفيِّ؛ فقد اشتهر المذهَبُ الماتُريديُّ بيْنَهم، وقرَّروا أنَّه مذهَبُ أهل

(١) يُنظر: ((أصول الدين)) للبَزْدَوي (ص: ٤٠ - ٤٣، ٦٢ - ٦٥)، ((الاعتماد في الاعتقاد)) لأبي البركات النسفي (ص: ١٥٨ - ١٧٠)، ((السيف المشهور في شرح عقيدة أبي منصور)) لتاج الدين السبكي (ص: ٣)، ((شرح المقاصد)) للتفتازاني (٢/ ٢٧١)، ((مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية)) لابن كمال باشا مع شرح سعيد فودة (ص:١١- ٧٦)، ((مفتاح السعادة ومصباح السيادة)) لطاشكبري زاده (٢/ ١٣٣)، ((إشارات المرام)) للبياضي (ص: ٣٦ - ٤٠)، ((إتحاف السادة المتقين)) لمرتضى الزَّبيدي (٢/ ٦)، ((تبسيط العقائد الإسلامية)) لحسن أيوب (ص: ٢٩٩)، ((الماتريدية دراسة وتقويمًا)) لأحمد الحربي (ص: ٤٩١ - ٥٠١).

(٢) تضمُّ منطقةُ بلادِ ما وراءَ النَّهرِ في العصرِ الحاضِرِ هذه الدُّوَلَ: كازاخستانُ، قيرغيزستانُ، أوزبكستانُ، طاجاكستانُ، تركمانستانُ، والمرادُ بالنَّهرِ: نهرُ جَيْحُونَ.

(٣) يُنظر: ((الأربعين في أصول الدين)) للرازي (١/ ٢٧٧).



السُّنَّةِ والجماعةِ، وأنَّه المَذهَب الحقُّ الواجِبُ اتِّباعُه في العقائدِ.

والنَّاظرُ بعِلمٍ وإنصافٍ في كتُبِ الماتُريديَّةِ يتبيَّنُ له أنَّ المَذهَبَ الماتُريديَّ فِرقةٌ كلاميَّةٌ، مُرجِئةٌ، صوفيَّةٌ، وأنَّهم مع ردِّهم على المعتزلةِ كثيرًا قد تأثَّروا بهم في بعضِ مسائلِ العقيدةِ؛ كنَفيِ الصِّفاتِ الخبريَّةِ الاختياريَّةِ، والاستدلالِ على وُجودِ اللهِ سُبحانَه بدليلِ الأعراضِ وحدوثِ الأجسامِ، والقولِ بعدمِ إمكانِ سماعِ كلامِ اللهِ سُبحانَه.

وبسببِ عدَمِ اعتناءِ الماتُريديَّةِ بتوحيدِ الألوهيَّةِ فقد وقع مِن بعضِ المتأخِّرين منهم مخالفاتٌ في هذا التَّوحيدِ، بل وفي توحيدِ الرُّبوبيَّةِ، كاعتقادِ أنَّ غيرَ اللهِ سُبحانَه له تصرُّفٌ في الكونِ، وتجويزِ الاستغاثةِ بغيرِ اللهِ سُبحانَه، واللهُ المستعانُ[1].

المبحثُ الثاني: التَّعْريفُ بأبي منصورٍ الماتُريديِّ، وأشهرُ شيوخِه وتلاميذِه، ومُصَنَّفاتُه

المطلبُ الأوَّلُ: التَّعْريفُ بأبي منصورٍ الماتُريديِّ

هو أبو منصورٍ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ محمودٍ الماتُريديُّ السَّمَرْقَنْديُّ، الملقَّبُ بإمامِ الهدى والدِّينِ، وإمامِ المتكلِّمينَ، ورئيسِ أهلِ السُّنَّةِ، والإمامِ الزَّاهِدِ[2].

وماتُريدُ -ويُقالُ: ماتُريت- محلَّةٌ مِن سَمَرْقَنْدَ[3]، وسَمَرْقَنْدُ: مدينةٌ في أُوزبَكستان.

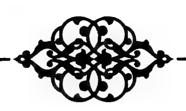
وُلِد أبو منصورٍ الماتُريديُّ في النِّصفِ الأوَّلِ مِن القَرنِ الثَّالثِ الهِجريِّ، في

---

(١) يُنظر: ((الماتريدية دراسة وتقويمًا)) لأحمد الحربي (ص: ٥٠٧).

(٢) يُنظر: ((بدائع الصنائع)) للكاساني (١/ ٣٧)، ((المحيط البرهاني في الفقه النعماني)) لابن مازة (٣/ ١٤٤) و(٥/ ٤١٣)، ((البناية شرح الهداية)) للعَيْني (١/ ٤٢٩)، ((طبقات المفسرين)) للأدنه وي (ص: ٦٩).

(٣) يُنظر: ((الأنساب)) للسمعاني (١٢/ ٢).



حوالَيْ سنة ٢٣٨هـ، وتُوُفِّيَ بسَمَرْقَنْدَ سنةَ ٣٣٣هـ، عن خمس وتسعين سنةً تقريبًا[١].

وكان متميِّزًا بالذَّكاءِ والنُّبوغِ، وحَذَقَ العلومَ المختلِفةَ، وألَّف مؤلَّفاتٍ كثيرةً في العقائِدِ والرَّدِّ على المُعتزِلةِ، وكان مطَّلِعًا على الفلسفةِ اليونانيَّةِ، ويدُلُّ على ذلك ذِكرُه لفِرَقِها، ورَدُّه على آراءِ الفلاسِفةِ، والنَّاظِرُ في تفسيرِه يعجَبُ مِن كثرةِ الفوائدِ الَّتي يَذكُرُها، والاستِنباطاتِ الَّتي يَستخرِجُها؛ ففي تفسيرِه فوائدُ نفيسةٌ لا يكادُ يجِدُها النَّاظِرُ في كُتبِ غَيرِه مِن المُفَسِّرينَ، إلَّا أنَّه بسببِ خَوضِه في علمِ الكلامِ وتأثُّرِه بالفلسفةِ وقع في زلَّاتٍ عديدةٍ في تفسيرِه؛ كتأويلِ آياتِ الصِّفاتِ بما يخالِفُ منهجِ السَّلَفِ الصَّالحِ[٢].

المطلبُ الثَّاني: شيوخُ مُؤَسِّسِ المذهب الماتُريديِّ وتلاميذُه ومُصَنَّفاتُه

الفرعُ الأوَّلُ: شيوخُه

مِن أشهَرِ شيوخِ أبي منصورٍ الماتُريديِّ:

١- أبو نصرٍ أحمدُ بنُ العبَّاسِ العِياضيُّ السَّمَرْقَنْديُّ.

٢- أبو بكرٍ أحمدُ بنُ إسحاقَ الجُوزَجانيُّ.

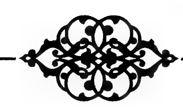
٣- القاضي محمَّدُ بنُ مقاتِلٍ الرَّازيُّ الحنَفيُّ.

٤- نُصَيْرُ (ويُقالُ: نَصْرُ) بنُ يحيى البَلْخيُّ.

---

(١) يُنظر: ((تفسير الماتريدي)) المقدمة بتحقيق مجدي با سلوم (١/ ٧٤)، ((تاريخ المذاهب الإسلامية)) لمحمد أبو زهرة (ص: ١٧٦)، ((الماتريدية دراسة وتقويمًا)) لأحمد الحربي (ص: ٩٣ - ٩٦)، ((أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية)) للغالي (ص: ٤١ - ٤٤).

(٢) يُنظر: ((أصول الدين)) للبَزْدَوي (ص: ١٤)، ((التمهيد في أصول الدين)) لأبي المعين النسفي (ص: ٣٥)، ((أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية)) للغالي (ص: ٤٧، ٥٣ - ٥٧، ٦٤)، ((تفسير الماتريدي)) مقدمة المحقق مجدي باسلوم (١/ ٣٠١).



الفرعُ الثَّاني: تلاميذُه

مِن أشهَرِ تلاميذِ أبي منصورٍ الماتُريديِّ:

١- أبو القاسِمِ إسحاقُ بنُ محمَّدِ بنِ إسماعيلَ، الصُّوفيُّ، المعروفُ بالحكيمِ السَّمَرْقَنْديّ، قاضي سَمَرْقَنْدَ.

٢- أبو محمَّدٍ عبدُ الكريمِ بنُ موسى البَزْدَويُّ.

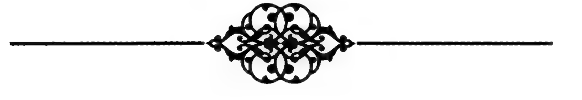
٣- أبو أحمدَ نصرُ بنُ أحمدَ بنِ العبَّاسِ العياضيُّ.

٤- أبو عبدِ الرَّحمنِ بنُ أبي اللَّيثِ البُخاريُّ.

الفرعُ الثَّالثُ: مُصَنَّفاتُه

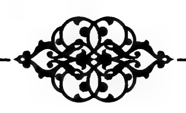
قال حاجِّي خَليفة: (له كتابُ التَّوحيدِ، وكتابُ المقالاتِ، وكتابُ رَدِّ تهذيبِ الجَدَلِ للكعبيِّ، وكتابُ بيانِ وَهمِ المُعتزِلةِ، وكتابُ تأويلاتِ القرآنِ، وكتابُ رَدِّ وعيدِ الفُسَّاقِ، وردُّ الأسئلةِ الخمسةِ للباهِليِّ، ورَدُّ الإمامةِ لبعضِ الرَّافضةِ، والرَّدُّ على أصولِ القرامطةِ، وكتابُ مأذنِ الشَّرائعِ في أصولِ الفقهِ، وكتابُ الجَدَلِ في أصولِ الفِقهِ)[1].

وأكثرُ كُتُبِ الماتُريديِّ مفقودٌ، والمطبوعُ منها كتابان: «كتابُ التَّوحيدِ»، وكتابُ «تأويلات أهلِ السُّنَّةِ» ويُسَمَّى: «تفسيرَ الماتُريديِّ»[2].



(١) ((سلم الوصول إلى طبقات الفحول)) (٣/ ٢٥٥). ويُنظر: ((الجواهر المضية في طبقات الحنفية)) لعبد القادر القرشي (٢/ ١٣٠).

(٢) يُنظر: ((الماتريدية دراسة وتقويمًا)) لأحمد الحربي (ص: ١٠٩ - ١١٤)، ((أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية)) للغالي (ص: ٥٨ - ٧٠).



الفصلُ الثَّاني
نشأةُ الماتُريديَّةِ وأسبابُ انتشارِها وأبرزُ أعلامِها

المبحثُ الأوَّلُ: نشأةُ الماتُريديَّةِ وأسبابُ انتشارِها

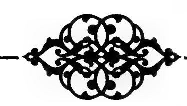
المطلبُ الأوَّلُ: نشأةُ الماتُريديَّةِ

كان أبو الحسَنِ الأشْعَريُّ وأبو منصورٍ الماتُريديُّ يعيشانِ في عصرٍ واحدٍ، ولكنْ كان أبو الحسَنِ الأشْعَريُّ في بغدادَ، وكان أبو منصورٍ الماتُريديُّ في سَمَرْقَنْدَ، وقد ألَّف كلٌّ منهما كتُبًا كثيرةً في العقائِدِ، وفي الرَّدِّ على المُعتزِلةِ وغيرِهم مِن أهلِ البِدَعِ والأهواءِ، وهما متَّفقانِ في كثيرٍ مِن المسائِلِ، مع أنَّه لم يَثبُتْ أنَّهما التَقَيا، أو تراسَلا، ومِن أسبابِ اتِّفاقِهما أنَّ أصلَ مَذهَبِهما هو مَذهَبُ ابنِ كُلَّابٍ. واللهُ أعلَمُ[(١)].

وقد انتشر المَذهَبُ الأشْعَريُّ بيْنَ الشَّافعيَّةِ والمالكيَّةِ، وانتشر المَذهَبُ الماتُريديُّ بيْنَ الحنفيَّةِ، وانتسب كثيرٌ مِن أهلِ العِلمِ والفَضلِ والدِّينِ إلى المَذهَبينِ، وكانوا يرَونَ أنَّ الانتسابَ إلى أبي الحسَنِ الأشْعَريِّ أو إلى أبي منصورٍ الماتُريديِّ انتسابٌ إلى السُّنَّةِ؛ لِما رأوا في كتُبِهما وكتُبِ أتْباعِهما مِن الرُّدودِ على المُعتزِلةِ، والدِّفاعِ عن عقائدِ أهلِ السُّنَّةِ، ودعوى التَّوسُّطِ بيْنَ الفِرَقِ المختَلِفةِ، وكان بيْنَ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ في بدايةِ الأمرِ وَحشةٌ وتنافُرٌ وتنازُعٌ؛ بسبَبِ بعضِ مسائِلِ الخلافِ، ثمَّ انتهى الأمرُ عِندَ المتأخِّرينَ منهم إلى تقريرِ أنَّ أهلَ السُّنَّةِ هم المنتَسِبونَ إلى أبي الحسَنِ الأشْعَريِّ أو أبي منصورٍ الماتُريديِّ، وقرَّروا أنَّ

---

(١) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (٧/ ٤٣٣).



الخلافَ الَّذي بيْنَهما سائغٌ، وأنكروا على مَن غلا مِن الفِرقتينِ بتبديعِ الآخَرِ(١).

المطلبُ الثَّاني: أسبابُ انتشارِ الماتُريديَّةِ

جميعُ ما ذُكر مِن أسبابِ انتشارِ المذهبِ الأشعريِّ(٢) هو مِن أسبابِ انتشارِ الماتُريديَّةِ، كما أنَّ بعضَ العُلَماءِ الَّذين تبنَّوا المَذهَبَ الماتُريديَّ كان لهم تآليفُ كثيرةٌ نافعةٌ في فنونٍ شَتَّى، وكانوا دعاةً إلى المَذهَبِ الماتُريديِّ، فتأثَّر بهم الَّذين أخَذوا عنهم العِلمَ أو قرؤوا كتُبَهم المتنوِّعةَ، لا سيَّما الحنفيَّةِ الَّذين يُشارِكونهم في المَذهَبِ الفِقهيِّ، حتَّى صار معظَمُ الحنفيَّةِ المتأخِّرين ماتُريديَّةً في العقيدةِ. وكذلك تبنِّي المدارِسِ الدِّيوبنديَّةِ(٣)، وكثيرٍ مِن المشتغلينَ بالحديثِ في الهِندِ وباكستانَ وبلادِ الأفغانِ وما حَوْلَها للعقيدةِ الماتُريديَّةِ(٤) زاد مِن انتشارِها، وأكثرُ

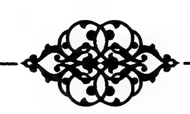
---

(١) يُنظر: ((أصول الدين)) للبَزْدَوي (ص: ٢٤٤ - ٢٦٤)، ((السيف المشهور)) لتاج الدين السبكي (ص:٣)، ((شرح المقاصد)) للتفتازاني (٢/ ٢٧١)، ((مفتاح السعادة)) لطاشكبري زاده (٢/ ١٣٣)، ((إشارات المرام)) للبياضي (ص: ٣٦ - ٤٠)، ((إتحاف السادة المتقين)) لمرتضى الزَّبيدي (٢/ ٦)، ((تبسيط العقائد الإسلامية)) لحسن أيوب (ص: ٢٩٩).

(٢) يُنظر ما تقدَّم (ص: ٤١).

(٣) ديوبند: بلدةٌ في الهندِ، والمدارسُ الديوبنديَّةُ: نسبةٌ إلى جامعةِ ديوبندَ الإسلاميَّةِ المشهورةِ (دار العلوم) الَّتي أُسِّستْ سنةَ (١٢٨٣هـ) على يدَيْ مجموعةٍ من علماءِ الهندِ، أبرزُهم: محمَّد قاسم النَّانوتويُّ، إمامُ الديوبنديَّةِ (ت: ١٢٩٧هـ)، ورشيد أحمد الكنكوهيُّ (ت: ١٣٢٣هـ)، وتفرَّع عن هذه الجامعةِ الكثيرُ مِن من علماءِ المدارسِ والمعاهدِ العلميَّةِ في القارَّةِ الهنديَّةِ (الهند -باكستان -بنجلاديش -أفغانستان)، وتُدرسُ فيها العلومُ الإسلاميَّةُ والعربيَّةُ والتَّصوُّفُ، مع اعتمادِ المذهَبِ الحنفيِّ في الفقهِ، والمذهَبِ الماتُريديِّ في العقيدةِ. يُنظر: ((الديوبندية)) لسيد طالب (ص: ٩، ٢١ - ٢٦)، ((مقالة التعطيل والجعد بن درهم)) لمحمد بن خليفة التميمي (ص: ١١٠).

(٤) يُنظر: ((الديوبندية)) لسيد طالب (ص: ٩ - ١١، ٢١ - ٢٨، ٢٤١).



مِن ذلك تبنِّي الدَّولةِ العُثمانيَّةِ للمَذهَبِ الحنفيِّ في الفِقهِ، والمَذهَبِ الماتُريديِّ في العقيدةِ، والتَّصوُّفِ في السُّلوكِ، وتوليةُ القُضاةِ والمدَرِّسينَ مِن الحَنَفيَّةِ الماتُريديَّةِ، وطَبعُ كُتُبِ الماتُريديَّةِ بعدَ ظُهورِ المطابعِ؛ كلُّ ذلك ساهَم في انتشارِ المَذهَبِ الماتُريديِّ بحسَبِ انتشارِ سُلطانِ الدَّولةِ العثمانيَّةِ في كثيرٍ مِن البلادِ الإسلاميَّةِ.

المبحثُ الثَّاني: أبرزُ أعلامِ الماتُريديَّةِ

١- أبو اللَّيثِ نَصرُ بنُ محمَّدٍ السَّمَرْقَنْديُّ (ت: ٣٧٣ أو ٣٧٥هـ)(١).

٢- أبو اليُسْرِ محمَّدُ بنُ محمَّدٍ البَزْدَويُّ (ت: ٤٩٣ هـ)(٢).

٣- أبو المُعينِ النَّسَفيُّ (ت: ٥٠٨ هـ)(٣).

٤- أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ إسماعيلَ الوائليُّ الصَّفَّارُ (ت: ٥٣٤ هـ)(٤).

٥- أبو حفصٍ نَجمُ الدِّينِ عُمَرُ بنُ محمَّدٍ النَّسَفيُّ، الملقَّب بمفتي الثَّقَلين(٥) (ت: ٥٣٧ هـ)(٦).

---

(١) يُنظر: ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٨/ ٤٢٠)، ((الجواهر المضية)) للقرشي (٢/ ١٩٦)، ((الفوائد البهية في تراجم الحنفية)) للكنوي (ص: ٢٢٠).

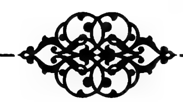
(٢) يُنظر: ((القَنْد في ذكر علماء سمرقَنْد)) لنجم الدين النسفي (ص: ٧٠٣)، ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٩/ ٤٩)، ((الفوائد البهية في تراجم الحنفية)) للكنوي (ص: ١٨٨).

(٣) يُنظر: ((القَنْد)) لنجم الدين النسفي (ص: ٧٠٦)، ((الفوائد البهية)) للكنوي (ص: ٢١٦).

(٤) يُنظر: ((الأنساب)) للسمعاني (٨/ ٣١٨، ٣١٩)، ((الفوائد البهية)) للكنوي (ص: ٧)، ((الأعلام)) للزركلي (١/ ٣٢).

(٥) قيل لأنه كان يفتي الإنسَ والجنَّ.

(٦) يُنظر: ((التحبير في المعجم الكبير)) للسمعاني (١/ ٥٢٧)، ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (٢٠/ ١٢٦)، ((طبقات المفسرين)) للأدنَهْ وي (ص: ١٧١).



٦- أحمدُ بنُ محمودِ بنِ سعيدِ الغَزْنَويُّ، المعروفُ بالتَّاجِ الحنفيِّ (ت: ٥٩٣هـ)[1].

٧- أبو الفُضَيلِ بُرْهانُ الدِّينِ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ محمَّدِ النَّسَفيُّ (ت: ٦٨٧ هـ)[2].

٨- أبو البَرَكاتِ عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ محمودِ النَّسَفيُّ (ت: ٧١٠هـ)[3].

٩- جمالُ الدِّينِ ابنُ السَّرَّاجِ القُونَويُّ (ت: ٧٧٠ أو ٧٧١هـ أو ٧٧٧ هـ)[4].

١٠- عبدُ القادِرِ بنُ محمَّدِ بنِ أبي الوفاءِ القُرَشيُّ (ت: ٧٧٥هـ)[5].

١١- كمالُ الدِّينِ بنُ الهُمَامِ؛ محمَّدُ بنُ عبدِ الواحِدِ (ت: ٨٦١ هـ)[6].

١٢- قاسم قُطْلُوبُغا (ت: ٨٧٩هـ)[7].

١٣- المُلَّا عليُّ بنُ سلطانِ الهَرَويُّ، المعروفُ بالقاريِّ (ت: ١٠١٤هـ)[8].

---

(١) يُنظر: ((بغية الطلب فى تاريخ حلب)) لابن العديم (٣/ ١٠٢٩)، ((تاج التراجم)) لابن قُطْلُوبُغا (ص: ١٠٤).

(٢) يُنظر: ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (١٥/ ٦٠٠)، ((سلم الوصول)) لحاجِّي خليفة (٣/ ٢٥٢).

(٣) يُنظر: ((سلم الوصول)) لحاجِّي خليفة (٢/ ٢٠٣)، ((الفوائد البهية)) للكنوي (ص: ١٠٢).

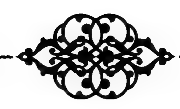
(٤) يُنظر: ((الرد الوافر)) لابن ناصر الدين الدمشقي (ص: ١٢٥)، ((الدرر الكامنة)) لابن حجر العسقلاني (٦/ ٨٠)، ((سلم الوصول)) لحاجي خليفة (٣/ ٣٠٧)، ((الفوائد البهية)) للكنوي (ص: ٢٠٧)، ((الأعلام)) للزِّرِكْلي (٧/ ١٦٢).

(٥) يُنظر: ((الدرر الكامنة)) لابن حجر (٣/ ١٩١)، ((تاج التراجم)) لابن قُطْلُوبُغا (ص: ١٩٦)، ((الفوائد البهية)) للكنوي (ص: ٩٩).

(٦) يُنظر: ((الضوء اللامع)) للسخاوي (٨/ ١٢٧ - ١٣٢)، ((بُغية الوُعاة)) للسيوطي (١/ ١٦٦، ١٦٧)، ((البدر الطالع)) للشوكاني (٢/ ٢٠١)، ((الفوائد البهية)) للكنوي (ص: ١٨٠).

(٧) يُنظر: ((الضوء اللامع)) للسخاوي (٦/ ١٨٤ - ١٨٩)، ((سلم الوصول)) لحاجي خليفة (٣/ ٢٣).

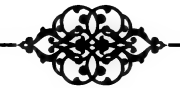
(٨) يُنظر: ((سلم الوصول)) لحاجي خليفة (٢/ ٣٩٢)، ((خلاصة الأثر)) للمحبي (٣/ ١٨٥).



١٤- محمود حَسَن الدِّيْوْبَنْدِيُّ (ت: ١٣٣٩هـ)[١].

١٥- محمَّد زاهد الكَوثرَيُّ (ت: ١٣٣٩هـ)[٢].

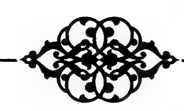
١٦- محمَّد أنور شاه الكَشْميريُّ (ت: ١٣٥٢هـ)[٣].



(١) يُنظر: ((الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام)) للطالبي (٨/ ١٣٧٧ - ١٣٧٩).

(٢) يُنظر: ((الأعلام)) للزِّرِكْلي (٦/ ١٢٩).

(٣) يُنظر: ((فيض الباري على صحيح البخاري)) مقدمة المحرر محمد بدر عالم الميرتهي (١/ ١٣-٢٠)، ((التصريح بما تواتر في نزول المسيح للكشميري)) مقدمة المحقق عبد الفتاح أبو غدة (ص: ١٢-٣٢).



الفصلُ الثَّالثُ
أُسُسُ وقواعِدُ تقريرِ العقيدةِ عندَ الماتُريديَّةِ

المبحثُ الأوَّلُ: الاعتمادُ على العَقلِ

لا يخفى على النَّاظِرِ في الكُتُبِ المعتَمَدةِ عِندَ الماتُريديَّةِ أنَّهم يتَّفِقون مع المُعتزِلةِ في بعضِ المسائِلِ والأصولِ، ومِن ذلك الغُلُوُّ في تعظيمِ العَقلِ، والإكثارُ مِن الاستدلالِ به، واتِّفاقُهم على تقديمِ العقلِ على النَّقلِ[١]، مع أنَّه لا تعارُضَ أصلًا بيْنَ العقلِ الصَّريحِ -الخالي من الشُّبُهاتِ والشَّهواتِ- والنَّقلِ الصَّحيحِ.

ومِن ذلك أنَّ التَّفْتازانيَّ بعدَ أنْ ذَكَر بعضَ نُصوصِ الصِّفاتِ ردَّها بقولِه: (الجوابُ أنَّها ظَنِّيَّاتٌ سمعيَّةٌ في مُعارَضةِ قطعيَّاتٍ عقليَّةٍ، فيُقطَعُ بأنَّها ليست على ظواهِرِها، ويُفوَّضُ العِلمُ بمعانيها إلى اللهِ تعالى، مع اعتقادِ حقيقتِها؛ جريًا على الطَّريقِ الأسلمِ. أو تُأَوَّلُ تأويلاتٍ مُناسِبةً موافِقةً لِما عليه الأدِلَّةُ العقليَّةُ على ما ذُكِرَ في كتُبِ التَّفاسيرِ وشُروحِ الأحاديثِ؛ سُلوكًا للطَّريقِ الأحكَمِ)[٢].

وما أحسَنَ ما قاله أبو المظفَّرِ السَّمعانيُّ: (اعلَمْ أنَّ فَصْلَ ما بيْنَنا وبيْنَ المبتَدِعةِ هو مسألةُ العقلِ؛ فإنَّهم أسَّسوا دينَهم على المعقولِ، وجعلوا الاتِّباعَ والمأثورَ تبعًا للمعقولِ! وأمَّا أهلُ السُّنَّةِ فقالوا: الأصلُ الاتِّباعُ، والمعقولُ تَبَعٌ...)[٣].

---

(١) يُنظر: ((أصول الدين)) للبَزْدَوي (ص: ٢١٤ - ٢١٧)، ((تبصرة الأدلة)) لأبي معين النسفي (ص: ٢٧ - ٣٣)، ((الفرق الكلامية)) لناصر العقل (ص: ١٧٩ - ١٨٤)، ((الماتريدية دراسة وتقويمًا)) للحربي (ص: ١٣٣ -١٤٦).

(٢) يُنظر: ((شرح المقاصد)) (٢/ ٦٧).

(٣) ((الحجة في بيان المحجة)) لقوام السنة الأصبهاني (١/ ٣٤٧). ويُنظر تمام كلامه (ص: ٦٧).

المبحثُ الثَّاني: تَركُ الاحتجاجِ بأحاديثِ الآحادِ في العقيدةِ

يرى الماتُريديَّةُ أنَّ أخبارَ الآحادِ وإن كانت صحيحةً لا يُعتمَدُ عليها في إثباتِ مَسائلِ العقيدةِ(١)، بل إنَّ الماتُريديَّ لا يُصَدِّقُ بأحاديثِ المعراجِ الثَّابتةِ في الصَّحيحينِ؛ لكَونِها عندَه أخبارَ آحادٍ(٢)!

ومنهم مَن يقبَلُ أخبارَ الآحادِ إذا احتُفَّت بالقَرائنِ، أو كانت ممَّا تلَقَّته الأُمَّةُ بالقَبولِ؛ كأحاديثِ الصَّحيحَينِ(٣).

والصَّوابُ: أنَّ مسائِلَ الاعتقادِ تُؤخَذُ مِن القرآنِ الكريمِ، ومِن الحديثِ الصَّحيحِ بقِسمَيه المتواتِرِ والآحادِ، ما كان في الصَّحيحينِ أو غيرِهما(٤).

ولا يُعرَفُ عن أبي حنيفةَ أنَّه يُفرِّقُ في خبرِ الآحادِ بيْنَ مسائِلِ العقيدةِ ومسائِلِ الفقهِ، بل جاء عنه أنَّه قال: (إذا جاء الحديثُ عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لم نَحِدْ عنه إلى غيرِه، وأخَذْنا به، وإذا جاء عن الصَّحابةِ تخيَّرْنا، وإذا جاء عن التَّابعينَ زاحَمْناهم)(٥).

---

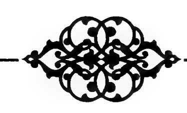
(١) يُنظر: ((تفسير الماتريدي)) (١٠/ ٥٠٣). ويُنظر كلامُه في تفسيرِ النَّاقورِ والنَّفخِ في الصُّورِ في ((تفسيره)) (١٠/ ٣٠٤). ويُنظر أيضًا: ((شرح العقائد النسفية)) للتفتازاني (ص: ٨٩)، ((فتح القدير)) لابن الهمام (٩/ ١٤٤)، ((المسامرة)) لابن الهمام (ص: ٢٧)، ((فواتح الرحموت)) للأنصاري (٣/ ٢٥٢ - ٢٥٩).

(٢) يُنظر: ((تفسير الماتريدي)) (٧/ ٤) و(٩/ ٤٢٢). لكنَّ المذهبَ المستَقرَّ عندَ الماتُريديَّةِ: التَّصديقُ بالمعراجِ خلافًا لشيخهم. يُنظر: ((بحر الكلام)) لأبي المعين النسفي (ص: ١٩٢).

(٣) يُنظر: ((نظرة عابرة)) للكوثري (ص: ١٠٩)، ((مقالات الكوثري)) (ص: ١٣٥، ١٣٦).

(٤) تقدَّم تفصيلُ هذا: (ص: ٧١).

(٥) أخرجه ابن خسرو في ((مسند أبي حنيفة)) (٢٦).



المبحثُ الثَّالثُ: القولُ بالمجازِ

مِن أهمِّ أصولِ المُتكلِّمينَ -كالماتُريديَّةِ- قولُهم بالمجازِ الَّذي يؤدِّي إلى تعطيلِ نُصوصِ الصِّفاتِ، فكُلُّ نصٍّ لا يوافِقُ آراءَهم حملوه على المجازِ، وجعلوا الحقيقةَ فيه ما تُقرِّرُه عقولُهم بالتَّأويلِ أو التَّفويضِ(١)!

وتأويلُ نصوصِ الصِّفاتِ بدعوى المجازِ بلا بُرْهانٍ مخالِفٌ لِما عليه السَّلَفُ الصَّالحُ.

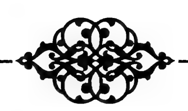
قال أبو عُمَرَ ابنُ عَبْدِ البَرِّ المالكيُّ: (...أمَّا ادِّعاؤُهم المَجازَ في الاستِواءِ، وقَولُهم في تَأويلِ ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾: اسْتَولى، فلا مَعْنى له؛ لأنَّه غَيرُ ظاهِرٍ في اللُّغةِ، ومَعْنى الاسْتيلاءِ في اللُّغةِ المُغالَبةُ، واللهُ لا يُغالِبُه ولا يَعْلوه أحَدٌ، وهو الواحِدُ الصَّمَدُ، ومِن حَقِّ الكَلامِ أن يُحمَلَ على حَقيقتِه حتَّى تتَّفِقَ الأمَّةُ أنَّه أُريدَ به المَجازُ؛ إذ لا سَبيلَ إلى اتِّباعِ ما أُنزِلَ إلينا مِن رَبِّنا إلَّا على ذلك، وإنَّما يُوجَّهُ كَلامُ اللهِ عَزَّ وجَلَّ إلى الأَشهَرِ والأَظهَرِ مِن وُجوهِه ما لم يَمنَعْ مِن ذلك ما يَجِبُ له التَّسْليمُ، ولو ساغَ ادِّعاءُ المَجازِ لكلِّ مُدَّعٍ ما ثَبَتَ شيءٌ مِن العِباراتِ، وجَلَّ اللهُ عَزَّ وجَلَّ عن أن يُخاطِبَ إلَّا بما تَفهَمُه العَرَبُ في مَعْهودِ مُخاطَباتِها ممَّا يَصِحُّ مَعْناه عِندَ السَّامِعينَ)(٢).

وقال ابنُ القَيِّم: (قال بعضُ أئمَّةِ النُّحاةِ: أكثَرُ اللُّغةِ مَجازٌ، فإذا كان أكثَرُ اللُّغةِ مجازًا سَهُل على النُّفوسِ أنواعُ التَّأويلاتِ؛ فقُلْ ما شِئتَ، وأَوِّلْ ما شِئتَ، وانزِلْ عن الحقيقةِ، ولا يَضُرُّك أيُّ مجازٍ ركِبْتَه! ... أعطى الجَهميُّ مِن نفْسِه أنَّ أكثَرَ اللُّغةِ مجازٌ، وأنَّ الأدلَّةَ اللَّفظيَّةَ لا تفيدُ اليقينَ، وأنَّ العقلَ إذا عارَض السَّمعَ

---

(١) يُنظر: ((تفسير الماتريدي)) (٧/ ١٠٧) و(٩/ ٥٨١)، ((إشارات المرام)) للبياضي (ص: ١٥٦).

(٢) ((التمهيد)) (٧/ ١٣١). ويُنظر: ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) للالكائي (٧٤٠).



وَجَب تقديمُ العقلِ، والإعراضُ عن السَّمعِ وإهدارُه، ثمَّ إمَّا أن يشتَغِلَ بتأويلِه ... أو يُفوِّضَه ولا يحتَجَّ به!...، فكيف يقومُ بعدَ هذا حُجَّةٌ مِن كتابٍ أو سُنَّةٍ على مبطِلٍ مِن العالَمينَ؟!)[1].

وقال أيضًا: (تقسيمُ الألفاظِ إلى حقيقةٍ ومجازٍ ليس تقسيمًا شرعيًّا ولا عقليًّا ولا لُغَويًّا؛ فهو اصطلاحٌ مَحْضٌ، وهو اصطلاحٌ حَدَث بعدَ القرونِ الثَّلاثةِ المفضَّلةِ بالنَّصِّ، وكان منشؤُه مِن جهةِ المُعتزِلةِ والجَهْميَّةِ ومَن سلك طريقَهم مِن المُتكلِّمينَ)[2].

المبحثُ الرَّابعُ: أنَّ معرفةَ اللهِ واجِبةٌ بالعقلِ قبْلَ وُرودِ السَّمعِ

يُقَرِّرُ الماتُريديَّةُ أنَّ مَعرفةَ اللهِ وُجوبُها وُجوبٌ عَقليٌّ، وإنَّما تحصُلُ بالنَّظرِ حيثُ (يجبُ بمُجَرَّدِ العَقلِ في مدَّةِ الاستدلالِ معرفةُ وُجودِه تعالى ووَحدتِه وعِلمِه، وقُدرتِه وكلامِه، وإرادتِه وحُدوثِ العالَمِ)[3].

وسَبَبُ ذلك عندَهم أنَّ الدِّينَ جاء به النَّقلُ (السَّمعُ)، ولا يخلو بَشَرٌ مِن انتِحالِ دينٍ يُستَنَدُ فيه إلى السَّمعِ، وكثيرٌ مِن أصحابِ الأديانِ على الباطِلِ، أمَّا العَقلُ فلأنَّ الحِكمةَ تدُلُّ على معرفةِ اللهِ عزَّ وجَلَّ[4].

فمَعرفةُ اللهِ والإيمانُ به وتصديقُ ما جاء به عنه تجِبُ على المكَلَّفِ عقلًا، وإن لم يَبلُغْه الخَبَرُ، وهذا الَّذي تقرَّر هو الأصلُ عِندَهم؛ لذا وجَب على المكَلَّفِ

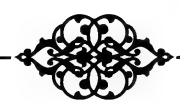
---

(١) ((الصواعق المرسلة)) (٢/ ٤٥١، ٤٥٦).

(٢) ((مختصر الصواعق المرسلة)) للموصِليِّ (ص: ٢٨٧). ويُنظر: ((مجموع الفتاوى)) لابن تيميَّة (٧/ ٨٨).

(٣) ((إشارات المرام)) للبياضي (ص: ٥٣).

(٤) يُنظر: ((التوحيد)) للماتريدي (ص: ٤).



ابتداءَ النَّظَرُ، أو قَصدُ النَّظَرِ؛ ليتوصَّلَ إلى معرفةِ اللهِ عزَّ وجَلَّ(١).

والحقُّ أنَّ وُجوبَ معرفةِ اللهِ تعالى ثابتٌ بالعقلِ والسَّمعِ، والقرآنُ يدُلُّ على هذا؛ فإنَّه يَذكُرُ الأدِلَّةَ والبراهينَ العقليَّةَ على التَّوحيدِ، ويُبَيِّنُ حُسنَه، ويُبَيِّنُ قبحَ الشِّركِ عقلًا وفِطرةً، ويأمُرُ بالتَّوحيدِ، ويَنهى عن الشِّركِ؛ ولهذا ضرَب اللهُ سُبحانَه الأمثالَ، وهي أدِلَّةٌ عقليَّةٌ، وخاطَب العِبادَ بذلك خِطابَ مَن استقرَّ في عقولِهم وفِطَرِهم حُسنُ التَّوحيدِ ووُجوبُه، وقُبحُ الشِّركِ وذَمُّه، كقولِه تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلۡ يَسۡتَوِيَانِ مَثَلًاۚ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [الزمر:٢٩]، وقولِه سُبحانَه: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدًا مَّمۡلُوكًا لَّا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٍ وَمَن رَّزَقۡنَٰهُ مِنَّا رِزۡقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنۡهُ سِرًّا وَجَهۡرًاۖ هَلۡ يَسۡتَوُۥنَۚ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [النحل:٧٥]، وقولِه عزَّ وجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥۖ وَإِن يَسۡلُبۡهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيۡـًٔا لَّا يَسۡتَنقِذُوهُ مِنۡهُۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلۡمَطۡلُوبُ * مَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج:٧٣-٧٤] إلى أضعافِ ذلك مِن براهينِ التَّوحيدِ العقليَّةِ الَّتي أرشد إليها القرآنُ ونبَّه عليها.

ولكِنَّ العقابَ على تركِ هذا الواجِبِ يتأخَّرُ إلى حينِ وُرودِ الشَّرعِ، كما دلَّ

(١) يُنظر: ((تفسير الماتريدي)) (٣/ ٤٢١)، ((بحر الكلام)) لأبي المعين النسفي (ص: ٨٥)، ((الاعتماد)) لأبي البركات النسفي (ص: ٣٦٢ - ٣٦٦)، ((شرح عقيدة الإمام الطحاوي)) للغزنوي (ص: ٣٥)، ((شرح المقاصد)) للتفتازاني (٢/ ١٥٣). ويُنظر أيضًا: ((أصول الدين)) للبَزْدَوي (ص: ٢١٢ - ٢١٧)، ((تبصرة الأدلة)) لأبي المعين النسفي (ص: ٢٧ - ٣٣)، ((تلخيص الأدلة)) للصفار (ص: ١٣٣ - ١٤٥)، ((منح الروض الأزهر)) للقاري (ص: ٣٩٠ - ٣٩٢)، ((إشارات المرام)) للبياضي (ص: ٥٩).

عليه قولُه تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥]، فالحُجَّةُ إنَّما قامت على النَّاسِ بالقرآنِ وبالرَّسولِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، كما نبَّههم بما في عقولِهم وفِطَرِهم مِن حُسنِ التَّوحيدِ والشُّكرِ، وقُبحِ الشِّركِ والكُفرِ(١).

المبحثُ الخامسُ: القولُ بالتَّفويضِ والتَّأويلِ

تمهيدٌ:

للماتُريديَّةِ مَسلكانِ في آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها؛ هما: التَّفويضُ والتَّأويلُ، وقد اشتَهَر هذا عندَهم وعندَ الأشاعرةِ، حتَّى ظَنَّ بعضُ العُلَماءِ فَضْلًا عن غَيرِهم أنَّ التَّفويضَ مَذهَبُ السَّلَفِ، والتَّأويلَ مَذهَبُ الخَلَفِ، وأنَّ كِلا المَسْلَكينِ جائِزٌ(٢)!

المطلبُ الأوَّلُ: التَّفويضُ عند الماتُريديَّةِ

المرادُ بالتَّفويضِ عِندَ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ ومَن سلك سبيلَهم: تفويضُ المعنى المرادِ مِن النَّصِّ الموهِمِ للتَّشبيهِ، وهذا التَّفويضُ إنَّما يكونُ بعدَ التَّأويلِ الإجماليِّ، وهو: صَرْفُ اللَّفظِ عن ظاهِرِه(٣). وقد تقدَّم الكلامُ عن التَّفويضِ في البابِ الأوَّلِ(٤).

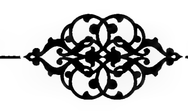
---

(١) يُنظر: ((النبوات)) لابن تيميَّة (٢/ ٦٧٣ - ٦٧٦)، ((مدارج السالكين)) لابن القيم (٣/ ٤٥٣).

(٢) يُنظر: ((تفسير الماتريدي)) (٨/ ٣٢٨)، ((التمهيد)) لأبي المعين النسفي (ص: ٣٧)، ((تبصرة الأدلة)) لأبي المعين النسفي (ص: ١٧١ - ١٧٦)، ((لمعات التنقيح)) لعبد الحق الدهلوي (١/ ٣٦٢). ويُنظر أيضًا: ((المسامرة)) للمقدسي (ص: ٢٨- ٣٢)، ((إشارات المرام)) للبياضي (ص: ١٥٦ - ١٥٨، ١٦١).

(٣) يُنظر: ((التمهيد)) لأبي المعين النسفي (ص: ٣٧)، ((تبصرة الأدلة)) لأبي المعين النسفي (ص: ١٧١ - ١٧٦)، ((تقريب البعيد)) للصفاقسي (ص: ٦٣ - ٦٥)، ((تحفة المريد)) للباجوري (ص: ١٥٦).

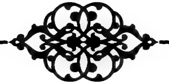
(٤) يُنظر ما تقدَّم (ص: ٧٣).



المطلبُ الثَّاني: التَّأويلُ عند الماتُريديّةِ

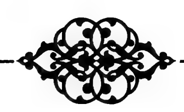
أكثَرَ الماتُريديَّةُ مِن الخَوضِ في تأويلِ آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها، ومِن ذلك تأويلُ أبي منصورٍ الماتُريديِّ لصِفةِ العُلُوِّ، وكلامُه في تأويلِ الاستواءِ على العرشِ[1].

وقد تقدَّم الكلامُ عن التَّأويلِ في البابِ الأوَّلِ[2].



(١) يُنظر: ((التوحيد)) للماتريدي (ص: ٦٧ - ٦٩).

(٢) يُنظر ما تقدَّم (ص: ٧٥).



الفصلُ الرَّابعُ
عقيدةُ الماتُريديَّةِ

المبحثُ الأوَّلُ: التَّوحيدُ عِندَ الماتُريديَّةِ[١]

المطلبُ الأوَّلُ: توحيدُ الرُّبوبيَّةِ والألوهيَّةِ عِندَ الماتُريديَّةِ

لا يختَلِفُ الماتُريديَّةُ عن الأشاعرةِ في توحيدِ الرُّبوبيَّةِ والألوهيَّةِ؛ فهم كالأشاعرةِ وغَيرِهم مِن الفِرَقِ الكلاميَّةِ يُهمِلون توحيدَ الألوهيَّةِ الَّذي هو أصلُ دعوةِ الرُّسُلِ، ويجعلون توحيدَ الرُّبوبيَّةِ هو الغايةَ العُظمى والقُصوى مِن التَّوحيدِ، ويقرِّرون أنَّ مَن أتى به كان مؤمنًا موحِّدًا، ويوجبون النَّظَرَ والاستدلالَ ويجعلونَه أوَّلَ واجبٍ على العَبدِ، ويعتَقِدون أنَّ اللهَ تعالى لا يُعرَفُ إلَّا مِن طريقِ العالَمِ[٢].

والماتُريديَّةُ كغيرهم من المتكلِّمين يَستَدِلُّون على إثباتِ وحدانيَّةِ اللهِ تعالى في ربوبيَّتِه بدليلِ التَّمانُعِ المشهورِ عِندَ المُتكلِّمينَ[٣].

والاستِشهادُ بهذا الدَّليلِ صحيحٌ لا غُبارَ عليه، لكِنَّهم وقعوا في الخطَأِ الَّذي وقع فيه غيرُهم في اعتقادِهم أنَّ هذا الدَّليلَ هو المقصودُ مِن قَولِه تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وهذا تبَعًا لخطَئِهم في معنى الألوهيَّةِ، وظَنِّهم أنَّ توحيدَ الرُّبوبيَّةِ الَّذي ورد في القرآنِ الكريمِ هو توحيدُ الألوهيَّةِ، وقد تقدَّم ذلك في البابِ الأوَّلِ[٤]. وبسبَبِ عَدَمِ تفريقِ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ بيْنَ

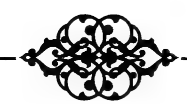
---

(١) يُنظر ما تقدَّم في منهجِ الأشاعرةِ في توحيدِ الرُّبوبيَّةِ وتوحيدِ الألوهيَّةِ (ص: ٨٩، ٩٧).

(٢) يُنظر: ((التوحيد)) للماتريدي (ص: ١٩، ١٢٩).

(٣) يُنظر: ((التمهيد)) لأبي المعين النسفي (ص: ٦).

(٤) يُنظر ما تقدَّم (ص: ٨٩).



توحيدِ الألوهيَّةِ والرُّبوبيَّةِ قرَّر بعضُهم أنَّ مَن قال: ربِّيَ اللهُ، فهو معترِفٌ بتوحيدِ الرُّبوبيَّةِ والألوهيَّةِ جميعًا، ويلزَمُ مِن هذا أن يكونَ مُشرِكو العَرَبِ مُوَحِّدينَ مؤمنينَ بلا إلهَ إلَّا اللهُ!

المطلبُ الثَّاني: توحيدُ الصِّفاتِ وتوحيدُ الأفعالِ

يتضمَّنُ توحيدُ الصِّفاتِ عِندَ الماتُريديَّةِ التَّأويلَ والتَّعطيلَ والتَّحريفَ كالأشاعرةِ، واتَّفقوا في إثباتِ الصِّفاتِ السَّبْعِ، وزاد الماتُريديَّةُ صِفةَ التَّكْوينِ خلافًا للأشاعِرةِ.

أمَّا توحيدُ الأفعالِ فهو أشهَرُ أنواعِ التَّوحيدِ عندَهم، وهو توحيدُ الرُّبوبيَّةِ والخالِقيَّةِ، بمعنى أنَّ اللهَ خالِقُ العالَمِ وَحْدَه، ويَظُنُّون أنَّ هذا هو التَّوحيدُ المطلوبُ، والغايةُ مِن العِلمِ.

المبحثُ الثَّاني: الإيمانُ عندَ الماتُريديَّةِ

المطلبُ الأوَّلُ: معنى الإيمانِ وحقيقتُه عندَ الماتُريديَّةِ

ذهب أبو منصورٍ الماتُريديُّ إلى أنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ بالقلبِ فقط، وتَبِعه على ذلك بعضُ الماتُريديَّةِ، في حينِ ذهب بعضِهم إلى أنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ بالقلبِ، والإقرارُ باللِّسانِ[1].

وقد بَيَّنَ أهلُ العِلمِ وَجْهَ الحقِّ في مسألةِ معنى الإيمانِ وحقيقتِه، وحَرَّروا الصَّوابَ فيها، وتقدَّم ذلك في البابِ الأوَّلِ[2].

---

(١) يُنظر: ((تفسير الماتريدي)) (١/ ٣٨٥) و(٣/ ٣٦٧، ٥٢٠) و(٤/ ٥٣) و(٥/ ٢٤٢)، ((التوحيد)) للماتريدي (ص: ٣٣٢، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٩٤)، ((التمهيد)) لأبي المعين النسفي (ص: ١٤٦)، ((أصول الدين)) للغزنوي (ص: ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٤)، ((لمعات التنقيح)) للدهلوي (١/ ١٩٣، ١٩٤).

(٢) يُنظر ما تقدَّم (ص: ١٤٧).

المطلبُ الثَّاني: زيادةُ الإيمانِ ونقصانُه عِندَ الماتُريديَّةِ

النَّاظِرُ في كتبِ الماتُريديَّةِ يجِدُ أنَّهم يَنفونَ زيادةَ الإيمانِ ونُقصانَه، ومنهم مَن أثبت الزِّيادةَ والنُّقصانَ في الإيمانِ كما هو مَذهَبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ أتْباعِ السَّلَفِ الصَّالحِ، ومنهم مَن فصَّل في المسألةِ.

وقد بَيَّنَ أهلُ العِلمِ الصَّوابَ في هذه المسألةِ، وهو أنَّ الإيمانَ يزيدُ ويَنقُصُ حقيقةً، وتقدَّم ذلك في البابِ الأوَّلِ(١).

المطلبُ الثَّالثُ: الاستثناءُ في الإيمانِ عِندَ الماتُريديَّةِ

ذهبت الماتُريديَّةُ إلى تحريمِ الاستثناءِ في الإيمانِ، فلا يجوزُ عِندَهم أن يقولَ المُسلِمُ: أنا مؤمِنٌ إن شاء اللهُ؛ لأنَّ الإيمانَ عندَهم هو التَّصديقُ، وقالوا بِناءً على ذلك: الاستثناءُ شَكٌّ، وبعضُهم غلا فكفَّرَ مَنِ استثنى في الإيمانِ، والمحقِّقون مِن متأخِّري الماتُريديَّةِ على عَدَمِ كُفرِه، وأنكروا على مَن قال بكُفرِه(٢).

وتقدَّم في البابِ الأوَّلِ بيانُ الصَّوابِ في هذه المسألةِ(٣).

المطلبُ الرَّابعُ: العَلاقةُ بيْنَ الإسلامِ والإيمانِ عِندَ الماتُريديَّةِ

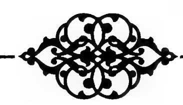
ذهبت الماتُريديَّةُ وغيرُهم إلى أنَّ الإسلامَ والإيمانَ شَيءٌ واحِدٌ لا تغايُرَ

---

(١) يُنظر ما تقدَّم (ص: ١٤٧).

(٢) يُنظر: ((التوحيد)) للماتريدي (ص: ٣٨٨)، ((التمهيد)) لأبي المعين النسفي (ص: ١٥٢ - ١٥٤)، ((أصول الدين)) للغزنوي (ص: ٢٦٣)، ((المحيط البرهاني)) لابن مازة الحنفي (٣/ ١٧١)، ((الاعتماد في الاعتقاد)) لأبي البركات النسفي (ص: ٣٨٢)، ((شرح المقاصد)) للتفتازاني (٢/ ٢٦٣)، ((البحر الرائق)) لابن نُجَيم (٢/ ٤٩، ٥٠).

(٣) يُنظر ما تقدَّم (ص: ١٥٣).



بيْنَهما، ولا ينفَكُّ أحَدُهما عن الآخَرِ، وإذا زال أحَدُهما زال الآخَرُ[١].

أقوالُ أهلِ السُّنَّةِ في تحقيقِ العَلاقةِ بيْنَ الإيمانِ والإسلامِ:

١- قال أبو سُليمانَ الخَطَّابيُّ (ت: ٣٨٨ هـ): (الصَّحيحُ مِن ذلك أن يُقَيَّدَ الكلامُ في هذا ولا يُطلَقَ على أحَدِ الوَجهَينِ؛ وذلك أنَّ المسلِمَ قد يكونُ مؤمِنًا في بعضِ الأحوالِ، ولا يكونُ مُؤمِنًا في بعضِها، والمؤمِنُ مُسلِمٌ في جميعِ الأحوالِ؛ فكُلُّ مؤمِنٍ مُسلِمٌ، وليس كُلُّ مُسلِمٍ مُؤمِنًا، وإذا حَملْتَ الأمرَ على هذا استقام لك تأويلُ الآياتِ واعتدل القولُ فيها ولم يختَلِفْ عليك شيءٌ منها، وأصلُ الإيمانِ التَّصديقُ، وأصلُ الإسلامِ الاستِسلامُ والانقيادُ؛ فقد يكونُ المرءُ مُستَسلِمًا في الظَّاهِرِ غيرَ منقادٍ في الباطِنِ، ولا يكونُ صادِقَ الباطِنِ غيرَ مُنقادٍ في الظَّاهِرِ)[٢].

٢- وقال البَغَويُّ (ت: ٥١٠هـ): (حقيقةُ الإيمانِ التَّصديقُ بالقَلبِ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]، أي: بمُصَدِّقٍ لنا.

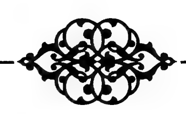
وهو في الشَّريعةِ: الاعتقادُ بالقَلبِ، والإقرارُ باللِّسانِ، والعَمَلُ بالأركانِ، فسُمِّيَ الإقرارُ والعَمَلُ إيمانًا لوجهٍ من المناسبةِ؛ لأنَّه من شرائِعِه.

والإسلامُ هو الخضوعُ والانقيادُ؛ فكُلُّ إيمانٍ إسلامٌ، وليس كلُّ إسلامٍ إيمانًا

---

(١) يُنظر: ((تفسير الماتريدي)) (٨/ ٣٨٥) و(٩/ ٣٣٨)، ((التوحيد)) للماتريدي (ص: ٣٩٣ - ٤٠١)، ((أصول الدين)) للبزدوي (ص: ١٥٧)، ((أصول الدين)) للغزنوي (ص: ٢٦١، ٢٦٢)، ((الاعتماد في الاعتقاد)) لأبي البركات النسفي (ص: ٣٩٣ - ٣٩٦)، ((شرح المقاصد)) للتفتازاني (٢/ ٢٥٩)، ((شرح العقائد النسفية)) للتفتازاني (ص: ٨٣).

(٢) ((معالم السنن)) (٤/ ٣١٥).



إذا لم يُكْن معه تصديقٌ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]؛ وذلك لأنَّ الرَّجُلَ قد يكونُ مُسلِمًا في الظَّاهِرِ غيرَ مُصَدِّقٍ في الباطِنِ، ويكونُ مُصَدِّقًا في الباطِنِ غيرَ مُنقادٍ في الظَّاهِرِ)[١].

وقال أيضًا بعد أن روى حديثَ جِبريلَ: (جعَل النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في هذا الحديثِ الإسلامَ اسمًا لِما ظهَر من الأعمالِ، وجعَل الإيمانَ اسمًا لِما بطَن من الاعتقادِ، وليس ذلك لأنَّ الأعمالَ ليست من الإيمانِ، أو التَّصديقُ بالقَلبِ ليس من الإسلامِ، بل ذلك تفصيلٌ لجملةٍ هي كُلُّها شيءٌ واحدٌ، وجِماعُها الدِّينُ؛ ولذلك قال: «ذاك جبريلُ أتاكم يُعَلِّمُكم أمرَ دينِكم»[٢].

والتَّصديقُ والعَمَلُ يتناوَلُهما اسمُ الإيمانِ والإسلامِ جميعًا، يدُلُّ عليه قولُه سُبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

فأخبر أنَّ الدِّينَ الذي رَضِيه ويقبَلُه من عبادِه هو الإسلامُ، ولن يكونَ الدِّينُ في محَلِّ القَبولِ والرِّضا إلَّا بانضمامِ التَّصديقِ إلى العَمَلِ)[٣].

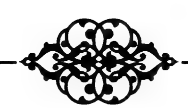
٤- وقال ابنُ رَجَب: (قال كثيرٌ من العُلَماءِ: إنَّ الإسلامَ والإيمانَ تختَلِفُ دَلالتُهما بالإفرادِ والاقترانِ، فإن أُفرِد أحدُهما دخل الآخَرُ فيه، وإن قُرِن بينهما كانا شيئينِ حينَئذٍ.

---

(١) ((معالم التنزيل)) (١/ ٦٠-٦٢).

(٢) أخرجه مسلم (٨) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلفظ: ((فإنَّه جبريلُ أتاكم يُعَلِّمُكم دينَكم)).

(٣) ((شرح السنة)) (١/ ١٠، ١١). ويُنظر: ((الإيمان)) لابن تيمية (ص: ٣٢٠ - ٣٢٣).



وبهذا يجمَعُ بين حديثِ سُؤالِ جِبريلَ عن الإسلامِ والإيمانِ، ففَرَّق النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بينهما وبينَ حديثِ وَفدِ عبدِ القَيسِ؛ حيثُ فَسَّر فيه النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم الإيمانَ المنفَرِدَ بما فسَّر به الإيمانَ المقرونَ في حديثِ جِبريلَ. وقد حكى هذا القولَ أبو بكرٍ الإسماعيليُّ عن كثيرٍ من أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، ورُوِيَ عن أبي بكرِ بنِ أبي شيبةَ ما يدُلُّ عليه[1]، وهو أقرَبُ الأقوالِ في هذه المسألةِ وأشبَهُها بالنُّصوصِ، واللهُ أعلَمُ.

والقولُ بالفَرقِ بينَ الإسلامِ والإيمانِ مَرويٌّ عن: الحَسَنِ، وابنِ سيرينَ، وشَريكٍ، وعبدِ الرَّحمنِ بنِ مهديٍّ، ويحيي بنِ مَعينٍ، ومُؤَملِ بنِ إهابٍ، وحُكِيَ عن مالكٍ أيضًا، وقد سَبَقت حكايتُه عن قتادةَ، وداودَ بنِ أبي هندٍ، والزُّهريِّ، وابنِ أبي ذئبٍ، وحمَّادِ بنِ زَيدٍ، وأحمدَ، وأبي خَيثمةَ، وكذلك حكاه أبو بكرِ بنُ السَّمعانيِّ عن أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ جُملةً.

فحكايةُ ابنِ نَصرٍ وابنِ عَبدِ البَرِّ عن الأكثرينَ التَّسويةَ بينهما غيرُ جَيِّدٍ، بل قد قيل: إنَّ السَّلَفَ لم يُرْوَ عنهم غيرُ التَّفريقِ. واللهُ أعلَمُ)[2].

فالإسلامُ والإيمانُ كُلٌّ واحدٍ منهما مُكَمِّلٌ للآخَرِ بحيثُ لا ينفكَّانِ عن بعضِهما، وإذا اجتَمَعا في نصٍّ واحدٍ اختلَفا في مدلولِهما، وإذا افتَرَقا اجتَمَعا في مدلولِهما، وإذا وُجِد أحدُهما في نصٍّ دونَ الآخَرِ فهو لازمٌ له.

المطلبُ الخامسُ: حُكمُ إيمانِ المُقَلِّدِ عِندَ الماتُريديَّةِ

اختلَف المُتكلِّمون في صِحَّةِ إيمانِ المُقَلِّدِ، وقد قال الماتُريديَّةُ بصِحَّةِ إيمانه

(١) يُنظر: ((تعظيمُ قدرِ الصَّلاة)) لمحمد بن نصر المروزي (٢/ ٥٢٨).

(٢) ((فتح الباري)) لابن رجب (١/ ١٢٩، ١٣٠). ويُنظر منه أيضًا: (١/ ٩٨-١٠١).

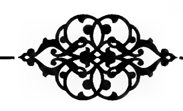
خلافًا لكثيرٍ من الأشاعرةِ[1]، لكنَّهم حكموا بإثمِه؛ لتركِه النَّظرَ والاستدلالَ على وُجودِ اللهِ سُبحانَه، فقد جعلوا أوَّلَ الواجباتِ النَّظرَ والاستدلالَ[2].

قال ابنُ تيميَّةَ: (المُتكلِّمونَ جعلوا هذا أصلَ دينِهم وإيمانِهم، وجعلوا النَّظَرَ في هذا الدَّليلِ هو النَّظَرَ الواجِبَ على كُلِّ مُكَلَّفٍ، وأنَّه مَن لم يَنظُرْ في هذا الدَّليلِ فإمَّا أنَّه لا يصِحُّ إيمانُه، فيكونُ كافرًا على قولِ طائفةٍ منهم، وإمَّا أن يكونَ عاصيًا على قولِ آخَرينَ، وإمَّا أن يكونَ مُقَلِّدًا لا عِلمَ له بدينِه، لكنَّه ينفَعُه هذا التَّقليدُ، ويصيرُ به مؤمنًا غيرَ عاصٍ. والأقوالُ الثَّلاثةُ باطلةٌ؛ لأنَّها مفرَّعةٌ على أصلٍ باطلٍ، وهو أنَّ النَّظَرَ الَّذي هو أصلُ الدِّينِ والإيمانِ هو هذا النَّظرُ في هذا الدَّليلِ؛ فإنَّ عُلَماءَ المُسلِمينَ يعلمون بالاضطرارِ أنَّ الرَّسولَ لم يَدْعُ الخلقَ بهذا النَّظرِ، ولا بهذا الدَّليلِ، فامتنع أن يكونَ هذا شرطًا في الإيمانِ والعِلمِ، وقد شَهِد القرآنُ والرَّسولُ لمن شهِد له مِن الصَّحابةِ وغَيرِهم بالعِلمِ، وأنَّهم عالِمونَ بصِدقِ الرَّسولِ، وبما جاء به، وعالِمون باللهِ، وبأنَّه لا إلهَ إلَّا اللهُ، ولم يكُنِ الموجِبُ لعِلمِهم هذا الدَّليلَ المعيَّنَ،... فتبيَّن أنَّ هذا النَّظرَ والاستدلالَ الَّذي أوجبه هؤلاء وجعلوه أصلَ الدِّينِ ليس ممَّا أوجبه اللهُ ورسولُه، ولو قُدِّرَ أنَّه صحيحٌ في نفْسِه، وأنَّ الرَّسولَ أخبَر بصِحَّتِه، لم يلزَمْ مِن ذلك وُجوبُه؛ إذ قد

---

(١) وقد تقدَّمَ في الباب الأوَّلِ الرَّدُّ عليهم. (ص: ١٠٣).

(٢) يُنظر: ((التوحيد)) للماتريدي (ص: ٦٦)، ((أصول الدين)) للبزدوي (ص: ١٥٥)، ((بحر الكلام)) لأبي المعين النسفي (ص: ٨٥)، ((تبصرة الأدلة)) لأبي المعين النسفي (ص: ٣٨، ٤١، ٤٢)، ((أصول الدين)) للغزنوي (ص: ٢٥٨)، ((الاعتماد في الاعتقاد)) لأبي البركات النسفي (ص: ٣٨٥)، ((شرح المقاصد)) للتفتازاني (١/ ٤٦) و(٢/ ٢٦٤، ٢٦٧)، ((فواتح الرَّحَموت بشرح مُسَلَّم الثبوت)) لعبد العلي الأنصاري (٤/ ٢٩٣).



يكونُ للمطلوبِ أدِلَّةٌ كثيرةٌ))[١].

المطلبُ السَّادسُ: حُكمُ مُرتَكِبِ الكبيرةِ عِندَ الماتُريديَّةِ

ذهبت الماتُريديَّةُ إلى أنَّ مرتَكِبَ الكبيرةِ غيرَ المستَحِلِّ لها فاسِقٌ وليس بكافرٍ، وهو تحتَ مشيئةِ اللهِ عزَّ وجَلَّ إن مات مِن غيرِ تَوبةٍ؛ إن شاء عذَّبه، وإن شاء غفَر له، وهذا حقٌّ، لكنَّهم يقولون: هو مؤمِنٌ كاملُ الإيمانِ؛ لأنَّ الإيمانَ عندَهم هو التَّصديقُ، فهو لا يَزيدُ بالطَّاعاتِ، ولا يَنقُصُ بالمعاصي[٢]، فوافق الماتُريديَّةُ أهلَ السُّنَّةِ في عَدَمِ تكفيرِ مُرتَكِبِ الكبيرةِ، وفي القَولِ بأنَّه تحتَ المشيئةِ، وخالفوهم في القولِ بأنَّه كامِلُ الإيمانِ، وأنَّ المعاصيَ لا تَنقُصُ الإيمانَ، فإنَّ أهلَ السُّنَّةِ والجَماعةِ يقولون: إنَّ الإيمانَ يَزيدُ ويَنقُصُ، وإنَّ مُرتَكِبَ الكبيرةِ ناقِصُ الإيمانِ[٣].

المبحثُ الثَّالثُ: عقيدةُ الماتُريديَّةِ في النُّبُوَّةِ والمُعجِزةِ والكَرامةِ

يَثبُتُ صِدقُ الأنبياءِ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ عندَ الماتُريديَّةِ بكَونِهم أصفياءَ أنقياءَ قبْلَ الرِّسالةِ وبَعْدَها، وعلى تأييدِ اللهِ لهم بالآياتِ المُعجِزةِ الخارجةِ عن طبائِعِ البَشَرِ الدَّالَّةِ على صِدقِهم، ويَشترِطُون في المعجزةِ حتَّى تكونَ دليلًا صحيحًا على إثباتِ النُّبوَّةِ ثلاثةَ شُروطٍ: خَرقُ العادةِ، والتَّحدِّي، وعَدَمُ المعارَضةِ[٤].

---

(١) ((النبوات)) (١/ ٢٥٥ - ٢٥٧).

(٢) يُنظر: ((التمهيد في أصول الدين)) لأبي المعين النسفي (ص: ١٣٦، ١٣٧)، ((الاعتماد في الاعتقاد)) لأبي البركات النسفي (ص: ٣٩٧، ٤٠١).

(٣) يُنظر: ((الحجة في بيان المحجة)) لقوام السنة الأصبهاني (٢/ ٤٠٩)، ((شرح السنة)) للبغوي (١٣/ ١٢٩، ١٣٠)، ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (٣/ ٣٧٤) و(٧/ ٢٤٠، ٢٤١) و(١٥/ ٣١٦) و(٢٠/ ١٢٤) و(٢٨/ ٧٢).

(٤) يُنظر: ((التوحيد)) للماتريدي (ص: ١٨٨، ١٨٩)، ((أصول الدين)) للبزدوي (ص: ٩٧، ٩٨)، =

وقد تقَدَّمَ في البابِ الأوَّلِ بيانُ الحقِّ في هذه المسْألة[١].

المبحثُ الرَّابعُ: عقيدةُ الماتُريديَّةِ في القَضاءِ والقَدَرِ[٢]

المطلبُ الأوَّلُ: مراتِبُ القضاءِ والقَدَرِ عِندَ الماتُريديَّةِ

يوافقُ الماتُريديَّةُ أهلَ السُّنَّةِ في الإيمانِ بالقَدَرِ مِن حَيثُ الجملةُ، بَيْدَ أنَّ عندَهم بعضَ الخَلَلِ في بعضِ مسائِلِه -كمسألةِ أفعالِ العبادِ-؛ بسببِ تأثُّرِهم بالفلسفةِ وخَوضِهم في عِلمِ الكلامِ.

والإيمانُ بالقَدَرِ يَشتَمِلُ على أربَعِ مَراتِبَ، لا يكونُ العبدُ مُؤمِنًا بالقَدَرِ حتَّى يؤمِنَ بها، وهي:

١- عِلمُ اللهِ القديمُ، وأنَّه قد عَلِم أعمالَ العبادِ قبل أن يَعمَلوها.

٢- كتابةُ ذلك في اللَّوحِ المحفوظِ.

٣- مشيئةُ اللهِ العامَّةُ وقُدرتُه الشَّاملةُ.

٤- إيجادُ اللهِ لكُلِّ المخلوقاتِ، وأنَّه الخالِقُ وما سواه مخلوقٌ[٣].

والماتُريديَّةُ يُثبِتون هذه المراتِبَ، بَيْدَ أنَّها ليست واضحةً في كلامِهم كوضوحِها في كلامِ أهلِ السُّنَّةِ؛ فهم يَنصُّون على العِلمِ والخلقِ، أمَّا المشيئةُ فيذكرونَها في بحثِهم لمسألةِ الإرادةِ، وأمَّا الكتابةُ فقَلَّ أن يذكُروها[٤].

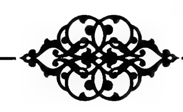
= ((التمهيد)) لأبي المعين النسفي (ص: ٤٤- ٤٦، ٥١، ٥٢)، ((النور اللامع)) للناصري الحنفي (ص: ١٤، ١٥)، ((شرح الفقه الأكبر)) للملا علي القاري (ص: ٧٩).

(١) يُنظر ما تقدَّم (ص: ١٨٠).

(٢) للتَّوسُّع يُنظر كتاب: ((الماتريدية دراسة وتقويمًا)) لأحمد الحربي.

(٣) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (٣/ ١٤٨- ١٥٠).

(٤) يُنظر: ((التوحيد)) للماتريدي (ص: ٢٢١، ٢٨٧، ٢٩١، ٢٩٤)، ((التمهيد)) لأبي المعين =



المطلبُ الثَّاني: مَذهَبُ الماتُريديَّةِ في أفعالِ العبادِ

ذهبت الماتُريديَّةُ إلى أنَّ أفعالَ العبادِ مَخلوقةٌ لله تعالى، وأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ خلَقَها كُلَّها خيرًا كانت أو شرًّا، واستدلُّوا على ذلك بأدِلَّةٍ كثيرةٍ نقليَّةٍ وعقليَّةٍ[١].

والقولُ بأنَّ اللهَ تعالى خالِقُ أفعالِ العِبادِ خَيرِها وشَرِّها هو القولُ الحقُّ الذي دلَّ عليه السَّمعُ والعقلُ، وهو قولُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ وسَلَفِ الأمَّةِ، لكِنْ بالنِّسبةِ لعَلاقةِ العِبادِ بأفعالِهم فقد حاولت الماتُريديَّةُ التَّوسُّطَ بَينَ قولِ المُعتزلةِ وقولِ الجبريَّةِ، فقالوا: أفعالُ العبادِ مخلوقةٌ لله تعالى، وهي كَسبٌ من العبادِ[٢].

وقد اختلفت عباراتُهم في بيانِ معنى الكَسْبِ[٣]، وحاصِلُ كلامِهم: أنَّ المؤثِّرَ في أصلِ الفِعلِ قُدرةُ اللهِ تعالى، والمؤثِّرَ في صفةِ الفِعلِ قُدرةُ العبدِ، وتأثيرُ العبدِ هذا هو الكَسْبُ عندَهم.

وحقيقةُ قولِ الماتُريديَّةِ أنَّ للعبادِ إرادةً غيرَ مخلوقةٍ، وهي مبدأُ الفِعلِ، فعلى مَذهَبِهم العبادُ يتصرَّفون بمبادئِ أفعالِهم باستقلالٍ تامٍّ كما يشاؤونَ، وخَلقُ اللهِ تعالى لأفعالِهم إنَّما هو تَبَعٌ لإرادتِهم غيرِ المخلوقةِ، وقولُهم هذا قريبٌ من قَولِ المُعتزِلةِ.

ولا شَكَّ أنَّ قَولَ الماتُريديَّةِ هذا باطِلٌ؛ لأنَّ اللهَ تعالى خالِقُ كُلِّ شيءٍ، والعبدُ

= النسفي (ص: ٧٥، ٨١، ٨٢).

(١) يُنظر: ((التوحيد)) للماتريدي (ص: ٢٢١-٢٥٦)، ((أصول الدين)) للبزدوي (ص: ٩٩، ١٠٢، ١٠٥)، ((التمهيد)) لأبي المعين النسفي (ص: ٦٢، ٦٤، ٦٥).

(٢) يُنظر: ((التوحيد)) للماتريدي (ص: ٢٢٨).

(٣) يُنظر: ((التمهيد)) لأبي المعين النسفي (ص: ٧١).

-جِسمُه ورُوحُه وصِفاتُه وأفعالُه ودواعيه وكُلُّ ذرةٍ فيه- مخلوقٌ للهِ خَلقًا تصَرَّف به في عبدِه، فهو عبدٌ مخلوقٌ من كُلِّ وجهٍ، وبكُلِّ اعتبارٍ، وفَقرُه إلى خالقِه وبارِئِه مِن لوازمِ ذاتِه، وقلبُه بيَدِ خالقِه، وبيْنَ إصبَعَينِ مِن أصابِعِه يُقَلِّبُه كيف يشاءُ، فيجعلُه مريدًا لِما شاء وُقوعَه منه، كارهًا لِما لم يشَأْ وقوعَه؛ فما شاء كان، وما لم يشَأْ لم يكُنْ[1].

المطلبُ الثَّالثُ: مَذهَبُ الماتُريديَّةِ في القُدرةِ والاستطاعةِ والتَّكليفِ بما لا يُطاقُ

الفرعُ الأوَّلُ: مَذهَبُ الماتُريديَّةِ في القُدرةِ والاستطاعةِ

مسألةُ الاستطاعةِ أو القُدرةِ مِن المسائِلِ الَّتي وقع فيها الخلافُ بيْنَ الفِرَقِ الإسلاميَّةِ تبعًا للخلافِ الواقِعِ في القَدَرِ؛ فالَّذين قالوا بالجَبرِ -وهم الجَهْميَّةُ ومَن وافَقهم- قالوا بنَفيِ الاستطاعةِ، لا مع الفِعلِ ولا قَبْلَه؛ وذلك لأنَّ العبدَ عِندَهم لا اختيارَ له[2].

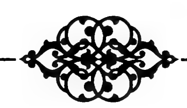
والَّذين قالوا بنَفيِ القُدرةِ، وأنَّ العبدَ خالِقٌ لفِعلِه -وهم المُعتزِلةُ ومَن وافقهم- أثبتوا الاستطاعةَ قبْلَ الفِعلِ، ونَفَوا أن تكونَ معه[3].

---

(١) يُنظر: ((شفاء العليل)) لابن القيم (ص: ١٤٤). ويُنظر منه أيضًا: (ص: ١٣١، ١٣٧، ١٣٨).

(٢) يُنظر: ((مقالات الإسلاميين)) للأشعري (١/ ٣١٢)، ((البَدء والتاريخ)) للمقدسي (٥/ ١٤٦)، ((الفرق بين الفرق)) للبغدادي (ص: ١٢٨) ((أصول الدين)) للبغدادي (ص: ٣٣٣)، ((الملل والنحل)) للشهرستاني (ص: ٣٦)، ((الغنية)) للجيلاني (١/ ٩٤)، ((التبصير في الدين)) للإسفراييني (ص: ٩٦).

(٣) يُنظر: ((مقالات الإسلاميين)) للأشعري (١/ ٣٠٠)، ((التوحيد)) للنيسابوري (ص: ٣٦٦-٣٧٠)، ((شرح الأصول الخمسة)) لعبد الجبار (ص: ٣٩٠)، ((الشافي)) لابن حمزة (٢/ ٢١٩، ٣/ ٥-٨).



والَّذين قالوا بالكَسْبِ -وهم الأشاعرةُ ومَن وافقهم- قالوا بأنَّ الاستطاعةَ تكونُ مع الفِعلِ لا قبْلَه(١).

وأمَّا جمهورُ الماتُريديَّةِ فقد توسَّطوا في المسألةِ؛ فقالوا بإثباتِ الاستطاعةِ قبل الفِعلِ، ومعه، فقالوا بأنَّ الاستطاعةَ تقع على نوعينِ:

النَّوعُ الأوَّلُ: سلامةُ الأسبابِ والآلاتِ، وهي تتقدَّمُ الفِعلَ.

النَّوعُ الثَّاني: الاستطاعةُ التي يتهيَّأُ بها الفِعلُ(٢).

وقولُ جمهورِ الماتُريديَّةِ في الاستطاعةِ هو القَولُ الحقُّ الَّذي دلَّت عليه الأدِلَّةُ، وهو قولُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ(٣).

الفرعُ الثَّاني: مَذهَبُ الماتُريديَّةِ في التَّكليفِ بما لا يُطاقُ

مسألةُ التَّكليفِ بما لا يُطاقُ مِن المسائِلِ الَّتي وقع فيها الخلافُ بيْنَ طوائِفِ المُسلِمينَ تبَعًا للخلافِ الواقِعِ في الاستطاعةِ والتَّحسينِ والتَّقبيحِ؛ فالجَهْميَّةُ قالوا بجوازِ تكليفِ ما لا يطاقُ مطلقًا، ومنه تكليفُ الأعمى البَصَرَ، والزَّمِنِ أن يسيرَ إلى مكَّةَ(٤).

والمُعتزِلةُ قالوا بعَدَمِ جوازِ تكليفِ ما لا يطاقُ؛ لأنَّه قبيحٌ، واللهُ تعالى منزَّهٌ عن

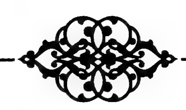
---

(١) يُنظر: ((الإنصاف)) (ص: ٤٦)، ((التمهيد)) (ص: ٣٢٣ - ٣٢٥) كلاهما للباقلاني، ((محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين)) للرازي (ص: ١٥٢)، ((شرح السنوسية الكبرى)) للسنوسي (ص: ٢٧٨).

(٢) يُنظر: ((التوحيد)) للماتريدي (ص ٢٥٦، ٢٥٧)، ((التمهيد)) لأبي المعين النسفي (ص: ٥٣، ٥٤).

(٣) يُنظر: ((شرح الطحاوية)) لابن أبي العز الحنفي (٤٩٩- ٥٠١).

(٤) يُنظر: ((الملل والنحل)) للشهرستاني (ص: ٣٦)، ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (٨/ ٢٩٧).



فِعلِ القبيحِ، فلا يجوزُ صدورُه منه(١).

والأشاعرةُ قالوا بجوازِ تكليفِ ما لا يطاقُ به عقلًا، وإن لم يقَعْ في الشَّرعِ، فأجازوه عقلًا بِناءً على نفيِهم التَّحسينَ والتَّقبيحَ العقليَّينِ(٢).

والماتُريديَّةُ وافقوا المُعتزِلةَ في هذه المسألةِ، فقالوا بعدمِ جوازِ تكليفِ ما لا يطاقُ؛ لأنَّه فاسِدٌ عقلًا، ولعَدَمِ وُجودِ القُدرةِ الَّتي هي مقتضى التَّكليفِ(٣).

والصَّوابُ في المسألةِ هو التَّفصيلُ، أمَّا إطلاقُ القولِ فيها فهو من البِدَعِ المحْدَثةِ(٤).

المبحثُ الخامسُ: مَذهَبُ الماتُريديَّةِ في مسألةِ التَّحسينِ والتَّقبيحِ، والرَّدُّ عليه

المطلبُ الأوَّل: مَذهَبُ الماتُريديَّةِ في مسألةِ التَّحسينِ والتَّقبيحِ

يوافِقُ أكثرُ الماتُريديَّةُ المُعتزِلةَ في إثباتِ الحُسنِ والقُبحِ الذَّاتيَّينِ للأفعالِ ولكن يخالفونهم في وجوبِ الصَّلاحِ واللُّطفِ وغيرِها مِن الأمورِ الَّتي أوجبها المُعتزِلةُ على اللهِ سُبحانَه. وقولُ المُعتزِلةِ والماتُريديَّةِ بالتَّحسينِ والتَّقبيحِ العقليَّينِ راجِعٌ إلى أنَّ العقلَ عندَهم هو أصلُ المعرفةِ؛ فلذلك كان أصلًا للنَّقلِ، ومقدَّمًا

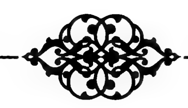
---

(١) يُنظر: ((شرح الأصول الخمسة)) لعبد الجبار (ص: ١٣٣، ٣٩٦- ٤٠٩)، ((نظرية التكليف)) لعبد الكريم عثمان (ص: ٣٠٠- ٣٠٤).

(٢) يُنظر: ((المستصفى)) للغزالي (١/ ٩٨)، ((المطالب العالية)) للرازي (٩/ ٢٦٧- ٢٧١)، ((محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين)) للرازي (ص: ٢٩٧، ٢٩٨)، ((شرح المواقف)) للجرجاني (١/ ١٦٠، ١٦١).

(٣) يُنظر: ((التوحيد)) للماتريدي (ص: ٢٦٦)، ((المسايرة)) لابن الهمام (ص: ١٥٦)، ((نظم الفرائد)) لشيخي زاده (ص: ٢٥، ٢٦).

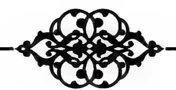
(٤) يُنظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) (١/ ٦٥)، ((مجموع الفتاوى)) (٨/ ٤٦٩)، ((منهاج السنة)) (٣/ ١٠٤، ١٠٥)، ثلاثتها لابن تيمية.



عليه عِندَ التَّعارُضِ(١).

المطلبُ الثَّاني: الرَّدُّ على الماتُريديَّةِ في مسألةِ التَّحسينِ والتَّقبيحِ

سبق في البابِ الأوَّلِ بيانُ الصَّوابِ في هذه المسألةِ(٢).



(١) يُنظر: ((تفسير الماتريدي)) (١٠/ ٥٤٢)، ((الاعتماد)) لأبي البركات النسفي (ص: ٣٦٢، ٣٦٦ - ٣٦٨)، ((منح الروض الأزهر)) للملا علي القاري (ص: ٣٠٦).

(٢) يُنظر ما تقدَّم (ص: ١٧٤).

الفصلُ الخامسُ
مخالفةُ الماتُريديَّةِ
إمامَهم أبا حنيفةَ النُّعمانَ

أبو حنيفةَ النُّعمانُ كسائرِ الأئمَّةِ المتَّبعين كانوا على مَنهَجِ السَّلَفِ في مسائِلِ الاعتقادِ، غيرَ أنَّه خالفهم في مسألةِ الإيمانِ[1]، لكِنَّ الماتُريديَّةَ رَغْمَ أنَّهم على مذهَبِ أبي حنيفةَ في الفُروعِ فإنَّهم خالفوه في كثيرٍ من مسائِلِ الاعتقادِ، ووافقوه فيما أخطأ فيه! ومِن هذه المسائِلِ الَّتي خالفوا فيها إمامَهم:

١- أبو حنيفةَ يُثبِتُ للهِ الوَجهَ واليَدَ، والغَضَبَ والرِّضا، وغَيرَها مِن الصِّفاتِ، ويُصَرِّحُ بأنَّ تأويلَها تعطيلٌ لها[2].

لكِنَّ الماتُريديَّةَ خالفوا إمامَهم الذي ينتَسِبون إليه في الفِقهِ، واختاروا مَذهَبَ المُعتزِلةِ، فعطَّلوا تلك الصِّفاتِ، وحرَّفوا نُصوصَها.

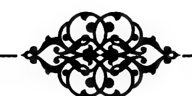
---

(١) ذهب أبو حنيفةَ إلى أنَّ الطَّاعاتِ لا تُسَمَّى إيمانًا، إنَّما الإيمانُ التَّصديقُ والإقرارُ، وهذا خلافُ معْتَقَدِ السَّلفِ القائلين: الإيمانُ قولٌ وعملٌ، لكِنْ مخالفتُه هذه ليست كمخالفةِ المُرجِئةِ الجَهميَّةِ الذين يقولون: الإيمانُ هو التَّصديقُ، ولا يضُرُّ بَعدَه تَركُ الفرائِضِ وسائرِ الأعمالِ بالكُلِّيَّةِ؛ فأبو حنيفةَ وغيرُه من فُقَهاءِ الكوفةِ وقَعوا في هذا النَّوعِ من الإرجاءِ الذي أطلق عليه العُلَماءُ فيما بَعدُ: إرجاءَ الفُقَهاءِ، ورَغمَ أنَّه خلافُ منهَجِ السَّلَفِ إلَّا أنَّه أخفُّ بكثيرٍ من بِدعةِ المُرجِئةِ، وقد عدَّ بعضُ العلماءِ الخلافَ بَينَه وبَينَ قَولِ السَّلَفِ خِلافًا لفظيًّا.

(٢) ((الفقه الأكبر)) (ص: ٢٧)، ويُنظر: ((شرح الطحاوية)) لابن أبي العز (١/ ٢٦٤)، ((شرح الفقه الأكبر)) للمَغنيساوي (ص: ٥٦)، ((شرح الفقه الأكبر)) للملا علي القاري (ص: ٦٦).

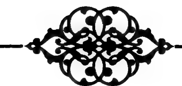
تنويهٌ:

اختلف العُلَماءُ في صِحَّةِ نِسبةِ كتابِ الفِقهِ الأكبرِ لأبي حنيفةَ مع أنَّه من روايةِ ابنِه حمَّادٍ، لكِنِ اعتَمَدْناه لأنَّ الماتُريديَّةَ أتباعَ المذهَبِ الحَنَفيِّ يعتَمِدونه، ولهم أكثرُ مِن شرحٍ عليه.



٢- أبو حنيفةَ صَرَّح بأنَّ موسى عليه السَّلامُ سَمِع كلامَ اللهِ تعالى[١].

٣- أبو حنيفةَ يُثبِتُ استواءَ اللهِ على عرشِه وأنَّه في السَّماءِ[٢].

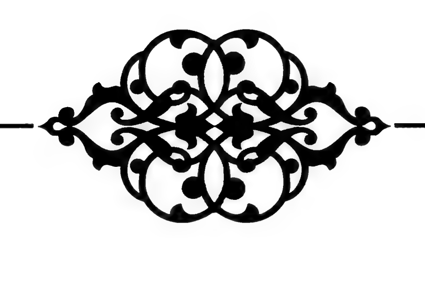


---

(١) ((الفقه الأكبر)) (ص: ٢٢)، ويُنظر: ((شرح الطحاوية)) لابن أبي العز (١/ ١٨٧)، ((شرح الفقه الأكبر)) للمَغْنِيساوي (ص: ٥٤)، ((شرح الفقه الأكبر)) للملا علي القاري (ص: ٥٣).

وهذا الكلامُ المنسوب لأبي حنيفة يخالفُ قولَ أبي منصورٍ الماتُريديِّ في ((تفسيرِه)) (٣/ ٤٢٠)!

(٢) يُنظر: ((شرح الفقه الأكبر)) للسمرقندي (ص: ٢٥)، ((شرح العقيدة الطحاوية)) لابن أبي العز (١/ ٣٨١).



البابُ الثَّالثُ

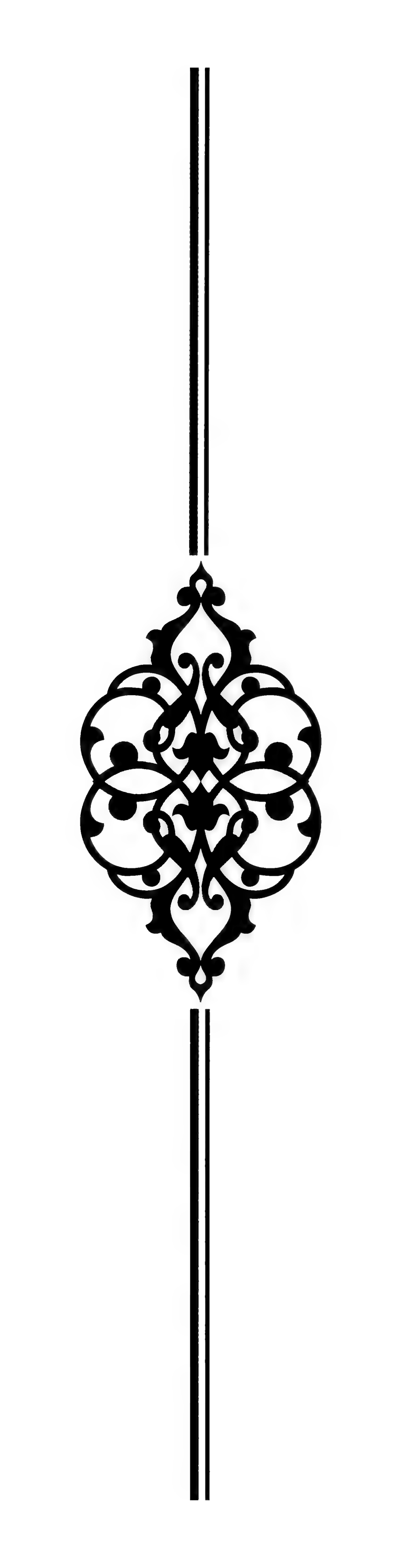
موازنةٌ بيْنَ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ وطعنُهم وتكفيرُهم لمخالفيهم، وواقِعهُم المعاصِرُ

وفيه ثلاثةُ فُصولٍ:

الفصلُ الأوَّلُ: الموازَنةُ بيْنَ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ

الفَصلُ الثَّاني: طَعنُ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ على عُلَماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ ونَبْزُهم وتكفيرُهم

الفَصلُ الثَّالثُ: واقِعُ الأشاعِرةِ والماتُرِيديَّةِ المُعاصِرُ



الفصلُ الأوَّلُ

الموازَنةُ بيْنَ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ(١)

تمهيد:

تعرَّض عددٌ كبيرٌ مِن الباحثينَ للموازنةِ بيْنَ الأشعريَّةِ والماتُريديَّةِ فمِن مجمِلٍ مخِلٍّ، ومِن مفصِّلٍ مملٍّ، ومنهم مَن أفرد لذلك تأليفًا، وغالبُهم لا يذكُرونَ المسائِلَ الخلافيَّةَ بَينَ الفِرقتينِ على طريقةِ النَّقدِ، ولا يُبَيِّنون الحقَّ في ذلك على طريقةِ السَّلَفِ الصَّالحِ.

المبحثُ الأوَّلُ: أشهرُ مَن تعرَّضَ للموازنةِ بيْنَ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ

١- عليُّ بنُ الحَسَنِ بنِ هِبةِ اللهِ ابنُ عساكِرِ الشَّافعيُّ (ت: ٥٧١هـ).

٢- عبدُ الوهَّاب بن عليِّ بن عبدِ الكَافيِّ تاجُ الدِّينِ السُّبكيُّ الشَّافعيُّ (ت: ٧٧١هـ).

٣- سعدُ الدِّين مسعود بن عمر التَّفْتازانيُّ الحَنَفيُّ (ت: ٧٩٢هـ).

٤- أبو العبَّاس أحمد بن عليِّ المَقْريزيُّ (ت: ٨٤٥هـ).

٥- عبدُ الوهَّابِ الشَّعرانيُّ الصُّوفيُّ (ت: ٩٧٣هـ).

٦- الملَّا علي القاريُّ الحَنَفيُّ الماتُريديُّ (ت: ١٠١٤هـ).

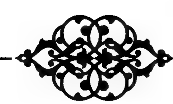
٧- صالحُ بنُ مهديِّ المقبليُّ (ت: ١١٠٨هـ).

٨- الحَسَنُ بنُ عبدِ المحسِنِ المعروفُ بأبي عذبة (كان حيًّا سنة ١١٧٣هـ)(٢).

---

(١) يُنظر: ((الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات)) لشمس الدين الأفغاني (١/ ٤١٥-٥٠٠).

(٢) صنَّف كتاب: ((الرَّوضة البهيَّة فيما بيْنَ الأشاعرةِ والماتُريديَّة)).



٩- مرتضى الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ).

١٠- محمَّد زاهِد الكَوثَريُّ (ت: ١٣٧١هـ).

١١- محمَّدُ بنُ أحمَد أبو زهرة (ت: ١٣٩٣هـ).

١٢- فؤاد سِزكين التُّركي (ت: ١٤٣٩هـ).

ومِن المُستَشرِقينَ:

١- جولد تسيهر المجَريُّ (ت: ١٣٤٠هـ).

٢- كارْل بُروكْلمان الألمانيُّ (ت: ١٣٧٥هـ).

وحاصِلُ بحوثِ هؤلاء الباحثينَ حولَ موازنتِهم بيْنَ الفِرقتينِ ما يلي:

١- اتِّفاقُ الفِرقتينِ في المنهَجِ وأصولِ المَذهَبِ.

٢- الفرقتان من أهلِ الكلامِ، ومن أهلِ النَّظَرِ العقليِّ والصِّناعةِ الفِكريَّةِ.

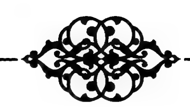
٣- الفرقتان -مع اتِّفاقِهما فيما بيْنَهما في المنهجِ والأصولِ- مخالفتان في الأصولِ لسائرِ الفِرَقِ الإسلاميَّةِ مخالفةً كبيرةً.

٤- الخِلافُ في المسائلِ العَقَديَّةِ بَينَ الفِرقتينِ قليلٌ، وأغلبه خلافٌ لَفظيٌّ، ولا يستدعي التَّبديعَ والتَّفسيقَ بينهما، فهم كفِرقةٍ واحدةٍ.

ويرى بعضُهم أنَّ موقِفَ أبي منصورٍ الماتُريديِّ وموقِفَ أبي الحسَنِ الأشْعَريِّ وموقِفَ أصحابِ الحديثِ من آياتِ وأحاديثِ الصِّفاتِ: مَوقِفٌ واحِدٌ[1].

ولا يشُكُّ مُنصِفٌ في بُعدِ هذه التَّسويةِ عن الواقِعِ؛ فأبو الحسَنِ الأشْعَريُّ تابعَ السَّلَفَ -في الجملةِ- في إثباتِ الصِّفاتِ، وانتسب إليهم صراحةً، أما أبو منصورٍ

(١) يُنظر: ((عقيدة التوحيد في فتح الباري)) لأحمد عصام الكاتب (ص: ١٠٦، ١٠٠).



الماتُريديُّ فيُنكِرُ عُلوَّ اللهِ تعالى صراحةً[١]، ويُؤَوِّلُ صِفةَ العُلوِّ والفوقيَّةِ إلى فوقيَّةِ القَهرِ والاستيلاءِ وتعاليه عن الأمكنةِ وعُلوِّ القَهرِ، ويُؤَوِّلُ صفةَ الاستواءِ إلى الاستيلاءِ كما هو قولُ المُعتزِلةِ ومتأخِّري الأشاعرة[٢]، ويؤَوِّلُ صِفةَ العينِ إلى الحِفظِ والرِّعايةِ والإعلامِ والأمرِ والوَحيِ والنَّظَرِ[٣]، ويُؤَوِّلُ صِفةَ اليدِ إلى النِّعمةِ أو القُدرةِ[٤]، ويزعُمُ أنَّ موسى عليه السَّلام لم يسمَعْ كلامَ اللهِ سُبحانَه، وإنَّما أسمعه بلسانِ موسى وبحروفٍ خلَقَها وصوتٍ أنشأه[٥]، ولازمُ كلامِه في مسألةِ رُؤيةِ المؤمنينَ لرَبِّهم نَفيُ حقيقةِ الرُّؤيةِ، وجَعْلُها مستحيلةً[٦]!

فلا يصِحُّ أن يُقالَ: إنَّ موقِفَ أبي منصورٍ الماتُريديِّ من الصِّفاتِ مِثلُ مَوقِفِ السَّلَفِ، وهو إثباتُها بلا كيفٍ، أو مِثلُ موقفِ أبي الحسَنِ الأشْعَريِّ.

نعم، اقترب متأخِّرو الأشاعِرةِ من المُعتزِلةِ والجَهْميَّةِ، كما هو الحالُ في مَذهَبِ الماتُريديَّةِ، فصارت الفرقتانِ في الحقيقةِ فِرقةً واحِدةً في المنهَجِ والأُصولِ.

والخلافُ بيْنَهما في بَعضِ المسائِلِ لا يَنفي كونَهما فرقةً واحِدةً؛ وذلك لأنَّ الخلافَ بيْنَ الفرقَتينِ ليس جوهريًّا، بل في التَّفريعاتِ دونَ الأصولِ[٧].

واصطلح المتأخِّرون من الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ على تسميةِ الفرقَتينِ الأشاعرةَ تغليبًا للأشْعَريَّةِ على الماتُريديَّةِ، وقد صرَّح الحَنَفيَّةُ الماتُريديَّةُ الدِّيوبنديَّةُ أنَّهم

---

(١) يُنظر: ((التوحيد)) (ص: ٦٧ - ٦٩).

(٢) يُنظر: ((تفسير الماتريدي)) (١/ ٤١٠ - ٤١٢) و (٤/ ٤٥١ - ٤٥٤).

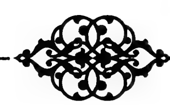
(٣) يُنظر: المصدر السابق: (٧/ ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٥).

(٤) يُنظر: المصدر السابق: (٨/ ٥٣٨، ٦٣٦، ٦٤٦، ٦٤٧).

(٥) يُنظر: ((التوحيد)) (ص: ٥٩).

(٦) يُنظر: ((التوحيد)) للماتريدي (ص: ٨٥)، ((تفسير الماتريدي)) (٥/ ٣١).

(٧) يُنظر: ((إشارات المرام)) للبياضي (ص: ٥٢).



أشْعَرِيَّةٌ وماتُريديَّةٌ في آنٍ واحدٍ.

فالحاصِلُ: أنَّ الأشْعَرِيَّةَ والماتُريديَّةَ فِرقةٌ واحِدةٌ في المنهَجِ وأصولِ العقائِدِ، وهم مخالِفون لسائرِ الفِرَقِ مخالفةً جوهريَّةً، وما بيْنَهما مِن الخلافِ لا يمنعُ مِن اتِّحادِهما، وكِلاهما يدَّعي أنَّهم أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ، وأنَّهم على مَذهَبِ السَّلَفِ الصَّالحِ، وأنَّهم الفِرقةُ النَّاجيةُ الَّتي يجبُ على المُسلِمين اتِّباعُها، والنَّاظِرُ في كتُبِ عقائِدِهم بعِلمٍ وإنصافٍ يتبيَّنُ له أنَّه لا صِلةَ لهم بالسَّلَفِ الصَّالحِ في كثيرٍ من أبوابِ العقيدةِ، وأنَّ الأشْعَرِيَّة لا تصِحُّ نسبتُهم إلى الإمامِ أبي الحسَنِ الأشْعَرِيِّ ولا صلةَ لهم بعقيدةِ إمامَيهم في المذهبِ مالكٍ والشَّافعيِّ، كما أنَّ الماتُريديَّةَ لا صلةَ لهم بعقيدةِ إمامِهم في المذهبِ الإمامِ أبي حنيفةَ. كما تقدَّم بيانُ ذلك[1].

المبحثُ الثَّاني: الفُروقُ بيْنَ الأشعريَّةِ والماتُريديَّةِ

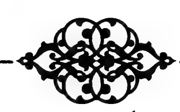
المطلبُ الأوَّلُ: أماكنُ وجودِ الأشعريَّةِ والماتُريديَّةِ

انتشرت الأشْعَرِيَّةُ في العِراقِ والشَّامِ، ومِصرَ والمغرِبِ، وبعضِ مناطِقِ اليَمَنِ، وأندونيسيا وغَيرِها من البلادِ الإسلاميةِ حيثُ ما وُجِد المذهبُ المالكيُّ والمذهبُ الشافعيُّ.

أمَّا الماتُريديَّةُ فانتشرت في بلادِ الهندِ وما جاورها مِن البلادِ الشَّرقيَّةِ، كتُركستانَ الشَّرقيَّةِ، وبنْغلاديشَ، وباكِسْتانَ وأفغانِسْتانَ، كما انتشرت في بلادِ فارِسَ، وتُرْكيا، وبلادِ ما وراءَ النَّهرِ، حَسَبَ انتشارِ الحَنَفيَّةِ وسُلطانِهم في عهدِ الدَّولةِ العُثمانيَّةِ.

---

(١) يُنظر ما تقدَّم (ص: ٢٤٣).



المطلبُ الثَّاني: المذهبُ الفقهيُّ لكلٍّ مِن الأشعريَّةِ والماتُريديَّةِ

الأصلُ في الأشاعرةِ أنَّهم شافعيَّةٌ؛ وقد كان مؤسِّسُ المذْهب أبو الحَسَنِ الأشْعَريُّ شافعيًّا كما هو المشهورُ عنه، وكذلك أئمَّتهم، وأمَّا المالكيَّةُ فكثيرٌ منهم أشاعِرةٌ؛ وقد كان بعضُ أئمَّةِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ مِن المالكيَّةِ، كالقاضي الباقِلَّانيِّ، والمازَريِّ، وابنِ العَرَبيِّ، والقاضي عياضٍ.

وأمَّا الماتُريديَّةُ فكُلُّهم على المَذهَبِ الحَنَفيِّ في الفقهِ كمؤسِّسِ المذهَبِ، ولا يُعرفُ أحَدٌ مِن المالكيَّةِ أو الشَّافعيَّةِ أو الحنابلةِ ماتُريديًّا، كما لا يُعرَفُ أحدٌ مِن الحَنَفيَّةِ أشْعَريًّا إلَّا ما نَدَر.

وأمَّا الحنابلةُ فلا يُعرَفُ منهم مَن كان أشْعَريًّا ولا ماتُريديًّا، حتَّى مَن وقع في التَّفويضِ لم يكنْ يَنتسِبُ لأحدهما.

المطلبُ الثَّالثُ: الخِلافُ بيْنَ الأشعريَّةِ والماتُريديَّةِ من النَّاحيةِ العَقديَّةِ

تمهيدٌ:

الخِلافُ بيْنَ الأشْعَريَّةِ والماتُريديَّةِ غالبُه لفظيٌّ غيرُ جَوهريٍّ، قال السُّبْكيُّ: (تفحَّصتُ كُتبَ الحَنَفيَّةِ فوجَدْتُ جميعَ المسائِلِ الَّتي بيْنَنا وبيْن الحَنَفيَّةِ خِلافٌ فيها ثلاثَ عَشْرةَ مسألةً، منها مَعنويٌّ سِتُّ مَسائِلَ، والباقي لَفْظيٌّ، وتلك السِّتُّ المَعنويَّةُ لا تَقتضي مخالَفَتُهم لنا ولا مخالَفَتُنا لهم فيها تكفيرًا ولا تبديعًا)[1].

أوَّلًا: المسائلُ السِّتُّ ذاتُ الخِلافِ المَعنويِّ

١-هل يجوزُ عَقلًا أن يُعَذِّبَ اللهُ تعالى المطيعَ على طاعتِه أو لا؟

فالأشْعَريَّةُ يُجَوِّزون ذلك، والماتُريديَّةُ لا يجوِّزونه. والحقُّ مع الماتُريديَّةِ.

---

(١) ((طبقات الشافعية)) (٣/ ٣٧٨).

٢- هل معرفةُ اللهِ واجِبةٌ بالشَّرعِ أو بالعَقلِ؟

قالت الأشْعَريَّةُ: معرفةُ اللهِ واجِبةٌ بالشَّرعِ لا بالعقلِ، وقالت الماتُريديَّةُ: معرفةُ اللهِ واجِبةٌ بالعقلِ ولو لم يوجَدِ الشَّرعُ، وهذا قولُ المعتزلةِ.

٣- صفةُ التَّكوينِ

الماتُريديَّةُ أثبَتوا لله عزَّ وجلَّ صِفةَ التَّكوينِ، وأرجعوا إليها جميعَ الصِّفاتِ الفِعليَّةِ، والأشاعرةُ لا يَعترِفون بهذه الصِّفةِ، وكِلاهما لا يُثبت الصِّفاتِ الفعليَّةَ.

٤- هل يجوزُ أن يُسمَعَ كلامُ اللهِ تعالى أو لا؟

منَعَ الماتُريديَّةُ ذلك؛ لأنَّ كلامَ الله عندَهم كلامٌ نفْسيٌّ، ليس بحَرفٍ ولا صَوتٍ، والأشعريَّةُ أجازوا فتَناقَضوا؛ لأنَّ عندَهم أيضًا أنَّ كلامَ الله نفْسيٌّ ليس بحرفٍ ولا صَوتٍ!

٥- هل يجوزُ من اللهِ التَّكليفُ بما لا يُطاقُ؟

الأشْعَريَّةُ على الجوازِ، وهذا باطلٌ، والماتُريديَّةُ على المنعِ.

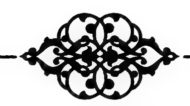
٦- هل يجوزُ صُدورُ الصَّغائرِ عن الأنبياءِ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ أو لا؟

ذكر هذه المسألةَ السُّبكيُّ، والواقعُ أنَّ لهم أقوالًا مُضْطَرِبةً فيها؛ فمِنهم مَن يُجَوِّزُ، ومِنهم مَن يَمنَعُ.

ثانيًا: المسائِلُ السَّبع ذاتُ الخلافِ اللَّفظيِّ

١- مسألةُ الاستثناءِ في الإيمانِ.

٢- مسألةُ سَعادةِ الشَّقيِّ، وشَقاءِ السَّعيدِ.



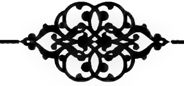
٣- مسألةُ أفعالِ العِبادِ.

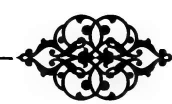
٤- هل الكافِرُ يُنعَمُ عليه أو لا؟

٥- هل الرُّسُلُ والأنبياءُ عليهم السَّلامُ رُسُلٌ وأنبياءُ حقيقةً بعْدَ مَوتِهم أو لا؟

٦- هل المشيئةُ والإرادةُ تَستَلزِمانِ الرِّضا والمحَبَّةَ أو لا؟

٧- هل يصِحُّ إيمانُ المُقَلِّدِ أو لا؟





الفَصلُ الثَّاني
طَعنُ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ
على عُلَماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ
ونَبْزُهم وتكفيرُهم

المبحثُ الأوَّلُ: نَبْزُهم علماءَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ ووصفُهم بأبشَعِ الأوصافِ

لقَّبَ الأشاعرةُ والماتريديَّةُ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ بألقابٍ بشِعةٍ لتنفيرِ النَّاسِ منهم، وصدِّهم عن الجلوسِ معهم والاستماعِ لهم، مِثلُ: الحَشْويَّةِ، والمشَبِّهةِ، والمجسِّمةِ[١]. وهذا ديدَنُ القَوْمِ، وليست فلتةً أو زلَّةً من واحدٍ أو اثنين.

المبحثُ الثَّاني: تكفيرُ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ مَن ليس على مَذهَبِهم من العُلَماءِ

كثيرًا ما نسمَعُ ونقرأُ لبعضِ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ اتِّهامَ السَّلَفِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ بالتَّبديعِ والتَّكفيرِ لغيرِهم، وهم أَولى بهذه التُّهمةِ[٢]، وهذه أقوالِ كِبارِ عُلَمائِهم:

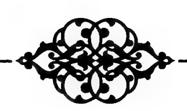
١- قال أبو منصورٍ عبدُ القاهِرِ بنُ طاهرٍ البَغداديُّ (ت: ٤٢٩هـ): (إنَّ الأشعريَّ وأكثَرَ المتكَلِّمين قالوا بتكفيرِ كُلِّ مبتدعٍ كانت بدعتُه كُفرًا أو أدَّت إلى كُفرٍ)[٣].

---

(١) يُنظر: ((الشامل)) للجويني (ص: ٥١١)، ((السيف الصقيل)) للسبكي (ص: ٢٥)، ((الاقتصاد في الاعتقاد)) للغزالي (ص: ٧٢)، ((تفسير الرازي)) (٧/ ٢١٨) و(٨/ ٥٦) و(٢٧/ ٥٨٢)، ((غاية المرام)) للآمدي (ص: ٣١١)، ((طبقات الشافعيَّة)) للسبكي (٥/ ١٩٢)، ((الإبهاج في شرح المنهاج)) للسبكي (١/ ٣٦١)، ((شرح أم البراهين)) للسنوسي (ص: ٢٩٢).

(٢) التَّاريخُ يَشهَدُ أنَّه حَصَل نِزاعٌ بين الحنابلةِ والأشاعرة واعتدى كلُّ فريقٍ منهم على الآخَر، لكِنَّ المقصودَ هنا إيضاحُ حقيقةِ الأشاعِرةِ الذين يتَّهِمون غيرَهم بالتَّكفيرِ والتَّضليلِ، ويُبَرِّئون ساحتَهم منها.

(٣) يُنظر: ((الأسماء والصفات)) (٣/ ٨٧) تحقيق أنس الشرفاوي، ((الأسماء والصفات)) (٢/ ٧٢٧) =



٣- قال أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ عليٍّ بنِ يوسُفَ الشِّيرازيُّ (ت: ٤٧٦هـ): (فمَن اعتقَد غيرَ ما أشَرْنا إليه من اعتقادِ أهلِ الحَقِّ المنتَسِبين إلى الإمامِ أبي الحسَنِ الأشعريِّ رَضِيَ اللهُ عنه، فهو كافِرٌ)[1].

٤- قال يوسُفُ الأُرمويُّ الشَّافعيُّ الأشعَريُّ (ت:٦١٢هـ) في جوابِ استفتاءٍ، صورتُه: (ما قولُكم في الحَشْويَّةِ[2] الذين على مذهَبِ ابنِ مرزوقٍ[3] وابنِ الكيزانيِّ[4] اللَّذينِ يعتقدانِ أنَّ اللهَ سبحانَه يتكلَّمُ بحرفٍ وصوتٍ، تعالى اللهُ عن ذلك، وأنَّ أفعالَ العبادِ قديمةٌ، هل تُنفَّذُ أحكامُهم على أهلِ التَّوحيدِ وعامَّةِ

= تحقيق أحمد رجب.

(١) ((شرح اللمع)) (١/ ١١١).

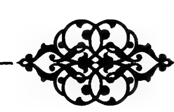
(٢) يعني بهم السَّلَفَ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ مثبتي الصِّفاتِ لله تعالى.

(٣) هو أبو عُمَرَ عُثمانُ بنُ مَرزوقِ بنِ حُمَيدِ بنِ سَلَّام القُرَشيُّ، المتوفَّى سنةَ ٥٦٤هـ. قال ابنُ رَجَب: (الفقيهُ العارفُ الزَّاهِدُ نزيلُ الدِّيارِ المِصريَّةِ، صَحِب شَرَفَ الإسلام عبدَ الوهَّابِ بنَ الجيليِّ بدِمَشقَ، وتفَقَّه واستوطَنَ مِصرَ وأقام بها إلى أن مات، وأفتى بها ودَرَّس وناظَر، وتكلَّم على المعارِفِ والحقائِقِ. وانتهت إليه تربيةُ المريدينَ بمِصرَ. وانتمى إليه خَلقٌ كثيرٌ من الصُّلَحاءِ، وأثنى عليه المشايخُ، وحصَل له قَبولٌ تامٌّ من الخاصِّ والعامِّ، وانتفع بصُحبتِه خَلقٌ كثيرٌ). ((ذيل طبقات الحنابلة)) (٢/ ٢٢٢، ٢٢٣).

اتُّهم ظُلمًا بالتَّجسيمِ، مع أنَّه -كما قال الذَّهبيُّ-: (رجُلٌ سُنِّيٌّ يَلعَنُ المُشَبِّهةَ). ((تاريخ الإسلام)) (١٢/ ٨٤٢).

ووصَل مِن تعصُّبِ الأشاعرةِ عليه أنَّه لَمَّا مات دُفِن بالقُربِ من الإمامِ الشَّافِعيِّ، فأُخرِجَ ونُبِشَ ثمَّ أعيدَ، ثمَّ لمَّا أراد الخَبُوشانيُّ الأشعريُّ الصوفيُّ بناءَ ضَريحِ الشَّافعيِّ قال: (لا يكونُ صِدِّيقٌ وزِنديقٌ في موضِعٍ واحِدٍ!)، وجَعَل يَنبُشُ ويرمي عظامَه وعظامَ الموتى الذين حولَه من أتباعِه. يُنظر: ((طبقات الشافعية)) للسُّبكي الأشعريِّ (٦/ ٩٠) و(٧/ ١٥).

(٤) هو محمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ ثابتٍ، أبو عبدِ اللهِ المِصريُّ الكيزانيُّ الواعِظُ المقرئُ، المتوفَّى سنةَ ٥٦٢هـ. قال الذَّهبيُّ: (من شيوخِ المِصريِّينَ الفُضَلاءِ... وله كلامٌ في السُّنَّةِ، وشِعرٌ جَيِّدٌ كثيرٌ في الزُّهدِ، وكان زاهِدًا وَرِعًا، له أصحابٌ ينتمون إليه). ((تاريخ الإسلام)) (١٢/ ٢٨٣).



المُسلِمين؟ وهل تُقبَلُ شهادتُهم على المُسلِمين أم لا؟).

أجاب الأرمويُّ: (ما نُصَّ عليهم أعلاه اقتَرَفوا حَوبةً عظيمةً يجِبُ عليهم القُفولُ عمَّا اعتقَدوه، وهم كُفَّارٌ عندَ أكثَرِ المتكَلِّمين، وكيف يسوغُ قَبولُ أقوالِهم؟! ويجِبُ على مَن إليه الأمرُ إحضارُهم واستتابتُهم عمَّا هم عليه، فإن تابوا وإلَّا قُتِلوا، وحُكمُهم في الاستتابةِ حُكمُ المرتَدِّ في إمهالِه ثلاثةَ أيَّامٍ، ولا يُقتَلُ في الحالِ)[١].

٥- قال الخطيبُ محمَّدُ بنُ إبراهيمَ الحَمَويُّ (ت:٦١٥هـ): (مَن قال: إنَّ اللهَ متكَلِّمٌ بحرفٍ وصوتٍ، فقد قال قولًا يلزَمُ منه أنَّ اللهَ جِسمٌ، ومن قال: إنَّه جسمٌ، فقد قال بحدوثِه، ومن قال بحدوثِه فقد كَفَر، والكافِرُ لا تَصِحُّ ولايتُه، ولا تُقبَلُ شهادتُه، واللهُ أعلَمُ)[٢].

٦- قال السُّبكيُّ (ت: ٧٥٦هـ) عن ابنِ تيميَّةَ: (لم يدخُلْ في فِرقةٍ من الفِرَقِ الثَّلاثةِ والسَّبعين التي افترقت عليها الأمَّةُ، ولا وقَفَت به مع أمَّةٍ من الأمَمِ هِمَّةٌ، وكُلُّ ذلك وإن كان كُفرًا شنيعًا ممَّا تَقِلُّ جملتُه بالنِّسبةِ لما أحدَث في الفُروعِ!)[٣].

وقال في حَقِّ ابنِ القَيِّمِ: (فهو المُلحِدُ، عليه لعنةُ اللهِ! ما أوقَحَه! وما أكثَرَ تجرُّؤَه! أخزاه اللهُ!)[٤].

وقال عنه أيضًا: (انتهى كلامُ هذا المُلحِدِ، تبًّا له! وقطَع اللهُ دابِرَ كلامِه! انظُرْ هذا الملعونَ...)[٥].

---

(١) ((نجم المهتدي ورجم المعتدي)) لابن المعلم القرشي (٢/ ٤٦٧).

(٢) المصدر السابق: (٢/ ٤٦٨)، يقولُ هذا وهو يعلَمُ أنَّ أهلَ الحديثِ وغيرَ المفوِّضةِ من الحنابلةِ كُلُّهم يقولون بهذا، ولا يتورَّعُ عن تكفيرِهم جميعًا!

(٣) ((الدرة المضية في الرد على ابن تيمية)) (ص: ٦، ٧).

(٤) ((السيف الصقيل)) (ص: ٤١).

(٥) المصدر السابق: (ص: ٥٣).

٧- قال تقيُ الدِّينِ الحِصْنيُّ الأشعريُّ (ت: ٨٢٩هـ): (إنَّ ابنَ تَيميَّةَ الَّذي كان يوصَفُ بأنَّه بَحرٌ في العِلمِ لا يُستَغرَبُ فيه ما قاله بعضُ الأئِمَّةِ عنه مِن أنَّه زِنديقٌ مُطلَقٌ!...)[١].

وقال المقريزيُّ عن الحصنيِّ هذا: (كان شديدَ التَّعصُّبِ للأشاعِرةِ، منحَرِفًا عن الحنابلةِ انحرافًا يخرُجُ فيه عن الحَدِّ، فكانت له معهم بدِمَشقَ أمورٌ عديدةٌ، وكان يُفحِشُ في حقِّ ابنِ تيميَّةَ ويجْهَرُ بتكفيرِه من غيرِ احتشامٍ، بل يَصْرُخُ في الجوامِعِ والمجامِعِ بأن ابن تيميَّة كافرٌ، فتلقَّى ذلك عنه أتباعُه واقتَدَوا به فيه جريًا على عادةِ أهلِ زمانِنا في تقليدِ من اعتقدُوه)[٢].

١٠- قال ابنُ نُجَيْمٍ الحنَفيُّ الماتُريديُّ (ت: ٩٧٠هـ): (ويَكفُرُ بإثباتِ المكانِ للهِ تعالى، فإن قال: اللهُ في السَّماءِ؛ فإن قَصَد حكايةَ ما جاء في ظاهِرِ الأخبارِ لا يَكفُرُ، وإن أراد المكانَ كَفَر، وإن لم يكُنْ له نيَّةٌ كَفَر عندَ الأكثَرِ، وهو الأصَحُّ وعليه الفتوى!)[٣].

١١- قال أحمدُ بنُ حَجَرٍ الهَيتميُّ الشَّافعيُّ الأشعَريُّ (ت: ٩٧٤هـ) عن ابنِ تيميَّةَ وابنِ القَيِّم: (لهما في هذا المقامِ من القبائِحِ وسوءِ الاعتقادِ ما تَصَمُّ عنه الآذانُ، فيُقضى عليه بالزُّورِ والكَذِبِ والضَّلالِ والبُهتانِ، قبَّحهما اللهُ، وقبَّح من قال بقولِهما، والإمامُ أحمدُ وأجلَّاءُ مذهَبِه مبرَّؤون عن هذه الوَصمةِ القبيحةِ، كيف وهو كُفرٌ عندَ كثيرينَ؟!)[٤].

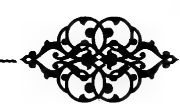
---

(١) ((دفع شبه من شبه وتمرد)) (ص: ٦٤).

(٢) ((درر العقود الفريدة، في تراجم الأعيان المفيدة)) (١/ ١٤٢).

(٣) ((البحر الرائق شرح كنز الدقائق)) (٥/ ١٢٩).

(٤) ((أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل)) (ص: ١٧٣).



وقال أيضًا: (وإيَّاك أن تُصغيَ إلى ما في كتُبِ ابنِ تيميَّةَ وتلميذِه ابنِ قَيِّمِ الجوزيَّةِ وغيرِهما ممَّن اتَّخذ إلهَه هواه، وأضَلَّه اللهُ على عِلمٍ وخَتَم على سمعِه وقَلبِه وجَعَل على بصرِه غِشاوةً، فمَن يهديه مِن بعدِ اللهِ، وكيف تجاوَز هؤلاء الملحِدون الحدودَ، وتعدَّوا الرُّسومَ وخرَقوا سياجَ الشَّريعةِ والحقيقةِ، فظنُّوا بذلك أنَّهم على هدًى من ربِّهم، وليسوا كذلك، بل هم على أسوَأِ الضَّلالِ، وأقبَحِ الخِصالِ، وأبلَغِ المقْتِ والخُسرانِ، وأنهى الكَذِبِ والبُهتانِ؛ فخَذَل اللهُ مُتَّبِعَهم، وطَهَّر الأرضَ من أمثالِهم)[(١)].

وقال أيضًا: (ابنُ تيميَّةَ عبدٌ خذَله اللهُ وأضلَّه وأعماه وأصمَّه وأذَلَّه... والحاصِلُ ألَّا يقامَ لكلامِه وَزنٌ، بل يُرمى في كلِّ وَعْرٍ وحَزنٍ، ويُعتقَدُ فيه أنه مُبتدِعٌ ضالٌّ ومُضِلٌّ جاهِلٌ غالٍ، عاملَه اللهُ بعَدلِه، وأجازنا مِن مِثلِ طريقتِه وعقيدتِه وفِعلِه)[(٢)].

١٣- قال إسماعيلُ الحامِديُّ (ت: ١٣١٦هـ) عن ابنِ تَيميَّةَ: (الحَنبليُّ المشهورُ، زِنديقٌ، وبُغضُه للدِّينِ وأهلِه لا يخفى)[(٣)].

١٤- قال محمَّد زاهد الكَوثريُّ الماتُريديُّ (ت: ١٣٧١هـ): (ومَن أطلَق الكُفرَ على إثباتِ الجِهةِ في غايةٍ من الكثرةِ بينَ الأئمَّةِ)[(٤)].

وقال عن ابنِ القَيِّم: عندَه (زندقةٌ مكشوفةٌ، ومُروقٌ ظاهِرٌ، وإصرارٌ على اعتقادِ الإيمانِ كُفرًا. قبَّحه اللهُ! ... أنَّ هذا النَّاظِمَ -يعني: ابنَ القَيِّمِ- بلَغ في كُفرِه مبلغًا

---

(١) ((الفتاوى الحديثية)) (ص: ١٤٤).

(٢) المصدر السابق: (ص: ٨٣، ٨٤).

وللهيتميِّ من جنسِ هذا التَّهَوُّرِ شيءٌ كثيرٌ، وقد انبرى للمُحاكمةِ بينَ أحمدَ ابنِ تيميَّةَ وأحمدَ الهَيتميِّ أبو البركاتِ الآلوسيُّ (ت: ١٣١٧هـ) في كتابه: ((جلاء العينين في محاكمة الأحمدين)).

(٣) ((حواش على شرح الكبرى للسنوسي)) (ص: ٦٢):

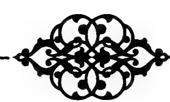
(٤) ((حاشية السيف الصقيل)) (ص: ٤٠).

لا يجوزُ السُّكوتُ عليه، ولا يحسُنُ لمؤمِنٍ أن يُغضيَ عنه، ولا أن يتساهَلَ فيه)(١).

فوازِنْ بينَ أقوالِ مَن تقدَّمَ من عُلَماءِ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ وبيْنَ أقوالِ ابنِ تيميَّةَ صاحِبِ كتابِ: «رَفْع الملام عن الأئمَّةِ الأعلام» الَّذي بسَطَ العُذرَ فيه لأئمَّةِ الإسلامِ، والَّذي قال: (المُتأوِّلُ الذي قَصْدُه متابعةُ الرَّسولِ لا يُكفَّرُ، بل ولا يُفَسَّقُ إذا اجتهد فأخطَأ، وهذا مشهورٌ عِندَ النَّاسِ في المسائِلِ العَمَليَّةِ، وأمَّا مسائِلُ العقائِدِ فكثيرٌ من النَّاسِ كفَّر المُخطِئينَ فيها، وهذا القَولُ لا يُعرَفُ عن أحَدٍ من الصَّحابةِ والتَّابعينَ لهم بإحسانٍ، ولا عن أحَدٍ من أئمَّةِ المُسلِمينَ، وإنَّما هو في الأصلِ من أقوالِ أهلِ البِدَعِ، الذين يبتَدِعون بدعةً ويُكَفِّرون من خالَفهم، كالخوارجِ والمُعتَزِلةِ والجَهميَّةِ، ووقَع ذلك في كثيرٍ من أتباعِ الأئمَّةِ، كبَعضِ أصحابِ مالِكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ وغَيرِهم... وإذا لم يكونوا في نفسِ الأمرِ كُفَّارًا لم يكونوا مُنافِقينَ، فيكونونَ من المؤمِنينَ، فيُستغفَرُ لهم ويُترحَّمُ عليهم. وإذا قال المؤمِنُ: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠] يقصِدُ كُلَّ مَن سبَقه من قُرونِ الأمَّةِ بالإيمانِ، وإن كان قد أخطَأ في تأويلٍ تأوَّله فخالَف السُّنَّةَ، أو أذنب ذنبًا؛ فإنَّه من إخوانِه الذين سبَقوه بالإيمانِ، فيدخُلُ في العُمومِ، وإن كان من الثِّنتَينِ والسَّبعينَ فِرقةً، فإنَّه ما من فِرقةٍ إلَّا وفيها خَلقٌ كثيرٌ ليسوا كُفَّارًا، بل مُؤمِنينَ فيهم ضَلالٌ

(١) ((السيف الصقيل)) (ص: ١٤٥).

وللكوثريِّ في هذا البابِ من التَّكفيرِ والتَّفسيقِ والتَّقبيحِ والسَّبِّ واللَّعنِ وغيرِ ذلك ممَّا يُستحيا مِن ذِكرِه ما لا يكادُ يُحصى كثرةً! فعليه إثمُها وإثمُ مَن اتَّبَعه عليها، وكتابُه: ((تبديد الظَّلام المخيم من نونيَّة ابن القيِّم)) مليءٌ بألفاظِ التَّكفيرِ والسَّبِّ والثَّلبِ لابنِ القيِّم ممَّا يأنفُ الطَّبعُ عن سماعِه!. ويُنظر: ((الماتريديَّة وموقفهم من توحيد الأسماء والصِّفات)) للشَّمس الأفغاني (١/ ٣٧٧-٤٠٠).



وذنبٌ يَستحِقُّونَ به الوعيدَ، كما يستحِقُّه عُصاةُ المؤمِنينَ. والنَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لم يُخرِجْهم من الإسلامِ، بل جعَلهم من أمَّتِه، ولم يقُلْ: إنَّهم يُخلَّدونَ في النَّارِ، فهذا أصلٌ عظيمٌ ينبغي مراعاتُه؛ فإنَّ كثيرًا من المُنتَسِبينَ إلى السُّنَّةِ فيهم بِدعةٌ)[1].

وقال: (وليس كُلُّ مَن خالف في شيءٍ من هذا الاعتقادِ يجِبُ أن يكونَ هالِكًا؛ فإنَّ المنازِعَ قد يكونُ مجتَهِدًا مخطِئًا يغفِرُ اللهُ خطأَه، وقد لا يكونُ بلَغَه في ذلك من العِلمِ ما تقومُ به عليه الحُجَّةُ، وقد يكونُ له من الحسَناتِ ما يمحو اللهُ به سَيِّئاتِه، وإذا كانت ألفاظُ الوعيدِ المتناوِلةُ له لا يجِبُ أن يدخُلَ فيها المتأوِّلُ والقانتُ، وذو الحسَناتِ الماحيةِ، والمغفورُ له وغيرُ ذلك؛ فهذا أَولى، بل موجِبُ هذا الكلامِ أنَّ من اعتقد ذلك نجا في هذا الاعتقادِ، ومَن اعتقد ضِدَّه فقد يكونُ ناجيًا وقد لا يكونُ ناجيًا، كما يقالُ: مَن صَمَت نجا)[2].

وقال: (ولا رَيْبَ أنَّ مَن اجتَهَدَ في طَلَبِ الحَقِّ والدِّينِ مِن جِهةِ الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، وأخطَأَ في بعضِ ذلك، فاللهُ يَغفِرُ له خَطَأَه؛ تَحقيقًا للدُّعاءِ الذي استَجابَه اللهُ لنَبيِّه وللمُؤمِنينَ؛ حيثُ قالوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ومَن اتَّبَعَ ظَنَّه وهواه فأخَذَ يُشنِّعُ على مَن خالَفَه بما وَقَعَ فيه مِن خَطَأٍ ظَنَّه صَوابًا بَعدَ اجتِهادِه، وهو مِن البِدَعِ المُخالِفةِ للسُّنَّةِ، فإنَّه يَلزَمُه نَظيرُ ذلك أو أعظَمُ أو أصغَرُ فيمَن يُعظِّمُه هو مِن أصحابِه، فقَلَّ مَن يَسلَمُ مِن مِثلِ ذلك في المُتَأخِّرينَ؛ لكَثرةِ الاشتِباهِ والاضطِرابِ، وبُعدِ النَّاسِ عن نورِ النُّبُوَّةِ وشَمسِ الرِّسالةِ، الذي به يَحصُلُ الهُدى والصَّوابُ، ويَزولُ به عن القُلوبِ الشَّكُّ والارتيابُ؛ ولهذا

---

(١) ((منهاج السنة النبوية)) (٥/ ٢٣٩ - ٢٤١).

(٢) ((مجموع الفتاوى)) (٣/ ١٧٩).

تَجِدُ كَثيرًا من المُتَأخِّرينَ مِن عُلَماءِ الطَّوائِفِ يَتَناقَضونَ في مِثلِ هذه الأصولِ ولَوازِمِها، فيَقولونَ القَولَ المُوافِقَ للسُّنَّةِ، ويَنفونَ ما هو مِن لَوازِمِه غَيرَ ظانِّينَ أنَّه مِن لَوازِمِه، ويَقولونَ ما يُنافيه غَيرَ ظانِّينَ أنَّه يُنافيه، ويَقولونَ بمَلزوماتِ القَولِ المُنافي ما أثبَتوه مِن السُّنَّةِ، وربَّما كَّفروا مَن خالَفَهم في القولِ المنافي ومَلزوماتِه، فيكونُ مضمونُ قولِهم أن يقولوا قولًا ويُكَفِّروا مَن يقولُه، وهذا يوجَدُ لكثيرٍ منهم في الحالِ الواحِدِ، لعدَمِ تفطُّنِه لتناقُضِ القولينِ، ويوجَدُ في الحالينِ لاختلافِ نَظَرِه واجتهادِه)[1].

أمَّا هؤلاء الذين كذَبوا عليه وظَلَمُوه وقذفُوه بأقبحِ السِّبابِ والشَّتائمِ فقد قال عنهم: (فلا أحِبُّ أن يُنتصَرَ من أحدٍ بسَبَبِ كَذِبِه عَليَّ أو ظُلمِه وعُدوانِه؛ فإنِّي قد أحلَلتُ كُلَّ مُسلمٍ، وأنا أحِبُّ الخيرَ لكُلِّ المُسلِمين، وأريدُ لكُلِّ مؤمنٍ من الخيرِ ما أحِبُّه لنفسي، والذين كَذَبوا وظَلَموا فهم في حِلٍّ مِن جِهتي)[2].

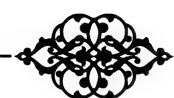
ووازِنْ أيضًا كلامَهم بكَلام تِلميذِه ابنِ القَيِّم: (مَن له عِلمٌ بالشَّرعِ والواقعِ يَعلَمُ قَطعًا أنَّ الرَّجُلَ الجليلَ الذي له في الإسلامِ قَدَمٌ صالحٌ وآثارٌ حَسَنةٌ، وهو من الإسلامِ وأهلِه بمَكانٍ: قد تكونُ منه الهَفوةُ والزَّلَّةُ هو فيها مَعذورٌ بل ومأجورٌ لاجتهادِه؛ فلا يجوزُ أن يُتَّبَعَ فيها، ولا يجوزُ أن تُهدَرَ مَكانَتُه وإمامَتُه ومَنزِلَتُه في قُلوبِ المُسلِمينَ)[3].

هذا، وقد قال ابنُ القَيِّمِ عن شَيخِه ابنِ تيميَّةَ: (وكان بعضُ أصحابِه الأكابِرِ يقولُ: وَدِدْتُ أنِّي لأصحابي مِثلُه لأعدائِه وخُصومِه! وما رأيتُه يدعو على أحَدٍ

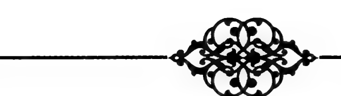
(١) ((درء تعارض العقل والنقل)) (٢/ ١٠٣، ١٠٤).

(٢) ((مجموع الفتاوى)) (٢٨/ ٥٥).

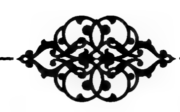
(٣) ((أعلام الموقعين)) (٥/ ٢٣٥).



منهم قَطُّ، وكان يدعو لهم، وجئتُ يومًا مُبَشِّرًا له بموتِ أكبَرِ أعدائِه، وأشَدِّهم عَداوةً وأذًى له، فنَهَرني وتنكَّرَ لي واسترجَعَ! ثمَّ قام مِن فَورِه إلى بيتِ أهلِه فعَزَّاهم، وقال: إنِّي لكم مكانَه، ولا يكونُ لكم أمرٌ تحتاجون فيه إلى مساعدةٍ إلَّا وساعدتُكم فيه! ونحوَ هذا من الكلامِ، فسُرُّوا به، ودَعَوا له، وعَظَّموا هذه الحالَ منه)[1].



(١) ((مدارج السالكين)) (٢/ ٣٢٨، ٣٢٩).



الفَصلُ الثَّالثُ
واقِعُ الأشاعِرةِ
والماتُريديَّةِ المُعاصِرُ

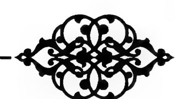
رَغمَ تجذُّرِ المذهَبِ الأشعَريِّ في كثيرٍ مِن بلادِ المسلِمينَ، وهَيمنتِه على التَّعليمِ والتَّدريسِ في عامَّةِ بلادِ المسلِمينَ، فإنَّه ضعُف وشابَه الكثيرُ مِن الانفصامِ عن واقعِ النَّاسِ، وعن التَّأثيرِ فيهم في القرنينِ الماضِيَينِ، ويمكنُ عزوُ ذلك إلى مؤثِّرَينِ كبيرينِ:

الأوَّلُ: مصادمةُ المذهَبِ الأشعريِّ للفِطرةِ، إضافةً إلى ما يَكتنِفُه من تعقيدٍ وفلسفةٍ تسبَّبت في نَفْرةِ النَّاسِ عنه.

الثَّاني: الظُّهورُ الكبيرُ للمذهَبِ السَّلَفيِّ، وتبَنِّي بعضِ العُلماءِ واسعي التَّأثيرِ والانتشارِ له، وكثرةُ مطبوعاتِه مع بدايةِ نشأةِ الطِّباعةِ الحديثةِ، مع ما فيه من سهولةٍ ويُسرٍ، وتجانسٍ مع الفِطرةِ.

وفي السَّنواتِ الأخيرةِ نَشِط أتْباعُ المذهَبِ الأشعريِّ نشاطًا كبيرًا، في محاولةٍ منهم لسَحبِ البِساطِ من تحتِ أقدامِ أتْباعِ المنهَجِ السَّلَفيِّ، لكِنْ هيهاتَ! فأكثرُ المسْلمين اليومَ بعدَ انتشارِ مذهَبِ الفِطرةِ السَّويَّةِ ما عادوا يَقْبَلون بتعقيداتِ وفلسفةِ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ المشوبةِ بخُرافاتِ الصُّوفيَّةِ؛ فعامَّةُ المُسلِمين وعَوامُّهم الأصلُ فيهم أنَّهم على الفِطرةِ السَّلَفيَّةِ السَّليمة، وكلُّهم يعتقدُ أنَّ رَبَّهم في السَّماءِ، ويتوجَّهون إليه برفعِ أيديهم إليه، ولا يَعرِفون رَبًّا لا داخِلَ العالَمِ ولا خارِجَه...!

ومِن هذا النَّشاطِ الأخيرِ عَقدُهم مؤتَمَرَ الإمامِ أبي الحَسَنِ الأشعريِّ في القاهرةِ



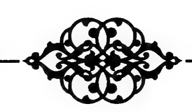
سنةَ ١٤٣١هـ الموافق ٢٠١٠م، وصدَرَت أعمالُ المُؤتَمَرِ في أربعةِ مجلَّداتٍ كبيرةٍ مطبوعةٍ عن مركزِ الأزهَرِ للتَّأليفِ والتَّرجمةِ والنَّشرِ.

ثمَّ أقاموا مُؤتَمرًا في جروزني عاصمةِ الشِّيشانِ عامَ ١٤٣٧هـ، الموافق ٢٠١٦م، سُمِّيَ «مُؤتمَرَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ»، حضَره علماءُ مِن الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ، وكانت أبرَزُ نتائجِه إصدارَ بيانٍ قرَّروا فيه أنَّ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ هُم الأشاعِرةُ والماتُريديَّةُ، والمُفوِّضةُ مِن أهلِ الحديثِ، وأهلُ المَذاهبِ الأربعةِ في الفِقهِ، وأهلُ التَّصوُّفِ، وأخرجوا غيرَ هؤلاء مِن مُسمَّى أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ وأقصَوهم، ثمَّ يَدَّعون أنَّهم أهلُ دعوةِ التَّسامُحِ، ويتَّهِمون غيرَهم بالإقصاءِ!

والأشاعِرةُ والماتريديَّةُ المعاصِرونَ يحرِصونَ في كتُبِهم ودُروسِهم ومقالاتِهم على تقريرِ مذهبَيهما، ومُهاجمةِ العقيدةِ السَّلفيَّةِ، والطَّعنِ في عُلَماءِ أهلِ السُّنَّةِ، وتختَلِفُ توجُّهاتُهم واهتماماتُهم؛ فمِنهم مَن يرتكِزُ مُشروعُه على هدمِ المعتقَدِ السَّلَفيِّ أو التَّيْميِّ -كما يُسمُّونه- والرَّدِّ عليه ويَعتني بذلك أكثرَ من عنايتِه بتأصيلِ المذهَبِ الأشعريِّ، ومنهم الَّذين يؤصِّلون المذهَبَ الأشعَريَّ في الدُّروسِ والعِلمِ، ورُدودُهم على السَّلَفيَّةِ تأتي مِن بابِ التَّبَعِ، ومنهم مَن جُلُّ اهتمامِهم الجانبُ الصُّوفيُّ ورُبَّما الخرافيُّ، ومُناكَفةُ السَّلفيِّين فيه، ويأتي الكلامُ على قضايا التَّمشعُرِ مِن بابِ تعزيزِ الهُويَّةِ المخالفةِ للسَّلفيِّينَ.

وللأشاعِرةِ المُعاصِرين مُؤَسَّساتٌ ومراكِزُ غير رسميَّة تهتَمُّ بتقريرِ المذهَبِ الأشعريِّ، ونَشرِ تُراثِ الأشاعِرةِ؛ منها:

أكاديميَّةُ الإمامِ الأشعَريِّ بمصر وفي الأردُنِّ: مَعهدُ المعارِجِ للدِّراساتِ الشَّرعيَّةِ، ومَعهدُ مَدارِك العِلمِ، ومَعهَد بُروجِ العِلمِ للتَّكوينِ والمَعرِفةِ.



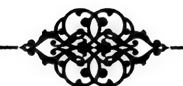
ومركَزُ أبي الحسَنِ الأشعريِّ للدِّراساتِ والبُحوث العَقديَّةِ بالمغرِبِ، ومركَزُ ابنِ عَرَفةَ للتَّكوينِ المُستمِرِّ في العُلومِ الإنسانيَّةِ، بتونسُ، ومركَزُ الإمامِ الأشعَريِّ بموريتانيا، وهو تابعٌ للأزهَرِ بمِصرَ.

ودارُ المصطفى للدِّراساتِ الإسلاميَّةِ بحَضْرَمَوْتَ جنوبِ اليَمَنِ، وكذا أكاديميَّةُ سَنَد بعُلومِ الشَّريعةِ.

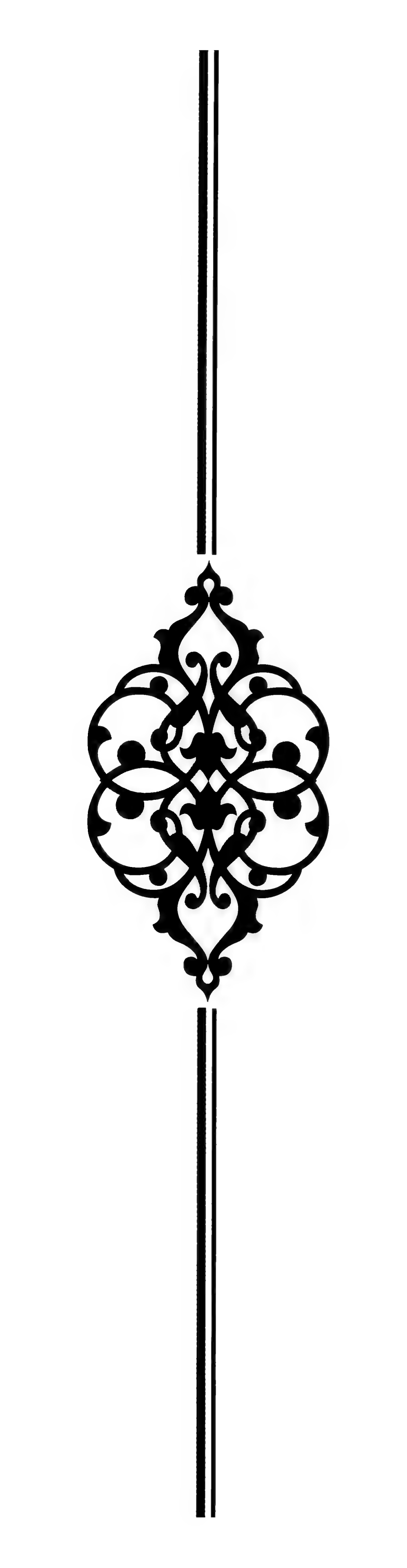
ومُؤسَّسةُ طابةَ في أبو ظبي، وجمعيَّةُ الإمامِ الأشعريِّ العِلميَّةُ في السودان.

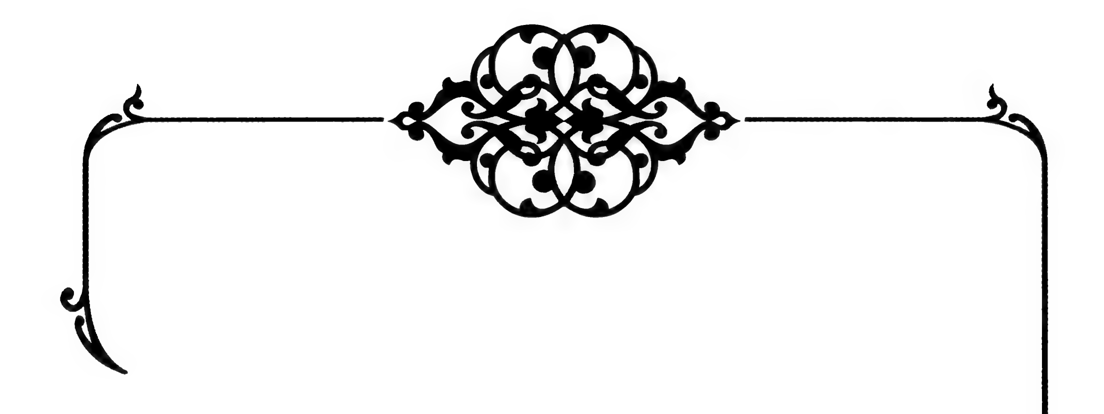
ومركزُ الإمامِ الماتُريديِّ الدَّوليِّ للبُحوثِ العِلميَّةِ بأوزبكستانَ، وجامعةُ الإمامِ أبي الحسَنِ الأشعريِّ في داغستانَ.

وللأشاعرةِ والماتُريديَّةِ أيضًا نشاطٌ في الفَضائيَّاتِ، ومواقِعُ في الإنترنت، وقَنَواتٌ في اليُوتيوب، وصَفَحاتٌ في الفيسِ بوك وغيرِه مِن وسائلِ التَّواصُلِ، ولهم دُورُ نشرٍ عديدةٌ تُعْنى بنَشرِ مؤلَّفاتِهم، وتحقيقِ الكُتُبِ الأشعَريَّةِ القديمةِ وطباعتِها[1].

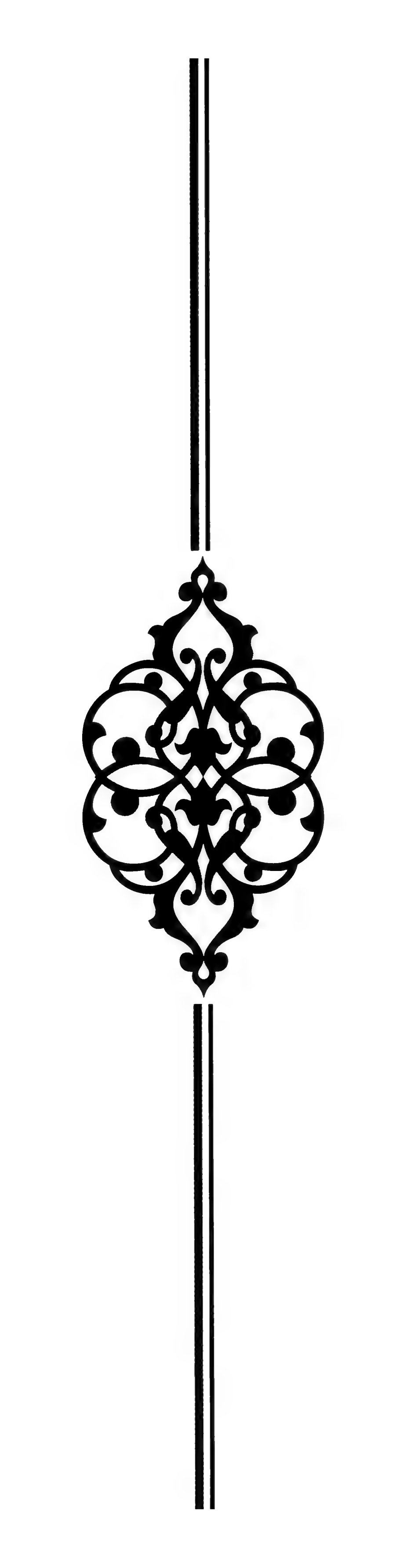


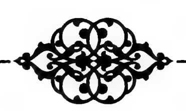
(١) في الكتابِ الأصْلِ تفصيلٌ لها.





الخاتمةُ والخلاصةُ





الخاتمةُ والخلاصةُ

هذا آخِرُ ما إليه قصَدْنا من الكلامِ على الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ، وعَرْضِ كلِّ مَذهَبٍ من خلالِ ذِكرِ كلامِ أربابِه، مع بيانِ مَذهَبِ السَّلَفِ في المسائِلِ التي خالفوا فيها، وقد ظهَر جليًّا من خلالِ البحثِ أنَّ كِلَا المذهَبينِ مُحدَثٌ، مبايِنٌ في مسائِلَ كثيرةٍ لمذهَبِ السَّلَفِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ.

وإذ قد انتَهَينا إلى هذا الموضِعِ فنَذكُرُ خُلاصةَ ما تحرَّرَ:

١- اقتضَت حِكمةُ اللهِ في خَلقِه أن يكونَ مَعقِدُ تكليفِهم في الابتلاءِ؛ ابتلاءِ العِبادِ بالإخلاصِ للمعبودِ، وابتلائِهم بتمامِ المتابعةِ للرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم.

٢- أمَر اللهُ عزَّ وجَلَّ المُسلِمينَ بالاعتصامِ بدينِه والائتلافِ، ونهى عن التَّفرُّقِ والاختلافِ، وأخبَر النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أنَّ أمَّتَه ستَفترِقُ إلى فِرَقٍ شَتَّى، والنَّاجي من هذه الفرق فرقةٌ واحدة.

٣- لا شَكَّ أنَّ أسعَدَ النَّاسِ بالدُّخولِ تحتَ مظلَّةِ الفِرقةِ النَّاجيةِ هم صحابتُه رَضِيَ اللهُ عنهم ومَن تَبِعَهم مِن السَّلَفِ الأكرمينَ، وأبعَدَ النَّاسِ مَن خالفهم واتَّبع غيرَ سبيلِهم ودانَ بآراءِ الفلاسِفةِ وأهلِ الأهواءِ الزَّائغين.

٤- من أسبابِ الكتابةِ عن الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ: انخِداعُ النَّاسِ بهما، وظَنُّهم أنَّ الخِلافَ معهما خلافٌ لفظيٌّ، وزَعمُهم في كُلِّ مناسَبةٍ أنَّهم أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ، وانخداعُ النَّاسِ بهذا، وانتِشارُهم، وازديادُ نشاطِهم في السَّنَواتِ الأخيرةِ.

٥- انتسَب كثيرٌ مِن المُسلِمينَ إلى المذهبِ الأشعريِّ أو الماتُريديِّ لظَنِّهم أنَّ المذهب الَّذي دانوا به هو مَذهَبُ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ دونَ ما سِواه مِن المَذاهِبِ! معَ أنَّ هذا المَذهَبَ لم يكُنْ مَعْروفًا عنْدَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ وأتْباعِهم، ولا يُعرَفُ

عن أحَدٍ مِن أئِمَّةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ القَولُ بهذا المَذهَبِ الَّذي حَدَثَ بعدَ القَرنِ الثَّالِثِ الهِجْرِيِّ.

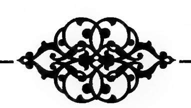
٦- مرَّ أبو الحسَنِ الأشعريُّ في حياته بمراحلَ، وانتهى في آخِرِها إلى الرُّجوعِ إلى مَذهَبِ السَّلَفِ الصَّالِحِ في الجملة، ومَن يُطالِعْ كِتابَ أبي الحَسَنِ الأشْعَرِيِّ المُسمَّى «الإبانة عن أُصولِ الدِّيانة» بعِلمٍ وإنْصافٍ يَتَبيَّنْ له أنَّه سارَ فيه على مَذهَبِ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ، معَ وُجودِ عِباراتٍ مُجْمَلةٍ وأخْطاءٍ لا تُخرِجُه عن مَذهَبِ السَّلَفِ.

٧- مُعظَمُ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ يُخالِفونَ أبا الحَسَنِ الأشْعَريَّ فيما أَثبَتَه مِن الصِّفاتِ الإلَهيَّةِ في كِتابِ «الإبانة»، وهو كِتابٌ ثابتٌ عنه بلا شَكٍّ عِندَ أهْلِ العِلمِ المُنْصِفينَ، وإن حاوَلَ بعضُ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ التَّشْكيكَ في ثُبوتِه أو ادِّعاءَ دُخولِ الزِّيادةِ فيه بلا بُرْهانٍ!

٨- عدمُ صحَّةِ دعوى بعضِ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ أنَّ ما في كُتُبِ أبي الحَسَنِ الأشْعَرِيِّ مِن إثْباتِ الصِّفاتِ هو مِن بابِ التَّفْويضِ لمَعانيها، وزَعمِهم أنَّ تَفْويضَ مَعاني الصِّفاتِ هو مَذهَبُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وأنَّ أبا الحَسَنِ مُوافِقٌ للسَّلَفِ بهذا المعنى!

٩- أهْلُ الكَلامِ يَتَسلَّطونَ على أدِلَّةِ القُرْآنِ بالتَّأويلِ، وعلى أدِلَّةِ السُّنَّةِ بالتَّأويلِ والرَّدِّ والتَّشْكيكِ، ويَخوضونَ مُتكَلِّفينَ في مَسائِلَ أَمسَكَ السَّلَفُ الصَّالِحُ عن الكلامِ فيها! وقد اتَّفَقَ أئِمَّةُ الإسْلامِ على ذَمِّ عِلمِ الكَلامِ المُحْدَثِ، وذَمِّ أصْحابِه، وتَجْهيلِهم. أمَّا الأشاعِرةُ والماتُريديَّةُ فيُعظِّمون مِن شأنِه، وخاضوا فيه بدعوى إثْباتِ العقائِدِ الإسلاميَّةِ بالأدِلَّةِ العقليَّةِ!

١٠- كان المُنْتَسِبونَ الأوائِلُ إلى المَذهَبِ الأشْعَريِّ مِن أهْلِ العِلمِ والفَضْلِ



والدِّين، ولم يكُنْ في عَهْدِهم قد امْتَزَجَ المَذهَبُ الأشْعَريُّ بعِلم الكَلام والفَلْسَفةِ والتَّصوُّف، فكانوا يَرَوْنَ الانتِساب إلى أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ انْتِسابًا إلى السُّنَّةِ؛ لِما رأَوا في كُتُبه وكُتُبِ تَلاميذِه مِن تَعْظيمِ السَّلَفِ، والدِّفاع عن عَقائِدِ أهْلِ السُّنَّة.

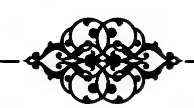
١١- لم يَخلُ زمانٌ مِن عُلماء حذَّروا مِن عِلم الكَلامِ وأهْلِ الأهْواءِ، وبيَّنوا بُطْلانَ تَأويلِ الصِّفاتِ، وألَّفوا مُؤَلَّفاتٍ كَثيرةً في بَيانِ مَذهَبِ السَّلَفِ، لكنَّها لم تَشتَهِرْ في ذلك الزَّمانِ عنْدَ جُمْهورِ الأُمَّةِ كما اشْتَهَرَتْ كُتُبُ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ.

١٢- أَشهَرَ الأشاعِرةُ القَوْلَ بأنَّ هناك طَريقتَينِ في آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها؛ طَريقةَ السَّلَفِ وهي التَّفويضُ، وطَريقةَ الخَلَفِ وهي التَّأويلُ! وصارَ هذا القَوْلُ مُسَلَّمًا به عنْدَ كَثيرٍ مِن العُلَماءِ، مع أنَّه في الحَقيقةِ يُخالِفُ ما كان عليه السَّلَفُ مِن الإيمانِ بمَعاني الصِّفاتِ كما يَليقُ بعَظَمةِ اللهِ سُبْحانَه، مع تفويضِ كَيْفيَّاتِ الصِّفاتِ لا مَعانيها.

١٣- دينُ اللهِ لا يَحْتاجُ إلى الفَلْسَفةِ وكَثْرةِ الآراءِ واخْتِلافِ الأهْواءِ، ولا حاجةَ للمُسلِم بأن يَشغَلَ نَفْسَه بمَتاهاتِ عُلَماءِ الكَلامِ المُخْتلِفينَ، ولو أنَّهم اكْتَفَوا بما في القُرْآنِ مِن الإيمانِ باللهِ وأسمائِه وصفاتِه، وأنَّه ليس كمِثلِه شيءٌ؛ لَسَلِموا مِن هذه التَّطْويلاتِ والاخْتِلافاتِ.

١٤- ازْدادَ تَطوُّرُ المَذهَبِ الأشْعَريِّ معَ مُرورِ الزَّمَنِ حتَّى صارَتِ العَقيدةُ الأشْعَريَّةُ عنْدَ المُتَأخِّرينَ مُخالِفةً للعَقيدةِ الصَّحيحةِ الَّتي كان عليها النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وأصْحابُه، ولهذا التَّطوُّرِ مَظاهِرُ ذُكِر أبرزُها في تضاعيفِ الكتابِ، وكان لانْتِشارِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ والماتُريديِّ في العالَمِ الإسْلاميِّ أسبابٌ مذكورةٌ في غضونِ الكتابِ كذلك.

١٥- كان لبعضِ أعْلامِ المذهَبِ الأشْعَريِّ جهودٌ كبيرةٌ وآثارٌ بارزةٌ في تطوُّرِه،



وقد رجَع بعضُهم إلى مذهبِ السَّلفِ بعدَ حَيرتِه وتناقُضِه، والنَّاظِرُ في كُتُبِ الأشاعِرةِ بعِلمٍ وإنْصافٍ يَجِدُ تَأثُّرَ الأشاعِرةِ بالجَهْميَّةِ واضِحًا على تفاوتٍ بينهم، ويَجِدُ مُخالَفةَ مُتَأخِّري الأشاعِرةِ لقَوْلِ أئِمَّتِهم المُتَقَدِّمينَ كأبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ واضحةً أيضًا.

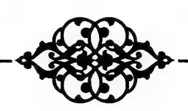
١٦- من أُسُسِ وقواعِدِ تقريرِ العقيدةِ عندَ الأشاعِرةِ: تَقْديمُ الأَدِلَّةِ العَقْليَّةِ على الأَدِلَّةِ النَّقْليَّةِ عندَ توَهُّمِ التَّعارُضِ، والقياسُ، والتَّفْويضُ لنُصوصِ الصِّفاتِ والتَّأويلُ الَّذي هو في الحَقيقةِ تَحْريفٌ لا يَسْتَطيعُ المُنصِفُ أن يَجزِمَ أنَّه مُرادُ اللهِ سُبْحانَه، وقد جَعَلَه الأشاعِرةُ مَسلَكًا في آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها.

١٧- مَنشَأُ ضَلالِ الأشاعِرةِ في بابِ الصِّفاتِ متولِّدٌ مِن أشياءَ؛ منها: اعْتِقادُ أنَّ نُصوصَ الصِّفاتِ مِن المُتَشابِهِ الَّذي اسْتَأثَرَ اللهُ بعِلمِ تَأويلِه. ومنها: عَدَمُ الاحْتِجاجِ بأحاديثِ الآحادِ في العَقائِدِ. ومنها: الاعْتِمادُ في بابِ الصِّفاتِ على مُقدِّماتٍ وأقْيِسةٍ عَقْليَّةٍ. ومنها: دَليلُ حُدوثِ الأجْسامِ، وبِناءً على ذلك نَفَوْا أو أَوَّلُوا عددًا مِن الصِّفاتِ الإلهيَّةِ.

١٨- اضطرب المنهجُ الأشعريُّ وتَناقَض في توحيدِ الأسماءِ والصِّفاتِ؛ حيث أَثبَتَ الأشاعِرةُ مِن الصِّفاتِ الوُجوديَّةِ الثُّبوتيَّةِ سَبْعَ صِفاتٍ سَمَّوْها صِفاتِ المَعاني، ونَفَوْا ما عَداها مِن الصِّفاتِ الخَبَريَّةِ الذَّاتيَّةِ والفِعْليَّةِ، معَ أنَّ الأصْلَ أنَّ القَوْلَ في بعضِ الصِّفاتِ كالقَوْلِ في بعضِها الآخَرِ!

١٩- وكذلك اضطرب الأشاعرةُ في نَفْيِ الصِّفاتِ، حيث اعتمدوا في نَفْيِ الصِّفاتِ الفِعليَّةِ -كالرَّحْمةِ، والغَضَبِ، والرِّضا، والنُّزولِ، والاسْتِواءِ- على أصْلِ نَفْيِ حُلولِ الحَوادِثِ، ثُمَّ شَرَعوا في تَأويلِها؛ فتَناقَضوا واضْطَرَبوا.

٢٠- وكذلك اضْطَرَبوا في أَدِلَّةِ الصِّفاتِ؛ فمعَ تَقْريرِ عددٍ منهم أنَّ الأَدِلَّةَ السَّمْعيَّةَ



لا تُفيدُ اليَقينَ، يَقْطَعونَ بعِلمِهم بما وَرَدَ في بابِ الإيمانِ باليَوْمِ الآخِرِ معَ عَدَمِ تَيقُّنِهم بانْتِفاءِ المُعارِضِ العَقْليِّ في الدَّليلِ النَّقْليِّ، فتَناقَضوا!

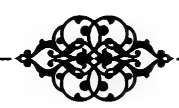
٢١- ومِن تَناقُضِهم أيضًا: أنَّهم يُقرِّرونَ عدمَ الأخذِ بأحاديثِ الآحادِ في بابِ العَقائِدِ كأحاديثِ الصِّفاتِ، ومعَ ذلك فهم يستشهدونَ بأحاديثَ مَوْضوعةٍ وضَعيفةٍ في تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ!

٢٢- لم يخالِفِ الأشاعِرةُ السَّلَفَ في مَسْألةِ تَأويلِ الصِّفاتِ فحَسْبُ، وإنَّما شَنَّعَ العُلَماءُ على الأشاعِرةِ بسَبَبِ دُخولِهم في عِلمِ الكَلامِ، وتَأثُّرِهم بالفَلاسِفةِ، وتَوَسُّعِهم في تَأويلِ الصِّفاتِ مِثلَ تَأويلاتِ المُعْتَزِلةِ والجَهْميَّةِ.

٢٣- مِن أعظَمِ المسائِلِ الَّتي خالف فيها الأشاعِرةُ مذهَبَ السَّلفِ صفةُ عُلوِّ الله كما يليقُ بجلالِه سُبحانَه، فإنَّهم لا يُثبِتون أنَّ الله في السَّماء وابتدعوا القولَ بأنَّه سُبحانَه لا داخِلَ العالَمِ ولا خارِجَه، ولا فوقَ ولا تحتَ، ولا يمينَ ولا يسارَ، ولا متَّصِلًا بالعالَمِ ولا منفَصِلًا عنه!

٢٤- يُطلِقُ الأشاعِرةُ المُتَأخِّرونَ على تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ: تَوْحيدَ الذَّاتِ والأفْعالِ، ومعَ وُضوحِ الفَرْقِ بَيْنَ تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ والأُلوهيَّةِ يُنكِرُ بعضَ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ الفَرْقَ بَيْنَهما، ويَزعُمُ بعضُهم أنَّ التَّفْريقَ بَيْنَهما قد أَحدَثَه ابنُ تيميَّةَ! مع أنَّ مسمَّى الأُلوهيَّةِ والرُّبوبيَّةِ مَعْروفٌ عندَ أهلِ العلمِ قبْلَ ابنِ تيميَّةَ بمِئاتِ السِّنينَ، سواءٌ سَمَّوه أقْسامًا أو لا.

٢٥- معَ تَرْكيزِ الأشاعِرةِ على تَقْريرِ تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ واهْتِمامُهم بتَقْريرِه أكثَرَ مِنَ الاهْتِمامِ بتَقْريرِ تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ نَجدُ أنَّ بعضَهم يُثبِتُ للأنبياءِ أو الأولياءِ اسْتِجابتَهم لِمَن دَعاهم بَعْدَ مَوْتِهم، ويَعُدُّونَ ذلك مِن كَراماتِهم، بلْ إنَّ مِن أئمةِ الأشاعِرةِ مَن



أَثبَتَ للكَواكِبِ تَأثيرًا وتَدْبيرًا للكَوْنِ![1] وكلُّ هذا يُخالِفُ تَوْحيدَ الرُّبوبيَّةِ.

٢٦- التَّوْحيدُ عندَ الأشاعِرةِ يَشملُ ثَلاثةَ أمورٍ: أنَّ اللهَ واحِدٌ في ذاتِه لا قَسيمَ له، وأنَّه واحِدٌ في صِفاتِه لا شَبيهَ له، وأنَّه واحِدٌ في أفْعالِه لا شَريكَ له.

٢٧- تَوْحيدُ الأُلوهيَّةِ غيرُ واضِحِ المَعالِمِ في كُتُبِ الأشاعرةِ، ولِعَدَمِ الوُضوحِ أسبابٌ مسطرةٌ في الكتابِ، ومنها: اعتقادُهم أنَّ الأمْرَ بِعبادةِ اللهِ ليس أوَّلَ واجِبٍ على المُكَلَّفِ، وأنَّ أوَّلَ واجِبٍ على المُكَلَّفِ: المَعْرِفةُ، أو النَّظَرُ، أو القَصْدُ إلى النَّظَرِ المُؤَدِّي إلى إثْباتِ وُجودِ اللهِ تعالى.

٢٨- اشْتَغَل الأشاعرةُ تَدْريسًا وتَصْنيفًا بتَحْقيقِ ما زَعَموا أنَّه أوَّلُ واجِبٍ على المُكَلَّفِ، ولم يَهْتَمُّوا كَثيرًا بتَحْقيقِ التَّوْحيدِ، والتَّحْذيرِ مِن الشِّرْكِ ووَسائِله، وهم على مراتبَ مُتفاوِتةٍ في ذلك، وقد ترتَّب على إهمالِ الأشعريَّةِ توحيدَ الألوهيَّةِ عدَّةُ آثارٍ سيِّئةٍ.

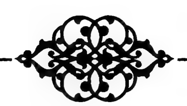
٢٩- يُثبِتُ الأشاعِرةُ أسْماءَ اللهِ الحُسْنى، ويَشرَحونَ مَعانيَها، لكنَّهم لا يُثبِتونَ غالِبَ الصِّفاتِ الإلَهيَّةِ الَّتي تَضمَّنَتْها الأسْماءُ الحُسْنى، ويُؤَوِّلونَها ما عَدا الصِّفاتِ السَّبْعَ المَعْروفةَ عنْدَهم بما يُوافِقُ مَذهَبَهم.

٣٠- خالَفَ الأشاعِرةُ السَّلَفَ الصَّالِحَ في مَسْألةِ: هلِ الاسْمُ هو المُسمَّى أو غَيْرُه؟ فالجَهْميَّةُ قَرَّروا أنَّ الاسْمَ غَيْرُ المُسمَّى؛ ليَسلَمَ لهم قَوْلُهم بخَلْقِ القُرْآنِ، فقابَلَهم بعضُ المُنْتَسِبينَ إلى السُّنَّةِ مِن الأشاعرةِ وغيرِهم فقالوا: بلِ الاسْمُ هو المُسمَّى؛ حتَّى لا يُقالَ: إنَّ أسْماءَ اللهِ غَيْرُ اللهِ، والمسألةُ فيها تفصيل.

٣١- مَسائِلُ الصِّفاتِ مِن أَعظَمِ المَسائِلِ الَّتي خالَفَ فيها الأشاعِرةُ أَهْلَ السُّنَّةِ

---

(١) انظر: ترجمة الرازي (ص: ١٢٥، ١٣٣).



والجَماعةِ، وقد أثبتوا بعضَ الصِّفاتِ للهِ عزَّ وجلَّ إثْباتًا مُقاربًا للسَّلَفِ مِن وَجْهٍ، ومُقارِبًا للمُعْتَزِلةِ مِن وَجْهٍ آخَرَ، وسلَكوا في النَّفْيِ مَسلَكَ المُعْتَزِلةِ؛ حيث يُفَصِّلونَ في نَفْيِ صِفاتِ النَّقْصِ بألفاظٍ مُحْدَثةٍ.

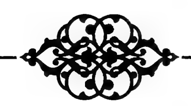
٣٢- أَثبَتَ مُتَقَدِّمو الأشاعرةِ كَثيرًا مِن الصِّفاتِ الذَّاتيَّةِ والفِعْليَّةِ -وإن كان بَعضُهم يُثبِتُها معَ تَفْويضِ مَعانيها-، وأمَّا المُتأخِّرونَ منهم فالمُعْتَمَدُ عنْدَهم إثْباتُ سَبْعِ صِفاتٍ سَمَّوها صِفاتِ المَعاني، وهم لا يُثبِتون هذه الصِّفاتِ السَّبْعَ كما يُثبِتُها أهلُ السُّنَّةِ على حقيقتِها دونَ تأويلٍ، وكما هو اعتقادُ عوامِّ المُسلِمينَ الموافِقُ للفِطرةِ.

٣٣- قَرَّرَ الأشاعِرةُ أنَّ صِفاتِ المَعاني ليست عَيْنَ الذَّاتِ، ولا غَيْرَ الذَّاتِ، ونفَوُا الأفعالَ الاختياريَّةَ القائمةَ بذاتِ الرَّبِّ تعالى، وجَعَلوا الإرادةَ واحدةً قديمةً، وإنَّما يَتَجدَّدُ تَعلُّقُها بالمُرادِ، واختلَفوا في إثْباتِ صِفةِ البَقاءِ لله.

٣٤- معتقدُ الأشاعرةِ في كلامِ الله عزَّ وجلَّ أنَّه كَلامٌ نَفْسيٌّ قَديمٌ، وليس بصَوْتٍ وحَرْفٍ، وأنَّ اللهَ لا يَتَكلَّمُ متى شاءَ، وزَعَموا أنَّهم بهذا يُنَزِّهونَ اللهَ عن حُلولِ الحَوادِثِ.

٣٥- مِن المَسائِلِ الَّتي اختَلَفَتْ فيها النُّقولُ عن أبي الحَسَنِ الأشعريِّ مسألةُ الإيمانِ؛ ففي كِتابه «الإبانة» التَّصْريحُ بأنَّ الإيمانَ قَوْلٌ وعَمَلٌ، اتِّباعًا لمَذهَبِ السَّلَفِ، ونقَلَ عنه أتْباعُه وغَيْرُهم القولَ بأنَّ الإيمانَ هو التَّصْديقُ، ونقَلَ بعضُهم أنَّ لأبي الحَسَنِ في الإيمانِ قَوْلَينِ.

٣٦- المَشْهورُ في مَذهَبِ الأشاعِرةِ والَّذي اسْتَقَرَّ عليه المَذهَبُ ودَوَّنَه المُتأخِّرونَ مِن الأشاعِرةِ في كُتُبِهم أنَّ الإيمانَ هو التَّصْديقُ بالقَلْبِ، وأنَّ قَوْلَ اللِّسانِ شَرْطٌ لإجْراءِ الأحْكامِ في الدُّنْيا، وأنَّ عَمَلَ الجَوارِحِ شَرْطُ كَمالٍ في الإيمانِ. وهذا يُناقِضُ إجماعَ السَّلَفِ.



٣٧- اختلف أئِمَّةُ المذهبِ الأشعريِّ في مَسألةِ زيادةِ الإيمانِ ونُقْصانِه؛ فمِنهم مَن أَثبَتَ الزِّيادةَ والنُّقْصانَ في الإيمانِ، ومِنهم مَن لم يُثبِتْ ذلك، ومِنهم مَن فَصَّلَ في المَسْألةِ، ومِنهم مَن جَعَلَ الخِلافَ لَفْظيًّا. والمُعْتَمَدُ عنْدَ مُتَأخِّريهم أنَّ الإيمانَ يَزيدُ ويَنقُصُ كما هو قَوْلُ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ وعليه إجماعُ السَّلفِ.

٣٨- ذهب بعضُ الأشاعرةِ إلى أنَّ الإيمانَ هو ما وافى به العَبْدُ رَبَّه عنْدَ مَوْته، وأنَّ مَن كان في عِلمِ اللهِ أنَّه يَموتُ مُؤمِنًا فاللهُ راضٍ عنه في حالِ كُفْرِه، ومَن كانَ في عِلمِ اللهِ أنَّه يَموتُ كافِرًا فاللهُ ساخِطٌ عليه في حالِ إيمانِه، وهذا بناءً على مَنْعِ حُلولِ الحَوادِثِ، وأنَّ غَضَبَ اللهِ أو رِضاه أزَليٌّ، وكذلك إرادتُه ومَحَبَّتُه!

٣٩- ذَهَبَ الأشاعِرةُ إلى أنَّ الكُفْرَ هو تَكْذيبُ القَلْبِ أو جَهْلُه، ولا يَرَوْنَ أيَّ عَمَلٍ أو قَوْلٍ كُفْرًا بذاتِه، وإنَّما يَجعَلونَه عَلامةً على الكُفرِ الَّذي هو التَّكْذيبُ، وقد شَنَّعَ أهْلُ العِلمِ على الأشاعِرةِ لقَولِهم هذا.

٤٠- يُثبِتُ الأشاعرةُ القَدَرَ مِن حيثُ الجملةُ كأهلِ السُّنَّةِ، غير أنَّهم يفسِّرونَه بما ينتهي إلى الجبر.

٤١- ذَهَبَ بعضُ الأشاعِرةِ إلى عَدَمِ صِحَّةِ إيمانِ المُقلِّدِ، بل ذَهَبَ بعضُهم إلى عَدَمِ صِحَّةِ إيمانِ العامِّيِّ المُقلِّدِ!

٤٢- ذهبت الأشاعِرةُ إلى إنكارِ التَّعليلِ، وقالوا: إنَّ اللهَ تعالى خلَق المخلوقاتِ وأمَر بالمأموراتِ لِمَحْضِ المشيئةِ، وليس ذلك لغَرَضٍ أو عِلَّةٍ! وهم ليسوا على مسافةٍ واحِدةٍ مِن هذا؛ فإنَّ منهم مَن نفى التَّعليلَ عن الأفعالِ والأحكامِ مُطلقًا، ومنهم مَن نفاه عن الأفعالِ وأثبَته في الأحكامِ، ومنهم مَن أثبَته في الأمْرَينِ كِلَيْهما.

٤٣- مع إصابةِ الأشاعِرةِ في كثيرٍ مِن رُدودِهم على المُعتَزِلةِ الَّذين أوجَبوا على اللهِ سُبحانَه وتعالى فِعلَ الأصلَحِ ومُراعاتِه، فإنَّهم خلَطوا في ثلاثةِ مُصطَلحاتٍ؛

وهي: (الغرَضُ، والعِلَّةُ، والحِكمةُ).

٤٤- يتَّفِقُ الأشاعِرةُ مع أهلِ السُّنَّةِ في كَوْنِ أفعالِ العِبادِ مخلوقةً، وخالَفوا في كَوْنِ العبدِ فاعِلًا لفِعلِه حقيقةً أو لا. وبيْنَ أئمَّتِهم خِلافٌ في تقريرِ مذهبِهم.

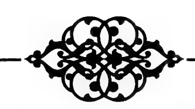
٤٥- اخترع الأشاعِرةُ القَولَ بالكَسبِ، واختَلفوا في تفسيرِه، وظَنُّوا أنَّهم توسَّطوا به بيْنَ القَدَريَّةِ والجَبْريَّةِ، والمشهورُ عِندَهم تفسيرُ الكَسبِ بما يُبقيهم في مذهَبِ الجَبْريَّةِ؛ فالإنسانُ عِندَهم مُضطَرٌّ في صورةِ مختارٍ!

٤٦- نفَتِ الأشاعِرةُ حُسنَ الأشياءِ وقُبحَها بالعَقلِ، وقالوا: الأفعالُ قبْلَ وُرودِ الشَّرعِ سواءٌ في الحُسنِ والقُبحِ، وإنَّما يُعرَفُ حُسنُها وقُبحُها بالشَّرعِ وحْدَه، وأنَّ العَقلَ وَحْدَه لا يدُلُّ على قُبحِ المُحَرَّماتِ، وإنَّما دَلَّ الشَّرعُ على قُبحِها لَمَّا ورد بالنَّهيِ عنها، وتكَلَّموا في جوازِ أن يُكلِّفَ اللهُ العِبادَ ما لا يُطيقونَ فِعلَه!

٤٧- ذهب الأشاعِرةُ إلى أنَّ أخَصَّ وَصفٍ للإلهِ هو القُدرةُ على الاختراعِ، فلم يَنسُبوا لغيرِه صفةَ الفاعليَّةِ ولا الإحداثِ، وبالَغوا في ذلك حتَّى أنكَروا الأسبابَ الَّتي خلَقَها اللهُ تعالى بمشيئتِه وقُدرتِه، وقرَّروا أنَّه لا أثَرَ لشَيءٍ في شَيءٍ أبدًا، وذهبوا إلى أنَّ من قال: بطَبعِها تفعَلُ، كَفَر، ومَن قال: بقُوَّةٍ جعَلَها اللهُ فيها، كان مُبتدِعًا.

٤٨- تأثَّر الأشاعِرةُ في نَظرتِهم إلى حقيقةِ الإعجازِ بسَبَبٍ من إنكارِهم الأسبابَ والسُّنَنَ الكونيَّةَ وخصائِصَ الأشياءِ، فحصَر أكثرُهم دلائِلَ النُّبُوَّةِ في المُعجِزاتِ، وعرَّفوا المُعجِزةَ بأنَّها أمرٌ خارِقٌ للعادةِ، مَقرونٌ بالتَّحدِّي، يظهَرُ على يدِ نبيٍّ، سالمٌ من المعارَضةِ.

٤٩- لم يُفرِّقِ الأشاعرةُ بيْنَ المُعجِزاتِ والسِّحرِ إلَّا بأن يتحدَّى الرَّسولُ الكُفَّارَ أن يأتوا بمِثلِ مُعجِزتِه، وحينَ سوَّوا بيْنَ المُعجِزةِ والسِّحرِ التَزموا أنَّ السَّاحِرَ إذا ادَّعى النُّبُوَّةَ أو عارَض نبيًّا فلا بُدَّ أن يُسْلَبَ القُدرةَ على السِّحرِ، أو لا يحصُل مع



سِحرِه ما كان يحصُلُ قبْلَ ذلك؛ تحقيقًا لسلامةِ دليلِ النُّبوَّةِ مِن المعارَضةِ، وهذا لا دليل عليه.

٥٠- عَلاقةُ الأشاعِرةِ بالتَّصوُّفِ قديمةٌ؛ فقد ثبتَ أنَّ أشهَرَ الأشاعِرةِ القُدامى كان لهم صلةٌ بالتَّصوُّفِ، وفي القرونِ الأربعةِ الأخيرةِ انتَشر التَّصوُّفُ انتِشارًا غَيرَ مَسبوقٍ، ولا سيَّما في عَهدِ الدَّولةِ العُثمانيَّةِ الَّتي كانت ترعاه، وتَبنَّاه علماءُ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ، ودعَوا إليه.

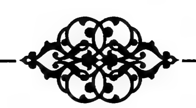
٥١- في القرنَينِ الأخيرَينِ التَحمَتِ الصُّوفيَّةُ معَ الأشعَريَّةِ والماتُريديَّة في مدرسةٍ واحدةٍ، وتجمَّع الأشاعِرةُ والماتُريديَّةُفي محاضِنِ الصُّوفيَّةِ، وانتَشر التَّصوُّفُ بيْنَ علماءِ الأقطارِ، فلا تكادُ تَجِدُ صوفيًّا إلَّا وهو أشعَريٌّ أو ماتُريديُّ المُعتقَدِ، وجميعُ مُؤسَّساتِ الصُّوفيَّةِ ومراكِزِها في العالَم تدرِّسُ العقيدةَ الأشعَريَّةَ أو الماتُريديَّة.

٥٢- يَدَّعيالأشاعِرةُ المعاصِرون أنَّ أوَّلَ مَن خطَّأ الأشاعِرةَ وبدَّع عقيدتَهم هو ابنُ تيميَّةَ، ثمَّ مِن بَعدِه تلاميذُه ومَن سار على دَربه! وهذا تدليسٌ وتلبيسٌ على العامَّة؛ فما أكثَرَ العُلَماءَ الَّذين صرَّحوا بمخالَفةِ المعتَقَدِ الأشعَريِّ لِما كان عليه السَّلَفُ الصَّالحُ!، وهذا مُثبَتٌ في تضاعيفِ الكتاب.

٥٣- يجبُ التَّفريقُ بَيْنَ مُتقدِّمي الأشاعِرةِ كأبي الحسَنِ الأشعريِّ والباقِلَّانيِّ، وبَينَ المتأخِّرينَ من الأشاعِرةِ الَّذين طوَّروا المذهَبَ الأشعريَّ حتَّى أبعَدوه عن مذهَبِ السَّلفِ، وقرَّبوه من مذاهِبِ المُعتَزِلةِ والجَهميَّة.

٥٤- كما يجبُ التَّفريقُ أيضًا بيْنَ مُتكلِّمي الأشاعِرةِ وبيْنَ كبارِ عُلَمائهم الأعلامِ: كالبيهَقيِّ، والنَّوويِّ، والشَّاطبيِّ، وابنِ حَجَرِ العَسْقلانيِّ.

٥٥- أمَّا عن الماتُريديَّةِ فقد ظهرَتْ في القرنِ الرَّابعِ الهجريِّ في بلادِ ما وراءَ النَّهرِ، وكانت في أوَّلِ أمرِها مغمورةً لا يكادُ يعرفُها مُعظَمُ العُلَماءِ المشهورينَ،



ولا نجدُ لأبي منصورِ الماتُريديِّ ومذهبِه ذِكرًا في كُتُبِ الأشاعرةِ المؤلَّفةِ في القرنينِ الرَّابعِ والخامسِ، ولم تذكُرْ كُتُبُ التَّراجمِ والتَّواريخِ والعقائِدِ شَيئًا كثيرًا عن حياةِ أبي منصورٍ.

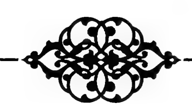
٥٦- انتشر المَذهَبُ الأشْعَريُّ بيْنَ الشَّافعيَّةِ والمالكيَّةِ، وانتشر المَذهَبُ الماتُريديُّ بيْنَ الحنفيَّةِ، وانتسب كثيرٌ من أهلِ العِلمِ إلى المَذهَبينِ، وكانوا يرَونَ أنَّ الانتسابَ إلى أحدِهما انتسابٌ إلى السُّنَّةِ؛ لِما رأوا في كتُبِ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ مِن الرُّدودِ على المُعتزِلةِ، والدِّفاعِ عن عقائدِ أهلِ السُّنَّةِ، ودعوى التَّوسُّطِ بيْنَ الفِرَقِ المختَلِفةِ.

٥٧- كان بيْنَ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ في بدايةِ الأمرِ وَحشةٌ وتنافُرٌ وتنازُعٌ؛ بسبَبِ بعضِ مسائِلِ الخلافِ، ثمَّ انتهى الأمرُ عِندَ المتأخِّرينَ منهم إلى تقريرِ أنَّ أهلَ السُّنَّةِ هم المنتَسِبونَ إلى أبي الحسَنِ الأشْعَريِّ أو أبي منصورٍ الماتُريديِّ!، وقرَّروا أنَّ الخلافَ الَّذي بيْنَهما سائغٌ، وأنكروا على مَن غلا مِن الفريقينِ بتبديعِ الآخَرِ.

٥٨- من أسبابِ انتشارِ المذهبِ الأشعريِّ والماتُريديِّأنَّ بعضَ العُلَماءَ الَّذين تبنَّوُا المَذهَبَ كان لهم تصانيفُ نافعةٌ في فنونٍ شَتَّى، وكانوا دعاةً إليه، فتأثَّر بهم الَّذين أخَذوا عنهم العِلمَ أو قرؤوا كتُبَهم المتنوِّعةَ، ولا سيَّما الَّذين يُشارِكونهم في المَذهَبِ الفِقهيِّ.

٥٩- مِن أكبرِ أسبابِ انتشارِ المذهبِ الأشعريِّ والماتُريديِّ: تَبَنِّي بعضِ الدُّولِ والسَّلاطِين مَذهَبَ الأشاعِرةِ، وتَبَنِّي الدَّولةِ العُثمانيَّةِ المذهبَ الماتُريديَّ.

٦٠- بسببِ شُهرةِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ بيْنَ الشَّافِعيَّةِ والمالِكيَّةِ المتأخِّرينَ، وشُهرةِ المَذهَبِ الماتُريديِّ بيْنَ الحنَفيَّةِ المتأخِّرينَ، وانتصارِ أعلامِهم للمَذهَبينِ، وانتسابِهم إلى أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ خفيَ على أكثرِ النَّاسِ مَذهَبُ السَّلَفِ في كثيرٍ من مسائِلِ العقيدةِ الَّتي يُخالِفُ فيه الأشاعرةُ والماتُريديَّةُ السَّلَفَ الصَّالحَ، واختلط الحقُّ بالباطِلِ.



٦١- ليس كلُّ الحنفيَّةِ ماتُريديَّةَ، ولا كلُّ المالكيَّةِ والشَّافعيَّةِ أشاعرةَ، بلْ فيهم علماءُ كُثُر على منهجِ السَّلفِ الصَّالحِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ.

٦٢- النَّاظرُ بعِلمٍ وإنصافٍ في كتُبِ الماتُريديَّةِ يتبيَّنُ له أنَّها فِرقةٌ كلاميَّةٌ، مُرجِئةٌ، صوفيَّةٌ، وأنَّهم تأثَّروا بالمعتزلةِ في بعضِ مسائلِ العقيدةِ، مع كثرةِ رُدودِهم عليهم.

٦٣- لا يخفى على النَّاظِرِ في الكُتُبِ المعتَمَدةِ عِندَ الماتُريديَّةِ أنَّهم يتَّفِقون مع المُعتزِلةِ في بعضِ المسائِلِ والأصولِ، ومِن ذلك الغُلُوُّ في تعظيمِ الأقْيِسَة العقليَّة، والإكثارُ مِن الاستدلالِ به، واتِّفاقُهم على تقديمِ العقلِ على النَّقلِ، مع أنَّه لا تعارُضَ أصلًا بيْنَ العقلِ الصَّريحِ والنَّقلِ الصَّحيحِ.

٦٤- يرى الماتُريديَّةُ أنَّ أخبارَ الآحادِ وإن كانت صحيحةً لا يُعتمَدُ عليها في إثباتِ مَسائلِ العقيدةِ، بل إنَّ أبا منصور الماتُريديَّ لا يُصَدِّقُ بأحاديثِ المعراجِ الثَّابتةِ في الصَّحيحَينِ؛ لكَونِها عندَه أخبارَ آحادٍ! ومنهم مَن يَقبَلُ أخبارَ الآحادِ إذا احتَفَّت بها قرائنُ أو كانت مما تلَقَّته الأمَّةُ بالقَبولِ؛ كأحاديثِ الصَّحيحَينِ.

٦٥- مِن إشكاليَّاتِ الماتُريديَّةِ -وغيرِهم مِن المُتكلِّمينَ- حملُهم نُصوصَ الصِّفاتِ على المجاز مما أدَّى إلى تعطيلِها، فكُلُّ نصٍّ لا يوافِقُ آراءَهم يحملونَه على المجازِ، ويجعلون الحقيقةَ فيه ما تُقرِّرُه عقولُهم بالتَّأويلِ أو التَّفويضِ!

٦٦- يُقرِّرُ الماتُريديَّةُ أنَّ مَعرفةَ اللهِ وُجوبُها وُجوبٌ عَقليٌّ، وإنَّما تحصُلُ بالنَّظَرِ، لذا وجَب على المكَلَّفِ ابتداءً النَّظَرُ، أو قَصدُ النَّظَرِ؛ ليتوصَّلَ إلى معرفةِ اللهِ عزَّ وجَلَّ، وهذا باطلٌ.

٦٧- وافق الماتُريديَّةُ المُعتزِلةَ في إثباتِ الحُسنِ والقُبحِ الذَّاتيَّينِ للأفعالِ.

٦٨- يخالفُ جميعُ الماتُريديَّةِ المُعتزِلةَ في وُجوبِ الصَّلاحِ واللُّطفِ وغيرِ ذلك مِن الأمورِ الَّتي أوجبها المُعتزِلةُ على اللهِ سُبحانَه.

٦٩- قولُ المُعتزِلةِ والماتُريديَّةِ بالتَّحسينِ والتَّقبيحِ العقليَّينِ راجعٌ إلى أنَّ العقلَ عندَهم هو أصلُ المعرفةِ؛ فلذلك كان أصلًا للنَّقلِ، ومقدَّمًا عليه عِندَ التَّعارُضِ.

٧٠- للماتُريديَّةِ في آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها مَسلكانِ؛ هما: التَّفويضُ والتَّأويلُ، وقد اشتَهَر هذا عندَهم وعندَ الأشاعرةِ، حتَّى ظَنَّ بعضُ العُلَماءِ -فَضْلًا عن غَيرِهم- أنَّ التَّفويضَ مَذهَبُ السَّلَفِ، والتَّأويلَ مَذهَبُ الخَلَفِ، وأنَّ كِلا المَسْلَكينِ جائزٌ!

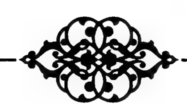
٧١- لايَختَلِفُ الماتُريديَّةُ عن الأشاعرةِ في إهمالِ توحيدِ الألوهيَّةِ الَّذي هو أصلُ دعوةِ الرُّسلِ، ويجعلون توحيدَ الرُّبوبيَّةِ هو الغايةَ مِن التَّوحيدِ، ويُقَرِّرون أنَّ مَن أتى به كان مؤمنًا موحِّدًا، ويعتقدون أنَّ اللهَ تعالى لا يُعرَفُ إلَّا مِن طريقِ العالَمِ، ويَستَدِلُّون على إثباتِ وحدانيَّةِ اللهِ تعالى في ربوبيَّتِه بدليلِ التَّمانُعِ المشهورِ عندَ المُتكلِّمينَ.

٧٢- تسبَّب إهمالُ الماتُريديَّةِ توحيدَ الألوهيَّةِ في وُقوعِ مخالفاتٍ في هذا التَّوحيدِ من بعضِ متأخِّريهم، بل وفي توحيدِ الرُّبوبيَّةِ أيضًا.

٧٣- ذهب أبو منصورٍ الماتُريديُّ إلى أنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ بالقلبِ فحَسْبُ، وتَبِعه على ذلك بعضُ الماتُريديَّةِ، في حينِ ذهب بعضِهم إلى أنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ بالقلبِ، والإقرارُ باللِّسانِ.

٧٤- النَّاظِرُ في كتبِ الماتُريديَّةِ يجدُ أنَّهم يَنفونَ زيادةَ الإيمانِ ونُقصانَه، ومنهم مَن أثبت الزِّيادةَ والنُّقصانَ في الإيمانِ كما هو مَذهَبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ أتْباعِ السَّلَفِ الصَّالحِ، ومنهم مَن فصَّل في المسألةِ.

٧٥- ذهبت الماتُريديَّةُ إلى تحريمِ الاستثناءِ في الإيمانِ؛ لأنَّ الإيمانَ عندَهم هو التَّصديقُ، وقالوا بِناءً على ذلك: الاستثناءُ شَكٌّ،وبعضُهم غلا فكفَّرَ مَنِ استثنى



في الإيمانِ، والمحقِّقون مِن متأخِّري الماتُريديَّةِ على عَدَمِ كُفرِه، وأنكروا على مَن قال بكُفرِه.

٧٦- ذهبت الماتُريديَّةُ وغيرُهم إلى أنَّ الإسلامَ والإيمانَ شَيءٌ واحِدٌ لا تغايُرَ بيْنَهما، ولا ينفَكُّ أحَدُهما عن الآخَرِ، وإذا زال أحَدُهما زال الآخَرُ.

٧٧- اختلَف المُتكلِّمون في صِحَّةِ إيمانِ المُقَلِّدِ، وقالت الماتُريديَّةُ بصِحَّةِ إيمانِه، لكنَّهم حكموا بإثمِه؛ لتركِه النَّظَرَ والاستدلالَ على وُجودِ اللهِ سُبحانَه؛ إذ إنَّهم يجعلون النَّظَرَ والاستِدلالَ أوَّلَ الواجباتِ.

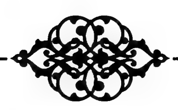
٧٨- ذهبت الماتُريديَّةُ إلى أنَّ مرتَكِبَ الكبيرةِ غيرَ المستَحِلِّ لها فاسِقٌ وليس بكافرٍ، وهو تحتَ مشيئةِ اللهِ عزَّ وجَلَّ، ويقولون: هو مؤمِنٌ كاملُ الإيمانِ؛ لأنَّ الإيمانَ عندَهم هو التَّصديقُ، فهو لا يَزيدُ بالطَّاعاتِ، ولا يَنقُصُ بالمعاصي!

٧٩- يَثبُتُ صِدقُ الأنبياءِ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ عندَ الماتُريديَّةِ بكَونِهم أصفياءَ أنقياءَ قبْلَ الرِّسالةِ وبَعْدَها، وعلى تأييدِ اللهِ تعالى لهم بالآياتِ الخارجةِ عن طبائعِ البشَرِ، الدَّالَّةِ على صِدقِهم.

٨٠- يرى جمهورُ الماتُريديَّةِ أنَّه لا دليلَ على صِدقِ النَّبيِّ غيرُ المعجزةِ؛ بحُجَّةِ أنَّ المعجزةَ وَحْدَها هي الَّتي تفيدُ العِلمَ اليَقينيَّ بثبوتِ نبُوَّةِ النَّبيِّ أو الرَّسولِ. ويُشترَطُ في المعجزةِ عندَهم حتَّى تكونَ دليلًا صحيحًا على إثباتِ النُّبوَّةِ ثلاثةُ شُروطٍ؛ هي: خَرقُ العادةِ، والتَّحدِّي، وعَدَمُ المعارَضةِ.

٨١- يوافِقُ الماتُريديَّةُ أهلَ السُّنَّةِ في الإيمانِ بالقَدَرِ مِن حَيثُ الجملةُ؛ فهم مِن مُثبتةِ القَدَرِ، وإن كان قد حصل عندَهم في بعضِ مسائِلِه نوعُ خلَلٍ؛ بسببِ تأثُّرِهم بالفلسفةِ وخَوضِهم في عِلمِ الكلامِ.

٨٢- ذهبت الماتُريديَّةُ إلى أنَّ أفعالَ العبادِ مَخلوقةٌ لله تعالى، وأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ



خلقَها كُلَّها خيرًا كانت أو شرًّا، واستدلُّوا على ذلك بأدِلَّةٍ نقليَّةٍ وعقليَّةٍ.

٨٣- في مسألةِ الاستطاعةِ أو القُدرةِ -وهي مِن المسائِلِ التي وقع فيها الخلافُ بَينَ الفِرَقِ الإسلاميَّةِ تبعًا للخلافِ الواقعِ في القَدَرِ- توسَّط جمهورُ الماتُريديَّةِ فقالوا بإثباتِ الاستطاعةِ قبل الفِعلِ، ومعه.

٨٤- وافق الماتُريديَّةُ المُعتزلةَ في مسألةِ التَّكليفِ بما لا يُطاقُ، فقالوا بعدمِ جوازِ تكليفِ ما لا يطاقُ؛ لأنَّه فاسِدٌ عقلًا، ولعَدَمِ وُجودِ القُدرةِ الَّتي هي مقتضى التَّكليفِ.

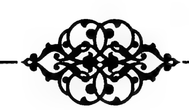
٨٥- الماتُريديَّةُ رَغْمَ أنَّهم على مذهَبِ أبي حنيفةَ في الفُروعِ إلَّا أنَّهم خالفُوه في كثيرٍ من مسائِلِ الاعتقادِ، وكذلك المتأخِّرون من الأشاعرةِ رَغْمَ أنهم في الفُروعِ على مذهبِ مالكٍ أو الشَّافعيِّ، إلا أنَّهم خالفوهما في كثيرٍ من أبوابِ الاعتقادِ.

٨٦- ذَمَّ عددٌ من فُقَهاءِ الحنَفيَّةِ والمالكيَّةِ والشَّافعيَّةِ المذهبَ الأشعريَّ، وعدُّوه مخالفًا لمذهبِ السَّلف.

٨٧- نبَزَ عددٌ من الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ عُلَماءَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ ووصفوهم بأبشَعِ الأوصافِ وكفَّروا مَن ليس على مَذهَبِهم من العُلَماءِ.

٨٨- نَشِطَ الأشاعرةُ مُؤَخَّرًا في الكتابةِ والتَّأليفِ، وإلقاءِ الدُّروسِ والمحاضراتِ، وتكثيفِ وُجودِهم على مواقِعِ الإنترنت والفضائيَّاتِ.

٨٩- رَغْمَ أنَّه كما تقرَّر في الكتاب بالأدلةِ القاطعةِ أنَّ الأشاعرةَ والماتُريديَّةَ خالفوا السَّلَفَ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ في عدَدٍ من مسائِلِ الاعتقادِ، إلا أنَّ فيهم من أهلِ العِلمِ والإحسانِ والجِهادِ مَن نَفعَ اللهُ به الأمَّةَ، ولا نجحَدُ فضلَ ذي الفَضلِ منهم، وقد تكونُ لبعضِهم مواقِفُ صادقةٌ، وحُسْنُ عبادةٍ، إلَّا أنَّ هذا شيءٌ، والاهتداءُ إلى الصَّوابِ باتِّباعِ منهَجِ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم والصَّحابةِ وسَلَفِ هذه الأمَّةِ شيءٌ آخَرُ؛ فما كُلُّ مُريدٍ للخيرِ يُصيبُه.



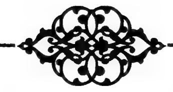
٩٠- الأشاعرةُ والماتُريديَّةُ -باستثناءِ الغُلاةِ منهم- أقرَبُ الفِرَقِ الإسلاميَّةِ لأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ فهم أقرَبُ مِن الجهميَّةِ المحضةِ، ومن المُعتَزِلةِ والقَدَريَّةِ والجَبريَّةِ المحضةِ، ومِن الخوارجِ.

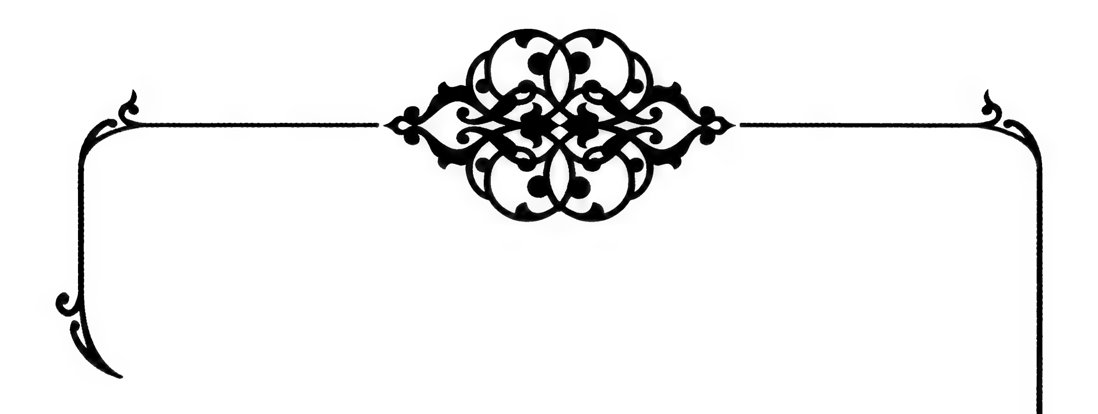
٩١- وعلى الرَّغمِ من أنَّ بعضَ ما دانوا به قد صرَّح العُلَماءُ بأنَّه كُفرٌ -كنَفيِ عُلوِّ اللهِ وأنَّه في السَّماءِ، إلى غيرِ ذلك من الاعتقاداتِ الباطِلةِ المبايِنةِ لِما في الكتابِ والسُّنَّةِ- فإنَّا لا نقولُ بكُفرِهم، بل نُنكِرُ على مَن يُكَفِّرُهم؛ لأنَّ مِن عقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ أنَّ التَّأويلَ مانعٌ مِن موانعِ التَّكفيرِ، وهؤلاء مُؤَوِّلةٌ.

٩٢- التأكيد على أنَّ من وردَ ذكرهم في هذا الكتابِ مِن أفرادٍ ومراكزَ وهيئاتٍ، الأصلَ فيهم صدقُ النِّيَّةِ، والرَّغبةُ الصَّادقةُ في نُصرةِ العقيدةِ الَّتي يظُنُّون أنَّها تُقرِّبُهم إلى اللهِ تعالى، ولكنَّهم رغِبوا في نصرةِ الإسلامِ وعقيدتِه مِن طريقِ عقليَّاتِ اليونانِ وفلسفتِهم، وأغاليطِ عِلمِ الكلامِ.

٩٣- التأكيد على أنَّنا ندعو إلى معاملتهم برفق، والتعامل معهم بالحُسنى، مع التَّناصُحِ والتَّنبيهِ على ما صدَفوا فيه عن مذهَبِ السَّلَفِ؛ فإنَّ الدِّينَ النَّصيحةُ، ولا نرى شَقَّ صُفوفِ المُسلِمينَ من أهلِ القِبلةِ والسُّنَّة بكَثرةِ الشِّقاقِ والخِلافِ، بل نسعى إلى الائتلافِ، فأهلُ السُّنَّة والجماعةِ أعرفُ النَّاسِ بالحقِّ، وأرحمُهم بالخَلق.

والحمدُ لله ربِّ العالَمينَ

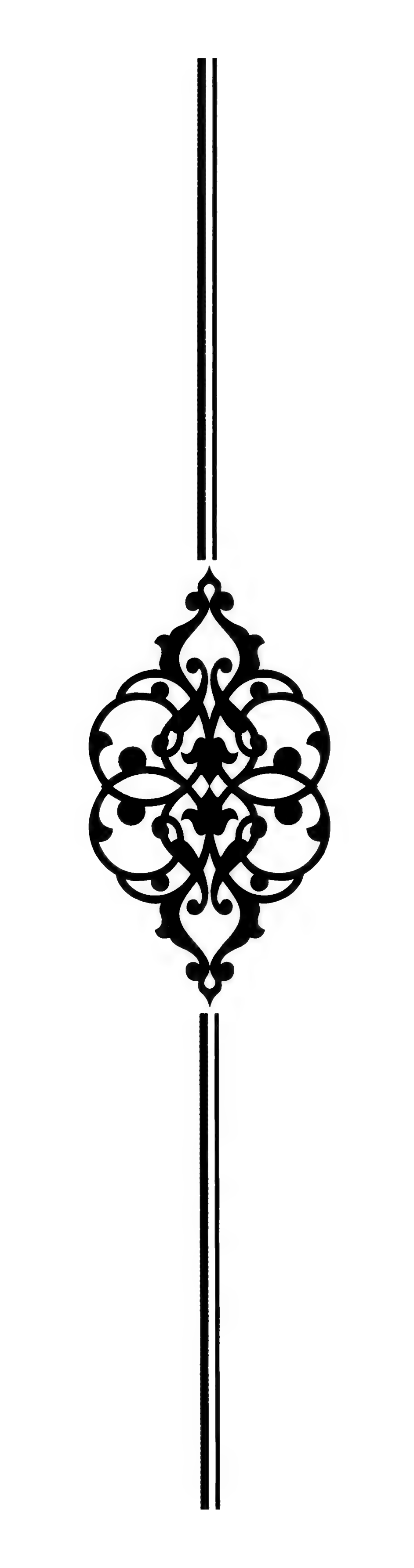


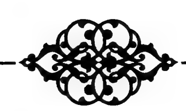


الفهارس

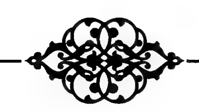
فهرس الفوائد

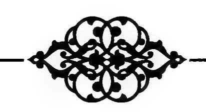
فهرس المحتويات

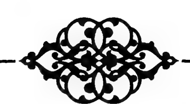


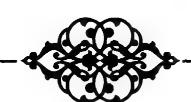


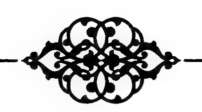
فهرس الفوائد







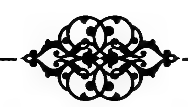


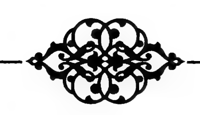


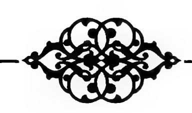
فهرس المحتويات

البابُ الأوَّلُ

الأشَاعِرةُ

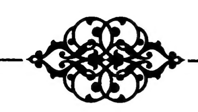


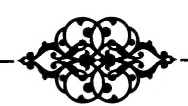




البابُ الثَّاني

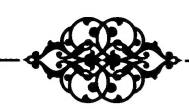
الماتُريديَّةُ





البابُ الثَّالثُ

موازنةٌ بيْنَ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ وطعنُهم وتكفيرُهم لمخالفيهم، وواقِعهُم المعاصِرُ



تم الصف والإخراج في مؤسسة

الدُّرَر السَّنِيَّة

www.dorar.net

nashr@dorar.net ٠٥٥٦٩٨٠٢٨٠